الجمـهورية الجـزائرية الديمقراطيــة الشـعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أســـــــباب ومـــــظاهر الـفقر
حـــــالة الجزائر (1990-2013)

اطروحة مقدمـة لنيل شهـادة دكتوراه علوم في العلـوم الاقتصـادية.

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

نـــــصر ضو **أد. أحـــــــــمد لعمى**

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا

أ.د بوعمار بوعلام أستاذ التعليم العالي جامعة ورقلة رئيسا

أ.د. لعمى أحمد	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة ورقلة**	**مقررا**
أ.د مصيطفى عبد اللطيف	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة غرداية**	**ممتحنا**
أ.د بوخاري عبد الحميد	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة غرداية**	**ممتحنا**
د بن قانة اسماعيل	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة ورقلة**	**ممتحنا**
د. نصير أحمد	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2017/2016

أقوال عن الفقر

يجب الا يوجد بين المواطنين سواء الفقر المدقع أو الثروة المفرطة لأن كليهما ينتج شر عظيم * أفلاطون

إذا لم نحارب الفقر والجهل فستظهر يوما لمحاربة الفقراء والجهلة * روبير تورغون

الفقر أصل الثروة والجريمة * أرسطو

المال يستر رذيلة الأغنياء، والفقر يغطي فضيلة الفقراء * علي بن أبي طالب كرم الله وجهه

الفقر في الأمثال العربية

إذا دخل الفقر من الباب هرب الحب من الشباك

الفقر في الوطن غربة

موت الفقير سترة

زينة الفقر العفاف

الفقر في الأمثال الأجنبية

يبحث الفقير عن الغذاء والغني عن الشهية (مثل هندي)

يدفع الغني الغرامة بماله والفقير بجلده وظهره (مثل فلندي)

لا شيء يأتي دون عناء سوى الفقر (مثل انجليزي)

مصباح الفقر لا ضوء له (مثل إيراني)

عندما يقع الغني يقال هذا حادث ، وعندما يقع الفقير يقال هذا سكران (مثل تركي)

نعجة الفقير لا تسمن (مثل افريقي)

عندما تصل المصيبة الى ركبة الغني ، تكون قد اجتازت رقبة الفقير (مثل دنماركي)

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي أمدني بعونه وتوفيقه لإنهاء هذه الأطروحة، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم التقدير والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور: أحـــــمد لعـــــمى المشرف على هذا العمل على متابعته الدقيقة والمستمرة لكل مراحل إنجاز هذا العمل وماقدمه من ملاحظات ونصائح وإرشادات علمية قيمة زادت الموضوع إثراء.

كما لاأنسى شكري إلى الأساتذة الكرام والأصدقاء لما قدموه لي من عون ومساعدة في إتمام هذه الأطروحة.

شكري الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على تقييم وتقويم هذا العمل

كما لايسعني إلا أن أشكر من ساندني وساعدني بالكتابة والنصح والإرشاد

وإلى كل من بذل معي جهد ووفر لي وقتا، ونصح لي قولا، أسأل الله أن يجزيهم عني الجزاء الأوفى.

الإهــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدة الكريمة ...وفاءا ورحمة ولفضلها الكبير بعد الله سبحانه وتعالى.

أخوتي وأخواتي الأعزاء..... محبة وتقديراً.

الزوجة الطيبة..... مودة وإحتراماً

إلى التي ساعدتني في الكتابة فاطمة..... شكرا واعتراف بالجميل

كل الأصدقاء وزملاء العمل جامعة الوادي وجامعة ورقلة

إلى طلبتي الأعزاء الذين افتخر بهم أينما حلو

كل الشعب الجزائري والأمة الإسلامية.

نصر

ملخص الدراسة (عربي /انجليزي)

1/ اللغة العربية :

تعد الجزائر واحدة من دول الجنوب التي تعاني من مشكلة تنامي أعداد الفقراء على الرغم من توفرها على كل الشروط المادية والبشرية لإحداث نهضة تنموية شاملة للحد من هذه الظاهرة ،و هذا ما جعل ظاهرة الفقر تقفز إلى صدارة الأولويات في برامج الدول والحكومات الطامحة إلى تحقيق تنمية مستدامة تكفل حدا محترما من الحياة الكريمة لأبناء المجتمع،مما يستدعي البحث العلمي الموضوعي في الأسباب المساهمة في استفحال الظاهرة ،ووضع الآليات العملية الكفيلة باستئصال هذا الورم الخبيث من الجسد الاجتماعي ، وفي دراستي اعتمدت على أهم الأسباب التي رأيت أنها تؤثر بشكل مباشر في تنامي الظاهرة بشكل سريع ، وفي الأخير سلطت الضوء على أهم الآثار الناجمة عن تنامي الظاهرة ، مستخدما أدوات البحث من دراسات ومراجع وبعض برامج التحليل الإحصائي وكأهم نتيجة متوصل إليها أن معدل الفقر المرتفع في الجزائر انعكس بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري وهذا يظهر جليا من خلال ارتفاع معدل الجريمة في الجزائر، ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، الهجرة غير الشرعية وهجرة الأدمغة، الجهل والأمية، التدهور الصحي للسكان وانتشار الأمراض من جراء سوء التغذية .

الكلمات المفتاحية : أسباب الفقر ، مظاهر الفقر ، التنمية

2/ باللغة الانجليزية :

Algeria is one of the countries of the South that suffers from the problem of growing numbers of poor despite the availability of all material and human conditions to achieve a comprehensive development renaissance to curb this phenomenon. This has made poverty in the top of priorities in the programs of countries and governments that aspire to sustainable development to ensures a respectful extent to the decent life of society. This will necessitate the objective scientific research on the causes contributing to the intensification of the phenomenon and the development of practical mechanisms to eradicate this malignancy from the social body. In my study, I have relied on the most important reasons that directly affect the rapidly growing phenomenon. Then, I have highlighted the most important effects of the growing phenomenon using the tools of research from other studies, references and some statistical analysis programs. As the most important result, the high rate of poverty in Algeria was reflected directly on the social and cultural side of Algerian society, and this is evident through the increasing rate of crime in Algeria, high school dropout rate, illegal immigration, brain drain, illiteracy, the health deterioration of the population, and the spread of diseases due to malnutrition.

Keywords: causes of poverty, aspects of poverty, development

قائمة الجداول والأشكال

ملخص الدراسة (عربي /انجليزي)

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنـــوان الجـــدول	الصفحة
2-1	تطور عدد العاطلين عن العمل في الجزائر سنة 1954	63
2-2	تقديرات نسبة الفقر في الجزائر خلال 1988-1995-2000	68
2-3	مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر للفترة 1985-2011	71
2-4	تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة 1995-2005	72
2-5	سلة المواد الغذائية لحد الفقر في سنة 1988	78-77
2-6	الكلفة الاجمالية للبرنامج الوطني للتكوين المهني	88
2-7	عدد المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط	97
2-8	توزيع الشهادات المسلمة والمطابقة حسب قطاع النشاط وعدد المناصب العمل المتعلقة بها	99
2-9	عدد القروض الممنوحة ومناصب العمل المتعلقة بها	100
2-10	عدد المشاريع عند اواخر شهر ديسمبر 2003	104
2-11	برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال 2005-2009	105
2-12	محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية	107-106
2-13	محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة لتحسين للقطاعات الاقتصادية	109-108
2-14	بالغ المخصصة لبرنامج المخطط الخماسي التكميلي خلال (2010-2014)	110
3-1	أهم المعلومات عن دولة الجزائر	117
3-2	معدلات الخصوبة والولادة في الجزائر	121
3-3	تطور نمو عدد التلاميذ والأساتذة حسب الأطوار التعليمية الثلاثة	128
3-4	واردات الأدوية من 2001 إلى نوفمبر 2012	132
3-5	واردات المواد الصيدلانية من 2001 الى غاية نوفمبر 2012	134
3-6	المشاريع المسجلة في مجال الصناعة الصيدلانية	134
3-7	المشاريع المسجلة في مجال التعدين	136

3-8	المشاريع المسجلة في مجال البلاستيك والمطاط	136
3-9	المشاريع المسجلة في مجال صناعة المنسوجات والملابس	137
3-10	المشاريع المسجلة في مجال الفلاحة	138
3-11	فروع الإنتاج الزراعي في الجزائر	139
3-12	المشاريع المسجلة في مجال الصيد والموارد المائية	140
3-13	المؤشرات التعليمية في الجزائر ومعدلات الفقر من 2000 إلى 2013	147
3-14	العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الصحة والفقر قي الجزائر	153
3-15	معاملات الانحدار باستخدام طريقةBackward	154
3-16	جدول تحليل التباين	156
3-17	معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	157
3-18	معاملات الانحدار بين مؤشرات السكن والفقر	158
3-19	جدول تحليل التباين لمؤشرات السكن والفقر	160
3-20	تطور معدلات البطالة والفقر في الجزائر 2000-2013	162
3-21	تطور معدلات التضخم والفقر في الجزائر 2000-2013	164
3-22	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2013	166
3-23	نفقات الأسرة المعيشية حسب الكمية في الجزائر من (1988-2005)	172
3-24	معامل جيني في الجزائر لسنوات (1988-1995-2000-2005)	175
3-25	تطور الأجر الوطني الأدنى في الجزائر للفترة 1991- 2012	181
3-26	يوضح مؤشر التنمية البشرية في الجزائر لسنة 2012	183
3-27	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2012	184
3-28	الإحصائيات الإجمالية للجريمة من(2004-الثلاثي الثالث من 2010)	187
3-29	كمية المخدرات والأقراص المهلوسة التي تم حجزها من طرف مصالح الشرطة القضائية	188
3-30	تطور معدلات الجريمة والفقر للفترة (1990-2009)	198
3-31	أهم مؤشرات سوء التغذية في الجزائر	195

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنــوان الشكــل	الصفحة
1-1	تطور مفهوم التنمية	13
1-2	حلقة الفقر الخبيثة	19
1-3	معاني الفقر المختلفة	20
1-4	المفهوم الموضوعي للفقر (مثلث ثلاثي الأبعاد)	22
1-5	مفهوم العدالة الاجتماعية بأبعادها المختلفة	26
1-6	العلاقة بين مفهوم التضامن الاجتماعي والمفاهيم ذات الصلة	34
1-7	الاستهداف الاجتماعي للفقر	36
2-1	تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2001-2005	70
2-2	توزيع الفقر في الجزائر	75
2-3	فئات الفقر في الجزائر	75
2-4	توزيع مناصب العمل المصرح بها حسب فروع النشاط	97

2-5	عدد القروض الممنوحة ومناصب العمل المتعلقة بها	100
2-6	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010	111
3-1	تطور الولادات الحية والزيادة الطبيعية بالآلاف	119
3-2	الهيكل العمري للسكان حسب الجنس في عامي 2008-2014	120
3-3	يوضح تطور حجم الوفيات في الجزائر	122
3-4	تطور عدد البطالين حسب شهاداتهم	125
3-5	تطور نمو عدد التلاميذ في الأطوار الثلاثة	129
3-6	تطور نمو عدد الأساتذة في الأطوار الثلاثة	130
3-7	خريطة الخمس مناطق صحية بالجزائر	131
3-8	الرسم البياني لمؤشرات التعليم ومعدلات الفقر	148
3-9	انتشار الأخطاء المعيارية	161
3-10	مخطط Normal probability plot	161
3-11	العلاقة بين الفقر والبطالة	162
3-12	العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر (2000- 2013)	165
3-13	منحنى لورنز حسب معطيات البنك العالمي حول مستوى المعيشة و الفقر بالجزائر 1995	167
3-14	المساحة القصوى لمنحنى لورنز بالجزائر لسنة 1995 (مساحة المعينات الصفراء)	173
3-15	المساحة الداخلية لمنحنى لورنز بالجزائر لسنة 1995 (مساحة المعينات البنفسجية)	174
3-16	العلاقة بين الفقر وإجمالي الديون للجزائر من 2001-2012	174
3-17	العلاقة بين الفقر والجريمة في الجزائر	189
3-18	يوضح العلاقة بين الفقر وبعض الأمراض المنتشرة بسبب سوء التغذية	196

الفـــهرس

المحتـــــــــوى	الصفحة
أقوال عن الفقر	
ملخص الدراسة	
شكر وعرفان	
إهداء	
الفهرس	IX -I
قائمة الجداول والأشكال	XII-X
المقدمـة العـامة	أ- ح
الفصل الأول: الاطار النظري لمفهوم الفقر وأسبابه	
مقدمة الفصل الأول	10
المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم "الفقر" ومفاهيمه العلمية	11
المطلب الأول : التطور التاريخي لمفهوم الفقر	11
أولا/ أوائل القرن العشرين	11
1- التنمية الدولية أو التنمية العالمية	12
2- مفهوم "التنمية"	12
ثانيا/ فترة الستينات	14
ثالثا/ فترة السبعينيات والثمانينيات	14
رابعا / فترة التسعينيات	16
خامسا / القرن الواحد والعشرون	15
المطلب الثاني : المفاهيم العلمية للفقر	20
أولا/ الفقر وسياقه الثقافي والتاريخي	20
ثانيا/ المفهوم الموضوعي واللغوي للفقر	21
1- تعريف الفقر لغويا	21
2- المفهوم الموضوعي للفقر	22
2-1 الفقر المدقع	22

2-2 الفقر المطلق	22
2-3 الفقر النسبي	22
ثالثا/ مفهوم الفقر الاقتصادي	23
رابعا/ مفهوم الفقر النفسي والأخلاقي والاجتماعي	23
1- الفقر النفسي	23
2- مفهوم الفقر الأخلاقي	24
3- مفهوم الفقر الاجتماعي	24
خامسا/ مفهوم الفقر في العدالة الاجتماعية	25
المبحث الثاني : مفهوم الفقر من منظور الديانات	27
المطلب الأول : الفقر في الديانة اليهودية	28
أولا / مفهوم الفقر في الديانة اليهودية	28
ثانيا / الرعاية الاجتماعية في الديانة اليهودية	28
ثالثا /علاج مشكلة الفقر في ضوء نصوص التوراة	28
المطلب الثاني : الفقر في الديانة المسيحية	29
أولا / مفهوم الفقر في الديانة المسيحية	29
ثانيا / الرعاية الاجتماعية في الديانة المسيحية	29
ثالثا/ علاج مشكلة الفقر في ضوء نصوص الإنجيل	29
المطلب الثالث : الفقر في الإسلام	30
أولا / مفهوم الفقر في الإسلام	30
1- مصطلحات قرآنية	30
2- الخَصَاصَةُ	30
3- العَيْلَةُ	31
ثانيا / الرعاية الاجتماعية في الإسلام	31
ثالثا/ علاج مشكلة الفقر في ضوء نصوص القران الكريم	31
المبحث الثالث : مفهوم التضامن الاجتماعي للفقراء في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية	32

المطلب الأول: مفاهيم التضامن الاجتماعي العام	32
أولا / مفهوم "التضامن الاجتماعي" بالمجتمع المدني	32
ثانـــيا/ مفهوم "التضامن الاجتماعي" في التنمية	33
المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بمفهوم "التضامن الاجتماعي"	33
أولا / الحماية الاجتماعية	33
ثانيا / شبكات الأمان الاجتماعي	34
ثالثا / رأس المال الاجتماعي	34
المطلب الثالث: مفهوم استهداف الفقراء في الأدبيات الاقتصادية	34
أولا/ الاستهداف بالمفهوم الواسع	35
ثانيا / الاستهداف بالمفهوم الضيق	35
ثالثا/ الاستهداف المجتمعي	35
رابعا/ الاستهداف الديموغرافي	35
خامسا /الاستهداف الذاتي	35
سادسا / الاستهداف المباشر	35
سابعا/ الاستهداف الجغرافي	36
المبحث الرابع : أسبـــاب الـفقر	37
المطلب الأول : الزيادة السكانية، والأمية والبطالة كمسببات للفقر	37
أولا/ النمو السكاني المتزايد كأحد الأسباب التي تؤدي إلى نشوء وتفشي الفقر	37
ثانيا / انخفاض مستويات التعليم وارتفاع نسبة الأمية	39
ثالثا/ البطالة	40
1- أنواع البطالة	40
2- أسباب البطالة	40
2-1 أسباب البطالة الاقتصادية والسياسية	40
2-2 أسباب البطالة الاجتماعيّة	41
المطلب الثاني : الكساد والتضخم	43

أولا/ التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة	43
ثانيا / التضخم وانخفاض مستوى الدخل	44
المطلب الثالث : سوء توزيع الموارد والتقصير في استغلال الثروات المتاحة	46
أولا/ العوامل السياسية	48
ثانيا/ العوامل القانونية	48
ثالثا/ العوامل الاقتصادية	49
رابعا/ العوامل العسكرية	50
المطلب الرابع: محدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم الثالث	50
المطلب الخامس: التكاليف الباهظة للإنفاق العسكري والحروب	53
خلاصة الفصل الأول	58
الفصل الثاني واقع الفقر في الجزائر	
مقدمة الفصل	60
المبحث الأول : تطور ظاهرة الفقر في الجزائر عبر التاريخ	61
المطلب الأول : ظاهرة الفقر في الفترة 1930-1962	61
المطلب الثاني : ظاهرة الفقر في الفترة 1962-1980	64
المطلب الثالث : ظاهرة الفقر في الفترة 1980-1990	65
المطلب الرابع : ظاهرة الفقر في الفترة 1990-2000	66
المطلب الخامس : تطور الفقر بعد سنة 2000	69
المبحث الثاني : خريطة وحدود الفقر في الجزائر	73
المطلب الأول : خريطة الفقر في الجزائر	73
المطلب الثاني : حدود ظاهرة الفقر في الجزائر	76
أولا / حد الفقر الغذائي او حد الفقر المطلق الأقصى	76
ثانيا / حد الفقر الأدنى (الفقر ذو المستوى الأقل)	79
ثالثا/ حد الفقر الأعلى	79
المطلب الثالث : مميزات الفقر في الجزائر	80

المبحث الثالث : السياسات الوطنية لمحاربة الفقر في الجزائر	83
المطلب الأول : البرامج والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر في الجزائر	83
أولا/ أهداف ومحاور الإستراتيجية	83
ثانيا / البرامج الوطنية للتنمية المشتركة	86
1- البرنامج الوطني لتنويع الإنتاجية الفلاحية ورفعها	86
2- البرنامج الوطني لتكوين الشباب البطال	88
3- البرنامج الوطني للسكن	89
4- البرنامج الوطني للقروض المصغرة المخصصة للفقراء	90
5- البرنامج الوطني للصحة	91
المطلب الثاني : دور السياسة الاجتماعية في مكافحة الفقر	91
اولا / مرحلة مابعد الاستقلال (1962-1980)	91
ثانيا / مرحلة الضمان الاجتماعي (1980-1990)	92
ثالثا / مرحلة الحماية الاجتماعية (1990-2014)	93
1- الشبكة الاجتماعية	95
1-1 منحة التضامن	96
1-2 منحة النشاطات ذات المنفعة العامة	96
2- برامج المساعدة على التشغيل	96
2-1 الوظائف المأجورة بمبادرة محلية	96
2-2 أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة	96
2-3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	97
2-4 الصندوق الوطني للتأمين من البطالة CNAC	98
2-5 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	98
2-6 الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغر	99
2-7 الجهاز المساعد على الإدماج المهني	101
2-7-1 عقود ادماج حاملي الشهادات	101

7-2-2 عقود الادماج المهني	101
7-2-3 عقود تكوين وادماج	101
المطلب الثالث : إستراتيجية التنمية للألفية الثالثة وأثرها على الفقر	102
اولا/ برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	102
ثانيا / برنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009)	105
ثالثا / برنامج المخطط الخماسي (2010-2015)	106
خاتمة الفصل	113
الفصل الثالث : دراسة تحليلية لأسباب الفقر ومظاهره في الجزائر	
مقدمة الفصل	115
المبحث الأول : الأوضاع السوسيو اقتصادية للجزائر	116
المطلب الأول :ديموغرافيا الجزائر	116
أولا / الجزائر في سطور	116
1- معلومات عامة	116
2- لمحة تاريخية	117
3- الموارد الطبيعية	118
ثانيا / الخصائص الديموغرافية	119
1- تطور عدد السكان	119
2- التركيبة السكانية	120
3- الولادات والخصوبة	121
4- حجم الوفيات	122
4-1 وفيات الرضع	122
4-2 وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر	123
4-3 موت المواليد	123
4-4 وفيات الأمومة	123
5- الزواج	123

6- الطلاق	123
المطلب الثاني : النشاط الاقتصادي والتشغيل	124
المطلب الثالث : الصحة والتعليم	126
أولا / التعليم والتكوين في الجزائر	126
1- النظام الحالي للمنظومة التربوية في الجزائر	127
1-1 التعليم الابتدائي	127
1-2 التعليم المتوسط	127
1-3 التعليم الثانوي	127
2- تطور نسبة نمو عدد التلاميذ والأساتذة حسب مراحل التعليم	128
ثانيا / الصحة في الجزائر	131
1- السوق الوطنية	132
2- نقاط قوة السوق الجزائرية	132
3- مدارس ومراكز التكوين في الصحة	132
4- الصناعة الصيدلانية	133
5- معطيات العامة	133
المطلب الثالث : القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر	134
أولا / الصناعة	134
1- التعدين	135
2- البلاستيك	136
2-1 السوق الوطنية	136
3- المنسوجات والملابس	136
3-1 السوق الوطنية	137
3-2 التوقعات	137
3-3 الصادرات	137
ثانيا / الزراعة	137

المؤهلات الرئيسية للزراعة الجزائرية	138
الإجراءات التحفيزية	138
الفروع الزراعية	138
ثالثا/ الصيد والموارد المائية	140
1- الفرص الممنوحة من القطاع	140
2- مدارس ومراكز التكوين	140
رابعا/ الطاقات المتجددة	141
المبحث الثاني :تحديد وتحليل مسببات الفقر في الجزائر	144
المطلب الأول : منهجية الدراسة والتحليل	144
أولا / منهجية المسح	144
ثانيا / خطة المعاينة	145
ثالثا / عملية جمع البيانات	145
رابعا/ جودة البيانات و دقة المؤشرات	145
خامسا / الأدوات المستخدمة	146
المطلب الثاني : العلاقة بين الفقر والمؤشرات الاجتماعية	146
أولا : الفقر والتعليم في الجزائر	146
1- متغيرات المؤشرات التعليمية	146
2- صياغة النموذج	147
2-1- مصفوفة الارتباطات	149
2-2- النموذج الخطي	150
ثانيا / الفقر والصحة في الجزائر	151
1- متغيرات المؤشرات الصحية	152
2- صياغة البرنامج	152
2-1- العلاقة الإرتباطية بين مؤشرات الصحة والفقر	152
2-2- إيجاد نموذج انحدار متعدد	153

3-2- اختبار صلاحية النموذج	155
3-2-1 اختبار معنوية المعالم (t)	155
3-2-2 جودة النموذج	155
ثالثا : الفقر والسكان	156
1- متغيرات مؤشرات السكان المستقلة	157
2- العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات السكان) و معدلات الفقر	157
3- إيجاد نموذج انحدار متعدد بين مؤشرات السكان والفقر	158
4- جودة النموذج	159
المطلب الثالث : الفقر والمؤشرات الاقتصادية	162
أولا : البطالة والفقر في الجزائر	162
ثانيا / التضخم والفقر في الجزائر	163
ثالثا /الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر	165
رابعا / الفقر والاستهلاك العائلي والدخل	168
1 -تعريف الاستهلاك	168
1-1 الاستهلاك الوسيط	168
1-2 الاستهلاك النهائي	168
1-2-1 الاستهلاك الخاص	168
1-2-2 لاستهلاك العام	168
2- المحددات الاقتصادية للاستهلاك العائلي	168
2-1 الدخل الفردي المتاح	169
2-2 المستوى العام للأسعار	169
2-3 توزيع الدخل	170
3 - الدخل	180
4- تحليل تطور مؤشر توزيع الدخل "معامل جيني " في الاقتصاد الجزائري (1980-2013)	172
المطلب الرابع :البيئة ومشكلة الفقر	175

أولا/ الواقع البيئي في الجزائر	175
1- تلوث الهواء	176
2- النفايات	176
ثانيا / الآثار البيئية على الصحة	178
1- الأمراض المرتبطة بتلوث الماء	178
2- الأمراض المرتبطة بتلوث الهواء	178
3- الأمراض المرتبطة بتدهور البيئة	178
ثالثا / العلاقة بين الفقر والبيئة	179
المبحث الثالث :محاولة لتحليل وتحديد مظاهر الفقر في الجزائر	180
المطلب الأول : الآثار الاقتصادية لظاهرة الفقر في الجزائر	180
أولا / طبيعة الدخل والادخار	180
ثانيا / أمكانية التأثير على جلب الاستثمارات الأجنبية	182
1- دليل المؤشر	183
2- وضعية الجزائر في مؤشر التنمية	183
ثالثا/ انعكاسات برامج الإنعاش والإصلاح على المديونية	184
المطلب الثاني : الآثار الاجتماعية لظاهرة الفقر في الجزائر	186
أولا / علاقة الفقر بالجريمة	186
1- أهم الإحصائيات المقدمة على الجريمة في الجزائر	187
2- تحليل العلاقة بين الفقر والجريمة	188
ثانيا / انتشار المناطق العشوائية	190
1- أسباب ظهور السكن العشوائي	191
2- الآثار المترتبة عن انتشار البناء العشوائي	191
2-1 تأثير البنايات العشوائية على الصحة و الأمن العموميين	191
2-2 البنايات العشوائية المشيدة في الأراضي المعرضة لخطر الفيضانات	192
2-3 البنايات العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة لخطر الانزلاق	192

2-4 البنايات العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة للخطر الصناعي	192
2-5 تأثير البناء العشوائي على الجانب الزراعي و السياحي	193
2-6 تدني المستوى التعليمي لسكان المناطق العشوائية	193
2-7 كثرة المشاكل الأسرية و انحراف سلوك الأفراد	193
ثالثا / سوء التغذية في الجزائر	194
1- الفقر وسوء التغذية	194
2- أهم مؤشرات سوء التغذية وعلاقتها بالفقر في الجزائر	195
المطلب الثالث : أثار أخرى للفقر	197
أولا /عمل الأطفال والتسرب المدرسي	197
ثانيا / تشرد وانحراف الأطفال	198
ثالثا / الهجرة غير الشرعية وهجرة الأدمغة:	199
رابعا / الجهل والأمية	199
خاتمة الفصل	201
الخاتمة العامة	209-203
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

المقـدمة العـامة

ربما كان الفقر والخوف من الفقر هو الشغل الشاغل للإنسان منذ بداية الخليقة ، والحديث عن الفقر والفقراء شغل حيزا كبيرا في إنتاج الفلاسفة والشعراء و الأدباء والعلماء عبر القرون، أما مكافحة الفقر فكانت شعار الثورات الشعبية والانقلابات العسكرية منذ بداية التاريخ و على رأسها الثورة الفرنسية التي أشار إليها البعض على أنها ثورة الخبز، وكذلك قامت **الثورة البلشفية** التي تدعم إنصاف الفقراء والعمال والزراع، ونتج عن تلك الثورات نظريات اقتصادية واجتماعية من رأسمالية واشتراكية وشيوعية ووجودية و فوضوية،وكلما زاد الإهمال من برامج مكافحة الفقر في المجتمعات المختلفة كلما اشتد بالناس: العوز وانتشر الجوع واستفحلت البطالة وضاقت السبل بالناس على سعة الأرض وما تنتجه من خيرات.

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم الظواهر التي يعاني منها العالم بأسره، فرغم التقدم التكنولوجي الهائل الذي تشهده البشرية، ورغم ارتفاع مستويات الإنتاج الاقتصادي العالمي بشكل غير مسبوق، إلا أن الفقر مزال يشكل التحدي الأكبر الذي يواجه العالم، فقد وصف **ثابومبيكي** رئيس جنوب إفريقيا السابق- معضلة الفقر التي تزداد يوما بعد يوم بقوله: **العالم اليوم أصبح جزيرة الأغنياء تحيط بها بحار من الفقراء**[1]، ويعيش اليوم ربع سكان الأرض في حالة من الفقر الشديد، بالرغم من إجماع الخبراء على أن موارد الأرض كافية لتقديم الرفاهية للسبعة المليارات من البشر الذين يعيشون فوقها لو تم توزيعها بالحد الأدنى من العدالة، وتختلف شدة ونوعية الفقر من مجتمع لآخر وذلك حسب الموارد التي يمتلكها ذلك المجتمع وقدرته على إدارة موارده وتوجيهها لصالح جميع فئات المجتمع، فالفقر ليس نقصا في الدخل وحسب بل هو تهميش لطبقة كبيرة من المجتمع، وحرمانها الحد الأدنى من حاجاتها الضرورية التي تضمن لها المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتشابك مشكلة الفقر مع الكثير من القضايا التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية، فالفقر – عمليا – هو نقيض لعملية التنمية الشاملة، كما يشكل الفقر والحرمان خطرا على الاستقرار السياسي والاجتماعي و الأمني ، فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ الإنساني كان الفقر احد أسبابها الرئيسة، وهذا ما جاء في مقولة **أرسطو: الفقر هو مولد الثورات و الجريمة**، كما يحفل تراثنا الإسلامي بالأطروحات و التصورات حول هذه الظاهرة وما تخلفه من تبعات، حيث نجد المقولة **الشهيرة لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه: لو كان الفقر رجلا لقتلته.**

ومنذ عام 1993 يحتفل سنويا باليوم العالمي للقضاء على الفقر، وذلك بهدف تعزيز الوعي حول الحاجة للحد من الفقر والفقر المدقع في كافة البلدان وبشكل خاص في البلدان النامية، حيث أصبحت هذه الحاجة إحدى أولويات التنمية، وفي مؤتمر الألفية التزم زعماء الدول بتخفيض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع وهي الشعوب الذي يساوي دخلها اقل من 1$ في الشهر إلى النصف بحلول عام 2015، وقد نوه الأمين العام في رسالته لعام 2004 إلى الحاجة إلى قفزة كبيرة لتخفيض معدلات الفقر.

ويسود الفقر في مجتمع ما إذا لم يتمكن فرد أو أكثر من الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الإنساني ، ووفقا لمفهوم أمارتي سن **AMARTYASEN**، فان "الرفاه المذكورة يتكون من توليفة من الأفعال و الحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل جودة التغذية والى أمور مركبة مثل احترام الذات"[2]، ومن ثم فان الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته، ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات و التوظيفات التي تتولد عنها القدرة الإنسانية المناسبة للفرد، وقد تكونت عدة لجان إقليمية من بينها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ECA، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ECLAC، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA، و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والمحيط الهادي ESCAP، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، وصندوق النقد الدولي IMF، واليونسكو، ومجموعة البنك الدولي.

وتعد الجزائر واحدة من الدول العربية والإسلامية التي تعاني من مشكلة الفقر وتزايد عدد الفقراء، وخاصة بعد الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 وذلك لتدهور أسعار البترول وانخفاض مداخل الدولة من العملة الصعبة، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وارتفاع نسبة البطالة وزيادة أعداد الفقراء والمحرومين، ورغم عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وتوفر الجزائر على كل الشروط المادية والبشرية لإحداث نهضة تنموية شاملة تستأصل الفقر، ولا تزال نسبة كبيرة من السكان تعاني من الفقر والحرمان .

إن الفقر في الجزائر يبرز كظاهرة سوسيو-اقتصادية مؤثرة خاصة في خضم التواجد البشري الذي طبعه البؤس والحرمان ومع ندرة العناصر المادية؛ أصبحت القدرة على اكتسابها غير ممكنة مما أدى إلى اندثار أو اضمحلال أبسط الفرص التي تمكن من التواجد الذي حتى وإن تحقق فإنه سيكون حتماً شاقاً ومؤلماً. تتجلى أبرز معالمه في الحرمان والشقاء..., ولعل المتتبع للأوضاع الاجتماعية في الجزائر يلتمس أن الانهيار في أسعار البترول أدى إلى إشاحة النقاب عن وجه النظريات التنموية التي كانت تتبعها الجزائر, والتي أدى فشلها إلى استنزاف الموارد البشرية إلى الخارج. أما الاقتصادية فأصبحت تصب في صالح فئة قليلة من المجتمع؛ بحيث أن مداخيل الطبقة الغنية تضاعفت بنحو 35مرة عما كانت عليه خاصة خلال العشرية الأخيرة, فكما يقال " مصائب قوم عند قوم فوائد". وبحلول الأزمات السياسية والاقتصادية

---

[1] - نجوى محمد السيد البحيري،" **البرمجة الاحتمالية لتقدير خط الفقر ودراسة مؤشراته "**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإحصاء، جامعة القاهرة ، 2003، ص5.

[2]-" **المرجع نفسه**" ، ص :6.

أصيب الجرح في عمقه, وأصبحت الوضعية شديدة التعقيد, كما بلغ الفقر درجات عالية, حيث أنه طال أكثر من 12مليون جزائري حسب إحصائيات 2000. الأمر الذي ساهم في امتداد خطر الفقر. فبعدما كان يمس 12%من سكان المجتمع, ولا تزال الأوضاع تتدهور وتزداد سوءاً حتى أصبح الفقر المدقع يجر جسد المجتمع. وتسبب في زوال الطبقة الوسطى بعدما كانت نسبتها 80% .

❖ **الإشكاليـــــة الرئيسية:**

إن الجزائر كغيرها من دول العالم ما زالت تعاني من ظاهرة الفقر، مما جعل الدولة تولي اهتماما أساسيا لهذه الظاهرة وهذا من خلال معرفة أسبابها ومحاولة علاجها ، وبالتالي ضبط كل الآثار السلبية لها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، ولأجل الوصول إلى فهم دقيق لظاهرة الفقر في الجزائر، يتعين علينا من منطلق التحليل أن نهدف للإجابة على جملة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي الأسباب الحقيقية وراء تفاقم ظاهرة الفقر ، وما هي أثارها السلبية على المجتمع الجزائري ؟.

وهذا ما يجعلنا نطرح إشكاليات فرعية منبثقة من الإشكالية الرئيسية كتالي:

1- ما هي ظاهرة الفقر ؟ وكيف تطور مفهوم الفقر عبر الزمن؟.
2- ما هي حدود ظاهرة الفقر في الجزائر ؟.
3- ما هي السياسات المتبعة لمحاربة ظاهرة الفقر في الجزائر ؟ .
4- ما هي الأسباب الحقيقة وراء تفاقم ظاهرة الفقر في الجزائر؟ .
5- ما هي أثار الفقر على النسيج الاجتماعي في الجزائر ؟.

❖ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على كل هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات الآتية:

1- الفقر مشكلة اقتصادية عالمية ذات أبعاد وامتدادات اجتماعية متعددة، وهي ظاهرة يكاد لا يخلو منها مجتمع سابقا أو حاضرا، حيث أن هذه الظاهرة شغلت حيزا كبيرا في التحليل الاقتصادي، وأصبحت من أخطر المشاكل المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي إلى جانب الظواهر الاقتصادية الأخرى كالتضخم والبطالة والنقود ، ولقد أدت التباينات التي تحيط بالفقر إلى ظهور اختلافات في تعريفه ، وقد لوحظ ان تعريف الفقر مسألة نسبية تختلف من بلد لأخر ومن زمن لأخر .
2- من الصعب تحديد المستوى الأدنى للفقر بسبب غياب دراسات منهجية موحدة ، فلا يوجد في الجزائر حاليا معيار محدد ودقيق لتحديد عتبة الفقر.
3- قامت الدولة الجزائرية بتحديد محاور إستراتيجية تقوم على خمس برامج وطنية تنصب على الحاجات الأساسية للفئات المحرومة ، وتهدف لإرساء أسس تنمية اقتصادية مستديمة ، وتألف اجتماعي من شأنها القضاء على إفقار السكان.
4- هناك العديد من الأسباب المؤدية إلى تفاقم ظاهر الفقر ، لكن ما تعارف واتفق عليه الباحثون أن العوامل المسببة هي عوامل اقتصادية ، كالبطالة والتضخم ، وعدم التوزيع العادل للثروات وانخفاض معدلات النمو و عوامل اجتماعية كالصحة والسكن والتعليم، والتلوث البيئي ...الخ .
5- الفقر يلقي بظلاله على العديد من القضايا الاجتماعية التي تهز وتخلخل كيان المجتمع الجزائري ، من خلال المساهمة في ارتفاع الجريمة والتسرب المدرسي والهجرة غير الشرعية والجهل والأمية .

❖ **أهداف البحث :**

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على جوانب مشكلة الفقر وزيادة الوعي والمعرفة بعناصرها المختلفة، وهي لذلك ستتناول القضايا الرئيسية التالية بالبحث والدراسة :

- تحليل ظاهرة الفقر باعتبارها مشكلة تواجه البلدان النامية خاصة، ومنها الجزائر ومايتعين فعله.

- عرض لتطور ظاهرة الفقر عبر التاريخ ، وتحديد المفاهيم في كل فترة .

- عرض سمات وخصائص هذه الظاهرة ومكوناتها ومفاهيمها ومحدداتها ، حيث تكتسب مسألة تشخيص المحددات الرئيسية للفقر أهمية بالغة، ذلك أن هذه العملية تمثل الشوط الضروري لرسم السياسات الصحيحة، فإذا كانت المحددات في غير موضعها جاءت حصيلة السياسات المطبقة للتخفيف من الفقر متواضعة، إن لم تكن معدومة.

- تحديد خصائص الفقر ومحدداته في الجزائر ، مع تحديد لخريطة الفقر في الجزائر .

- استعراض وتقييم السياسات والاستراتيجيات المتبعة للحدِّ من مشكلة الفقر.

- تحديد الأسباب المباشرة لاستفحال ظاهرة الفقر في الجزائر .

-تحديد وتحليل للآثار السلبية لظاهرة الفقر على النسيج الاجتماعي في الجزائر .

❖ أهمية الموضـــوع :

يحقق موضوع البحث أهميتين عملية وعلمية معاً:

فالأهمية العملية : هي ارتباط الموضوع بأبرز الموضوعات على الساحة الدولية والاقتصادية الآن ألا وهو " التنمية المستدامة " حيث تزايد الاهتمام العالمي بها ، وجسد ذلك من خلال السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة إذ يعد القضاء على الفقر من أبرز هذه الأهداف.

أما الأهمية العلمية : تكفي الدلالة على تأكيد خطورة هذه الظاهرة في اقتصاد يملك كل المقومات التي تحول دون استفحالها وتعميقها ،ومن تم السعي إلى تحديد مسبباتها ومظاهرها و النماذج والسياسات التي يمكن من خلالها التخفيف من حدة هذه الظاهرة.

❖ مبررات إختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب منها ما هو موضوعي وما هو ذاتي(شخصي)، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

- الأولى تنطلق من إهتمامنا الشخصي بواقع الفقر والتنمية ومستوى المعيشة في الجزائر، والميل إلى الخوض في هذه المواضيع المتجددة والتي لطالما اسالت حبرا كثيرا و التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة ،لاسيما أمام التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي الهادف إلى خدمة مصالح التنمية.
- أما الثانية هو التعرف على أهم الأسباب والآثار التي تخلفها ظاهرة الفقر على المجتمع الجزائري ، وعلى الرغم من هناك الكثير من الأسباب والمظاهر إلا أننا ركزنا اهتمامنا على ما نراه يستحق أن يكون سبب أو أثرا مهما وهذا من خلال الواقع السوسيو اقتصادي في الجزائر.

❖ الدراسات السابقة حول الموضوع:

هناك العديد من الدراسات التي اعتمدت عليها في إطار نفس الموضوع ، ولكن كل دراسة اتخذت جانبا معينا وبدوري حاولت أن اتخذت جانبا أخرا لم يتطرقوا إليه في كل البحوث السابقة ، وهذه الدراسات كانت كالتالي حسب ترتيب الأهمية بالنسبة لموضوع بحثي :

1- **دراسة حاجي فطيمة (2014) :** إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر في الفترة (2014/2005) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر ببسكرة ، حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة تقييم أثار البرامج التنموية على ظاهرة الفقر مع بناء نموذج قياسي ، من خلاله يتم تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على الفقر ،وذلك لاتخاذ السياسات والبرامج اللازمة للتخفيض من نسبته ، وتوصلت الباحثة إلى أن معدلات الفقر إنخفضت مع بداية الألفية من خلال تطبيق البرامج التنموية ،واستطاعت الجزائر أن تحقق أغلب أهداف الألفية قبل موعدها المحدد في سنة 2015 .

هذه الدراسة تتشابه مع دراستي في كونها تبحث عن المتغيرات المؤثرة في الفقر عن طريق بناء نموذج قياسي ، ولكن تختلف في تحديد المتغيرات التي اعتبرتها اسباب للفقر .

2- **دراسة أعمر بوزيد (2012) :** نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر –حالة خميس مليانة - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان ،حاول الباحث تبيان خطورة ظاهرة الفقر ومدى اتساعها في الجزائر ، واثرها على التنمية الاقتصادية من خلال تشخيصها وتحديدها وقياسها كميا ، ياستخدام مختلف المقاربات الاحادية والمتعددة ، مع التركيز على نظرية المجموعات الغامضة ، وتوصل في الاخير الى ان معدلات الفقر في الجزائر لازالت تحقق مستويات جد مرتفعة وخطيرة ، من شأنها ان تقوض الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ، واوضح أن معدلات الفقر في الجزائر تشير الى فشل السياسات الوطنية المنتهجة للحد من الظاهرة ، وأن اتساع رقعة الفقر ماهي الا ترجمة لعدم فعالية السياسة الاجتماعية للدولة ومحدوديتها ، والتي ابدت قصورها وفشلها .

هذه الدراسة تتلاقى مع دراستي في الشق النظري للموضوع الا ان الدراسة التطبيقية فقد قام الباحث بايجاد طرق قياس الفقر ونمذجته بينما دراستي كانت تبحث في اسباب الفقر ومظاهره .

3- **دراسة شعبان فرج (2012):** الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر- حالة الجزائر 2010/2000- ، أطروحة مقدمة لنيل الدكتواره في علوم التسيير، فرع النقود والمالية ، جامعة الجزائر 03 ، توصلت هذه الدراسة إلى أنه لاغنى للصالح العام عن الحكم الراشد لكي يحقق المجتمع والاقتصاد أقصى رفاه ممكن في حدود الموارد المتاحة، كما يعد الالتزام بمبادئه شرط ا ضروري لتوسيع نطاق قدرات الدولة على ادارة مواردها، فالمشاركة والشفافية وحكم القانون والإدارة الجيدة في جميع قطاعات المجتمع هي قوام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي تركز على الأفراد، كما أنه من أجل القضاء على الفقر وفي إطار سياسة الحوكمة التي اعتمدتها الجزائر تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية تم إطلاق برامج تنموية بدءا ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ثم تلاه البرنامج التكميلي، بحيث كان لهذه البرامج آثار ايجابية على تحسين مؤشرات التنمية في الجزائر حيث إنخفض معدل الفقر والبطالة.

هذه الدراسة تشترك مع دراستي في كونها تبحث عن الحد من ظاهرة الفقر في الجزائر وتحديد معالم الظاهرة سواءا من الاسباب او المظاهر وتطرق الباحث الي البرامج التنموية والتي تشخص الظاهرة بمثل ماجاء في دراستي في الفصل الثاني .

4- **دراسة رشيد بـوعافية (2011)**: السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر –دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر خلال "2000 -2010" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، حاول الباحث إبراز ماهية الفقر وأبعاده الاقتصادية ، وذلك بتسليط الضوء على السياسات الاقتصادية الكلية ودور هذه الأخيرة في تحسين مؤشرات الفقر في الجزائر ، وتوصل الباحث في الأخير على أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرعت الدولة في تطبيقها كانت لها أثار سلبية على الطبقات الفقيرة في المدى

القصير على الأقل ، كما إنزلقت الطبقة المتوسطة من جرائها ضمن دائرة الفقر ، وان التوازنات المالية الكلية في الجزائر إن تحسنت نوعا ما تبقى ضعيفة طالما أنها لا ترتكز على نمو قوي ، فالنتائج الاقتصادية الايجابية متوقفة على أسعار البترول الخام ، تتأثر تأثرا مباشرا بتقلبات أسعاره كما أن التدابير التي تم وضعها لإتاحة الشغل وتوفير السكن والمساعدة لعديمي الدخل قد أخفقت بسبب تضافر عاملين هما :عدم ترشيد تدابير السلطات العمومية وضخامة الحاجات ، واعتبرت هذه التدابير بأنها ظرفية تلعب دور المسكن من تدهور الأوضاع الاجتماعية وليس استئصال ظاهرة الفقر من المجتمع، كما أن إعتماد الجزائر على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر تميزت بطموح كبير لكن تقييم هذه الإستراتيجية ومواصلتها لم يتم، مما يدل على الضعف في التنفيذ فضلا أن هذه الإستراتيجية كانت قصيرة ومحدودة من حيث القطاعات والمناطق.

هذه الدراسة تتفق مع دراستي من حيث التطرق الى ظاهرة الفقر في الجزائر لكن نختلف في الإشكال الرئيسي حيث اهتم الباحث على السياسة الكلية لمحاربة الفقر بينما انا ابحث في الاسباب والمظاهر التي تشخص وتبين هذه الظاهرة في الجزائر .

❖ منهجية البحث:

يتبع البحث مجموعة من المناهج العلمية لدراسة اشكالية البحث، ارتكزت المنهجية المتبعة على الفكر النظري وتأكيده بالواقع العلمي، و السياسات التنموية في مكافحة ظاهرة الفقر والحد منها، بالاضافة إلى الدراسة التطبيقية التي تمحورت حول أسباب ومظاهر الفقر في الجزائر :

1-المنهج الاستقرائي :

من خلال مراجعة الأدبيات النظرية المتاحة عن تطور مفهوم الفقر و علاقته بالتنمية، و طرق قياس الفقر، حيث لا تتوقف الرؤية البحثية عند النتائج المباشرة أو الظواهر المجردة، وإنما تتجاوزها إلى النتائج غير المباشرة للوصول لرؤية شاملة للقضية تتضمن استنباط الأسس والمعايير التي يمكن تطبيقها في صياغة إستراتيجية مكافحة الفقر ، وكذلك دراسة المدارس الفكرية والمداخل النظرية وهي المداخل المفسرة لظاهرة الفقر عبر مختلف الفترات الزمنية المختلفة.

2- المنهج الوصفي التحليلي :

بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، نظراً لملائمة المنهج في ذلك، والذي نستقي منه المعطيات الرقمية، وبما أن المعطيات الكمية جامدة لا تفي المطلوب دون تحليلها فقد إستدعى منا الأمر الإعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بالإعتماد على الجدوال والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتي يسهل على القارئ التعمق في هذه المعطيات.

3-المنهج التحليلي المقارن :

من خلال مقارنة المعطيات الكمية ومختلف ظواهر الدراسة، بالمعطيات الإحصائية لظاهرة الفقر من جهة ومعطيات السابقة واللاحقة حتى يكتسي بحثنا طابع الديناميكية والنشاط، لمتابعة التطورات الزمنية لمختلف ظواهر الدراسة

4- المنهج القياسي :

وتمثل في وضع بعض النماذج المستخدمة في معرفة العلاقة بين الفقر واسبابه ، مثل مؤشرات التعليم والفقر ، والصحة والفقر، والسكن والفقر وهذا من خلال الوضع القائم وكذلك المعطيات والدراسات العلمية المتوفرة ، ثم تحليل تلك المعطيات والكشف عن الروابط الداخلية فيما بينها لتكوين فهم موضوعي علمي يساعد على التوقع لظاهرة الفقر بناءا على مؤشرات قياسها في الجزائر.

5-المنهج الاستنتاجي :

وذلك للتوصل للنتائج و التوصيات المتعلقة بالدراسة البحثية.

❖ وسائل جمع المعلومات :

سنعتمد في بحثنا هذا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعا، نختصرها في:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له.
- البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع دون إغفال النقد والاستزادة كلما كان ذلك ممكناً.
- المقابلات الشخصية لاستطلاع رأي الممارسين في كل المجالات التي لها علاقة بالموضوع.
- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول على إستنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع.
- البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه.

❖ **حدود الدراسة:**

بالتأمل في عنوان هذه الدراسة نجد أن لها منظورين، الأول تحليل اقتصادي من خلال فهم واقع ظاهرة الفقر في الجزائر بالاستعانة بمؤشرات تطوراته، وأهم اسبابه ومظاهره ، وذلك إنطلاقاً من وضعيته وتاريخه في الجزائر واعتمدنا على أكثر من سنة مرجعيه لغياب بعض الإحصائيات في بعض المؤشرات فمرة نأخذ سنة **2000** ومرة أخرى سنة **1990** كبداية لقياس مؤشرات الفقر وصولا الى سنة **2013** ، والثاني تطبيقي نحاول فيه نمذجة مؤشرات الظاهرة رياضياً - إنطلاقاً من الأدوات الإحصائية التي توفرها لنا نظرية القياس الاقتصادي- من أجل معرفة الأسباب التي تؤثر بشكل كبير في تحديد الظاهرة ، وهذا على الأقل من شأنه أن يكون أرضية خصبة لإتخاذ القرارات المستقبلية المناسبة لمراقبة هذه الظاهرة.

❖ صعوبات البحث:

إن من بين الصعوبات التي إعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة هي تلك التي تقف عادة أمام الباحث القياسي عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعها في بلد معين، من جهة أولى، وإسقاط ذلك قياسيا بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لديه من جهة ثانية، كما أنه صادفنا تباين لبعض مصادر المعطيات من مصدر إلى أخر على الرغم من أنها من مصادر رسمية، والإختلاف في وحدات القياس، وكذا غياب الإحصائيات بشكل تام في بعض المؤشرات التي اضعف بعض النماذج ، وجعل أخرى غير مؤسس نظريا ، وهذا ما يجعلنا نطالب بوجود بنك للمعلومات وللمصادر والبيانات الإحصائية يكون موثوق وبإجماع كل الباحثين .

❖ تقسيمات البحث:

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول كما يلي :

الفصل الأول : بعنوان الإطار النظري لمفهوم الفقر وأسبابه ، وقد قسمت هذا الفصل إلى أربع مباحث حيث تناول المبحث الأول التطور التاريخي لمفهوم الفقر ومفاهيمه العلمية ، وقسمته لمطلبين ، والمبحث الثاني تناولت فيه مفهوم الفقر من منظور الديانات ، وقسمته إلى ثلاث مطالب ، أما المبحث الثالث فتناولت فيه مفهوم التضامن الاجتماعي للفقراء في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية ، وقسمته إلى ثلاث مطالب ، وأخيرا في المبحث الرابع عرضنا أسباب الفقر وقسمته لخمس مطالب.

الفصل الثاني: بعنوان واقع الفقر في الجزائر ، وقسمته إلى إلى ثلاث مباحث ، حيث تناولت في المبحث الأول تاريخ ظاهرة الفقر في الجزائر عبر مراحل التاريخ وقسمته إلى مطلبين ، والمبحث الثاني تناولت فيه التوزيع الجغرافي للفقر وحدوده في الجزائر ، وقسمته إلى ثلاث مطالب ، وفي المبحث الثالث والأخير تطرقت إلى ثلاث مطالب أيضا .

الفصل الثالث: بعنوان دراسة تحليلية لأسباب الفقر ومظاهره في الجزائر ، وقسمته إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول تناولت فيه الأوضاع السوسيو اقتصادية للجزائر ، وفي المبحث الثاني تطرقت إلى تحديد وتحليل أسباب الفقر في الجزائر ،وقسمتها لمؤشرات اقتصادية ومؤشرات اجتماعية والبيئة ومشكلة الفقر ، وفي المبحث الأخير تطرقت إلى أهم الآثار السلبية لظاهرة الفقر (مظاهر الفقر) في الجزائر ، وقسمتها إلى ثلاث أقسام ، أولا على الاقتصاد تليها على المجتمع (أثار اجتماعية)، وأخيرا أثار أخرى حيث ركزت على الآثار التي لم يتم التطرق إليها في المبحثين السابقين وكانت درجة التأثير فيها غير كبيرة كغيرها .

الفصل الأول:

الإطار النظري لمفهوم الفقر و أسبابه

مقدمة الفصل:

اكتسب مفهوم الفقر شهرة كبيرة خلال العقود القليلة الماضية نظرا لاهتمام كثير من الاقتصاديات بقضية الفقر، وكيفية الحد منه، أو التخلص من آثاره السلبية.

وعلى الرغم من أن الفقر كان سببا ودافعا للعديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية الممتدة، وعلى الرغم من أنه كان أيضا مصدر إلهام للفكر الإنساني والفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين، ولظهور العديد من النظريات السياسية والاتجاهات الفكرية والإيديولوجية، فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف علمي دقيق لمفهوم"الفقر"،ويمكن إدراك ذلك من خلال نظرة سريعة على الأدبيات الواسعة التي نشرت وتنشر حول هذه الظاهرة الاجتماعية في الأقطار المتقدمة والنامية، ومن قبل المفكرين المستقلين أو المنظمات الدولية.

و"الفقر" من المفاهيم المجردة النسبية، فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية والاقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسة الظاهرة من جهة ثانية.

لقد تطور مفهوم "الفقر"تطورا تاريخيا، وهو يختلف اختلافا شاسعا من حضارة إلى حضارة، والمعايير التي تستخدم في التفرقة بين الفقراء وغير الفقراء هي معايير تعكس مفاهيم خاصة بالرقابة والحقوق[3]. ويدل مفهوم "الفقر" على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر والتي تصف الفقراء بأنهم: أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن إضافة إلى الحد من الاحتياجات الأخرى مثل: الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم، ومن جهة أخرى ترتكز بعض مفاهيم "الفقر" على أشكال مختلفة من الحرمان، وتشمل أشكال الحرمان الفسيولوجية والاجتماعية، الأولى تتمثل في انخفاض الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والمسكن، أما الحرمان الاجتماعي فهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة، كالائتمان، والأرض، والبنى التحتية المختلفة، وحتى الأملاك العامة (المشتركة)، إضافة إلى عدم تمكن "الفقراء" من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية.

و سنتناول في هذا الفصل ما يلي :

المبحث الأول : التطور التاريخي لمفهوم الفقر ، ومفاهيمه العلمية .

المبحث الثاني : مفهوم الفقر من منظور الديانات .

المبحث الثالث : مفهوم التضامن الاجتماعي الفقراء في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية .

المبحث الرابع : أسباب الفقر .

المبحث الأول: التطور التاريخي لمفهوم "الفقر" ومفاهيمه العلمية :

قد يكون من الصعب التوافق على تعريف محدد للفقر، والأمر في هذا لا يتصل بالإطار النظري بقدر ما يتصل بالوقائع القائمة في الواقع المحدد، ففي بلد معين يمكن اعتبار الدخل عند مستوى معين حدا للفقر، وقد يكون الحد ذاته في بلد آخر أقل أو اكثر مقارنة بواقع المصاريف، كما يختلف الأمر بين الريف والمدينة، حيث ان احتياجات الفرد في الريف يمكن أن تكون مختلفة عن احتياجات مثيلة في المدينة، وهذه ليست إلا بعض التفاصيل التي ترسم حدود الفقر انطلاقا من الاحتياجات الأساسية للإنسان في ظل واقع محدد.

المطلب الأول : التطور التاريخي لمفهوم الفقر

لقد أدت التباينات التي تحيط بالفقر إلى ظهور اختلافات في تعريفه، وقد لوحظ ان تعريف الفقر مسألة نسبية تختلف من بلد لأخر ومن منطقة لأخرى، وله مفاهيم وأنواع متعددة، فمن الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث

---

[3]- زيد بن محمد الرمالي- **"مفهوم الفقر والحاجات الأساسية"**- مقالة منشورة- موقع الألوكة-2013/11/10- الموقع الإلكتروني: http://www.alukah.net/culture/0/62373/#ixzz3RToaEJqp

الفقر، فمعرفة أسباب أي مشكلة تنير الطريق لحلها، ومعرفة أسباب الفقر تنتج عنها صياغة سياسات للقضاء عليه، وقد تختلف أسباب الفقر من دولة لأخرى، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة[4] .

وشهد مفهوم الفقر تطورا تاريخيا ارتبط بالتغيرات التي شهدها العالم وخاصة التطورات الاقتصادية والسياسية والتي أثرت بشكل مباشر على تغيير مفهوم التنمية والغرض منها، يمكن بيانها كالتالي[5]:

أولا/ النصف الأول من القرن العشرين :

هنالك آراء كثيرة تناولت العلاقة بين تنظيم المجتمع والتنمية المحلية، فهناك آراء تربط بين تنظيم المجتمع وتنميته على أساس المعيار مثل الهدف والنشأة والتطور، ونوع الممارسة، مع وجود بعض أوجه الشبه بين المتخصصين، وهنالك آراء ترى أن تنظيم المجتمع أكثر شمولا من التنمية، وعليه فإن هنالك[6]:

آراء تفرق بين تنظيم المجتمع والتنمية في المجتمع على أساسا أن تنظيم المجتمع نشأ في المجتمعات الصناعية، فيما ظهرت (تنمية المجتمع) في المجتمعات النامية، بالإضافة إلى تنظيم المجتمع الذي يهتم بالتنسيق والتكامل بينهما، وتهتم تنمية المجتمع بالخدمات المباشرة .

برز مفهوم التنمية(Développement) بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز**"آدم سميث"** في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء.

خلال هذه الفترة قام(Rownterr) في كتابه (study of life poverty)[7] بعمل دراسة حول أحوال الفقراء في نيويورك والتي عرف بها الفقر على أنه:"الحد الأدنى من الأموال اللازمة لتمكين الأسر من تأمين حياة صحية".

1. مفهوم "التنمية":

كل إنسان يريد التنمية، ولكن ماذا يعني هذا المصطلح الذي استخدم بطريقة فضفاضة ليصف أوضاعا معينة لمجتمعات خاصة، ويفسر عمليات التغير التي مرت بها هذه المجتمعات، ثم استخدم للإشارة إلى "مزيج" من الخصائص والمميزات المتعلقة بكل من: "النمو الاقتصادي Economic Growth" او "الرفاه الاجتماعي Social Welfare"، أو "التحديث Modernization"

2. التنمية الدولية او التنمية العالمية:

هو المفهوم الذي يفتقر إلى تعريف مقبول عالميا، لكنه الأكثر استعمالا في سياس شامل ومتعدد التخصصات للتنمية البشرية، تطو؛ير أكبر نوعية الحياة للبشر، وهو يشمل كذلك المساعدات الخارجية، والحكم، والرعاية الصحية والتعليم والحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والتأهب للكوارث، والبنية التحتية، والاقتصاد، وحقوق الإنسان والبيئة، والقضايا المرتبطة بهذه التنمية الدولية تختلف عن التنمية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، والشكل الموالي يبين تطور مفهوم التنمية .

---

[4] - فارس عبد الرزاق، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001، ص :56 .

[5]- منى عبد الفتاح، **"خريطة التوزيع المكاني للفقير كموجه لسياسات التنمية الإقليمية"**، رسالة ماجستير في التنمية الإقليمية ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 2012، ص :86 .

[6]- منال عبد المعطي صالح قدومي،" **دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلى: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس**"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية، 2008 ، ص : 65 .

[7]- B. Seebohm Rowntree and Jonathan Bradshaw**, "Poverty: A Study of Town Life**", Department of Social Policy and Social Work, University of York, 2000, p19.

الشكل رقم (1-1) تطور مفهوم التنمية

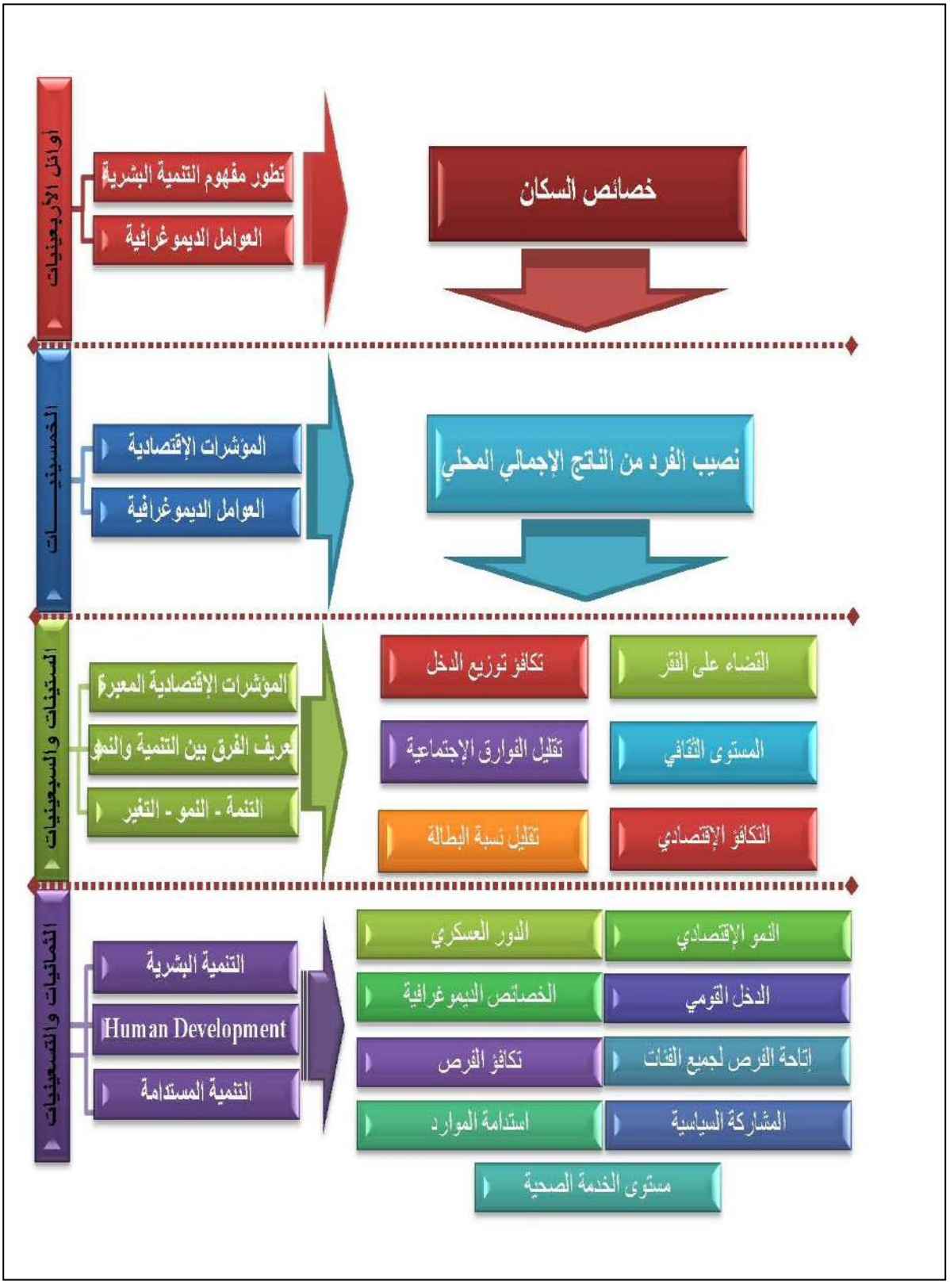

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على :

أسماء عبد العاطي محمد ، **"محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية الاقليمية"** ، رسالة ماجيستير ، جامعة القاهرة ، 2004 .

ثانيا/ فترة الستينات :

يمثل عقد الستينيات من القرن المنصرم علامة تاريخية بالنسبة للدول النامية، أو ما يسمى دول العالم الثالث حيث بدأت الدراسات والمقالات بالظهور محاولة لتشخيص مشكلات الدول، والبحث عن السبل الكفيلة بمواجهة التخلف، والقضاء على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرقل التقدم، لذلك أطلقت الأمم المتحدة على فترة الستينيات حقبة التنمية، ثم ما لبثت أن جعلت فترة السبعينيات حقبة أخرى للتنمية.

مع توجه مفهوم "التنمية" نحو مفهوم التحديث، والقائم على الجهود المبذولة لتقليل الفوارق الإقليمية وتخفيف الفقر، وتحقيق العدالة في توزيع الثروات، وتوفير فرص العمل اعتمد مفهوم "الفقر" على التغيرات الاقتصادية الحادثة في تلك الفترة حيث بدأ مفهوم الليبرالية المنظمة والتي تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتعويض ما حدث من جراء الثروة الصناعية والنظام الرأسمالي من عوامل أدت إلى انتشار الفقر بمظاهر مختلفة.

إن إطلاق خطة "مارشال" خطوة هامة أخرى في وضع خطة للتنمية الدولية، جامعة بين الأهداف الإنسانية مع إنشاء كتلة سياسية واقتصادية في أوروبا التي كانت متحالفة مع الولايات المتحدة، منح هذا البرنامج تقديم الدعم النظري خلال (1950) في شكل نظرية التحديث التي تبناها **"روستو والت"** والاقتصاديون الأمريكيون الآخرون. استدعت في نهج العالم المتقدم للتنمية الدولية من انهيار تدريجي لإمبراطورية أوروبا الغربية على مدى العقود المقبلة، والآن المستعمرات التي أصبحت مستقلة لم تعد تلقى الدعم في مقابل استعبادهم.

قام العالم الأمريكي والناشط السياسي**"البرت"**عام(1965)بتحديد الفقر على أنه "المستوى غير الكافي من الإنفاق الاستهلاكي على السلع الغذائية و غير الغذائية، ويختلف هذا المستوى من الإنفاق حسب حجم الأسرة والعمر والموقع الجغرافي للأسرة"[8].

وقد أشار عالم الأنثروبولوجيا **"أوسكار لويس"** عام (1968) إلى وجود **"ثقافة للفقر"** حيث إن أفراد المجتمع- طبقا لهذه الثقافة- لديهم شعور قوي بالتهميش والعجز والاعتماد على الغير وعدم الانتماء، حيث يكون الأفراد على قناعة بأن المؤسسات القائمة لا تخدم مصالحهم واحتياجاتهم، ومن هنا يمكن ان يسمى هذا النوع من الفقر بالفقر الذاتي الناتج من اعتقاد من اعتقاد الفرد بالتهميش لنفسه.[9]

ثالثا/ فترة السبعينيات والثمانينيات :

مع توجه مفهوم التنمية نحو مبدأ تحقيق "نوعية حياة أفضل للمجتمع" والقائم على إحداث تنمية شاملة ومستدامة توسع مفهوم **"الفقر"** ليشمل نوعية الحياة التي يعيشها الفقراء وليس فقط قدراتهم على توفير هذه الحياة، وقد حظي مفهوم **"الفقر"** في هذه الفترة بالاهتمام من قبل علماء الاجتماع أمثال العالم البريطاني**"Peter Towsend"** والذي عرف "الفقر" عام(1974) بأنه: يطلق على الأفراد أو المجتمعات التي تعاني من نقص الموارد للحصول على أنواع من التغذية، والمشاركة في الأنشطة، والحصول على الظروف الملائمة من الحياة ، والاحتياجات الأساسية اللازمة لاستهلاك الأفراد والمجتمعات التي ترتبط بها معيشتهم.[10]

✍ وبحلول أواخر (1960) كانت النظرية النيوماركسية تتقدم لشرح تطور العلاقات بين الغرب والعالم الثالث، وفي (1970) وأوائل الثمانينيات اعتمدت الأفكار الليبرالية الجديدة من الاقتصاديين مثل **"ميلتون فريدمان"**، والتي كانت تنفذ في شكل برامج التكييف الهيكلي، حيث أستخدمت التكنولوجيا ا الملائمة في التقييم الريفي [11]

---

[8]- نجوى محمد السيد البحيري، **"البرمجة الاحتمالية لتقدير خط الفقر ودراسة مؤشراته"**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإحصاء، جامعة القاهرة ، 2003، ص: 10 .

[9] - See Oscar Lewis, **The culture of poverty**,W.H.Freeman,1996,p26.

[10] -**ibid them**,p28

[11] - أيمن سعد الدين محمد، **"بعض نماذج المقياس المستخدمة في قياس الفقر (دراسة حالة بالتطبيق على مصر)"**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، قسم الإحصاء التطبيقي والاقتصاد القياسي، جامعة القاهرة، 2005، ص:3.

✍ في عام (1978) قدم **"روبرت مكنمارا"** – رئيس البنك الدولي في ذلك الحين- وصفا نموذجيا للفقر بأنه: "تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر، مما يجعلها أدنى المستوى المعهود للحياة اللائقة".

✍ قام المهندس المعماري البريطاني"**Rodgers**"عام(1984)بتعريف الفقر على أساس أنه: حالة لا تكفي فيها الدخول الفعلية لتوفير أدنى الضروريات لضمان أدنى كفاءة جسمانية[12].

✍ قام **"استر بنشيف"** عام (1985) بتعريف الفقر بأنه: "مستوى معيشي منخفض غير مقبول سواء بالمقارنة بالمستويات السائدة في المجتمع او بالنسبة لمستويات دنيا معينة"[13].

✍ قامت **"كريم كريم"** عام (1986) بتعريف الفقر بأنه: "عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات من السعرات والبروتينات الضرورية للمحافظة على الصحة والحياة"[14].

✍ عرف "تقرير التنمية البشرية" عام (1980) الفقر بتشخيصه من خلال: "سوء التغذية والأمية والأمراض ليكون أدنى من مستلزمات العيش اللائق أو المعقول".

✍في عام (1983) ساق **عبد الفضيل** تعريف: "الفئات الدنيا التي تعيش في قاع المدينة إلى الباعة الجائلين الذين يهيمون في الشوارع والأسواق- الفقراء الذين يقومون بتسيير وسائل النقل التقليدية- فقراء العمالة الرثة".[15]

✍ قام **"ثروت إسحاق"** عام(1987) بتعريف الفقر بأنه: "تلك هي الأنشطة والمهن الهامشية التي يمتهنها فقراء الحضر،حيث تدر دخلا ضئيلا، ولذلك يرتبط الفقر الحضري بالاقتصاد غير المنتظم الذي يضم المهاجرين الجدد من القرى وأبناء العشوائيات"[16]

رابعا / فترة التسعينيات :

✍ تبنت عدد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قضية الفقر من"مفهوم التنمية"الجديد القائم على تحقيق الرفاه الاجتماعية Social Welfare ،حيث أصبح هدف عمليات التنمية: تحسين نوعية الحياة، وذلك ليس فقط عن طريق رفع مستوى الدخول، ولكن أيضا عن طريق توفير مستويات عالية من التغذية والصحة والتعليم وعدالة في توزيع الفرص، وحرية أكثر للأفراد، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الحد من الفقر.

✍ عرف **"محي الدين محمد سعد"**: "الفقر مشتق من فقر ضد استغنى، وأفقره ضد أغناه، وافتقر فقرا، وافتقر إليه أي: احتاج إليه، وجمع فقير فقراء، ومنه فإن الفقر ضد الغنى، أي أن يصبح الإنسان محتاجا او ليس له ما يكيفه"[17].

✍ تعريف البنك لسنة (1990) الفقر بأنه " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، إلا ان الاهتمامات المتواصلة للبنك الدولي حول الفقر منذ مطلع التسعينيات أعطى تعريفا للفقر"وهم الأشخاص الذين يعيشون على دولار أمريكي واحد في اليوم أو أقل"، ففي تقديراته لسنة (1996) أكثر من 3 مليارات في العالم تعاني الفقر، ففي كل سنة يموت 8 ملايين

---

[12] -" **المرجع نفسه** "، نفس الصفحة .

[13]-**" المرجع نفسه "، ص :04.**

[14]- كريم كريم، **"الفقر وتوزيع الدخل في مصر"**، منتدى العالم الثالث،مكتبة الشرق الأوسط، القاهرة ، 1994، ص ؟.

[15]- محمود عبد الفضيل، **تأملات في المسألة الاقتصادية** ، دار المستقبل العربي،القاهرة ، 1983، ص: 45.

[16]- ثروت إسحاق، **المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العامة** ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،1987، ص :86 .

[17]- محي محمد سعد، **نظام الزكاة بين النص والتطبيق**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص: 141.

طفل نتيجة الأمراض، كما يصاب50 مليون بعجز عقلي أو بدني بسبب سوء التغذية، و130 مليون طفل يحرمون من الدراسة، و260 مليون طفل يعانون من فقر الدم[18].

✍ كما عرف "**روبرت مكنمار**""Robert Maknamar"-الرئيس السابق للبنك الدولي-وهو يركز على المؤشرات الاجتماعية على وجود الفقر على أنه:" تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض، وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة"[19].

✍ قدمت المنظمة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "**ESCWA**" عام (1993) تعريفا للفقر على أنه: "عدم القدرة على توفير أدنى مستوى معيشة يساعد الإنسان على القيام بواجباته اليومية وقصور مستويات الدخل أو الإنفاق المتاحة عن تلبية المتطلبات الأساسية للبقاء على قيد الحياة"[20].

✍ قام "**عيس**" عام (1994) بتعريف الفقر بأنه: "الحالة التي لا يتوفر فيها لدى الفرد او الأسرة الدخل أو الإنفاق الواجب تخصيصه من اجل الحصول على حد أدنى من الغذاء والضروريات الحياتية الأخرى من مأوى وملبس وتعليم وصحة ونقل"[21].

✍ عرف "**حمدي عبد العظيم**" عام (1995) الفقر بأنه يعني: "العجز عن إشباع الحاجة الأساسية أو الضرورية سواء ذلك في الأفراد أو الشعوب، ويعني ذلك أن الفقير هو الشخص أو الشعب الذي لا يجد طعامه، أو شرابه، أو ملابسه، أو مسكنه، بشكل كاف لاحتياجاته، وبعبارة أخرى هو: الفرد أو الشعب الذي يعيش عند مستوى الكفاف، وهو المستوى الذي يعتبره بعض الاقتصاديين مستوى حديا إذا تجاوزه الفرد أو الشعب أحس بيسر الحياة، وبدأ يفكر في إشباع الحاجات غير الضرورية"[22].

✍ وعرف أيضا "**د. حمدي عبد العظيم** " عام (1995): الفقر بأن معناه " أن الفرد لا يمتلك شيئا إنما الشعوب الفقيرة هي التي يكون أغلبية مواطنيها معدمين وذلك تمييزا لهم عن أولئك الأغنياء الذين يمتلكون معظم وسائل الإنتاج". ويرتبط هذا التعريف بالفكر السائد إبان العصر الإقطاعي حينما كان المجتمع ينقسم إلى ملاك ومعدومين، فالملاك يملكون المال والنقود، والفقراء لا يملكون شيئا وهو خدمة الأشراف والنبلاء وملاك الأراضي[23].

✍ كما قدم "**محمد الجوهري**"- أيضا- عام (1995) تعريفا واسعا لثقافة الفقر فقال: "إن ثقافة الفقر هي طريقة حياة لطبقة أو فئة ما في المجتمع، وهي تتضمن أسلوب تنظم السلوك الفردي، وأوجه الحياة المختلفة، ومن بينها: (العمل، نوعه، طريقته، مواصفاته وطريقة التكيف مع الحياة في المدينة ، وبعض سمات الفقراء كالافتقار للخصوصية والشعور باليأس، والميل إلى التشاؤم والهامشية، وعدم التخطيط للمستقبل، وتكرار البطالة"[24].

✍ قام "**شحاتة صيام**" (1997) بتعريف الفقر الحضري بأنه: "ظاهرة تتشكل وفق ظروف خاصة بكل مجتمع، إذ تلعب فيها الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دورا واضحا في

---

[18] - هبة الليثي ، **" سياسة مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية"** ، بحث منشور، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية ، 2005، ص : 60.

[19] - **"المرجع نفسه"** ، نفس الصفحة .

[20] -اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا : محاولة لبناء بيانات مؤشرات الفقر**، الأمم المتحدة، نيويورك،2003. ص ؟.

[21]- أيمن سعد الدين أنور محمد، **" بعض النماذج والمقاييس المستخدمة في قياس الفقر (دراسة حالة بالتطبيق على مصر) "**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، قسم الإحصاء التطبيقي والاقتصادي القياسي، جامعة القاهرة ، 2005، ص :28.

[22]- حمدي عبد العظيم، **فقر الشعوب بيت الاقتصاد الوضعي والاقتصادي الإسلامي**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1995،ص :54 .

[23] - **المرجع نفسه** ، ونفس الصفحة .

[24]- محمد الجوهري وآخرون، **المشكلات الاجتماعية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 69 .

تحديدها"[25]، كما أن الفقر يكون أكثر بروزا في المدينة بسبب تطور الأساليب الحضرية وزيادة اللاتجانس والفردية.

✍ قام **"باقـر"** عام (1997) بتعريف الفقر بأنه: " حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكاني ، والحرمان من تملك السلع الضرورية ، والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات"[26].

✍ عرف الفقر في برنامج الأمم المتحدة(**UNDP**) عام (1998) بأنه هو:"عجز الأفراد او الأسر الموجودة في المجتمع عجزا تاما عن توفير الحد الأدنى من الموارد،أو القدرة على تحقيق أقل قدر من الإشباع للحاجات الأساسية أو الضروريات ، التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ومزاولة أعمالهم، وقد تم استنتاج الفقر على أنه قصور القدرة الإنسانية"[27].

✍ وقد عرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة (1998) على أنه: "الجوع، الافتقار إلى المأوى، المرض، وليس للمريض القدرة على المعالجة، الفقر هو الأمية، وليس له القدرة على الذهاب للتعلم، وعدم القدرة على التكلم كما ينبغي، الفقر هو عدم امتلاك العمل والخوف من المستقبل، والعيش ليومه، الفقر هو موت الأطفال لعدم توافر المياه النظيفة"[28].

✍ قام **"صلاح رسلان"** بتعريف الفقر بأنه: "مفهوم فضفاض له معان كثيرة، والفقر هو العوز والحاجة، فمن الناس من لا يملك إلا أقل القوت، فالفقر ليس الجوع إلى المأكل، والعرى إلى الكسوة فقط، ولكنه كذلك القهر، فهو وسيلة لإذلال الروح، وقتل الحب، وزرع البغضاء"[29].

✍ ويعرف "حسين عبد الحميد" (1999) الفقر بانه: "حالة واقعية وليست وحدة تصورية، ويمثل مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل تفشي البطالة، واللامساواة في الرفاهية والهجرة، وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية، أي أن الفقر واقعا اجتماعيا يتطلب التفسير"[30].

خامسا / القرن الواحد والعشرون

من اتخاذ التنمية إلى منهج الاستدامة ، أصبح مفهوم الفقر يتجه إلى انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية ، فكانت التعاريف التالية :

---

[25]- شحاتة صيام، **التحضر الرث والتطور الرث**، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، 1998 ، ص: 75 .

[26]- باقر محمد حسين ، **"قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية"** ، اجتماع فريق الخبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، الأسكوا ومعهد التخطيط القومي، القاهرة، 1997 ، ص: 35.

[27]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 1998 للقضاء على الفقر**، المكتب الإقليمي للدول العربية، 1998.

[28] - **المرجع نفسه** .

[29]- صلاح رسلان، **"الفقر جذوره وسبل علاجه (رؤية إسلامية)"**، أعمال الندوة السنوية السادسة حول الفقر في مصر (الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، مطبعة جامعة القاهرة، 1999.

[30]- حسين عبد الحميد رشوان، **أضواء على الحياة الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1999، ص :57 .

✍ عرف **"إبراهيم توهامي"**عام (2004) ظاهرة الفقر الحضري بأنها: "هي ظاهرة ملموسة وواضحة بتلك المناطق المتخلفة والتي تعبر عن تناقضات البناء الاجتماعي الحضري القائم على الاستغلال و اللامساواة"[31].

✍ قام **"سالم توفيق"** بوصف الفقر عام (2008) بأنه: "عزل الفئات معينة من المجتمع ويتم النظر إليها بوصفها محتاجة او فقيرة او محرومة، ونظم هذه الفئات المسنين، العاطلين، الأيتام والجماعات ذات الدخل المنخفض"[32].

✍ عرف **"مكتب العمل الدولي"** عام (2003) الفقر بأنه: " ظاهرة معقدة، وحقيقة راسخة، وكابوس للأفراد، يشكل حلقة مفرغة قوامها اعتلال الصحة وانخفاض القدرة على العمل وتدني الإنتاجية، وقصر العمل المتوقع، فالفقر مصيدة تؤدي إلى عدم كفاية التعليم، ونقص المهارات، والدخل غير المضمون، والتكبير بالإنجاب، وسوء الصحة، والوفاة المبكرة، والفقر يشكل نقمة تعوق النمو وتؤجج الاضطرابات، وتحول دون تقدم البلدان الفقيرة على طريقة التنمية المستدامة"[33].

✍ وقال **"إسماعيل سراج"** عام (2005): "الفقر في مفهوم التنمية الإنسانية العربية يعرف على أنه: حرمان من القدرات البشرية يؤدي إلى تفاقم البطالة وعجز الناس عن امتلاك هذه القدرات اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي سواء كان أسرة مجتمعا محليا"[34].

✍ كما حدد **"البنك الدولي للتنمية"** في تقريره لسنة (2010) تصورا واضحا لقضية الفقر ليتضمن مختلف الأوضاع الاجتماعية من تعليم وصحة وتغذية، وذلك إلى جانب المفهوم الاقتصادي للدخل المنخفض،ويبرز التقرير مجموعة مؤشرات إحصائية تتجلى من خلالها معالم حالة الفقر في الدول النامية، من ذلك مثلا: إن توقعات الحياة في اليابان تقارب الثمانين سنة في حين لا تتعدى الخمسين سنة في إفريقيا جنوب الصحراء[35].

الشكل (1-2) : حلقة الفقر الخبيثة

---

[31]- إبراهيم تهامي وآخرون، **التهميش والعنف الحضري**، سلسلة الدراسات الحضرية ، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، الجزائر، 2004.

[32]- سالم توفيق النجفي و احمد فتحي عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، 2008، ص: 62.

[33]- مكتب العمل الدولي ، **تقرير المدير العام للخلاص من الفقر**، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، سويسرا، ط1، 2003، ص؟ .

[34]- إسماعيل سراج الدين، **الفقر والأزمة الاقتصادية** ، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2005 ، ص :91.

[35]- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **تقرير عن التنمية في العالم للفقر**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2010، ص ؟.

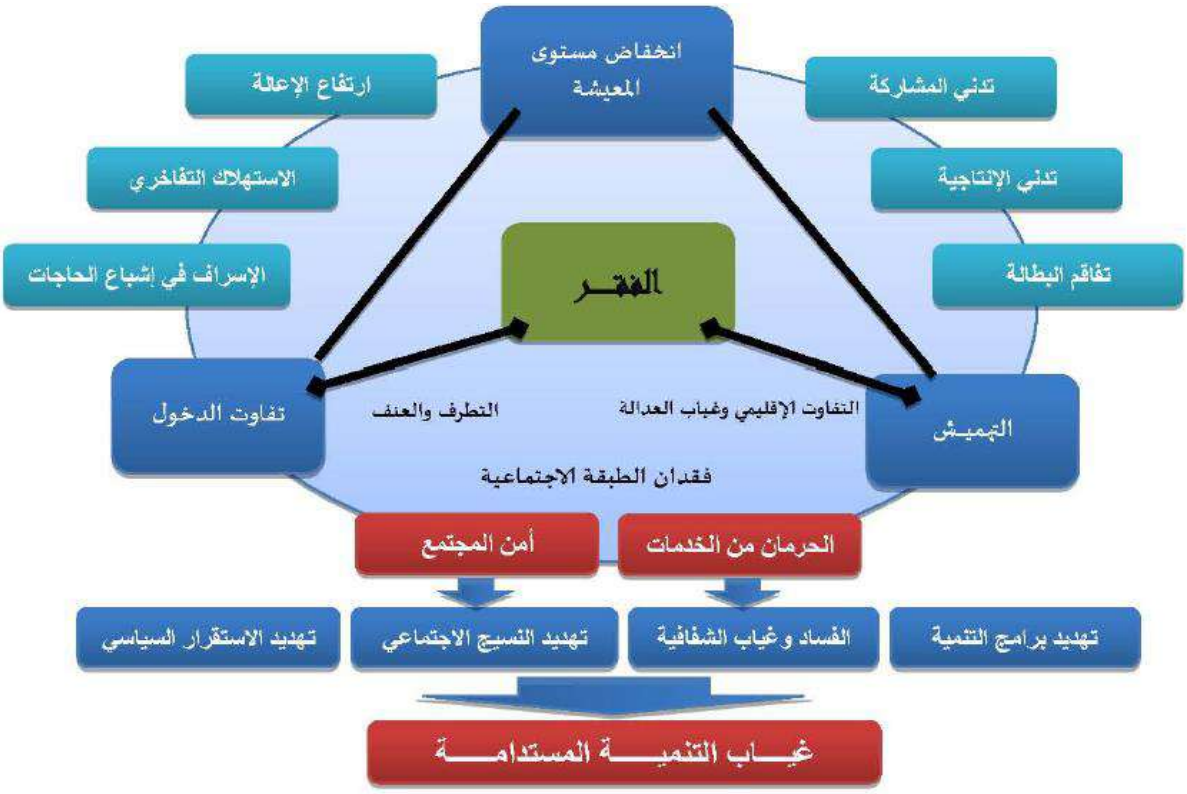

المصدر : من إعداد الباحث استنادا :

على تقرير، **سياسة التنمية المستدامة للمجمعات الريفية** ، قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة ،مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية.

الشكل رقم (1-3) : معـــاني الفقر المختلفة

المصدر : من إعداد الباحث

المطلب الثاني : المفاهيم العلمية للفقر

إن الحلم في تحقيق عالم متحرر من الاسترقاق والاستعباد، في عالم ينبذ الاستغلال من أجل أن يتسلق مكانة في عالم "العولمة" والمعرفة والتقدم- هو حلم يراود كل إنسان فقير ومهمش[36].

أولا/ الفقر وسياقه الثقافي والتاريخي

✍ **الفقر**: مفهوم مراوغ سلبي ونسبي، يصعب فهمه في ذاته بصورة مستقلة ومنعزلة عن غيره من المفاهيم الأخرى المرتبطة به، كمفهوم الغنى والرفاهية، ومستوى المعيشة، ونوعية الحياة، والشعور بالإهانة والاستغلال.

✍ على مستوى الواقع التاريخي، ليس ثمة تعريف موحد للفقر في كل الثقافات، بل قد لا تعتبر بعض الثقافات الفقر عيبا، وإذا كان الفقر في الفكر الإسلامي سرطانا يجب الحد من استفحاله والكل منا يستحضر قولة **علي بن أبي طالب "كرم الله وجهه"** المشهورة: "لو كان الفقر رجلا لقتلته" فإنه بذلك يقصد- ليس إلا- وطأة الفقر ووحشيته حين يضرب في المجتمعات الإنسانية ، بل يؤرخ من ناحية ثانية للماضي السحيق للفقر في الفضاء العربي والإسلامي، إلا أن هناك من يؤثر ويختار "الفقر الاختياري"، أي: "أولئك البشر الذين رفضوا الزخرف والمظهر وانطلقوا يسبحون في ملكوت الله".

✍ من خلال استعراض تطور مفاهيم الفقر يمكن القول أن الفقر مفهوم غير محدد فهو "لا يعني مجرد تقص الدخل، فالأهم من ذلك أنه يعني قصور القدرة الإنسانية"، فهو من المفاهيم المجردة النسبية لأنه يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، ويختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس من جهة أخرى، والجزء المشترك بين هذه التعريفات يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع، والفقر: "هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[37]، وهذا التعريف يعتمد على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد على المجتمع الذي تتمك فيه حالة التوصيف.

إن الفقير في المجتمعات البشرية قبل سيطرة الاقتصاد هو: ذلك العضو الذي يكسب قوت يومه بصعوبة، أو الذي اختار الكفاف، وبالرغم من هذا يظل عضوا في الجماعة ، لكنه لاحقا أصبح: ذلك الغريب المتشرد الذي عزله وتهميشه في الواقع المعيش.

الفقر تلك الظاهرة الأخطر على مستوى العالم، والتي تحاربها جمع الدول، وتضعها ضمن أهم أولوياتها، من أجل التخلص منها بطريقة أو بأخرى، فرغم اختلاف مفهوم الفقر من دولة إلى أخرى إلا أن هناك شبه اتفاق حول الخطوط العريضة التي توضح هذه الآفة الخطيرة، حيث تعرف بأنها: "ذلك الحرمان المادي الذي يترتب عليه التدني في كافة والمستويات، لا سيما المستوى التعليمي والمستوى الصحي والسكني"، وهنا نشير إلى أن أي تشخيص للفقر لا بد أن يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعددة للظاهرة ألا وهي الدخل والنشاط الاقتصادي من جانب والصحة والتعليم من جانب أخر، ثم التمكين والأمن والعدالة من جانب ثالث،ويعتبر عدد آخر أن الفقر ظاهرة من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي تتسبب في عدد من العوامل وتتفاعل معها، وهي ظاهرة منتشرة في أنحاء المجتمع، ولا يقتصر على جزء جغرافي منه، فهي الحضر كما هي في الريف.

ثانيا/ المفهوم الموضوعي واللغوي للفقر

1- تعريف الفقر لغويا[38]:

---

[36]- مولاي المصطفى البرجاوي،**"عولمة الفقر والتخلف في العالم الإسلامي،"**، مقالة منشورة ،موقع الألوكة،2010/05/19،الموقع الإلكتروني: http://www.alukah.net/culture/0821951

[37] - الأمم المتحدة، **استراتيجيات التنمية الحضرية وإستراتيجية المأوى لمساعدة الفقراء** ، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الدورة التاسعة عشرة ، نيروبي، 6/5 أيار/مايو 2002، ص :1.

[38]- منى عبد الفتاح، **"خريطة التوزيع المكاني للفقير كموجه لسياسات التنمية الإقليمية"** ، رسالة ماجستير، التنمية الإقليمية، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 2012، ص : 12 .

يعرف الفقر في أصل علم الكلمة الإنجليزية كالتالي:

- Middle English **Poverty**, from Anglo- French **poverty**, Form Latin paupertat- Paupertas, Form Pauperpoer- morat poor.

ويعرفه قاموس أكسفورد على أنه:

- The state of being poor, destitution, indigence, scantiness, deficiency ,Scantiness , deficiency and scarcity.

ويشير هذا التعريف إلى الفقر على أنه حالة من العوز أو نقص او ندرة الموارد

يعرف قاموس Webster's (1913) كلمة الفقر كالتالي:

- **Poverty** (n): the quality or state of being poor or indigent, want or scarcity of means of subsistence, need.
- Poverty (n): any deficiency of elements or resources that are needed or desired, or that constitute, as **poverty** of soil, **poverty** of the load **poverty** of ideas

يؤكد هذا التعريف على أن الفقر يعتمد على نقص أو ندرة الموارد ووسائل العيش والتي تؤدي إلى الافتقار والعوز والحاجة.

2- المفهوم الموضوعي للفقر:

يضع هذا المفهوم ضوابط موضوعية لتحديد مستوى الفقر للتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء بناء على مستوى محدد من الدخل ونفقات الاستهلاك، ويوصف من هم دون المستوى بالفقراء ومن هم فوق بغير الفقراء، فالفقر وفق مستوى الدخل الذي يضمن توفير الغذاء الضروري والسلع الأساسية للفرد والحاجات الأساسية للإنسان .

2-1- الفقر المدقع (Abject Poverty): وهو مستوى من الفقر يتمثل في العجز عن توفير تكاليف المتطلبات الدنيا الضرورية من حيث المأكل والملبس والرعاية الصحية والمسكن. وبعبارة أخرى فإن الناس الذين يعيشون تحت خط فقر محدد هم اناس يعيشون في حالة فقر مدقع.

2-2- الفقر المطلق (Absolute Poverty): هو "حالة من الحياة محددة بالجهل وسوء التغذية والمرض وارتفاع مستوى وفيات الأطفال وانخفاض فترة الحياة إلى حد أقل من أي تعريف رشيد لحد الكفاف"، فسوء التغذية يسحب طاقاتهم ويهاجم أجسامهم ويقصر من حياتهم، والجهل يغلق عقولهم ويقفل مستقبلهم،والأمراض تهاجم أطفالهم، والقذارة والتلوث تحيط ببيئتهم، فكل مباهج الحياة المتاحة تصبح مستحيلة بالنسبة لهم، إذ ليس في مقدورهم سوى مجرد مجهودات للبقاء على قيد الحياة[39].

2-3- الفقر النسبي (Relative Poverty): هو "تمكن من إشباع حاجاته، أي تحقيق حد الكفاية، ولكن الشيء الأقل يعد فقرا بالنسبة للأكثر، وهذا يعكس التفاوت في الدخول"، ولأن مفهوم الفقر النسبي حركي، فإن حد الفقر قد يكون مثلا 40% من مجموع السكان الحاصلين على أقل الدخول، وترجع اهمية مفهوم الفقر النسبي إلى طبيعته الحركية ففي اقتصاد متطور لا بد أن يتغير فيه حد الفقر مع تغير الزمن[40].

شكل رقم (1-4): المفهوم الموضوعي للفقر (مثلث ثلاث الأبعاد)

[39]- زيد بن محمد الرماني، "**مرجع سبق ذكره** ".

[40]- مهجة صلاح عبد الله ، "**إستراتيجية مطورة للحد من ظاهرة الفقر الحضري** "، رسالة ماجيستير في الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 2015 ، ص : 15 .

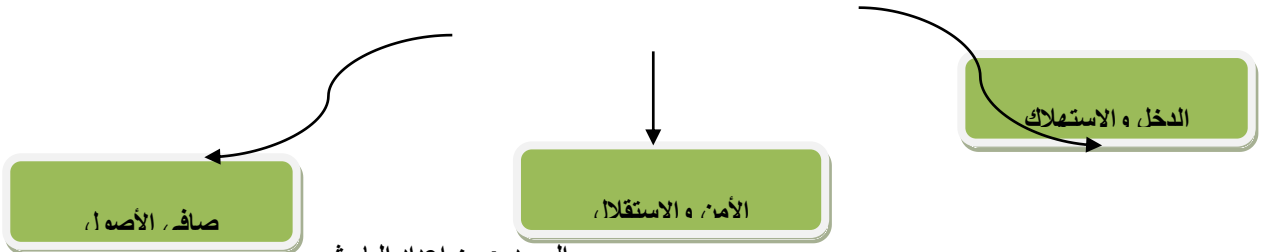

المصدر: من إعداد الباحث

ثالثا/ مفهوم الفقر الاقتصادي

إن الفقير في المجتمعات البشرية قبل سيطرة الاقتصاد هو ذلك العضو الذي يكسب قوت يومه بصعوبة[41]، وطبقا لأدبيات التنمية فإن الفقر صفة لمجتمع ما: "الفرد فيه لا يحقق مستوى معين من الرفاهية"، والذي عادة ما يشار إليه بخط الفقر، وتقترب فكرة "الرفاهية" من مفهوم مستوى المعيشة الذي يعد أحد المفاهيم الشائعة في أدبيات التنمية، وفي محور أعمال البنك الدولي، وفي تقاريره السنوية عن التنمية خلال فترة التسعينيات.

إن تخفيف "حدة الفقر" قد اعتبر منذ قرون عديدة تحديا كبيرا وكان جزءا من نماذج التنمية، وظلت مشكلة الفقر جزءا لا يتجزأ من جهود التنمية سواء كمجال للتركيز الصريح أو إنها كانت داخلة في اهتمامات أخرى مثل تلبية الحاجات الأساسية أو كفالة الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

ويمكن تصنيف مناهج قياس الفقر الاقتصادي إلى اتجاهين:

- **الاتجاه الأول:** "اتجاه الرفاهية" ويستخدم أصحاب هذا الاتجاه معايير مالية في قياس الرفاهية ومثل: دخل الفرد وإنفاقه الاستهلاكي، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر.
- **الاتجاه الثاني:** "اتجاه اللارفاهية" ويعني هذا الاتجاه بدراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل: التغذية والصحة والتعليم، ويركز على قضايا مثل سوء التغذية أو غياب الرعاية الصحية أو الأمية باعتبارها نتائج مباشرة لانتشار الفقر.

وعلى الرغم من بقاء الدخل الفردي المؤشر الأكثر انتشارا لقياس الفقر إلا أنه تزايدت اهمية مؤشرات الرفاهية الاجتماعية كالصحة والتعليم، حيث لوحظ تنامي هذا الاتجاه في دول العالم النامي منذ منتصف السبعينيات، أي ارتفاع الدخل الفردي في بعض الدول دون حدوث تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية، مما يعني عدم وجود تلازم بين زيادة دخل الفرد وتحقيق زيادة في مجالات الرفاهية الاجتماعية.

رابعا/ مفهوم الفقر النفسي والأخلاقي والاجتماعي

1- الفقر النفسي:

ينبع هذا المفهوم من شعور الأفراد بانخفاض مستوى معيشتهم والذي يقل بالمقارنة مع مستويات معيشة لأفراد آخرين داخل الدولة ، أو في دول أخرى، وكما نرى أنه مفهوم ذاتي ونسبي يختلف من وقت لآخر ومن مجتمع لأخر حسب المعايير التي يضعها الأفراد لتحديد مستوى معيشتهم ومدى حاجاتهم وأولوياتهم الضرورية.

وقد أوردت بعض الدراسات أنواع أخرى للفقر والتي صنفت حسب العوامل المسببة للفقر، إذ قسم الفقر إلى نوعين رئيسيين هما: فقر التكوين وفقر التمكين، حيث يمثل النوع الأول مظاهر الفقر الناتجة بسبب المعوقات والصعوبات الواقعية او الافتراضية كالعوامل البيولوجية/ الفسيولوجية والتي في مقدمتها العوق البدني والعقلي والنفسي بأشكاله المختلفة والتي تمثل قصورا في القدرات الشخصية للأفراد. والعوق الاجتماعي- النفسي، ممثلا في الأنوثة مقارنة بالذكورة، والشباب مقارنة بالأطفال وبكبار السن، والجماعات الفرعية مقارنة ببعضها أو بالمجتمع السياسي.

---

[41]- هبة الليثي ، " **سياسة مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية**" ، بحث منشور، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية ، 2005، ص : 22.

أما النوع الثاني من الفقر وهو فقر التمكين والذي يعتبر فقر مؤسسي، يفصح عن نقص في قدرة مؤسسات المجتمع على تلبية احتياجات الناس او تفعيل قدراتهم المتاحة او الممكنة وحثهم على استثماراها[42].

2- مفهوم الفقر الأخلاقي:

يحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع أو في أحد جماعاته الفرعية (كالأسرة، جماعة الرفاق)،ويدل هذا المعنى على رفض أو قبول الفقر أخلاقيا وعلى المكانة التي يشغلها الفقير وتعوقه عن التمتع، والجدير بالإشارة هنا هو أن الفقر لا ينحصر معناه فقط- كما تحدده الرؤية الاقتصادية- في عجز الإنسان عن تلبية حاجاته البيولوجية الأساسية،وإنما يعني أيضا عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية، وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد في المجتمع وتشكيل قيمته وثقافته، فضلا عن تحديد مكانته ودوره السياسي والاجتماعي والاقتصادي[43].

3- مفهوم الفقر الاجتماعي:

يعد الأفراد الحاصلون على مساعدات من الدولة- وفق هذا المفهوم- فقراء، ويتطابق هذا المفهوم للفقر المستند إلى برامج الضمان الاجتماعي ومشروعات الإسكان خاصة وان المستفيدين من هذه البرامج والمشروعات يوصفون بالفقر الاجتماعي، والمجتمعات العربية تعد من أكبر المجتمعات التي تعاني من هذه الآفة، حيث تعيش أغلب المجتمعات العربية في حالة من الفقر، وللفقر الاجتماعية تعاريف مختلفة تختلف حسب طبيعة المساعدة وحسب درجة الفقر، منها:

الفقر له أثاره السلبية التي لا حصر لها على المجتمعات، حيث نجد المواطن الفقير لا ينظر إلى الأمور نظرة الإنسان الطبيعي، ولا يراها من منظورها السليم، فيركز أولوياته على سد احتياجاته الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ودواء، وهو الأمر الذي لا يجعله ينظر إلى العلم على أنه ضرورة للحياة لا بد منه، وإنما ينظر إليه باعتباره، أمرا ثانويا نظرا لعدم قدرته على تحصيله، مشيرا إلى أن هذا يجعل الأهالي الفقراء المسؤولين عن أبناء لا يكونون حريصين على ان يلتحق أبناؤهم بالمدارس من اجل التعلم، وإنما يرون أنه من الأفضل أن يتركوا مدارسهم لمساعدتهم في أمور المعيشة[44].

للفقر –أيضا- آثار كبيرة على عملية الإبداع في المجتمع، فكلما كان المجتمع فقيرا قلت عملية الإبداع، وقلت الابتكارات التي تساعد بدورها على تقدم المجتمع وتطوره، ولعل هذا يرجع بدوره إلى عدم توافر القدرات لدى الإنسان الفقير، من حيث مواكبة التطورات الحديثة، حتى وإن قاوم الفقر فيما يخص الالتحاق بالعملية التعليمية، فسيجد صعوبات كثيرة فيما يخص مواكبة التكنولوجيا الحديثة التي تحتاج بدورها إلى أموال كثيرة في أغلب الأحيان، مؤكدا على أن الأمية هي نتيجة للفقر.

لا شك أن الفقر هو الداء الأعظم والآفة الكبرى التي تعاني منها المجتمعات، فإن تأثيرات الفقر لا تقتصر على ناحية واحدة، أو في إطار معين، وإنما تمتد تأثيرات الفقر إلى كل ما يمكن أن تتقدم من خلاله المجتمعات وتزدهر، فلا تقتصر تأثيراته مثلا على الحالة الاقتصادية او الحالة الاجتماعية، وإنما تكون مجموعة متشابكة من التأثيرات، قد تكون كافية لتدمير المجتمع بالكامل، مشيرا إلى أن الفقر يعد العائق الأكبر أمام تنمية الإنسان.

إن التعليم هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها مواجهة الفقر، على اعتبار أن التعليم هو نفس السلاح الذي يحارب به فقر المجتمعات، فمن خلال التعليم يمكن للفقراء أن يتعايشون مع المجتمع بشكل كبير، ويجعلهم يساعدون في تقدم

---

[42]- ابن البشير جمال الدين،" **مفهوم الفقر**"، بحث منشور، موقع الحوار المتمدن ، تاريخ: 2010/01/18 ، الموقع الإلكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=199919

[43]- بوطبال حكيمة و أ. رباحي فضيلة، "**إشكالية الفقر والبيئة**"، جامعة سعد دحلب البليدة، بحث منشور على الرابط ، http://www.kantakji.com/economics.aspx ص:2 .

[44]- الدكتور مصطفى عبد الفتاح ،" **تأثيرات الفقر على المجتمع كبيرة وأخطرها على التعليم** ، مقالة منشورة ، جامعة حلوان ، على موقع الألوكة تاريخ النشر2014/01/06 http://www.alukah.net/culture/0/62373/#ixzz3RToaEJqp

مجتمعهم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض نسبة البطالة في هذا المجتمع، فالمواطن يجب أن ينظر إلى التعليم على اعتبار انه حق من الحقوق الأساسية الواجبة له في المجتمع، ولا بد من النظر إليه من هذا المنطلق في جميع الحالات، وذلك لأن أسرع الطرق التي تساعد على التخلص من الفقر هي تعليم الصغار، ومحو الأمية الكبار[45].

خامسا/ مفهوم الفقر في العدالة الاجتماعية

يمكن تعريف العدل بأنه يشير إلى: مبدأ أخلاقي يتم في ضوئه المساواة بين البشر في الحقوق والواجبات،وفي توزيع الفرض،وفي الثواب والعفاف، ومن ثم فإنه يحقق الانسجام والسلام بين أعضاء المجتمع الواحد ومنحهم الفرصة لبناء مجتمع قادر على الإنجاز والاستمرار في الحياة[46].

هناك اختلاف واسع المجال بين المتخصصين لتحديد تعريف العدالة،ويرجع ذلك لاختلاف طبيعة التخصصات ومحاولة كل تخصص ربط العدالة بمجاله الخاص، فهناك من يشير إلى أن العدالة هي التقدير الصحيح والاعتراف الكامل بحقوق وجدارة كل فرد واحترامها، وهناك من يعرفها بانها الفضيلة والخصلة الأخلاقية اللتان تحفزان على احترام حقوق الغير.

في حين يشير البعض إلى أن العدالة هي إعطاء كل شخص حقه، ويميل البعض إلى أن العدالة هي ممارسة الفضيلة والسلوك المستقيم في علاقتنا مع الآخرين، والعدالة في اللغة: تعني التوسط في الأمر من غير زيادة او نقصان والعدل ضد الجور وتعديل الشيء وتقويمه، ويرى الناس أن تحقيق العدل أعظم هدف في الحياة الإنسانية، ونلاحظ ان جميع المجتمعات الإنسانية دخلت في جدل كبير حول العدالة ومفاهيمها وسياقاتها، ولكنهم وسعوا متطلبات تحقيق العدالة ضمن مواثيقهم النظرية وبرامجهم العملية بحسب خصائص واحتياجات كل مجتمع.

وتسعى العدالة الاجتماعية لتحقيق التوازن بين حقوق الأفراد ومسؤولياتهم او التزاماتهم تجاه المجتمع،إلا أن جوهر العدالة الاجتماعية حكم إنساني عام في القديم والحاضر والمستقبل أيا كان وضع الإنسان ومنطقته الجغرافية ومكونات حضارته.

---

[45]- إسماعيل فوزي ، **"الفقر التطرف والعنف الأسري التغذية الصحية في المدارس"**، مقالة منشورة على موقع الدكتور سعود بن عيد العنزي ، الموقع الإلكتروني:http://dr-saud-a.com/vb/showthrad.php?76993

[46]- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- **تقرير عن دولة العدل الاجتماعي مركزية القيمة ولا مركزية الحكم**، اوراق للحوار،القاهرة ، أبريل 2011

الشكل رقم (5-1) مفهوم العدالة الاجتماعية بأبعادها المختلفة

المصدر : من إعداد الباحث

المبحث الثاني : مفهوم الفقر من منظور الديانات

الحمد لله الذي جعل الفقر علاجا في كتبه السماوية، يستأصل به الفقر احيانا، ويخفف من حدته أو آلامه وآثاره احيانا، لذا فقد اهتمت الديانات عبر التاريخ بظاهرة الفقر، فقد عرف الإنسان الفقر والحرمان من أزمنة قديمة، وعرف التاريخ الفقراء والمحرومين من عهود سحيقة، لذا فإن العديد من الأديان تنظر على الفقر من عدة نواحي ، والواقع أن الأديان- حتى الوضعي منها التي لم تعرف لها صلة بكتاب سماوي- لم تغفل هذا الجانب الإنساني والاجتماعي[47].

المطلب الأول: الفقر في الديانة اليهودية

أولا/ مفهوم الفقر في الديانة اليهودية:

أقرت الديانة اليهودية أن الفقر ظاهرة طبيعية وسنة كونية أوجدها الله تعالى فلا يمكن القضاء عليها، الله ملك السموات والأرض وما بينهما، الفقر والغنى بيد الله وحده، العمل الجاد والمثابرة يؤديان إلى الكفاية، والبطالة والخمول يؤديان إلى الفقر، الفقير المستقيم خير من الغني الظالم[48].

ثانيا / الرعاية الاجتماعية في الديانة اليهودية:

تعتبر الشريعة الموسوية من أقدم الشرائع السماوية التي عرفت اليهود مبادئ العدل والمساواة بفضل وصايا موسى العشر، وبفضل التعاليم الدينية التي تحدد واجباتهم نحو الله والناس عرف اليهود الإحسان الحقيقي فكانوا "يتصدقون يوميا بالطعام، وفي كل يوم جمعة كان رب العائلة يتنازل عن عشر محصوله للرهبان والأغراب واليتامى والأرامل وللفقراء"، واهتمت الشريعة الموسوية بتنظيم العدالة الاجتماعية،واعتبرت ذلك جزءا من العمل المقدس،وتضمنت الشريعة الموسوية العديد من ألوان الرعاية الاجتماعية التي قامت على ثلاث دعائم قوية هي:(الحق،والعدل، والمساواة) وتتمثل أوجه الرعاية الاجتماعية في الديانة اليهودية في:"رعاية الفقراء والمحتاجين" وتعتبر ذلك واجب الأغنياء نحو الفقراء والمحتاجين، ورعاية اليتامى والأرامل[49].

ثالثا /علاج مشكلة الفقر في ضوء نصوص التوراة:

---

[47]- العليمي، بيلي إبراهيم احمد، **"هذا هو الفقر: أبعاده، أسبابهه مآسيه، نظرة اقتصادية إسلامية"**، مقال منشور على موقع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (اكتوبر 2003)، على الرابط التالي :https://www.imamu.edu.sa/Pages/default.aspx .

[48]- محمد عبد المنعم الجمال، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي**، ط2 ، دار الكاتب المصري، القاهرة، 1986، ص: 54.

[49]- عبد المحيي محمود صالح، **الرعاية الاجتماعية**، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص : 42 .

لا شك أن اليهود عبر السنين الطويلة قد حرفوا توراتهم فقلبوا حقائقها وهذه حقيقة التنبيه إليها، وسوف تظهر لنا نظرة الديانة اليهودية لمشكلة الفقر من خلال تتبع بعض نصوص التوراة المتعلقة بالفقر والفقراء[50]:

نصوص قد دعت إلى الكد والعمل، والاستقامة والرحمة والرأفة بالمساكين، محذرة من البطالة والكسل مثل:

- "المشتغل بأرضه يشبع خبزا، وتابع البطالين يشبع فقرا".
- "لا تحب النور لئلا تفتقر، افتح عينيك تشبع خبزا".
- "الفقير السالك باستقامته خير من معوج الطريق وهو غني".
- "من يرحم الفقير يقرض الرب وعن معروفه يجازيه".

وهكذا نلاحظ من خلال تلك النصوص أنها عبارة عن مجموعة من المصالح والمواعظ غير الملزمة، دون أن تضع لعلاج هذه المشكلة خطة اقتصادية حكيمة لبترها أو القضاء عليها.

المطلب الثاني: الفقر في الديانة المسيحية

1. مفهوم الفقر في الديانة المسيحية:

ركزت المسيحية على الفقر من الجانب الاجتماعي كما في الديانة اليهودية، فقد اتخذت أسلوب الوصايا والمواعظ والتربية الأخلاقية استثارة للمشاعر الإنسانية، دون أن تضع الإجراءات أو قوانين تلزم الأغنياء بكفاية حاجة إخوانهم الفقراء، بل دعت الفقراء إلى التقشف والزهد[51].

لكن زيادة تعاليم الديانة المسيحية حال دون وصول تعاليمها إلى العصور الحديثة، ونتيجة لهذه التعاليم اعتبر **"ماركس"** أن المسيحية أباحت الرق في العالم الحديث، ونظمت العبودية في العصور الوسطى، وأنها مستعدة للدفاع عن ظلم الطبقات العامة في العصر الحديث، لذا فإن**"ماركس"** قرر أن الكنيسة فشلت في علاج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وأنها اضطرت إلى أن تتملق للرأسماليين والدكتاتوريين،وقد كان هذا الشعور من "ماركس" ضد الكنيسة من الأسباب التي دفعته لمحاولة هدم الدين في نظريته الاقتصادية[52].

2. الرعاية الاجتماعية في الديانة المسيحية:

جاءت الديانة المسيحية مكملة للديانة اليهودية واستمرار لها في اتجاهاتها نحو: "الإحسان ورعاية المحتاجين، وتنظيم علاقات الناس بعضهم ببعض"، واهتمت المسيحية "بالأيتام والأرامل" واعترفت بنظم اجتماعية كتبني اليتامى والمساكين وإنشاء بيوت المحبة (لملاجئ) ورعاية الغرباء[53].

وقد اهتمت المسيحية بالتعليم كوسيلة لنشر الدين ورعاية المرضى والمعوقين بنظام القضاء بالصدقات، وكانت الأديرة المسيحية هي المؤسسات التي تقدم عن طريقها تلك الألوان المختلفة من ألوان الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى نشاط الجماعات الدينية المختلفة التي تقوم بمساعدة الفقراء والمحتاجين في صورة مساعدات مالية أو تقديم الطعام والملبس والمأوى للمحتاجين.

3. علاج مشكلة الفقر في ضوء نصوص الإنجيل[54]:

جاءت المسيحية في وقت كانت المادية الجشعة قد طغت على اليهود وسيطرت على عقولهم وملكت قلوبهم، فكان طبيعيا أن تتجه رسالة المسيح عليه السلام- قبل كل شيء- إلى تطهير النفوس من تلك الرذائل، وتصحيح ما انتهت إليه

---

[50]- عبد السلام حمدان اللوح و محمود هاشم عنبر ، **"علاج مشكلة الفقر (دراسة قرآنية موضوعية)"**، مقال منشور في مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) ، المجلد السابع عشر، العدد الأول، كلية أصول الدين- الجامعة الإسلامية، غزة ، دولة فلسطين ، يناير 2009، ص-ص :315- 359 - الموقع الإلكتروني: - http://www.iugaza.edu.ps/ara/research

[51]- محمد عبد المنعم الجمال، **مرجع سابق**، ص : 56.

[52]- العليمي، بيلي إبراهيم احمد، **"مرجع سبق ذكره "**

[53]- محمد عبد المنعم الجمال ، **مرجع سابق** ، ص: 54.

[54] - عبد السلام حمدان اللوح و محمود هاشم عنبر **"مرجع سبق ذكره"** ، ص : 359 .

اليهودية من تفاوت طبقي مهين،ومن هنا يتبين لنا السبب في كثرة وصايا ونصائح ومواعظ المسيح والتي تتعلق بالمال والانهماك الشديد في جمعه وكنزهن حيث قابلت النصرانية إفراط اليهود في الجوانب المادية الدنيوية بالاهتمام بالروح وتخليصها من علائق هذه المادة فكانت الرهبانية هي الأمثل الأعلى- عندهم- فيها دون العناية بالتشريعات الدنيوية.

المطلب الثالث: الفقر في الإسلام

عناية الإسلام بالفقر ورعاية الفقراء وذوي الحاجات لم يسبق لها نظير في ديانة سماوية، ولا في شريعة وضعية سواءا ما يتعلق بجانب التربية والتوجيه أو ما يتعلق بجانب التشريع والتنظيم او ما يتعلق بجانب التطبيق والتنفيذ، فقد حث الإسلام الأغنياء على العطاء للفقراء ومساعدتهم،وحذر من أن إهمال حق المساكين من أسباب دخول النار لقوله تعالى:**[لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ (37) كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ (38) إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ (39) فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ (40) عَنِ الْمُجْرِمِينَ (41) مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ (42) قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (43) وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ (44) وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ (45) وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ (46)]**[55] ، وقوله تعالى: **[إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ (33) وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ (34)]**[56].

ويظن البعض أن الإسلام يحبذ الفقر ويدعو إليه، وهذا غير صحيح بل العكس من هذا فإن الإسلام يمقت الفقر ويقاوم الحالات التي تسوق الإنسان إلى المسكنة والذل والمهانة من جراء الحاجة،ولا يحزن الفقير على ما به من ضيق وليعلم أن ما ينتظره في الدار الآخرة خير، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **"يدخل الفقراء الجنة قبل أغنيائهم بخمسمائة سنة"**[57]، وقال صلى الله عليه وسلم : **" رُبَّ أشعث أغبر مدفوع بالأبواب، لو أقسم على الله لأبرَّه "**(رواه مسلم)*، لذا فقد غرس الإسلام في روع المسلم ان للقريب والمحتاج والفقير حقه المحتوم في ماله يجب عليه أداؤه وجوبا، وليس مجرد صدقة تطوعية إن شاء ويتركها متى شاء[58].

أولا / مفهوم الفقر في الإسلام :

1/ مصطلحات قرآنية:

نجد في القرآن الكريم مصطلحات"الخَصَاصَةٌ"و"العَيْلَةً" و"الفقر"و"الإملاق" التي تفيد معنى الحاجة والفاقة والفقر، وهي-وإن كانت مصطلحات مترادفة لها دلالة مشتركة لكن بينها تفاوت في المدلول[59].

2/ الخَصَاصَةٌ:

---

[55]- سورة المدثر: الآيات من 38 إلى 46.

[56]- سور الحاقة: الآيتان 33 و 34.

[57]- حديث رواه أحمد الترمذي وابن ماجه.
* قال النووي رحمه الله : (أي لو حلف على وقوع شيء أوقعه الله إكراماً له بإجابة سؤاله و صيانته من الحنث في يمينه . و هذا لعظم منزلته عند الله ، و إن كان حقيراً عند الناس . و قيل : معنى القَسَم هنا : الدعاء ، و إبراره إجابته)

[58]- مؤتمر القمم العالمية لرؤساء وملوك الدول، **ليتم الاتفاق على تبني دعم الدول الفقيرة بنسبة 1 % من إجمالي دخل الدول الغنية** ، 2005

[59]- مصطلحات قرآنية، **(الخصاصة، الفقر، الإملاق)**، البنك الإسلامي http://www.islamweb.net/rer2/mainpage/lindex.php

ورد هذا المصطلح في القرآن الكريم في آية واحدة، هي قوله تعالى في سياق مدح الأنصار وموقفهم من المهاجرين: **[وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ]**[60] ، وورد في حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان إذا صلى بأناس يخر رجال من قامتهم في الصلاة من الخَصَاصَةِ"، أي يخرون على الأرض "من الجوع وسوء الحال"[61].

3/ العَيْلَةَ: ورد هذا المصطلح في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: عند ذكره سبحانه الاقتصار على زوجة واحدة ، في حال الخوف من عدم العدل بين الزوجات والقيام بحقوقهن قال الله تعالى:**[فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا]**[62].

والموضع الثاني: قول الله تعالى في سياق خطاب المؤمنين:**[وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ]**[63].

والموضع الثالث: قوله سبحانه مخاطبا الرسول صلى الله عليه وسلم : **[وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى]**[64].

ثانيا / الرعاية الاجتماعية في الإسلام:

لقد كانت الديانة الإسلامية خاتمة المطاف في خط التطور به الديانات السماوية للنظم والعلاقات الاجتماعية بين الناس، ولقد نجح الإسلام في إنشاء مجتمع إنساني متوازن متناسق، وفي خلق روح اجتماعية فياضة بالخير تهدف إلى "مساعدة المحتاجين عن طريق الإحسان الفردي أو الزكاة ومسؤولية الأقارب عن إعالة ذوي قرباهم، ونظام الوقف الذي يقرر معاشات ثابتة للمحتاجين"، فالرعاية الاجتماعية في الإسلام إذن تقوم على أساس تلقائي منظم،وفيما يلي عرض لأهم مظاهر الرعاية الاجتماعية في الإسلام[65]:

- أولا: التعايش السلمي.
- ثانيا: نظام الحكم في الشريعة الإسلامية.
- ثالثا: النفقة في الإسلام لتحقيق التكافل الاجتماعي.

ثالثا / علاج مشكلة الفقر في ضوء نصوص القرآن الكريم [66]:

من هنا تأتي حتمية التماس الحلول الناجعة لمعضلة الفقر في مصادر التشريع الإسلامي التي منها صنفان: حلول معنوية، ترفع من قيمة الفقراء، وتحقق مواساتهم النفسية، حتى يستطيعوا الاندماج في المجتمع بسهولة وسلاسة، وحلول مادية، تحاول إخراج الفقراء من دائرة الحاجة إلى دائرة الغنى، والاستقلال بالنفقة على ذويهم وأسرهم.الاعتناء المعنوي بالفقراء والمساكين.

---

[60] - سورة الحشر: الآية 9

[61]- حديث رواه أحمد الترمذي.

[62]- سورة النساء: الآية 3.

[63]- سورة التوبة: الآية 28.

[64]- سورة الضحى: الآية 8.

[65]- مولاي المصطفى البرجاوي ، **"مرجع سبق ذكره ."**

[66]- محمد ويلالي، **"معضلة الفقر.قراءة في الحلول- انطلاقا من كتاب:"فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة" للشيخ الدكتور: عبد السلام الخرشي (رحمه الله)-** " مقالة منشورة، شبكة الألوكة، الرابط الإلكتروني: http://www.alukah.net/Culture/0/47158

المبحث الثالث : مفهوم التضامن الاجتماعي للفقراء في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية

يعد "التضامن الاجتماعي" أحد الوسائل الهامة التي تعتمد عليها الدول في محاربة الفقر وتحقيق قدر معقول من العدالة في توزيع الدخل وتحقيق التوازن بين الأهداف التنموية المختلفة، وانطلاقا من الأهمية البالغة للتضامن الاجتماعي في تحقيق الأهداف التنموية المتعددة .

المطلب الأول: مفاهيم التضامن الاجتماعي العام

يعرف "التضامن الاجتماعي" في ضوء كتابات "Durkheim" على أنه: "منظومة القيم التي تربط أفراد المجتمع، والتي تعبر عن العلاقات التلقائية فيما بينهم"،وقد ميز**"دوركايم"** بين نوعين من التضامن الاجتماعي هما: "التضامن التلقائي" و"التضامن التنسيقي"، وذلك بحسب طبيعة المجتمع والعلاقات السائدة بداخله[67] .

- **التضامن التلقائي**: يعتمد على العلاقات الشخصية المباشر التي تسود في المجتمعات البدائية البسيطة، والتي تتميز بمشاركة أفراد المجتمع من الذكور والإناث في النشطة الاقتصادية المتشابهة دون أن تكون هناك درجة كبيرة من التخصص في العمل، ويلاحظ أن المؤسسات الموجود في المجتمعات-على الرغم من قلتها- تعمل على تعزيز الروابط بين أفراد المجتمع، كما ان منظومة القيم والمعتقدات السائدة بها تتميز بالتجانس وبارتباطها-بصورة أخرى- بالدين السائد داخل هذا المجتمع.
- **التضامن التنسيقي**: فيعتمد هذا النمط على العلاقات غير المباشرة والتي تسود في المجتمعات ذات درجة التعقيد المرتفعة، والتي تتميز بالتخصص في تقسيم العمل، وبالتالي عدم تجانس الأنشطة الاقتصادية التي يشارك فيها أفراد المجتمع، وذلك على العكس من الوضع بالنسبة للمجتمعات البدائية،وهو ما يؤدي إلى اختلاف الخبرة الاجتماعية ومنظومة القيم السائدة بين أفراد المجتمع الواحد.

أولا / مفهوم "التضامن الاجتماعي" بالمجتمع المدني:

طرحت مجموعة من التعريفات لتفسير مفهوم "التضامن الاجتماعي" فعرف في بعض الدراسات بأنه: الدعم التعاوني المتبادل بين أفراد المجتمع، وعرف بأنه: الروابط الودية التي تنشأ في المجتمع، حيث يقوم الأفراد الذين تشملهم شبكات التأمين القومية بالمساهمة والاستفادة من هذه الشبكات بصورة متساوية، وذلك في إطار من العلاقات الودية فيما بينهم.

---

[67] إيمان بيبرس وآخرون، **تفعيل سياسات التضامن الاجتماعي**، منتدى السياسات العامة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة ، مايو 2002.

☒ كما عرف كل من "**Tiryakian and Cladis**"التضامن الاجتماعي بأنه: " شبكة الروابط الاجتماعية التي يمكن لجميع الفاعلين الاجتماعيين الدخول فيها بسهولة، وبالتالي فإن التضامن هو مطلب لأفراد المجتمع يقومون به بأنفسهم من أجل تحقيق أقصى منفعة ممكنة للمجتمع".
☒ وعرف "**Komter**" التضامن الاجتماعي بأنه: الوسيلة التي تربط الناس سويا إما من خلال تحديدهم ومشاركتهم لبعض القيم والمبادئ داخل المجتمع، او بالمساهمة في إنتاج واستهلاك السلع والمنافع العامة.

ثانـــيا/ مفهوم "التضامن الاجتماعي" في التنمية:

وقد عرف "التضامن الاجتماعي" في العديد من أدبيات التنمية بأنه: "تمكين الفئات الأكثر عرضة للفقر من السيطرة على حياتهم، وتوسيع الخيارات المتاحة أمامهم"، ويقترب هذا المعنى إلى حد كبير من مفهوم "التمكين Empowerment" ومفهوم "العقد الاجتماعي Social Contract".

المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بمفهوم "التضامن الاجتماعي"والفقر :

تعددت المفاهيم المرتبطة بقضايا الفقر وحماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطرة مثل: "الحماية الاجتماعية" و"شبكات الأمان الاجتماعي" و"التضامن الاجتماعي"،وكذلك: "رأس المال الاجتماعيSocial Capita" و"العقد الاجتماعي Social Contract"، ويعد من المفيد تناول هذه المفاهيم وتوضيح الاختلافات بينها وبين مفهوم التضامن الاجتماعي كالتالي:

أولا - الحماية الاجتماعية:

تتعدد التعريفات الخاصة بالحماية الاجتماعية بتنوع العادات والتقاليد ومنظومة القيم التي تسود المجتمعات المختلفة، وعلى الرغم من ذلك يمكن تعريف "الحماية الاجتماعية" بأنها: السياسات والبرامج التي تهدف إلى الحد من الفقر والمخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد غير القادرين على العمل-سواء بسبب المرض أو كبر السن-وكذلك حماية السكان من التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في مستوى المعيشة نتيجة التغيرات الاقتصادية المختلفة.

وقد قدم "تقرير الأمانة العامة للأمم المتحدة" في عام 2001 الصادرة بعنوان "تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من التعرض للمخاطر في العالم" تعريفا واسعا للحماية الاجتماعية بحيث تشمل مجموعة البرامج العامة والخاصة التي يتبناها المجتمع لمواجهة عدم توافر الدخل او انقطاعه المفاجئ، وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية للسكان على النحو المطلوب بما يؤدي إلى تنمية المجتمعات الإنسانية والحد من مشكلة الفقر[68].

ثانيا / شبكات الأمان الاجتماعي :

يشمل الضمان الاجتماعي مجموعة البرامج التي تتوقف فيها قيمة المساعدات التي تحصل عليها الفئات المستهدفة على قيمة مساهماتها السابقة في تلك البرامج مثل المعاشات، وغالبا ما ترتبط هذه البرامج بترتيبات مؤسسية معقدة في حين تمثل شبكات الأمان الاجتماعي تلك الشبكات التي تهدف إلى تحسين معيشة الفئات الفقيرة او الفئات المعدمة دون النظر إلى مساهمتهم في تمويل هذه البرامج[69].

ثالثا / رأس المال الاجتماعي:

---

[68] - World Bank , **Social Protection Sector Strategy Paper**, From Safety Net to Springboard Washington- DC USA, 2001.

[69] United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD) , **"Combating Poverty and Inequality"** Structural change, Social Policy and Politics. 2010

يشير مفهوم "رأس المال الاجتماعي" إلى منظومة المؤسسات والعلاقات الاجتماعية والشبكات والقواعد والأعراف التي تشكل نوعية ومستوى التفاعلات داخل المجتمع، ويلاحظ ان مستوى التضامن الاجتماعي الذي يسود المجتمع في فترة ما يتحدد وفقا لرأس المال الاجتماعي.

ويمكن تلخيص العلاقة بين التضامن الاجتماعي من ناحية والمفاهيم الأخرى ذات الصلة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1-7) : العلاقة بين مفهوم التضامن الاجتماعي والمفاهيم ذات الصلة

المصدر : من إعداد الباحث

المطلب الثالث: مفهوم استهداف الفقراء في الأدبيات الاقتصادية

الاستهداف- كمفهوم- يعني: تقديم سلعة او خدمة لمجموعة معينة بذاتها من الأفراد تعرف بأنها: المجموعة المستهدفة "المستفيدة ، وتقدم هذه السلعة أو الخدمة من خلال الدعم إما في الشكل النقدي أو العيني[70].

أولا/ الاستهداف بالمفهوم الواسع :

ويعرف أيضا بالاستهداف الجماعي او العشوائي، ويعني إتاحة المساندة الاجتماعية للجميع دون استهداف جماعة بذاتها ودون الاعتماد على معايير معينة كمستوى الدخل مثلا لتحديد الفقراء وذلك يعني هدم الوصول للفقراء كأفراد وغنما الوصول إليهم عن طريق السلع او الخدمات التي تمثل أهمية نسبية لهم، ولكن هذا الأسلوب يشتمل على كثير من العيوب أهمها ارتفاع معدلات التسرب بشكل كبير بسبب وصول المساندة للجميع (فقراء وغير فقراء).

ثانيا / الاستهداف بالمفهوم الضيق :

يهتم هذا الأسلوب باستهداف مجموعات يعينها من الأفراد طبقا لمعايير وآليات معينة، ولذلك فهو يحصر فوائده في هذه المجموعة دون غيرها. ويأخذ الاستهداف الضيق عند أشكال يتطلب كل نوع ظروفا معينة تيسر تطبيقه لكي يقوم بالدور الذي وضع أساسا من أجله.

ثالثا/ الاستهداف المجتمعي :

---

[70] - دينا روفانيل فرج ، **أساليب وآليات استهداف الفقراء: دراسة منهجية** ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء ، جمهورية مصر 2006.

ويقصد بهذا الأسلوب من الاستهداف الاعتماد على مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في تحديد الأفراد أو الأسر الذين هم في حاجة للمساندة الاجتماعية د ون اللجوء للمؤسسات ذات القدرة الإدارية القوية لتحديد الفقراء وغير الفقراء[71].

رابعا/ الاستهداف الديموغرافي:

ويعرف أيضا بالاستهداف الفئوي ، حيث يقوم هذا الأسلوب باستهداف مجموعة معينة من الأفراد من داخل المجتمع وذلك لإفادتهم دون غيرهم بمزايا البرنامج المطبق،وهذا على تعريف المستفيدين من خلال عمل تصنيفات أساسية لكل من العمل والنوع من حيث الأطفال وكبار السن (المسنين) والحوامل والمرضعات وغيرها، وذلك لتحديد الفئة المستفيدة داخل المجتمع.

خامسا /الاستهداف الذاتي :

يتلخص هذا الأسلوب من الاستهداف في تقديم السلعة او الخدمة العامة بشكل يكون مناسبا للفقراء وغير مناسب لغير الفقراء،بمعنى فرض تكلفة معينة على غير الفقراء تجعلهم لا يقبلون بالاستفادة من مزايا البرنامج، وتختلف هذه التكلفة بناء على هدف البرنامج المخطط مثل ان يهدف البرنامج إلى تقديم دعم عيني للسلع الغذائية.

سادسا / الاستهداف المباشر:

تبدأ هذه الطريقة في التعرف على درجة الثراء النسبي او الفقر النسبي للأسر، وذلك من خلال قيام جهة إدارية مركزية بجمع بيانات على مستوى "الفرد/الأسرة" للتعرف على الفقراء، بل وتحديد الأسر التي سوف تدخل ضمن برنامج الاستهداف من خلال التعرف على مستويات "الدخول/الإنفاق" لكل أسرة، ومن المتوقع ان تتوقف درجة كفاءة الاستهداف باستخدام هذا الأسلوب على القدرة على الحصول على البيانات المطلوبة وبتكلفة مقبولة تتوافق مع الموارد المخصصة لهذا الهدف.

سابعا/ الاستهداف الجغرافي :

هو احد أنواع الاستهداف الفئوي، ويعتمد هذا الأسلوب على استهداف مناطق جغرافي معينة يتوقع ارتفاع الفقر بها، ويتطلب هذا الأسلوب من الاستهداف وجود خريطة جيدة للمناطق الفقيرة "Poverty Map"، وهي أداة تساعد متخذي القرار في تحديد المناطق التي يتركز بها الفقراء وتقل جهود التنمية بها، هذا بالإضافة إلى كونها أداة تساعد في ترشيد الموارد المتاحة لعملية استهداف الفقراء من خلال الإنفاق على المناطق التي تحتاج فعليا للمساندة.

---

[71]- وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، **الآداء الاقتصادي وانجازات التنمية،** تقرير متابعة خطة 2005-2006 ، جمهورية مصر العربية.

شكل رقم (1-8): الاستهداف الاجتماعي للفقر

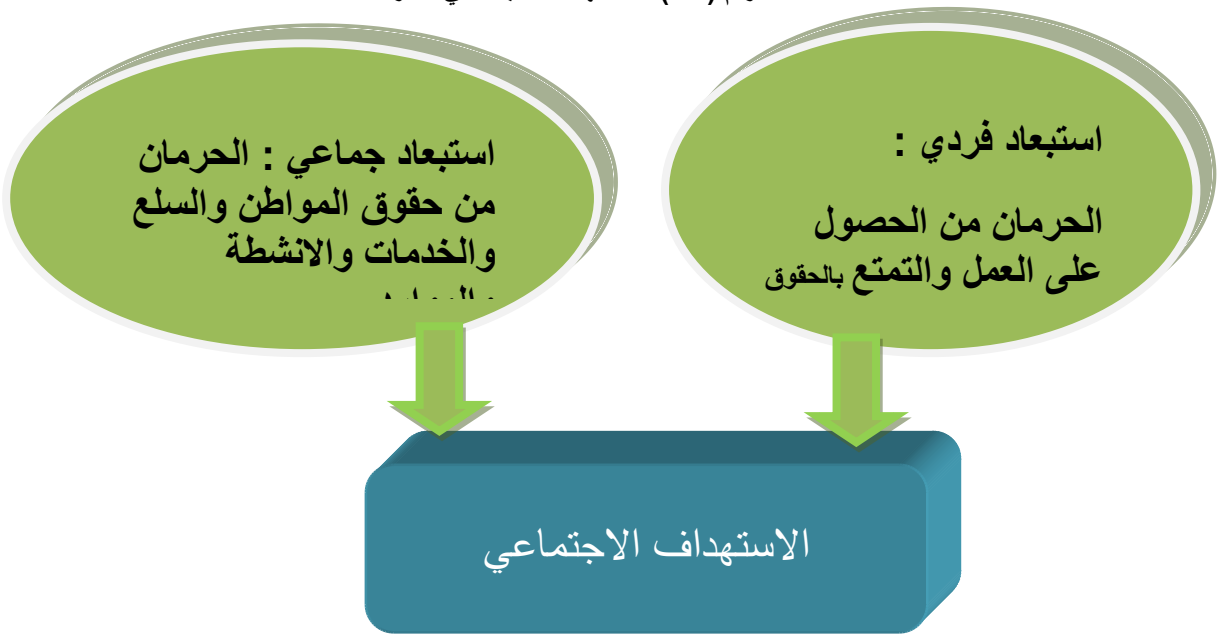

المصدر : من إعداد الباحث

المبحث الرابع : أسبـــاب الـفقر

يرجع انتشار ظاهرة الفقر بحدة في الآونة الأخيرة إلى جملة من الأسباب: أهمها تمثلت في الزيادة السكانية وانتشار الجهل والأمية والبطالة من جهة ، ومن جهة أخرى نجد ارتفاع تكاليف العيش وضعف القدرة الشرائية للمواطن ، كذلك لسياسة وأداء الدولة والنتائج المترتبة عنها أدت إلى وجود أثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة ، وفيما يلي استعراض لأهم هذه الأسباب:

المطلب الأول : الزيادة السكانية، والأمية والبطالة كمسببات للفقر

في هذا المطلب نتناول بالإيضاح النمو السكاني المتزايد، وانخفاض مستويات التعليم وارتفاع نسبة الأمية، وكذلك البطالة كمسببات ذات طبيعة اجتماعية ألقت بظلالها على الحياة الاقتصادية وتسببت في ارتفاع معدلات الفقر محليا وإقليميا وعالميا، وذلك في المطالب الثلاثة التالية:

أولا/ النمو السكاني المتزايد كأحد الأسباب التي تؤدي إلى نشوء وتفشي الفقر:

اعتادت أدبيات الفقر على إدراج النمو السكاني المتزايد كأحد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور وتفشي الفقر وخصوصا في الدول النامية، وذلك لما يترتب عليه من ضعف معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم انخفاض معدل دخل الفرد، وانخفاض المستوى التعليمي وانتشار الأمية وكذلك انخفاض مستويات الرعاية الصحية وغيرها من الآثار السلبية التي تضر بالبيئة ومن ثم تفشي الفقر كظاهرة اجتماعية اقتصادية.

هذا ويشهد العالم الآن ارتفاع معدلات النمو السكاني بصورة كبيرة وملحوظة وذلك حسب التقديرات الولية لعدد من المنظمات العالمية، إذ قدرت هيئة السكان التابعة للأمم المتحدة أنه نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة في إفريقيا فمن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في إفريقيا من حوالي مليار و138 مليون نسمة في سنة 2015 إلى حوالي 1.8 مليار

نسمة بحلول عام 2050. وتتميز المنطقة التي تشهد نموا سكانيا سريعا بتركيبة سكانية أغلبها من الشباب،وذلك بسبب ارتفاع نسبة المواليد لكل أسرة. أما بالنسبة للعالم ككل فمن المتوقع ان يستمر التعداد السكاني في النمو بواقع 2.5 مليار نسمة حتى عام 2050 ، مما يتوقع معه ان يصل التعداد العالمي في العام 2050 إلى 9 مليارات نسمة، وسيتركز هذا النمو في العالم النامي، فتزيد قارة أسيا حوالي 4.342 مليار نسمة ، و1.138مليار نسمة في إفريقيا ، وستكون بقية الزيادة في امريكا اللاتينية ومناطق أخرى[72].

يؤكد ما سبق أنه في دراسة أبرزها المركز المرجعي للسكان بواشنطن عن التقديرات المحتملة للسكان في عدد كبير من دول العالم في العام 2050 مقارنة بعام 2006 أظهرت تلك الدراسة انه في دولة مثل الصين حجم السكان عام 2006 مليار و 304 مليون نسمة ومن المتوقع أن يصل عام 2050 لمليار و437 مليون نسمة، وفي الهند مثل حجم السكان عام 2006 مليار و 104 مليون نسمة وسيصل بحلول عام 2050 مليار و 628 مليون نسمة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006 يمثل 296 مليون نسمة وفي عام 2050 سيصل إلى 420 مليون نسمة، وفي مصر عام 2006 مثل حجم السكان 75 مليون نسمة وبحلول 2050 سيصل معدل السكان 126 مليون نسمة، والسودان عام 2006 مثل السكان 40 مليون نسمة، ومن المتوقع ان يصل عام 2050 حجم السكان 84 مليون نسمة، وهكذا بالنسبة لكافة بلدان العالم[73] .

جدير بالذكر أن النمو السكاني المتزايد بمعدلاته سابقة البيان يمكن ان يرتب العديد من الآثار السلبية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- يخفض النمو السكاني السريع من معدلات النمو في معدل دخل الفرد عن طريق تخفيض الاستثمار في رأس المال البشري، ذلك ان نسبة المواليد العالية ترتبط بالحصول على التعليم الأقل في الطفل الواحد، وعلى مستوى الاقتصاد برمته، فإن التعليم الأقل له تكلفة اجتماعية هي نمو اقتصادي أقل. وهكذا فإن النمو السكاني السريع يعني حرمان المجتمع من الأثر الإيجابي المحتمل (من حيث زيادة الانتاجية) لسكان أكثر تعليما[74].

2- لمعدلات النمو السكاني المرتفعة أيضا أثار سلبية على البيئة:إذ بالنسبة لمستويات معينة من الاستهلاك، فإن المزيد من الناس يمارسون ضغوطا اكبر على الموارد الطبيعية. وهو ما يتضح من كون ان غالبا ما يستشهد على الصعيد المحلي بمزيج الفقر والنمو السكاني السريع كعامل يسهم في التردي البيئي،على سبيل المثال لأن الضغط السكاني يؤدي إلى زراعة جوانب التلال وغيرها من المناطق الهامشية (مما يؤدي تعرية التربة) او القطع المكثف للغابات من أجل الوقود (مما يؤثر على الثروة الزراعية ويسهم في تخفيض التنوع البيولوجي). أما على المستوى العالمي فأنه على الرغم من أن المعدلات العالية لاستهلاك الوقود الحفري التي تؤثر على البيئة ومن ثم تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض تتبع أساسا من الدول الصناعية المتقدمة فإنه في المستقبل في الدول النامية نتيجة لمعدلات الدخل والنمو السكاني فمن المتوقع أن تزيد إسهام هذه

---

[72]- جيفري د. ساش ، **قضية إبطاء النمو السكاني**، بروجيكيت سنديكيت ، كولومبيا، ترجمة امين علي، اكتوبر 2004.

[73] - مصدر هذه الأرقام فرزانة رودي مسئولة الشرق الوسط بالمركز المرجعي للسكان بواشنطن (Population référence)، وذلك من خلال برنامج من واشنطن قناة الجزيرة، - تقديم حافظ المرازي حلقة بعنوان الزيادة السكانية وأثرها على مستقبل البشرية، بتاريخ 2006/07/10 والحلقة منشورة على موقع القناة: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/55BE5C25-86E0-4305-81C2هذا ومما يجدر الإشارة إليه أن متوسط معدل نمو سكان الدول العربية كشريحة مهمة في العالم النامي بلغ في عام 2004 نحو 2.3% وهو اعلى معدل زيادة في العالم -ما عدا إفريقيا جنوب الصحراء- وهو ضعف المعدل العالمي، وأربعة أضعاف معدل الدول المتقدمة اقتصاديا.. وتشير الإحصاءات السكانية إلى ان عدد السكان 122 مليون نسمة في عام 1970، وارتفع نحو 307 مليون نسمة في العام 2004، ويقدر أن يبلغ 484 مليون نسمة في عام 2025 ونحو851 مليون نسمة عام 2050.(وجهة نظر اقتصادية- معضلة النمو السكاني في الدول العربية بتاريخ2006/01/17 http://www.svria-news.com/readnews.php?sv seq=19120). ويرجع التزايد الكبير في عدد السكان بالدول العربية كشريحة كبيرة من العالم النامي إلى قصور السياسات السكانية الخاصة بتنظيم النسل والأسرة وإلى تناقص عدد الوفيات بسبب ارتفاع المستوى الصحي والمعيشي، ومن ثم فإن الزيادة في السكان في الوطن العربي ناتجة عن انخفاض نسبة الوفيات وليس ارتفاع حجم المواليد، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأعمار. كما يعزي أيضا زيادة معدلات النمو السكاني في الوطن العربي إلى ارتفاع متوسط معدل الخصوبة للمرأة، وتمثل اليمن اكثر الدول العربية خصوبة بالنسبة لمعدل إنجاب المرأة 6.2 طفل، يليها الأراضي الفلسطينية الضفة وغزة 5.6 طفا بالنسبة للمرأة الواحدة ثم السودان 5.2 طفا، فالعراق 4.8 طفا، فالسعودية 4.5، في حين يمثلا معدل خصوبة المرأة في كلا من الأردن وسوريا وعمان ومصر 3 أطفال بالنسبة لكل امرأة، وفي قطر 2.8 للمرأة (فرزانة رويدي المرجع السابق).

[74]- نانسي بيرد صول، **الحكومات والسكان والفقر: قصة مكاسب في مكاسب** ، مركز الأهرامات للدراسات والسياسة الإستراتيجية ، القاهرة ، 2008 ، ص ، ص : 344، 346 ..

الدول في رفع معدلات استغلال إطلاقات الوقود الحفري عالميا المضرة بالبيئة من حوالي 20% الآن إلى 50% بحلول منتصف القرن القادم[75].

3- يترتب على النمو السكاني المتزايد انخفاض دخل بعض المجموعات وبخاصة الفقراء، مقارنة بالمجموعات الأخرى، وبالتالي يؤدي إلى تفاقم مشاكل الفقر و اللامساواة في الدخل في الدول النامية. ذلك أن النمو السكاني السريع يزيد من إتاحة العمالة في اقتصاد ما بالنسبة للأراضي ورأس المال المادي، مما يؤدي إلى تخفيض الأجور الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع معدلات الفقر خصوصا بين الفئات الأكثر اعتمادا على الدخل من العمل.

ولهذا السبب، فإن أثر النمو السكاني على الاختلافات في الدخل وفق مستوى التعليم يقدم توقعا في الأثر الذي سيحدثه النمو السكاني السريع على توزيع الدخل مثالنا في ذلك ان الشواهد من البرازيل تظهر ان العمل غير المهرة يعانون من تدني نسبي في الأجور إذا كانوا كبار السن في حين أن العمال المهرة لا يعانون من ذلك. ويؤدي حجم الجماعة (وبصورة ضمنية معدل النمو السكاني في الوقت الذي يولد فيه العامل) إلى أثر سلبي أكبر على دخل الأقل تعليما مما يحدثه على دخل الأكثر تعليما[76].

ومن الأسهل توثيق أثر نسبة المواليد العالية ، فنسبة المواليد العالية تسهم في الفقر على مستوى الأسرة عن طريق تضييق الخناق على ميزانيات الأسرة الفقيرة، مما يقلل من الموارد المتاحة لإطعام الأطفال وتوفير العناية الصحية لهم[77].

ثانيا / انخفاض مستويات التعليم وارتفاع نسبة الأمية

على مدى الثلاثين عاما الأثيرة أصبحت الأمية تمثل عائقا أمام الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي ومن ثم كانت أحد الأسباب الرئيسية في انتشار وتفشي الفقر وذلك في ظل الارتفاع المطرد في معدلات النمو السكاني. ذلك ان كل من القراءة والكتابة يمثل عاملا حاسما ومؤشرا فيما يتعلق بمستوى وفاعلية رأس المال البشري بوصف كونهما احد العوامل الفاعلة في الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم فإن انخفاض مستويات التعليم وارتفاع نسبة الأمية يسهم في الحد من الارتفاع بمستوى وقدر اسهام رأس المال البشري في الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي، مما يمثل عائقا لقدرة الدول على المضي قدما في مسيرة التنمية ومن ثم

إضعاف قدرتها على الحد من معدلات انتشار الفقر[78]

---

[75]- نانسي بيرد صول ، **المرجع السابق** ، ص – ص : 346 إ- 348.

[76]- **المرجع نفسه** ، ص، ص: 348 ، 350.

[77]- روبرت كاسين ، **السكان والتنمية** ، ترجمة امين علي ، القاهرة ، 2009 ، ص – ص : 253- 254 ..

[78] - جدير بالذكر انه وفقا للإحصائيات التي أجريت بواسطة منظمة اليونيسيف قدرت معدلات الأمية والالتحاق بالتعليم الابتدائي في العام 2005 في الدول النامية قدر معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين عام 1990 بالنسبة للذكور 76% وبالنسبة للإناث 58% في حين قدرت عام 2000 بـ 81% بالنسبة للذكور، و66%بالنسبة للإناث، في حين كان معدل القيد في التعليم الابتدائي في الفترة من 1998 حتى عام 2002 86% بالنسبة للذكور، 80% بالنسبة للإناث، وكان صافي نسبة الحضور في التعليم الابتدائي في الفترة من عام 1996 حتى عام 2003 76% بالنسبة للذكور، 72% بالنسبة للإناث من عدد المقيدين في تلك المرحلة، وقدر معدل القيد في التعليم الثانوي في الفترة من عام 1998 حتى عام 2002 حوالي60%من عدد الذكور في تلك المرحلة، و54%أيضا من عدد الإناث في تلك المرحلة وفي العالم قدر معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين عام1990 بالنسبة للذكور82% وبالنسبة للإناث69% في حين قدرت عام2000 بـ 85% بالنسبة للذكور، و74% بالنسبة للإناث، في حين كان معدل القيد في التعليم الابتدائي في الفترة من 1998 حتى عام 2002% 87% بالنسبة للذكور، 82% بالنسبة للإناث، وكان صافي نسبة الحصور في التعليم الابتدائي في الفترة من عام 1996 حتى عام 200376% بالنسبة للذكور، 72% للإناث من عدد المقيمين في تلك المرحلة، وقدر معدل القيد في التعليم الثانوي في الفترة من عام 1998 حتى عام 2002 حوالي 66% من عدد الذكور في تلك المرحلة، و61% أيضا من عدد الإناث في تلك المرحلة.

وأخيرا نود أن نشير إلى أن كلا من الأمية وانخفاض مستويات التعليم ينتج عن الارتفاع المطرد في معادلات نمو السكان خصوصا في البيئات الفقيرة كما في المجتمعات النامية، إضافة إلى ضعف حجم الإنفاق على الاستثمار الاجتماعي خاصة في مجالي التعليم وتنمية المهارات البشرية والرعاية الصحية [79] ، بسبب انخفاض النسبة المخصصة لهاذين البندين من إجمالي دخل الأسرة والإنفاق الخاص، مقابل ارتفاع نسبة الدخل المخصص للإنفاق على توفير السلع الضرورية والحياتية. ويعزز هذا التراجع ضعف قدرة هذه الشريحة على النفاذ إلى مصادر التمويل للإنفاق على التعليم، هو ما يؤدي بدوره إلى ضعف النمو الاقتصادي والإنتاجية بالنظر إلى العلاقة المهمة بين تراكم الاستثمار الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

ثالثا/ البطالة

تعتبر البطالة أحد مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بشكل عام وذلك لما تفرزه من مشكلات اجتماعية وأخلاقية وأمنية تعد بحق قوة ضاربة لإنجازات التنمية في شتى المجالات.

هذا بالإضافة لكون البطالة احد الآليات الاجتماعية لتفشي الفقر في الدول النامية أو بمعنى أوضح أحد الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر.

ويقول الراغب الأصفهاني في سفره الذريعة إلى مكارم الشريعة : (من تعطل وتبطل انسلخ عن الإنسانية، بل البطالة من الحيوانية، وصار من جنس الموتى)، وقال على بن أبى طالب رضي الله عنه:

(كسب فيه ريبة – أي شبهة – خير من عطلة)[80] .

1/ أنواع البطالة : لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع وأكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة ولكي نتعرف على أشكال البطالة ارتأينا أن نلقي الضوء على البطالة بجميع أنواعها وهي تصنف كالتالي[81]:

1-1. البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment)

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

1-2. البطالة الهيكلية (Structural Unemployment)

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

1-3. البطالة الدورية (Cyclical Unemployment)

The state of the world's children 2005, childhood under threat, unicef. P132-135:-
http://www.unicef.org/publications/fiels/sowc-2005-english

[79] - جدير بالذكر ان للإيدز علاقة بتدهور الحالة التعليمية في أفريقيا في الوقت الذي كانت الدول تكافح من أجله، وكان يعاني من عقبات منها ندرة المعلمين، أصبحت نسبة الوفيات بسبب الإيدز مرتفعة بينهم أو أصبحوا اكثر ضعفا ومرضا ووهنت قواهم عن القيام بمهمة التدريس، كما يؤدي مرض الآباء او موتهم إلى ترك الأطفال مدارسهم، وخاصة الإناث، للقيام برعاية ما تبقى من الأسرة، وتقيد البيانات عن غلق العديد من المدارس في القرى والمدن بسبب الإيدز والجفاف والفقر والصراعات وغيرها،مما يلقى بظل احمر على القارة السوداء.(د. عزيز بدر، المرجع السابق، غير محدد أرقام الصفحات)

[80] - يوسف القرضاوى، **"الاقتصاد الإسلامي "**، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة ،1396هـ ،ص:230.

[81] - موسى عبدالله,"**البطالة بين ارقام العولمة والحل الشامل**", مجلة النبأ, العدد 36, السنة الخامسة.

وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

1-4 .البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment)

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

1-5. البطالة المقنعة (Disguised Unemployment)

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

1-6. البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment)

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

1-7. البطالة المستوردة (Imported Unemployment)

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

2/ أسباب البطالة :

جدير بالذكر أن أسباب تلك المشكلة تختلف من مجتمع لأخر حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة لأخرى، فهناك أسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية وأخرى سياسية ولكن كل منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة، وتتمثل أسباب مشكلة البطالة في:

2-1 / أسباب البطالة الاقتصادية والسياسية : تكاثر الاعتماد على التكنولوجيا والآلات بدلاً من العمالات البشرية في عملية إتمام وإنجاز العمل. انخفاض الطلب على العنصر البشري للقيام ببعض الأعمال. انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد التي تمتلك رؤوس مال عالية إلى الدول الفقيرة لرخص اليد العاملة. الكثير من الحكومات الرأسمالية أصبحت تنتهج سياسات تحجيم وتقليل الإنفاق من الأموال على مشاريع الاستثمار في مختلف المجالات، ومن نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة[82].

2-2/ أسباب البطالة الاجتماعيّة : ارتفاع معدّلات النمو السكاني بشكلٍ كبير جداً أساليب التنشئة الاجتماعية من حيث عدم وجود قدوة في المنزل، وعدم وجود أيّ محفزات للعمل، والإتقان والتعلم. التعليم ومستوياته حيث يؤثر التعليم من فئة إلى أخرى ومستوياته في سوق العمل، وذلك عندما لا تتناسب مستويات التعليم مع احتياجات سوق العمل داخل الدولة. عدم تطور المناهج التعليمية في كافة المؤسسات التعليمية. النظرة المتخلّفة التي لا زالت باقيةً في النظرة إلى لجوء المرأة للعمل وعدم منحها هذه الفرصة. التدنّي في مستويات التعليم بين فئات المجتمع سبّبت في ظهور البطالة. الزيادة في الضرائب تُسبّب في إحداث البطالة. عزوف بعض أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار، وعمل المشاريع العديدة التي يمكن من خلالها توظيف أعداد هائلة من الأفراد . زيادة أعداد السكان بشكل كبير تجعل عمليّة توفير وظائف للأفراد

---

[82] ـ فاطمة الزهراء فرحان ، "**ما هي أسباب البطالة** "، مقال منشور على موقع الموضوع ، بتاريخ 2016/11/08 ، 11.34 ، عبر الرابط التالي :
http://almawdo3.com/

عملية صعبة جداً على الحكومات . الاعتماد التام على الآلات، وعلى وسائل التكنولوجيا الحديثة تُسبّب في انتشار ظاهرة البطالة [83].

جدير بالذكر أنه قد أجريت دراسة عن طبيعة البطالة في بلدان الشمال الإفريقي ودول الخليج العربية وذهبت إلى أن تلك البلدان تنفرد بظاهرة غريبة في مجال العمالة او البطالة وهي جعل البطالة ظاهرة شبابية وجعل العمل ظاهرة للشيب والشيوخ وهي تعني العمل لما بعد المعاش وبلوغ السن الرسمية للتقاعد (عمالة المعاشات او المتقاعدين) هذه الظاهرة تعني تأبيد وشخصنة المواقع، وهي ظاهرة ناتجة عن حاجة ماسة لأنظمة تجاوزات العمر وفي حاجة لرفع سن العمل غير آبه او مدركة لخطورة أجيال تحترق من لهيب البطالة * ، هذا وقد قدرت الفرص المهدرة من جراء بطالة الشباب في منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا، بأنه قد يبلغ طبقا لأقل التقديرات بنحو 138 بليون دولار سنة 2010، وطبقا لأعلى التقدير بنحو 221 بليون دولار. كما يتوقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي فيما لو تم القضاء على بطالة الشباب في المنطقة بنسبة7.1% طبقا لأدنى التقديرات، وبنسبة11.4 % طبقا لأعلى التقديرات[84].

وهكذا ومن خلال ما سبق يتضح لنا ان البطالة تمثل احد الآليات الاجتماعية لإنتشار وتفشي الفقر خصوصا مع ما يصاحبها من انخفاض في معدلات الأجور الحقيقية نتيجة لاختلال التوازن بين كل من العرض والطلب على العمل مما يؤدي لقبول العامل العاطل عند أدنى مستوى للأجور. إضافة إلى أن البطالة تؤدي إلى إهدار في قيمة العمل البشري بوصفه احد الثروات المتاحة. ويضاف لما سبق ما يصاحب البطالة من معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان والفقر مما يدفع الفرد العاطل غلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف ولكل مما سبق أثره البالغ على عجلة التنمية والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني : الكساد والتضخم

يمثل كل من الكساد والتضخم ظاهرتين تصيب عددا كبيرا من الاقتصاديات القومية والعالمية بالعديد من الجوانب السلبية والتي تؤثر عليها، ولعل أبرز تلك الآثار هي المعادلات المتزايدة للفقر، ومن ثم فإننا عملا على إبراز دول كل من الكساد والتضخم كمسببات للفقر، سنقوم بعرضهما فيما يلي من خلال العنصرين التاليين:

أولا/ التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة :

في ظل انخفاض مستوى الأجور وانخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع معدلات التضخم تمثل ارتفاع تكاليف المعيشة أحد الأسباب الاقتصادية الرئيسية التي تسهم في ارتفاع معدلات الفقر[85]. هذا ويرجع ارتفاع تكاليف المعيشة إلى مجموعة من الأسباب الخارجية المرتبطة بالاقتصاد العالمي ككل، إضافة إلى مجموعة من الأسباب الداخلية مرتبطة بحزمة من السياسات الاقتصادية المطبقة على وجه الخصوص في الدول النامية.

وفيما يلي بيان لهذه الأسباب[86]:

1- التضخم العالمي الذي ينتقل للدول النامية عبر ما تستورده من سلع وخدمات من الأسواق العالمية .

2- ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية وانعكاساته على أسعار الكثير من السلع والخدمات سواء المستورد منها او المنتجة محليا. جدير بالذكر ان أسعار النفط قد شهدت ارتفاعا قياسيا في نهاية صيف 2007 وصل في النصف الثاني من شهر أكتوبر إلى ما يزيد عن تسعين

---

[83] -" **المرجع نفسه**" .

[84]- مصطفى أحمد حامد ، **الفقر في ظل العولمة (دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة ودول العالم الثالث)**، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2011، ص : 87.

[85] - ومما يجدر الإشارة إليه أن إحصائيات تقرير العمل الدولية حول اتجاهات بطالة الشباب حول العالم عام 2004، تكشف عن أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي أقل منطقة من حيث عمالة الشباب في العالم، وذلك يلقى الضوء على امور كثيرة لعل احداها سيطرة الجيل الكبر على مجالات العمل وعدم الاستفادة من جيل الشباب بالقدر المناسب وهو ما يتضح من كون ان معدل مشاركة الشباب في قوة العمل على المستوى العالمي عام 2003 نحو 54.9%، بينما لم يزد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على 39.7%، وكانت منطقة شرق أسيا هي الكبر في عمالة الشباب، حيث بلغت معدلات عمالة الشباب بها 73.3% عام 2003 .

[86] - مصطفى أحمد حامد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 93.

دولار للبرميل، ومع تزايد أسعار النفط، خاصة في الدول النامية أو الفقيرة، وازدادت كلفة المواصلات والانتاج الصناعي في الدول الصناعية، مما قلل هامش الربح للشركات غير النفطية، وحول جزءا غير يسير من عوائد النمو الاقتصادي العالمي للدول المنتجة للنفط، وقد أدى هذا لزيادة القلق على استقرار الاقتصاد العالمي وقدرته على الاستمرار في النمو، إن خرجت الزيادة في أسعار النفط عن السيطرة، وفقد الاقتصاد العالمي قدرته على إنتاج الوظائف والدخل والأرباح فيما تصاعد أرباح الشركات النفطية في الغرب بشكل خيالي.

3- ارتفاع سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي والذي تقوم معظم العملات المحلية للدول النامية به، وتأثير ذلك على تضخم قيمة المستوردات في الدول النامية، وهو احد المسببات التي من الممكن أن تستمر على مدى سنوات قادمة خاصة في ظل الركود الاقتصادي الذي ينال من الاقتصاد الأمريكي، وعجز الدول النامية عن الدفع لعجلة النمو الاقتصادي الخاصة بها.

4- هذا في حين تتمثل الأسباب الداخلية لارتفاع تكاليف المعيشة وفي زيادة الأعباء المالية التي يتحملها المواطنون في زيادة الرسوم والضرائب ومنها ضريبة المبيعات والتي تفرض بشكل أساسي في معظم الدول النامية وترتفع تبعا لارتفاع أسعار السلع والخدمات الناتج عن الضغوط التضخمية في مقابل ثبات الدخل وانخفاضه مما يكون له أبلغ الأثر على حياة المواطن العادي.

جدير بالذكر انه إذا كان ارتفاع تكاليف(المعيشة وزيادة تكاليف الإنتاج والتضخم هي سمات اقتصادية عالمية لا تستطيع أية دولة أن تمنع حدوثها او توقف حركتها، خصوصا في ظل تطبيق آليات السوق، فإن الطرف الثاني من هذه المعادلة يتمثل بحتمية مواكبة دخل الفرد لأية تغيرات في مستوى تكاليف المعيشة، وبدون ذلك يصبح من العسير على المواطنين تغطية متطلبات وجودهم وتكاليف معيشتهم الأساسية والثانوية في ظل تسارع ارتفاع الأسعار من جهة وثبات مستويات الدخل من جهة أخرى، ويترتب على ذلك انتشار حالة من الركود على مستوى الاقتصاد القومي ومن ثم انتشار وتفشي الفقر في أوساط المواطنين محدودي الدخل.

ثانيا / التضخم وانخفاض مستوى الدخل

يعتبر الأجر عند السواد الأعظم من العمال هو مصدر الدخل الذي يحصل منه العامل على ما يكفيه ويغنيه من السلع والخدمات هو ومن يعولهم، ومن ثم فإن انخفاض الأجر بشكل لا يمكن العامل وبصفة مستمرة من الحصول على إنتاجياته الأساسية يؤدي إلى احتياج العامل وعوزه وبعبارة اخرى يؤدي إلى فقره هو ومن يعولهم.

هذا ويندرج تحت مضمون الدخل مسميان رئيسيان وهما الأجر الأسمى والأجر الحقيقي(الفعلي). حيث يمثل الأجر الأسمى عدد الوحدات النقدية التي يتلقاها العامل كأجر. في حين يعتبر الأجر الحقيقي (الفعلي) هو مقدار السلع التي يستطيع العامل أن يشتريها بالمبلغ النقدي الذي تلقاه. ويمكن للأجر الحقيقي ان ينخفض مع بقاء الأجر الأسمى ثابتا او حتى في حال ارتفاعه وذلك بسبب هبوط قيمة النقد وارتفاع أسعار وسائل المعيشة. لذلك فعندما نتحدث عن رفع الأجور فإننا نعني الأجر الحقيقي وليس الأجر الأسمى، لأن ما يعنينا ليس عدد الوحدات النقدية التي يتلقاها العامل بل حجم السلع والخدمات التي تسمح له هذه الوحدات النقدية بتأمينها. وفي النهاية وتحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية، فإن ما يهمنا ليس الأجور الاسمية ولا الأجور الحقيقية وغنما نسبة الأجور إلى الأرباح أي (الأجور النسبية) التي تعبر عن نسبة حصة العمل في القيمة الجديدة التي خلفها حصة رأس المال منها. فالأجور النسبية قد تهبط حتى في حال بقاء الأجور الحقيقية والاسمية ثابتتين بل وحتى في حال ارتفاعهما وذلك عندما ترتفع الأرباح بنسبة أكبر من نسبة ارتفاعهما. وهنا قد يطرأ تحسن على الوضع المالي للعامل بأجر ولكن على حساب وضعه الاجتماعي وذلك بسبب تفاقم حدة التفاوت الطبقي مع انخفاض جديد في قيمة الأجور النسبية[87].

وعليه وترتيبا على ما يبق فقد يرجع انخفاض مستوى الأجور الداعم الأساسي للعنصر البشري لعدد من الأسباب، منها حالة الركود الاقتصادي التي تنتاب عدد من اقتصاديات الدول النامية.[88]

---

[87] - ضحى الشيخ حسن، **"الأجور في سوريا"**، مقال منشور على صفحة الانترنت ، الثلاثاء5يوليو 2005، على الرابط التالي :

http://baath-congress.blogspot.com/2005/07/blog-post05html

[88] - علي كنعان ،" **الركود في سوريا "** ، ورقة بحثية منشورة على موقع جميع العلوم الاقتصادية السورية ، عبر الرابط الالكتروني التالي :

هذا وقد ترجع حالة الركود الاقتصادي المترتب عليها انخفاض مستوى الأجور في اقتصاد ما إلى كون هذا الاقتصاد عماده ومحور نموه هو نشاط اقتصادي واحد (كأن يكون الاقتصاد قائم على النشاط الزراعي سمة الدول النامية فيترتب على انخفاض الحاصلات الزراعية في عام من الأعوام إلى ركود في الوضع الاقتصادي وضعف في المعدلات التنمية المنشودة. مثالنا في ذلك كون الصين أحد اكبر الدول المصدرة للقمح في العالم ترتب على تدهور معدل إنتاجها للقمح في العام 2007 أن تصبح احد الدول المستوردة للقمح في هذا العام مما يؤثر على عجلة نموها الاقتصادي، كذلك الحال في اقتصاديات الدول النفطية الخليجية وكون النفط المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية في تلك الدول، ومن ثم فإن تدهور أسعار النفط مع الزيادة الملحوظة في معدلات النمو السكاني في تلك الدول قد يؤدي إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم انخفاض مستوى الأجور.

هذا ويرجع أيضا سبب انخفاض مستوى الأجور في عدد من الدول النامية أيضا إلى برامج التثبيت الهيكلي المدعومة من البنك الدولي، حيث أدت سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي تبنتها دول مثل مصر وسوريا إلى تجميد الأجور مما جعل علاقة الأجور بالأرباح تميل بحدة لصالح الأخيرة منذ منتصف الثمانينيات بحيث استقر الدخل الوطني في حصة الأرباح الناتجة عن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي مما انعكس سلبيا على وضع اقتصاديات الدول النامية التي سعت لتطبيق تلك البرامج. وهو ما يمكن الخصخصة في دول مثل مصر- وهي إحدى آليات برامج التثبيت والتكيف الهيكلي- الذي يترتب عليها تسريح عدد كبيرا من العاملين في المصانع المخصصة مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة- الموجودة أصلا بمعدلات عالية نتيجة الارتفاع في معدلات النمو السكاني وارتفاع نسبة الأمية وعجز الحكومة عن دفع عجلة النمو الاقتصادي- مما يؤدي إلى زيادة المطروح من الأيدي على نسبة المطلوب في سوق العمل- زيادة العرض على الطلب- مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور.

ويترتب على انخفاض مستوى الأجور عدد من الآثار السلبية المتمثلة في:

⇐ تقليص الاستهلاك إلى الحد الذي تعجز معه قوة العمل عن تلبية الحد الأدنى الضروري من الحاجات الأساسية اليومية مما يجعلها غير قادرة على إعادة تجديد نفسها.

⇐ يؤثر انخفاض الأجور سلبيا على مستوى إنتاجية العامل مما يؤدي إلى تراجع حجم الإنتاج ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي

⇐ كما أن تآكل القوة الشرائية لدى شرائح واسعة من المجتمع ينعكس سلبا على حجم الطلب المستقبلي ويؤدي إلى تضييق السوق الداخلية وهذا يؤدي بدوره إلى تراجع في حجم الاستثمار والانتاج في المستقبل وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي (انكماش اقتصادي).

⇐ يؤدي انخفاض الأجور إلى حرمان شرائح هامة من المجتمع في الدول النامية من أبسط الحقوق الإنسانية في تأمين شروط الحياة الكريمة من مسكن لائق ودخل يتناسب مع مستوى المعيشة وخدمات جيدة ، مما يولد الإحساس الدائم والمتصاعد بالغبن لدى هذه الشرائح ويضعف ارتباطاتها بمجتمعها و يتنامى هذا الشعور تدريجيا تحت وطأة أعباء تكاليف المعيشة المتزايدة ومع تفاقم التفاوت في الدخول تتسع الهوة بين طبقات المجتمع مما يفرز تناقضات اجتماعية حادة تطفو على السطح بأشكال ومظاهر مختلفة، ويمكن لهذه التناقضات أن تنتهي مع تنامي حدتها، إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتهديد الوحدة الوطنية.

إذن ينعكس انخفاض الأجور سلبا على الاستهلاك والاستثمار والإنتاجية والإنتاج أي على مجمل عملية الإنتاج بحيث يصبح عائقا حقيقيا لنمو الاقتصاد وتنمية المجتمع. وهكذا يصبح تحقيق العدالة الاجتماعية (التي يؤمنها تصحيح علاقة الأجور- الأرباح) شرطا موضوعيا لتحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية مستدامة. وبسبب غيابها حدوث اختناقات تؤدي إلى توقف عملية التنمية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتهديد الاستقرار الاجتماعي[89].

المطلب الثالث : سوء توزيع الموارد والتقصير في استغلال الثروات المتاحة

---

http//www.mafhoum.com/svr/articles02/kanaan/kanaan.htm#3

[89]- مصطفى احمد حامد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص :89.

شكلت الموارد الطبيعية لأية دولة، بدءا من أرض إقليمها وما تتضمنه من أراض صالحة للزراعة وأراض مزروعة فعلا بالمحاصيل الموسمية، وأراض مزروعة بالمحاصيل الدائمة او يوجد بها غابات طبيعية، مرورا بموارد المياه وما توفره من إمكانيات لزراعة الأرض، ومن فرص للتنمية الصناعية والخدمية ومن إمكانيات لصيد الأسماك، وصولا إلى الموارد الطبيعية من المعادن وموارد الطاقة ومواد البناء...شكلت هذه الموارد الطبيعية المكتشفة، والتي يمكن استغلالها اقتصاديا، عاملا مهما في ثراء شعوب وفقر شعوب أخرى، منذ بدء الجماعات البشرية وظهور الدول، بل غنها كانت عاملا مهما في صعود أو اضمحلال الإمبراطوريات على مدى التاريخ[90]. ومن ثم فإن سوء توزيع الثروات الطبيعية والتقصير في استغلالها قد يمثل مشكلة جوهرية خصوصا بالنسبة للدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية والتي تمثل تلك الثروات بالنسبة لها المحرك الأساسي لعملية التنمية فيها ودافعا لعجلة النمو الاقتصادي بها.

هذا ويعرف سوء توزيع الموارد بأنه "قصور أوجه الاستخدام للربح الناتج عن تلك الموارد المتمثلة في الثروات بالشكل الأمثل في التنمية الاقتصادية بما يدفع عجلة التنمية، ويكفل حياة كريمة لمواطني الشعوب الفقيرة".

أما التقصير في استغلال الثروات الطبيعية فلها أشكال ونماذج متعددة تتباين تبعا للطبيعة الجغرافية لتلك الثروات وأيضا تبعا لاختلاف الطبيعية الثقافية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والتنموية من محيط قاري لأخر.

هذا وعملا على اتخاذ نموذج تطبيقي نستطيع من خلاله توضيح المقصود بسوء توزيع الموارد الطبيعية والتقصير في استغلالها فقد ركزنا في ذلك على القارة الإفريقية كنموذج متخم بالثروات، حيث نجد أن القارة السمراء تمثل ثاني أكبر قارة من حيث المساحة والسكان تسهم بحوالي 30% من الانتاج العالمي للثروات المعدنية، فضلا عما تتمتع به القارة السمراء من الوفرة في الأنهار والبحيرات والأراضي

الخصبة. هذا وإذا قمنا بالتركيز على أحد أهم هذه الثروات والتي تتمثل في النفط الإفريقي[91] نجد أنه على الرغم من حجم هذه الثروة النفطية الموجودة في إفريقيا، وما يترتب عليها من حاصلات نقدية ضخمة من العملات الأجنبية من الممكن أن تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية في القارة السمراء ومن ثم رفع مستوى المعيشة في تلك الدول والمضي قدما في القضاء على الفقر إلا أن هناك مجموعة من العوامل السياسية والقانونية والاقتصادية والعسكرية التي تحول دون الاستغلال الأمثل لتلك الثروة النفطية في القارة الإفريقية تتمثل في:

أولا: العوامل السياسية

وتشمل عنصران: أما (الأول فهو الفساد وعدم الاستقرار السياسي، والعنصر الثاني هو عدم انتماء الشعوب الأفريقية لحكامها وحكوماتها)[92] :

بالنسبة للعنصر الأول فقد قام مركز سابيا- احد المراكز المستقلة المهتمة بالشئون السياسية الدولية بجنوب أفريقيا- بعدة استقصاءات للرأي حول أسباب عدم النهوض بإفريقيا، أشارت جميعها إلى ان عنصر الفساد وعدم الاستقرار

---

[90]- أحمد السيد النجار،**الفقر في الوطن العربي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة ، 2005، ص: 11.

[91] - جدير بالذكر ان كمية كبيرة من البترول الإفريقي يتركز في منطقة غرب إفريقيا وتأتي نيجيريا على رأس الدول الغنية بالنفط في دول غرب إفريقيا إذ وصل الاحتياطي فيها إلى 36 مليار برميل، كما بلغ إنتاجها عام 2005 إلى ما يقارب 3 مليون برميل يوميا، وهناك جهود حثيثة للوصول إلى 4 ملايين برميل بحلول عام 2010. أما منطقة جنوب إفريقيا فتضم من الدول البترولية، انجولا وزامبيا ومدغشقر. فأنجولا تحتل المركز الثاني في الانتاج النفطي في القارة الذي يصل إلى 1.6 مليون برميل، وسوف يصل إنتاجها إلى 2 مليون عام 2008، ويقدر الاحتياطي فيها بما يصل إلى 25 مليار برميل، أما بقية دول جنوب إفريقيا فيعتبر الانتاج فيها ضعيفا غذ يصل إنتاجها اليومي 216 برميل، بينما يقدر الاحتياطي بحوالي 8.7 مليون برميل، أما زامبيا فتنتج 20 ألف برميل يوميا، ومدغشقر 90 ألف برميل يوميا. وتعتبر منطقة شمال إفريقيا هي الأقرب إلى الأسواق الأوروبية، فهي تضم دولتين من أعضاء أوبيك هما ليبيا والجزائر، فالاحتياطي الليبي من النفط يقدر بحوالي 40 مليار برميل وتنتج يوميا 6.1 مليون برميل، أما الجزائر فإن الاحتياطي البترولي يصل فيها إلى ما يقارب 4.12 مليار برميل بينما إنتاجها اليومي لا يتعدى 3.1 مليون برميل يوميا. وتنضم مصر إلى الدول البترولية في شمال إذ تنتج 700 ألف برميل يوميا بينما يقدر الاحتياطي النفطي لديها بما يعادل 7.2 مليار برميل، أما تونس والمغرب فهما من ذوات الانتاج. وإذا نظرنا إلى منطقة شرق أفريقيا وجدناها الأضعف في انتاج النفط الإفريقي ما عدا السودان التي بلغ إنتاجها 500 ألف برميل يوميا عام 2005 وتتركز الحقول في وسط السودان وجنوبه. هذا وتضم منطقة وسط إفريقيا كلا من تشاد والكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية، وهي دول ذات إنتاج نفطي محدود في الفترة الحالية. (د. أنور بن ماجد عشقي- الباحث بمركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية – موضوع مستقبل الصراع على البترول في أفريقيا- موقع اخبار ليبيا- بتاريخ 2006/11/25). http://www.akhbar-libya.com

[92] شيرين حامد فهمي، "**عوائق النهوض الإفريقي**" ، مقال منشور في موقع إسلام أون لاين، شئون سياسية بتاريخ ، 2004/12/24 http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/12/article13a.shtm

السياسي هو اكثر وأول العناصر ذكرا. فتبعا لاستقصاء آراء النخب في سبع دول إفريقية عام 2003 ذكروا جميعهم- ما عدا زيمبابوي- الفساد وعدم الاستقرار السياسي من ضمن المعوقات الأولية. وكذلك ذكر الاستقصاء الذي أجراه المركز أن "الفساد" وعدم الاستقرار في صنع السياسة و"عدم كفاية البنى التحتية"من اول الموانع التي تحبط المستثمرين الأجانب. ولعل أدل مثال على ذلك انه وبسبب الفساد الإداري والاقتصادي في تشاد، وتبديد عائدات الثروات النفطية، ولكي توفي ديونها للبنك الدولي فقد تم الاتفاق بين البنك الدولي وحكومة تشاط بان تودع عائدات الصادرات النفطية في لندن، ومن ثم يدفع للصرف على قطاعات التعليم والصحة واحتياجات الدولة، وتصرف العائدات من قبل لجنة من الخبراء مقرها باريس، نظرا لعدم وجود بنك مركزي في تشاد منفصل، بالإضافة إلى أن عملة تشاد مرتبطة بالبنك الإفريقي بغطاء من البنك الفرنسي.

أما العنصر السياسي الثاني- وهو عدم انتماء الشعوب الإفريقية لحكامها وحكوماتها فهو عنصر يتعلق بالتاريخ السياسي للقارة السمراء. فالدول الإفريقية الحالية لم يصنعها الإفريقيون. فباستثناء عدد قليل من الدول الإفريقية (كمصر وإثيوبيا وليبيريا وجنوب أفريقيا) انبثقت باقي الدول الأفريقية على يد القوى الإمبريالية الأوروبية في مؤتمر برلين الذي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر (1884-1885)، ومن ثم لم يتول الإفريقيون السيطرة على دولهم الإفريقية إلا مؤخرا، وهذا يفسر لنا سر الحروب الأهلية الانفصالية التي اندلعت بشراسة في أنحاء القارة على امتداد العقود الثلاثة الماضية. لذا فليس من العجب ان تكون إفريقيا هي المضيف الأكبر لأضخم عدد من اللاجئين والمشردين. وأخيرا فإن تركيز النخب الأفريقية- حديثة العهد بالحكم والرئاسة- على السيادة المستمدة من تمكين مصالحها المادية والاقتصادية جعل الهوة تزداد إتساعا بين الشعوب والحكومات.

ثانيا: العوامل القانونية

تتمثل العوامل القانونية التي تمثل عائقا في الاستغلال الأمثل للثروات في أفريقيا في ميوعة الأنظمة القضائية، وفي تخبط الرؤى حول الحقوق والواجبات، وفي عدم القدرة على تنفيذ العقود والاتفاقيات. وبالمناسبة فهذه المشكلات لا تقتصر على أفريقيا وحدها، إلا أنها بحكم هامشيتها وضعفها مقارنة بالقارات الأخرى تعتبر الأقل قدرة على امتصاص واستيعاب ما تخلفه هذه المشكلات*.

ثالثا: العوامل الاقتصادية

وتشمل تلك العوامل الاقتصادية عنصرين:

1- عدم وجود بيئة صالحة للاستثمار.
2- إتباع أفريقيا لفواعل اقتصادية غير إفريقية.

هذا وإذا ألقينا الضوء على العامل الاقتصادي الأول- عدم وجود بيئة صالحة للاستثمار- لوجدنا اننا قد أدرجنا بالفعل بعض سمات هذه البيئة، فلفساد، وعدم الاستقرار السياسي، وعدم سيادة القانون، كلها سمات تحبط وتجهض أي مبادرات استثمارية. هذا بالإضافة إلى سوء طرق النقل والمواصلات، وتدهورها يوما بعد يوم، وعدم الإنفاق عليها كما يجب. فالدول الإفريقية لا تهتم كثيرا بصيانة طرقها، سواء كانت الطرق العادية او السريعة، كما لا تهتم بصيانة موانيها ومطاراتها.

وفيما يتعلق بالعنصر الثاني- وهو إتباع فواعل غير إفريقية- فسنجد أن تلك الفواعل هي للأسف التي تحدد السياسات الإفريقية في نهاية الأمر، مما يؤدي إلى خضوع اقتصاد البلاد لغير أمنة. وفي هذا الصدد يشير مركز سايبا الجنوب أفريقي إلى أن "اتجاه الدولة نحو التصنيع والتقدم الاقتصادي يحدده عامل التحكم المحلي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. بلغة أخرى:- كلما كان أصحاب القدرات أهل البلاد أكثر تحكما في اقتصاد بلادهم صاروا أقدر على تنمية وتطوير أوطانهم، وهو الأمر غير المحقق في الدول الأفريقية". فهناك ثلاثة فواعل أجنبية تسيطر وتهيمن على السياسات الإفريقية، ومن ثم تمنع القارة من التنمية والتطور:

1- الشركات الأجنبية عابرة القارات، وأكثرها بروزا شركات النفط المتوغلة في أنحاء القارة، والغبن البين والشروط المجحفة في تعاملاتها المتبادلة مع الدول الإفريقية والتي ترسخ بها

---

* وهو ما يمكن إيضاحه من خلال متابعة الوضع في السودان على سبيل المثال المترتب على خضوعها للصندوق كدولة نامية إرتبطت بالصندوق منذ عام 1978، حيث التزمت بمجموعة السياسات ونموذج البرامج التي يطرحها الصندوق على الدول التي تطلب معونته الفنية والمالية، وذلك لمعالجة الاختلال في ميزان مدفوعاته الخارجية.وكانت حصيلة تلك التجربة في الفترة من 1978-1990 الفشل في السيطرة على عجز ميزان المدفوعات وكذلك عجز الميزانية العامة وإطلاق العنان للتضخم مع التخفيض المستمر للعملة الوطنية دون أثر إيجابي يذكر على زيادة الصادرات وانخفاض حجم الواردات. أما على الصعيد الاجتماعي والسياسي فقد كانت النتائج مريرة للغاية، وافضت إلى آثار سلبية على نحو مأساوي. (د. محمد شريف بشير- جامعة بترا ماليزيا- كوالالمبور- موضوع:- السودان معاناة دولة نامية مع الصندوق- موقع إسلام أو لاين- نماء- بتاريخ 2001/8/5).
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/08/article3.shtml

سيطرتها على النفط الإفريقي، من اجل السيطرة على الأسعار العالمية في سوق النفط، هذا إضافة إلى ما تشيده تلك الشركات من المصانع التي ليس لها أدنى علاقة بالاقتصاد الإفريقي، وتخرس أفواه النخب بما تستورده لهم من الخارج.

2- المؤسسات الاقتصادية متعددة الطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان يمليان سياستهما على الدول الأفريقية. فالمتابع لسجل صندوق النقد الدولي في الدول النامية يجده مخيبا للآمال فطوال العقود الخمسة الأخيرة من القرن الماضي عانت الدول النامية بشدة من شروط صندوق النقد الدولي، وما دفع العديد من الدول للشكوى المريرة من آثار خضوعها لشروط الصندوق .

3- الفواعل الخارجية حكومية وغير حكومية، وتتمثل في المقرضين الذين يصير لهم باع كبير على السياسات الاقتصادية والسياسية للدول الأفريقية.

ومن ثم فإن تدهور الاقتصاد الإفريقي بسبب هذين العنصرين لا يضر بالاقتصاد فقط، بل يضر بالسياسة أيضا، ذلك أن الاستقرار السياسي إنما أحد منابعه المتدفقة تحقيق نوع الاستقرار الاقتصادي والمعبر عن سيادة الإرادة الاقتصادية والناتج بالطبع عن وجود هامس معقول من الثراء الاقتصادي[93].

رابعا/ العوامل العسكرية:

وتتمثل في الحركات الانفصالية المسلحة والتي تخوض حروبا اهلية انفصالية من أجل الانفراد بخيرات الثروات الطبيعية الأفريقية النفطية وغيرها من الثروات المعدنية مما يحول دون الاستغلال الأمثل لتلك الثروات ويمنع الانتفاع بها. ومثالنا في ذلك ما تطالعنا به الأخبار اليومية عن الحركات الانفصالية كما كان إلى وقت قريب في جنوب السودان وحاليا في دارفور الإقليم السوداني أيضا وكذلك الحروب الأهلية المسلحة في الكونغو الديمقراطية.

وعليه ومما سبق يتضح لنا أن تلك العوامل- السياسية والقانونية والاقتصادية والفكرية والعسكرية من شانها إهدار الثروات الطبيعية في القارة السمراء ومن ثم سوء توزيع الموارد الناتجة عنها إضافة إلى التقصير في استغلالها مما يسهم في إمعان وتفشي الفقر بصورة مذرية.

ولعلنا نرى ان تلك الأسباب السابق بيانها والتيس تقود لاستمرار الفقر في القارة الإفريقية هي ذاتها العوامل التي تسهم في سوء توزيع الموارد والتقصير في استغلالها بالشكل الأمثل في الدول النامية الأخرى في كل من قارتي أسيا وامريكا الجنوبية وذلك مع اختلاف الطبيعة الجغرافية والمناخ الاقتصادي والسياسي السائد في تلك الأقطار ومن شأن تلك العوامل أن تقود لذات النتائج المتمثلة في إمعان وتأثيل وجود الفقر.

المطلب الرابع: محدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العالم الثالث

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخول والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل وتعزيز قواعد الانتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

ويحتل الاستثمار الأجنبي أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم ازماتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة، وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى. من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي.

وفي هذا الصدد أوضح التقرير العالمي للاستثمار لعام 2006 الصادر عن منظمة الأونكتاد "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أنه جذبت الدول المتقدمة حوالي 59% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام

---

[93]- شيرين حامد فهمي ، " **مرجع سبق ذكره** "

2005، في حين بلغت تلك النسبة 65% في عام 2006 في الوقت الذي جذبت فيه الدول النامية 36% من هذه الاستثمارات لعام 2005، وفي عام 2006 بلغت تلك النسبة 29%، في حين استحوذت دول الكومنولث المستقلة على النسبة الباقية والبالغة 4% في عام 2005 وفي العام 2006 بلغت تلك النسبة 5%.

جدير بالذكر أن انخفاض نصيب الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يرجع لمجموعة من العوامل تتمثل في[94]:

1- الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي في عدد كبير من الدول النامية.

2- عدم التيقن من مؤشرات الاقتصاد الكلي في اقتصاديات الدول النامية والسياسات العامة الخاطئة، ومن ذلك ما أشارت إليه ورقة السياسات الاقتصادية السودانية في الفترة المؤقتة من ضعف البيانات الإحصائية التي يتم بالبناء عليها اتخاذ القرار الاقتصادي "ذلك لنه مما لا شك فيه ان القرار الاقتصادي السليم هو الذي يعتمد أرقام وبيانات إحصائية دقيقة لأن النشاط الاقتصادي في معظمه يعتمد على بيانات وبالتالي فأن أي خلل فيه أو ضبابية بشأن الإحصاءات الكلية في الاقتصاد ستؤثر على أداء السياسات الاقتصادية. ونحن نعلم أن طريقة حساب الناتج القومي الإجمالي المعمول به حاليا في السودان تعتريها جملة من التحفظات كما ندرك أن المسح الطي تم لميزانية الأسرة أصبحت معلوماته تاريخية، ولازال المسح الزراعي والحيواني معلقا ينتظر التمويل، والكادر البشري الذي يستطيع انجاز هذه المهمة. وجراء هذا الوضع الخاص بالبيانات الإحصائية تصبح السياسات الاقتصادية عرضة لمخاطر عالية لتحقيق نتائجها المرجوة وبلوغ أهدافها"[95].

3- الضعف المؤسسي والقيود الإدارية الكبرى: ومن ذلك أنه في دراسة قامت بها مؤسسة القيادات الإدارية الشابة في صنعاء خلصت إلى أنه هناك قصور كبير في أداء المؤسسات الحكومية اليمنية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشكل الكافي الذي يتيح تحريك عجلة النمو في اليمن، حيث لمست هذه الدراسة أن الضعف المؤسسي يرجع إلى عدم استقرار الهيكل التنظيمي، ووجود تضارب في الوظائف التخطيط السنوي لأعمال الوزارة بطريقة تمكنها من تقييم القطاعات الإدارية المختلفة، وأخيرا ضعف في توزيع فرص التدريب[96].

4- عدم ملائمة البنية الأساسية: ومن ذلك ما أشار إليه البنك الدولي في أحد تقاريره المعنية بمنطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بأحد عناصر البنية الأساسية الضرورية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو عنصر النقل وذلك في تقرير يحمل عنوان "تحديات النقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، حيث أكد هذا التقرير على أن "فقدت منطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا على مدى السنوات القليلة الماضية حصتها في السوق العالمي في العديد من قطاعات التصدير، كما أن صادراتها غير النفطية لا تمثل واحد في المائة من نسبة التجارة العالمية من هذه الصادرات وهي الأدنى على الإطلاق بين بلدان العالم النامي، وفي حين يسهم عدد من العوامل في هذا الانخفاض، فإن عدم كفاية مرافق البنية الأساسية في

---

[94]- ثريا على حسن الورفلي ، **"محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: - الدروس المستفادة"** ، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهرية العظمى تحت شعار نحو منخ استثماري أفضل، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار، هيئة تشجيع الاستثمار،ص : 19 . منقول من صفحة الانترنت عبر الرابط :

http://www.investinlibva.com/Files/confernice/13.doc

[95]- **ورقة السياسات الاقتصادية السودانية في الفترة الانتقالية** نقلا عن المركز السوداني للخدمات الصحفية الرئيسية- بيانات ووثائق بتاريخ 2007/08/18.http://www.smc.sd/ar/topic.asp?artID=6747&aCK=AA

[96]- **دراسة منهجية تكشف عن فشل عدد من وزارات حكومة بأجمال**، موقع الصحوة نت اليمني، بتاريخ 2007/02/15.

http://www.alsahwa-yemen.net/view.snews.asp.

قطاع النقل وخدماته في العديد من بلدان هذه المنطقة له أثر سلبي على تدفقات التجارة نظرا للتكاليف الأكثر ارتفاعا. فالتكتلات التجارية مثل منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية، تبشر بإمكانية زيادة التجارة وتعزيز النمو الاقتصادي في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكي يكون لتلك الاتحادات أثر من الضروري إتاحة البنى الأساسية للنقل بما يوسع نطاق التغطية، ويزيد من طاقة استيعاب تدفقات حركة النقل، ويرتب تسهيلات تتسم بالكفاءة، وخدمات نقل فعالة التكاليف"[97].

5- تخلف القطاع التمويلي: ومن ذلك ما أشارت إليه ورقة السياسات الاقتصادية السودانية في الفترة المؤقتة "من ضعف القطاع المصرفي السوداني فنيا وتمويليا بما يحد من قدرته على مقابلة احتياجات القطاع الخاص السوداني، ويضعف من قدرته على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للسودان بما يمكنها من تحقيق التنمية المرجوة، وأرجعت ورقة السياسات مشكلة القطاع المصرفي إلى ضعف القطاع الخاص المالك للمصارف التجارية وضعف أداء المصرف الحكومية، يضاف إلى ضعف القطاع المصرفي التجاري ضآلة أو انعدام دور القطاع المصرفي المتخصص (الزراعي/الصناعي/ العقاري) الذي يمثل تطوره وارتفاع حجم تمويله لازمة من لوازم النهضة الاقتصادية وتقوية النشاط الانتاجي المستهدفة"[98].

6- نقص المهارات في سوق العمل: ويرجع ذلك إلى فشل النظم التعليمية في الدول النامية في إحداث نوع من التوافق بين ما تطرحه من آليات التعليم وما يحتاجه سوق العمل.

هذه العوامل الستة السابقة تمثل أبرز العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، ومما يذكر ان عدم قدرة الدول النامية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل يتلاءم مع احتياجاتها الاقتصادية يسهم بشكل أساسي في تقليل فرص تلك الدول من رفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل لمواطنيها، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة القدرة التنافسية لسلعها ومنتجاتها، ويخفض من قدرتها أيضا على التصدي للمشكلات والاختلالات التي تعاني منها اقتصادياتها ومن ثم على قدرتها على الحد من تفشي وانتشار الفقر.

المطلب الخامس: التكاليف الباهظة للإنفاق العسكري والحروب

في ظل الاضطرابات السياسية- خاصة بين الدول- تتجه الحكومات إلى زيادة الانفاق العسكري على التسلح لتامين حدودها ومواردها وردع المعتدي. ولا شك ان آثار الانفاق لا تتوقف عند حدوده المباشرة المعروفة بما يسببه من إزهاق للأرواح وتدمير البنية الأساسية للدول. بل أن زيادة الانفاق على التسلح له آثاره الخطيرة على التنمية والنمو ورفاهية الإنسان، فالعلاقة بين التسلح والتنمية علاقة قوية عكسية بمعنى انه كلما زاد الإنفاق على التسلح العسكري صاحب ذلك انخفاض في معدلات التنمية، والعكس بالعكس، أي كلما انخفض الإنفاق على التسلح العسكري كلما زادت وازدهرت معدلات النمو الناتجة عن التنمية وهكذا، ويكفي الإشارة إلى أن الأمم المتحدة اعتبرت في دراسة لها ان التسلح العسكري صار مهددا خطيرا للأمن ومعوقا للتنمية، باعتبار ان مفهوم الأمن القومي قد اتسع نطاقه في الآونة الأخيرة ليشمل العديد من العوامل الاقتصادية والضغوط المترتبة عليها: مثل مشكلة التضخم وسعر العملة وغيرهما. هذا وتؤكد الحقائق التاريخية ان حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء انفقت خلال الثلاثين سنة الماضية موارد ضخمة في التسلح العسكري كان يمكن ان توجه لإنهاء الفقر المدقع وتلبية الاحتياجات الأساسية الإنسانية، وتأسيسي تنمية مادية متوازنة ومن هذا الجانب يعتبر التسلح العسكري سببا من أسباب الفقر واتساع رقعته في كثير من الدول النامية[99].

---

[97]- موقع البنك الدولي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **استراتيجية قطاع النقل 2005 تقرير عن "تحديات النقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"**. http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTERABICHOME/EXTARAB.JCCOUNTERIES

[98]- ورقة السياسات الاقتصادية السودانية في الفترة الانتقالية- الموقع السابق.

[99]- محمد شريف بشير ، **"موضوع 840 مليار دولار الانفاق العسكري يتزايد على حساب التنمية؟"**، موقع إسلام أون لاين دون نت، نماء، قضايا اقتصادية، اقتصاديات عالمية، بدون تاريخ:http://www.islamonline.net/IOL-ARABIC/dowalia/namaa-43/namaal.asp)

هذا وقد كشف تقرير دولي حديث صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام "سيبرى" حول معدل الانفاق العسكري في العالم، أن المبالغ التي تم انفاقها على التسلح العسكري العالمي بلغ في العام 2006 نحو 1204 مليار دولار، وهو ما يعني 148 دولار لكل شخص يعيش على سطح الكرة الأرضية، وذكر التقرير ان نسبة الزيادة في العام 2006 بلغت 3.5%عن عام 2005، وحوالي 10% عن العشر سنوات الماضية أي ما بين عامي 1997 إلى 2006 [100].

هذا ويرجع تزايد معدلات الانفاق العسكري بالشكل السابق بيانه لعدد من الأسباب تتمثل في:

1- الوهم العالمي المسمى بالحرب على الإرهاب والتي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لآلية تخدم مصالحها الاستراتيجية "الاقتصادية والسياسية" في المقام الأول، ولعلنا نلاحظ ان الدول التي تصنف في المعسكر الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط كالسعودية، والكويت، وعمان، والإمارات وقطر، والبحرين، ومصر، إسرائيل هي الأعلى إنفاقا في المجال العسكري بمعدلات مبالغ فيها- كما هو مذكور في الحاشية السلفية- في حين ان الدول التي تنضم إلى لائحة الإرهاب الدولي وتمثل الجبهة المعادية للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تعتبر الأقل إنفاقا وتمثل (سوريا، والعراق، وليبيا، وإيران، وكوريا الجنوبية).

2- عدم الاستقرار الإقليمي في مناطق عدة من العالم: ومن ذلك عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة العربية الناتج عن الصراع العربية الإسرائيلي، أيضا عدم الاستقرار الإقليمي في منطقة جنوب شرق أسيا الناتج عن الصراع بين الكوريتين، والصراع بين الهند وباكستان، إضافة إلى النزاعات المسلحة في أفريقيا مثل الحركات الانفصالية في السودان "دارفور"...إلخ.

3- بعد المحاولة الفاشلة للعراق في السيطرة على آبار البترول في الكويت في عام 1990 "حرب الخليج الثانية" ارتفعت معدلات القلق والخشية في منطقة الخليج من رغبة العديد من الدول خصوصا "إيران" في السيطرة على آبار البترول الخليجية ومن هنا زادت معدلات الإنفاق العسكري كشكل وقائي رغبة منها في الحفاظ على مواردها.

4- تحول الغرض السياسي من التسلح العسكري في حماية الحدود والموارد الإستراتيجية، إلى حماية العديد من الديكتاتوريات من الثروات الداخلية، ومن هنا أصبح التسلح نوعا من قمع المعارضة الداخلية، ومن ذلك على سبيل المثال ما ذكر في أحد التقارير الصحفية عن الإنفاق العسكري السعودي المهول والذي بلغ في العام 2006 ما يوازي 18 مليار دولار ليس الغرض منها هو حماية الحدود السعودية من العدوان الخارجي، وإنما هي أسلحة الأمن الداخلي السعودي، تستعمل للسيطرة على شعب الجزيرة العربية وللقضاء على أي حركة إصلاح من الداخل، ويستعمل لحماية النظام السعودي من الداخل وليس لحماية الحدود السعودية من أي خطر

---

[100] - حيث احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في الانفاق العسكري العالمي بسنبة 64% إضافة إلى استئثارها بحوالي 62% أي 26 مليار دولار من إجمالي الزيادة البالغ مقدارها 39 مليار دولار. وجاء بعد الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة كل من بريطانيا وفرنسا والصين واليابان على التوالي، حيث تراوح نصيب كل الدولة منها 4: 5%. ويجل الانفاق العسكري الروسي زيادة حقيقية بلغت 12% عن العام الماضي وذلك في اتجاه بدأ من عام 1998. وقال المعهد ان منطقتي أوروبا الغربية وأمريكا الوسطى كانت الوحيدتين التي شهدتا تراجعا في الانفاق العسكري عام 2006. أما في القارة الآسيوية، فقد تفوقت الصين على اليابان في مجال الانفاق العسكري، حيث احتلت المركز الرابع عالميا عام 2006، بينما جاءت الهند بالمركز الأول في جنوب أسيا حيث استحوذت مع الصين على 40% من إجمالي الانفاق العسكري. (تقرير:-1204 مليار دولار حجم الانفاق العسكري عام 2006، موقع مفكرة الاسلام الالكتروني، الصفحة الأولى، الأخبار، أفريقيا واوروبا، بتاريخ 2007/06/12 http://www.islammemo.cc/article1aspx). جدير بالذكر أن الانفاق العسكري العربي قد ارتفع بمعدلات كبيرة في الآونة الأخيرة وخصوصا في منطقة الخليج العربي، وهو ما يتضح من خلال القائمة المنشورة في أحد الكتب الصادرة عن وكالة الاستخبارات الأمريكية لعام 2007، إذ احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في الانفاق العسكري بمعدل إنفاق بلغ 18 مليار دولار، يليها الكويت 2.5845 مليار دولار، الجزائر 2.48 مليار دولار، مصر 2.44 مليار دولار، المملكة المغربية الهاشمية 2.3056 مليار دولار، الإمارات 1.6 مليار دولار، الأردن 1.46 مليار دولار، العراق 1.3 مليار دولار، ليبيا 1.3 مليار دولار، اليمن 0.8855 مليار دولار، سوريا 0.858 مليار دولار قطر 0.723 مليار دولار، البحرين 0.6289 مليار دولار، الصومال 0.0189 مليار دولار، جزر القمر 0.0116 مليار دولار. عن كتاب حقيقة العالم لعام 2007 أحد منشورات موقع السي أي إيه، ورقة واحدة بدون تاريخ http://www.cia.gov/librarv/publications/the-world-factbook

داهم... فالقوات الأمريكية بأجهزتها وقواتها تضمن للنظام السعودي الأمن الخارجي، وقواتها العسكرية مرابطة منذ سنوات على أرض الجزيرة العربية لحماية الحدود السعودية من أي عدوان خارجي محتمل[101].

وعليه يتضح لنا من مجمل الأسباب التي تم ذكرها آنفا أن الغرض الأساسي من الإنفاق العسكري في الفترة الحالية- فترة السلم- إنما هو يحمل في المقام الأول الغرض الوقائي ومن ثم فإن الانفاق العسكري بهذا الشكل يكاد يكون مبالغا فيه إلى حد كبير، وهو ما يجعلنا نطرح هذا للسؤال، ما هو المقابل الذي تدفعه الشعوب نتيجة للمعادلات العالية في الإنفاق العسكري المستقطع من الدخل القومي لشعوب تلك الدول؟ وهل يمثل الانفاق المتعاظم عبئا على التنمية البشرية في تلك الدول؟ تلك التساؤلات سنجيب عليها فيما يلي:

تؤكد تقارير التنمية الانسانية والبشرية العالمية ان ميزانيات غالبية الدول النامية وخصوصا العربية منها المتجهة نحو الخدمات التعليمية والصحية وبرامج التنمية البشرية لا ترقى لمستوى ما تنفقه هذه الدول على التسلح دون استثناء. فوفقا لتقرير التنمية الانسانية للعام 2002 فإن معظم الدول العربية تنخفض فيها معدلات الانفاق على العناصر التي تمثل مؤشرات تقييم كل من الفقر البشري والتنمية البشرية حيث تنفق نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي على الخدمات الصحية، وهو أقل من إنفاق الدول ذات الدخل المتوسط في العالم التي تنفق نحو 7.5% أما الإنفاق على التعليم فقد أشار التقرير إلى أن الدول العربية حققت تطورا ملموسا في تخفيض نسبة الأمية من 60% عام 1980 إلى حوالي43%في منتصف التسعينيات، كما تضاعف معدل تعليم المرأة3مرات منذ عام1970، ولكن على الرغم من هذا التحسن فلا يزال هناك 65 مليون عربي من الأميين ثلثهم من النساء. ولعل تلك النسب تبدو متدنية للغاية بما يتم إنفاقه على التسلح. إلا أنه ستكون مثيرة للقليل في ظل تزايد السكان العرب، حيث يتوقع ان يصل عددهم عام 2020 إلى ما بين 410 ملايين مقارنة بنحو 208 مليون عربي[102].

وترتيبا على ذلك يتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك أن ارتفاع النفقات العسكرية بمعدلاته الفائقة غير المسبوقة قد أثر سلبا على النمو الاقتصادي خصوصا في الدول النامية، حيث انخفض نصيب الفرد من الاستهلاك والاستثمار، كما انخفض المخزون الاستراتيجي من رأس المال، وارتفعت أرقام المديونية الخارجية، وازداد معدل التبعية الاقتصادية، والاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات العسكرية وما يتصل بها من نفقات التشغيل والصيانة والتدريب.

هذا بالإضافة إلى أن القطاع العسكري بصفة خاصة في الدول النامية لا يولد وظائف جديدة*، ولا يتيح فرص عمالة اكبر، ويعتبر من أقل القطاعات كفاءة من ناحية النفقات العامة، لأنه قطاع يستنزف الموارد الموجهة أصلا للتنمية والاستثمار الاجتماعي والرفاهية مما يكون له بالغ الأثر في انخفاض معدلات النمو ومن ثم انتشار وتفشي الفقر.

أما فيما يتعلق بالحروب وما ينتج عنها من تكاليف باهظة مادية ومعنوية وبخاصة الحروب الأهلية منها، فهي الأكثر تحملا لتكاليف تلك الحروب والتي تنتشر فيها العديد من الحروب الأهلية في السودان والصومال وكينيا وغير ذلك من الدول الأفريقية نجد ان تلك الحروب الأهلية

---

[101]- **لمن هذه الطائرات، ولمن هذه الأسلحة، ما جدوى إنفاق عشرات المليارات على أسلحة لم تستخدم قط في الحرب**، موقع أخبار جهينة الإخباري الإلكتروني، بدون تاريخ http://johaina.sakhr.com/main.aspx

[102]() د. هاشم نعمة، دور الغرب في بناء الماكينة الحربية للنظام العراق الجزء الرابع، موسوعة صوت العراق الإلكترونية، بدون تاريخ وبدون رقم للعدد http://www.sotaliraq.com/281002file030.html

* جدير بالذكر أنه في تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية، برئاسة ولي برانت "أكد على أن تؤيد البيانات الحديثة الصادرة من الولايات المتحدة وغيرها بما في ذلك دراسة الاتحاد الأوروبي لعمال المعادن، أن الاستثمار في إنتاج الأسلحة يخلق وظائف أقل، مما توجده الصناعات الأخرى والخدمات العامة، كما أن يوفر إنفاق مبلغ مليار دولار على إنتاج الصواريخ الموجهة، قرابة 9000 وظيفة على حين ان إنفاق المبلغ نفسه على الخدمات التعليمية يخلق 63000 وظيفة أي سبعة أضعاف وظائف إنتاج الصواريخ الموجهة .

ترتب العديد من المآسي التي تسهم بشكل أساسي في ارتفاع معدلات الفقر البشري في القارة الأفريقية بمعدلات يصعب تداركها، حيث تسهم تلك الحروب الأهلية في إجبار السكان على اللجوء والنزوح من مواطنهم، وهو الأسلوب الغالب والمتبع في الحروب الأهلية، وهو الأمر الذي يرتب شطر أرباب السر عن ذويهم، ومن ثم نتج عنه كما أفادت الدراسات الاستقصائية بأن حوالي 30% من جميع الأسر ترأسها امرأة في بعض حالات اللاجئين، وفي هذه الحالة لا تستطيع المرأة أن تعتمد على تقسيم العمل المعتاد بين الذكور والإناث، وإنما على المرأة التخلي عن رفاهيتها المادية والنفسية والوقوف في صفوف طويلة للحصول على احتياجات الأسرة الأساسية مثل الغذاء والماء- في حالة وجود ذلك- وقد تضطر بذلك إلى التنازل عن فرصتها في الحصول على الرعاية الطبية. وللحصول على مساعدة في الأعمال المطلوب إنجازها تضطر إلى عدم إلحاق الأطفال بالمدارس والتي تبلغ انثى واحدة إلى كل 3 ذكور، وغالبا ما تتعرض المرأة للتمييز والاضطهاد ولا تحظى بالاعتراف بحاجتها للحماية الكافية من المجتمع الدولي. هذا ويعد تزايد العنف ضد الإناث من أهم ملامح الصراع الحديث، وفي مختلف الأعمار بلا تمييز، مما يترك تأثيرا صحيا وبدنيا ونفسيا سيئا على اللاتي تتعرضن له منهن فيحدث الإجهاض المتكرر للإناث، وخاصة في ظل نقص إمكانيات الرعاية الطبيعة، وتتعرض الإناث لخطر الاغتصاب من الجنود المسلحين سواء من القوات الحكومية او من المتمردين وسوء المعاملة ويجبرن على أن يصبحن أمهات، ومن المؤكد حاليا أن الصراعات والحروب الأهلية وراء انتشار العديد من الأمراض الجنسية مثل الإيدز، ويسهل الجنود نشر المرض بشكل كبير في المناطق الريفية بإفريقيا، مما يؤدي إلى زيادة وفيات الأطفال وعانت كل من رواندا وبورندي من مشكلة حادة حيث ثبت ان 20% تقريبا من الإناث الحوامل مصابات بالإيدز وأن حوالي 50% حاملات للفيروس إبان وبعد صراعات وفترات التشرد واللجوء. ولذلك بالطبع توابع خطيرة صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية. وبطبيعة الحال لكل ذلك انعكاسات خطيرة على عمليات التنمية وإعادة الأعمار التي تعتمد حاليا على المرأة في معظم المجتمعات التي عانت من الحروب الأهلية والصراعات العنيفة وما زالت. وما سبق يوضح ما يصاحب الحروب الأهلية من مخاطر ومآسي وعواقب تكرس الفقر البشري وتزيد من معدلاته ومؤشراته خاصة في الدول الأفريقية الأكثر معاناة من الحروب الأهلية[103].

خلاصة الفصل الأول:

الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وربما أمنية أيضا. ورغم اختلاف مفهوم الفقر في البلدان والثقافات والأزمنة إلا أنه من المتفق عليه أن الفقر يعد حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك المعمرة والأصول المادية الأخرى.

وتعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم وأقدم المعضلات التي شهدتها المجتمعات وفسرتها النظريات الاقتصادية والاجتماعية، والحق ان الفقر هو من أخطر القضايا وأكثرها تعقيدا، فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في

---

[103]- عزيزة بدر، "**بعض ملامح المرأة في أفريقيا** "، مقال منشور بمجلة GLOBAL MEDIA journal ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ، الأوراق المتخصصة العدد الثاني ، (ربيع 2007)، منقول من الرابط الالكتروني :

http://www1.aucegypt.edu/academic/gmi/07s/index.html

التاريخ الإنساني كان الفقر احد أسبابها الرئيسية، وتحضرنا هنا مقولة أرسطو "الفقر هو مولد الثورات والجريمة"، كما أن تراثنا الإسلامي حافل بالأطروحات والتصورات حول هذه الظاهرة وما تخلفه من تبعات، حيث نجد المقولة الشهيرة لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه: "لو كان الفقر رجلا لقتلته".

ونستخلص من دراسة الفصل الأول ما يلي:

- الفقر مفهوم غير محدد: فربما كان هناك فقراء بقدر ما توجد دلالات متعددة للكلمة وبقدر عدد البشر وتوقعاتهم، فلغات العالم تتنافس مع بعضها البعض في عدد الكلمات التي تشير إلى ظروف الفرد المرتبطة بالمعاني المختلفة للفقر، فمثلا في إفريقيا ثمة ما يزيد عن كلمة تصف أولئك الذين يعتبرون لسبب او لأخر فقراء، وفي معظم لغات العالم هناك اختلاف في مفاهيم الفقر تختلف من بلد لأخر ومن مدينة لأخرى،..وهكذا.

- وواقعيا: ليس ثمة تعريف موحد للفقر في كل الثقافات: بل قد لا تعتبر كل الثقافات الفقر عيبا، فالفقر لم يكن-ولفترة طويلة من الزمان، وفي العديد من حضارات العالم- نقيض الغنى، وأصبح الفقير هو من ينقصه المال والممتلكات التي يحوزها الغني، ويتحول إلى معنى مطلق- وليس نسبيا- فيصير عيبا، وبعدئذ يصير مرضا يذل من يصاب به ويجب علاجه.

- تتعد أسباب الفقر من أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وأسباب الفقر كثيرة ومتنوعة وكل باحث يمكن أن يراها من زاويا ، وذلك بحسب الأوضاع الاقتصادية الراهنة في تلك الفترة ، وبدوري ركزت على الأسباب الأكثر تداولا هذا لا يعني انه باقي الأسباب غير مهمة لكن تبقى وجه نظري في رؤية أن هذه الأسباب الأكثر أهمية في الوقت الحالي .

الفصـل الثانـي:
واقع الفقر في الجزائر

مقدمة الفصل:

ازداد الاهتمام العالمي والمحلي في السنوات الأخيرة بقضايا الفقر والفقراء ، مما أدى إلى تطور الاتجاهات التقليدية التي تناولت ظاهرة الفقر ، فلم يعد هذا الأخير يقتصر على نطاق الدخل وعلى تلبية الحاجات الأساسية وإنما امتد ليشمل عدة مجالات أخرى كالصحة والتعليم والمستوى المعيشي ، والجزائر ليست بمنأى عن هذه الظاهرة ، لذا سوف نحاول من خلال هذا الفصل توضيح واقع الفقر في الجزائر من خلال التتبع التاريخي لأثر الظاهرة وتطورها عبر مراحل متعددة من تاريخ الجزائر ، ثم التعريف بخصائص ومميزات وحدود و خريطة الفقر في الجزائر، وفي الاخير الوقوف على مختلف الاستراتيجيات والأساليب الموضوعة من طرف الدولة بهدف الحد من هذه الظاهرة ومن هنا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :

- **المبحث الأول: تطور ظاهرة الفقر في الجزائر عبر التاريخ .**
- **المبحث الثاني: خريطة وحدود ومميزات ظاهرة الفقر في الجزائر .**
- **المبحث الثالث: الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر في الجزائر .**

المبحث الأول: تطور ظاهرة الفقر في الجزائر عبر التاريخ

لا تزال الجزائر تعاني من ويلات الفقر منذ الاستقلال فظاهرة الفقر ليست بوليدة، اليوم ولكن حدتها تباينت عبر السنوات ،وسنتطرق في هذا المبحث إلى تطور هذه الظاهرة عبر فترات متعددة ،اختلفت فيها الرؤى والاتجاهات وتباينت فيها حدود الفقر وأسبابه وأنواعه.

المطلب الأول: ظاهرة الفقر في الفترة 1930 إلى 1962 .

لقد وجد الجزائريون أنفسهم غداة الاستقلال بعيدا عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية، حيث أتت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر لتدمير متعمد للبلد، وللهوية الوطنية والنظام الاجتماعي للسكان الأصليين، وبلغ مجموع السكان الفرنسيين في الجزائر في تلك المرحلة ما يقارب من مليون ساكن، ويملك معظم المستوطنين الأراضي الخصبة، وارتبط التفاوت الصارخ في توزيع الدخل مع ثنائية في هياكل الإنتاج، حيث كان توزيع الأراضي على نحو 800 هكتار كمتوسط للمستوطنين وكانت دخولهم حوالي 60% من مجموع الدخول، مقابل 8 إلى 10 هكتار متوسط الجزائريين أصحاب الأراضي الأصليين وكان ما بين 65% و 75% من سكان الجزائر يعيشون في فقر مدقع خلال هذه المرحلة[104].

لقد كان القطاع الزراعي هو النشاط الإقتصادي المعتمد عليه في الإقتصاد الجزائري قبل الإحتلال الفرنسي، حيث كانت الزراعة منسجمة إلى حد كبير ومتجانسة ومستوى تطور قواها الإنتاجية كبير، فكان الهدف من الإنتاج يكاد يكون واحدا ، وهو إشباع الحاجات المحلية من الإستهلاك الغذائي، ولهذا كان أهم محصول في البلد هو الحبوب الغذائية وبصفة خاصة القمح ، بإعتباره أهم محصول غذائي لجميع أفراد المجتمع. كما كانت تعتبر الجزائر من أكبر الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة بإعتبارها متوفرة على كل العوامل المشجعة لزراعتها: فهي سهلة الزراعة، قابلة للتخزين مدة طويلة من الزمن، مستخدمة على شكل واسع في الإستهلاك.

إن الجزائر كانت تساهم في التجارة الدولية، فإن درجة هذه المساهمة كانت خاضعة للعوامل التلقائية كانت المادة الزراعية التي تمثل أكثر من 90 % من قيمة صادراتها هي القمح[105] ، حيث قوى الإنتاج لهذه المادة متجانسة في الجزائر، مما أعطى لزراعتها نوع من الإستقرار.

ولقد كانت الجزائر تعتبر من أهم الدول النشيطة إقتصاديا في منطقة البحر الأبيض المتوسط،وكانت تساهم في التجارة الدولية عن طريق ما تصدره سنويا للخارج بنسبة هامة، حيث كانت متخصصة كما ذكرنا سابقا في إنتاج القمح، ومن بين عملائها في ذلك الوقت فرنسا وأمريكا.

إن الإحتلال الفرنسي للجزائر، إلتزم منذ بداية عهده بأسس وقواعد أربعة تتلخص فيما يلي[106]:

- تفقير السكان الجزائريين لصالح رفع مستوى معيشة الأوروبيين.

- تجهيل السكان الجزائريين لصالح رفع المستوى العلمي للأوروبيين.

- تنصير كل من يمكن تنصره عن طريق نشر المسيحية والحط من شأن الإسلام والمسلمين(الجزائريين) والكيد لهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية بدءا بالمصالح والإدارات، وإنتهاءا بالشارع ثم المجتمع ككل.

وبذلك بدأت فرنسا تنفذ سياستها الإستعمارية في البلد وكان أهم جانب تم التعجيل به في تنفيذ هذه السياسة هي الجانب الإقتصادي ، لأنها الهدف الأول في الميثاق الإستعماري الذي يرتكز على ركنين هما: جعل البلد المستعمر مصدر للمواد الأولية، وجعله سوقا لمنتجات الدولة المستعمرة.

---

[104]- Benachenhou Abdellatif **, La Migration Rurale en Algérie**, Editions de l'entreprise nationale de l'imprimerie commerciale, Alger, 1982 ,P:10.

[105] حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص: 119.

[106] **المرجع نفسه** ، ص : 123.

لقد كان معظم السكان الجزائريين ريفيون أثناء الإحتلال الفرنسي، وأصبحوا يعانون من فقر مدقع نظرا لقلة فرص العمل والخدمات الصحية والتربوية، إلى جانب نقص الرعاية الإجتماعية بل إنعدامها عند معظمهم. وكانت هذه الوضعية نتيجة لتأثير السياسة الإستعمارية في كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وخصوصا القطاع الأول، ونقصد بذلك سياسة تجريد الجزائريين من أراضيهم حيث أدى إلى تفقيرهم ذلك لأن الأرض هي المورد الأساسي الذي يعتمد عليه السكان للعيش.

ونتيجة لسياسة التمييز والإقصاء التي كان يمارسها المستعمر في حق الجزائريين أدت إلى إنتشار الفقر ويمكن إبراز ذلك في النقاط التالية[107]:

- ✓ إن قيام الحرب(الثروات الشعبية) ومصادرة وسائل العيش أدى إلى إنتشار الفقر والمجاعة في أوساط السكان، وهو ما يفسره إنخفاض عدد السكان من 3.10^6 نسمة عام 1830 إلى $2.125.10^6$ نسمة عام 1872[108] ، نتيجة لإنتشار الأوبئة والأمراض ومنها الوفيات ضمن مختلف الشرائح السكانية.
- ✓ إن إصدار مراسيم وقوانين نزع الملكية الزراعية أدى إلى إفقار السكان، لأن الأرض كانت تعتبر

وسيلة الإنتاج الوحيدة للسكان والتي يعتمدون عليها من أجل توفير الحاجات الأساسية اللازمة لمعيشتهم، ومن أهمها الغذاء مما عمل على إنتشار مظاهر الفقر المطلق.

- ✓ سياسة الضرائب التي أثقلت كاهل السكان.
- ✓ قلة الأراضي الخصبة مقارنة بعدد السكان نظرا لسياسة تجريد المواطنين الأصليين من الأراضي

الخصبة، كما رأينا في النقطة الخاصة بالقطاع الزراعي، مما أدى إلى قلة الإنتاجية وبالتالي قلة الغذاء.

- ✓ قلة فرص العمل مما أدى بالسكان إلى الهجرة بحثا عن العمل وبالتالي أدى ذلك إلى التفقير

المتزايد للشعب الجزائري، فالهجرة كانت في البداية مؤقتة، ثم أصبحت دائمة.

والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم (2-1) : تطور عدد العاطلين عن العمل في الجزائر سنة 1954

	المعمرين	النسبة	الجزائريين	النسبة
عمال بأجرة يعملون بإنتظام	239.000	% 94.5	246.000	%53
عاطلون كليا	14.000	% 4.5	133.000	%29
عاطلون جزئيا			84.000	%18
المجموع	253.000	%100	463.000	%100

المصدر : رشيد بوعافية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 272.

نلاحظ من خلال هذا الجدول السابق أنه يوجد 53 % من العمال الجزائريين الذين يعملون بإنتظام مقارنة ب 94.5 % بالنسبة لغير الجزائريين، كما يوجد 47 % من العمال عاطلون عن العمل سواء كان عطل كلي أو جزئي، إما بدون عمل أو لديهم عمل غير ثابت ومنه نجد أن المدينة لا تستطيع تقديم حلول ناجعة لإمتصاص البطالة، مما أدى إلى

---

[107] رشيد بوعافية ،" **السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر -(دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر 2000 - 2010)"** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، فرع النقود والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، السنة الجامعية 2011/2010 ، ص –ص : 271-272 .

[108] مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962-1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986، ص:106.

الهجرة إلى الخارج بحثا عن العمل وبالتحديد إلى فرنسا والتي مهدت لها نظرا للأجور الزهيدة التي كانت تقدمه لهؤلاء العارضين لقوة عملهم وبأعداد كبيرة. والذين كانوا يعيشون في فرنسا تقريبا ضمن محتشدات خاصة بهم معرضين لظرف معيشية أقل ما يقال عنها أنها ضمن حدود مستوى الفقر. فإذا كانوا قد هاجروا فارين من الفقر المسلط عليهم في بلادهم فهم لا يكونون بعيدا عن حدوده في المهجر

✓ إن الشروط المعيشية لأغلبية السكان متدهورة للغاية خاصة فيما يخص القدرة الشرائية للأجور،

حيث كان التوظيف يتم بأجر أخفض من الحد الأدنى، عن طريق نظام إتفاقيات التأهيل الوهمية أو إتفاقيات القدرات الجسدية الناقصة، والنتيجة هي تدهور القوة الشرائية عن طريق إرتفاع الأسعار وركود الأجور. فقد إرتفع الرقم القياسي للأسعار في الجزائر من 100 عام 1949 إلى 182.6 عام 1959 ، بينما لم يزد الرقم القياسي للحد الأدنى للأجور من 100 إلى 124.1 خلال نفس الفترة، مما يبين تراجع في القوة الشرائية للمواطنين الجزائريين[109].

✓ ومن الأسباب التي أدت إلى إنتشار مظاهر الفقر نجد سياسة التجهيل التي إستعملها المستعمر

والتي أدت إلى إرتفاع عدد الأميين، وما يترتب على ذلك باعتباره مؤشرا يزيد من أسباب الفقر.

وفي عام 1955 شكلت لجنة إمتدت أشغالها لدراسة آفاق تنمية الإقتصاد الجزائري، وهذا المشروع هو الذي أعلن عنه الجنرال "شارل ديغول" في أكتوبر 1958 بقسنطينة تحت عنوان "المخطط الخماسي" (1959 -1964)، الذي أصبح معروفا فيما بعد ببرنامج قسنطينة. وقد أطلق المسؤولين الفرنسيين على هذا البرنامج مشروع إحياء الأرياف التقليدية، وحددت اهداف هذا البرنامج كمايلي [110]:

✓ تكوين الإنسان، وذلك عن طريق مكافحة الجهل وسط الأطفال الصغار، ومكافحة ضعف الخبرة

الزراعية الحديثة وسط الفلاحين، وإنشاء هياكل تنظيمية لمساعدة هؤلاء على تحسين شروط إنتاجهم، ورفع مستوى معيشتهم .

✓ حل مشكلة التربة والماء لحماية الأراضي من الإنجراف وكذا إستصلاح الأراضي، وبناء الخزانات

ونظرا للأهمية التي كانت تمليها الإدراة الفرنسية على هذا البرنامج عمدت على إنشاء مؤسستين حكوميتين للمتابعة هي:

- المجلس الأعلى للتطوير الإجتماعي في الجزائر، وكان إنشاؤه عام 1960.

- لجان المنتخبين الجزائريين المشكلة عام 1961.

وقد أسفرت الدراسات التي قامت بها هاتين المؤسستين للوصول إلى نتيجة تتمثل في ضرورة القيام

بالإصلاح الزراعي وإحداث التطوير المنشود في القطاع التقليدي.غير أن الصحوة الفرنسية جاءت متأخرة، فإذا كانت ثورة الجزائريين على المستعمر الفرنسي زادت إشتعالا نتيجة الظروف الإقتصادية والإجتماعية المتردية التي كانوا يعيشونها، والتي لا يمكن تسميتها إلا بظاهرة الفقر

المطلب الثاني : ظاهرة الفقر في الفترة من 1962 إلى 1980.

بعد الاستقلال عرف المحيط الإنتاجي تحولا جذريا نتيجة مغادرة المستعمرين، وتخليهم عن المؤسسات التي كانوا يتحكمون فيها، وقد أصبحت ممتلكات شاغرة وخاصة الأراضي الزراعية التي تحولت إلى الفلاحين الجزائريين، غير أن القطاع الزراعي تطور بشكل سلبي مما ادى إلى تراجع كبير لقطاع الزراعة التصديرية (تراجع-مثلا- المساحة

---

[109] رشيد بوعافية ، "**مرجع سابق**"، ص : 273 .
[110] حسن بهلول ، **مرجع سابق** ، ص :173.

المزروعة من 7.25 مليون هكتار سنة 1966 إلى 2.7 مليون سنة 1973)[111]، نتيجة لذلك وصل معدل الفقر سنة 1966 على الصعيد الوطني بـ 53.67%، كما تميزت هذه الفترة بأن معدل الفقر مرتفع بشكل كبير في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية.

وفي بداية السبعينيات أخذت الدولة على عاتقها تلبية الحاجات الأساسية، وضمان الرفاة الاجتماعي وتحقيق نوعا من العدالة الاجتماعية، حيث كانت الدولة المسؤول عن توفير فرص العمل والبنية التحتية، والخدمات خاصة في مجال التعليم، الصحة، والإسكان منخفض الإيجار، والسلع الأساسية المدعومة من خلال نظام التخطيط المركزي.

كما اختارت نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف، والذي ورثته عن الفترة الاستثمارية الطويلة[112]، حيث انتهجت النموذج المعتمد على الصناعات المصنعة الذي يرتكز على التخطيط، وعلى برامج واسعة للتنمية الصناعية، وساعد ذلك انتعاش أسعار النفط بين سنتي1972-1974[113] ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق هدفين يرمي الأول إلى تلبية الاحتياجات الضرورية للسكان، في حين يهدف الثاني إلى إنشاء اقتصاد قادر على توسيع قدراته الإنتاجية من تلقاء نفسه، وحل مشكلة التشغيل، ولقد تم تكريس مبالغ ضخمة لتنفيذ هذا النموذج.

إن الزيادة الضخمة غير المتوقعة في أسعار النفط، واعتماد سياسة الاقتراض من الخارج على نطاق واسع، تحت شعار المساواة الاجتماعية أدت إلى امتصاص البطالة، تحسين مستوى المعيشة نتيجة لارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك وتحسن في توزيع الدخل، تحسين مستوى التعليم، سياسات الطب المجاني، كل هذا انعكس على نسبة الفقر التي انخفضت إلى 28% عام 1979.

المطلب الثالث : ظاهرة الفقر في الفترة من 1980 إلى 1990

إن التوجهات الاجتماعية للجزائريين في السبعينيات وبداية الثمانينيات لم تعمر طويلا، فالأزمة الاقتصادية العالمية قد "حطت"أوزارها، وكان ذلك حافزا قويا للسلطات العمومية سنة1979 لإدخال تغييرات جذرية مضمونا، وخيارا، اتجاها في الاقتصاد الوطني، بحكم أن الشركات الوطنية الكبيرة أصبحت تشكل عائقا حقيقيا لاستمرار النمو الاقتصادي، وعبئا ثقيلا على خزينة الدولة، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة إعادة هيكلتها، حيث صدر مرسوم إعادة هيكلة للمؤسسات الاقتصادية العمومية في أكتوبر 1980[114]، كما استهدفت هذه الفترة إشباع الطلب المحلي، لذا وضعت برامج استعجاليه كمخطط ضد الندرة والذي فضل استيراد السلع الاستهلاكية، مما فتح الباب على استيراد غير موجه وغير منتج، بل لم تقف السلطات العمومية آنذاك عند هذا المستوى فقط، وغنما استبدلت الاستثمار مصدر التنمية الاقتصادية بنموذج استهلاكي مدعم، وذلك تماشيا مع شعار "من اجل حياة أفضل".

وقد نتج عن ذلك تراجع الاستثمارات وتعطل الجهاز الإنتاجي، وقد تزامن هذا التوجه الجديد مع الأزمة الاقتصادية العالمية، مما أدى إلى تفاقم وبوتيرة أسرع ظاهرة المديونية، من 1 مليار دولار سنة 1970 إلى 19.37 مليار دولار سنة 1980[115]، ونتيجة هذه الظروف لم تقو سياسة الرخاء والعيش الأفضل المنادي به في مطلع العشرية، أن تثبت وتصمد أمام انخفاض سعر البترول ابتداء من شهر مارس 1983، حيث اجبر انهيار أسعار النفط عام 1986 إلى 7 دولار السلطات إلى فرض سياسة التقشف، التي تقوم على تقليص الواردات والنفقات الحكومية[116]، وهذا ما ترتب عليه نتائج وخيمة على سير الجهاز الانتاجي وتغطية احتياجات السكان، اما على الصعيد الخارجي فحدث تشديد في شروط الاقتراض.

وفي بداية سنة 1987 تم إعادة تنظيم الأملاك الزراعية التابعة للدولة، وإنشاء التعاونيات الفلاحية في إطار التسيير الذاتي بغية تشجيع القطاع الفلاحي، الذي كان مهمشا على حساب القطاع الصناعي والخدماتي، ولم يمنح الاستقلال الفعلي للمؤسسات إلا بصدور قانون الاستقلالية في جانفي 1988، كما توجهت السلطات لفتح الاقتصاد على العالم الخارجي تدريجيا بتبسيط إجراءات التصدير، وإزالة بعض القيود على استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، والأخذ بأسلوب التحرير التدريجي للأسعار الذي عرف تواصلا بعد سنة 1989، إلى جانب طرح المناقشات فيما يخص تنظيم مشاركة القطاع الخاص، وترسيخ مكانته داخل الاقتصاد، ونتيجة لكل هذا وصل معدل الفقر إلى 8.1% عام 1988.

المطلب الرابع : ظاهرة الفقر في الفترة من 1990 إلى 2000.

111- Abdelhamid Ibrahimi , **l'économie Algérienne D'hier A Demain,** OPU, Alger, 1991, P :8.

112- عبدالله بدعيدة،" **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**"، بحوث الندوة الفكرية التي نضمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط- الجزائر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية ، فبراير2005، ص: 355 .

113- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الصناعة، تاريخ الصناعة الجزائرية، 30 أكتوبر 2002، ص –ص: 5-6.

114- محمد بلقاسم و حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص: 30.

115-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **تصريح السلطات الرسمية الجزائرية**، 10 نوفمبر 1983.

116- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية ل PAS** ، نوفمبر 1998، ص: 12 .

تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات الإصلاحية لمعالجة هذه الأزمة المتعددة الجوانب، من بينها برنامج إعادة الهيكلة[117]، بدعم من صندوق النقد الدولي*، غير أن هذا البرنامج ترك أثارا على القطاع الاقتصادي والاجتماعين تبدو غير مرضية في المدى القصير خلال فترة تطبيق هذا البرنامج وتمثلت في التالي:

إذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي والموازنة العامة، إلا أنه على صعيد التشغيل فإن الحالة العامة تدهورت نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف البرنامج، مما دفع هذه المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، حيث أنه بتاريخ 1997/12/31 تم حل 79 مؤسسة من أصل 411 مؤسسة عمومية اقتصادية[118] موزعة على 11 شركة قابضة*، أي 367 وحدة من أصل 1481، ونتج عن هذا تسريح حوالي 160000 من مجموع 5734941، وكلف التطهير المالي لهذه المؤسسات الخزينة العمومية 1958 مليار دج، لسنة 1997، ونفس الإجراءات تم اعتمادها مع المؤسسات العمومية المحلية التي تديرها خمس شركات قابضة، بحيث تم حل 131 مؤسسة من أصل 1321 مؤسسة وتسريح 117289 عامل[119]،هذه الأوضاع أدت إلى تفاقم البطالة وانتقلت من نسبة 24% سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 29% سنة 1997، ومست هذه البطالة فئة الشباب بحيث اكثر من 80% من البطالين لم يتجاوز سنهم الثلاثين سنة، ومست كذلك خريجي الجامعات 80.000 جامعي سنة 1996[120].

إن غياب الإنعاش الاقتصادي وغياب برنامج لدعم الشغل، أدى إلى الطلب المتزايد عن العمل الذي تراوح ما بين 250.000 إلى 300.000 طلب سنويا بين 94 وسنة 97. كما ان غياب سياسة واضحة للتشغيل ادى إلى تزايد العمل الموازي غير رسمي وخاصة في مجال النشاط التجاري، ومما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي بين 400.000 إلى 600.000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، وهذا رغم وجود محاولات لتوفير مناصب عمل مؤقتة، واعتماد نظام التكفل، والشبكة الاجتماعية، والتضامن.

وفي ظل هذا الوضع المتأزم ومع الارتفاع الكبير لأسعار مختلف السلع والخدمات، بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية "الدينار" بأكثر من 50%، في الوقت الذي بقت فيه الأجور ثابتة، هذا قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة، الأمر الذي ادى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية.

نتيجة هذه الظروف وصل معدل الفقر في هذه المرحلة إلى أكثر من 28% سنة 1997، ووصل المعدل إلى 20% سنة 1998[121]. والجدول التالي يوضح نسبة الفقر في منتصف الثمانينيات ونهاية التسعينيات.

الجدول (2-2): تقديرات نسبة الفقر في الجزائر خلال سنوات: " 1988- 1995 -2000"

---

[117]- Bulletin du FMI, Septembre 1992, P16.

*- بدأت اول محاولة لإعادة استقرار الاقتصاد الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي من 31 ماي 1989 إلى ماي 1990، وتميزت بسرية تامة نظرا للوضع السياسي الذي كانت تعرفه الجزائر، وعدم الرضا الشعبي للتعامل مع الصندوق، وللمزيد من المعلومات الاطلاع أنظر:

Maamer Boudersa, **la ruine de l L'économie Algérienne sous Chadli ,** Algérie, 2dtion Rahma, 1993

.

- كما بدا الاتفاق الثاني للإستعداد الائتماني من 3 جوان 1991 إلى 1992/03/31 وللمزيد من المعلومات الإطلاع يمكن مراجعة:

Abdelouahab keramane, "L'expérience Algérienne de passage à l'économie de marche", Media banak,N015,Banque d L'Algerie, Juin 1993

- ولقد أبرم الاتفاق الثالث للاستعداد الائتماني من 1 أفريل 1994 غلى 31 مارس 1995، وللمزيد من المعلومات الإطلاع يمكن مراجعة: (Banque d L'Algerie, résume du programme stand by, 1995)

[118] -Bulletin du FMI,September,1992,p:16.

*- في سبتمبر 2001 تم حل الشركات القابضة وعوضت سنة 2002 بشركات مساهمة.

[119]- Abdelmajid bouzidi**, les années 90 de l'économe Algérienne**, ENAC, Algerie.P:85.

[120]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لـ PAS**، 1998

[121]- CNES, **Rapport national sur le développement humain Alger**, 2006.

2000			1995			1988			النوع	السنة / الفئات العمرية
المجموع	ريفي	حضري	المجموع	ريفي	حضري	المجموع	ريفي	حضري		
13905	13849	13946	10943	10895	10991	2172	2165	2181	SA	خط الفقر-دج/الفرد/السنة Ligne de pauvreté
19751	19692	19794	14827	14946	14706	2791	2809	2771	SPG	
3.1	3.4	2.9	5.7	7.8	3.6	3.6	5.2	1.9	SA	معدل الفقر (P0) (%) Incidence de pauvreté
12.1	14.7	10.3	14.1	19.3	8.9	8.1	11	4.8	SPG	
100	45.1	54.9	100	68.7	31.3	100	75.2	24.8	SA	توزيع الفقر(%) Distribution de pauvreté
100	50.5	49.5	100	68.7	31.3	100	71.8	28.2	SPG	
0.5	0.54	0.44	0.7	1.0	0.4	0.4	0.6	0.2	SA	فجوة (عمق) الفقر (P1) l'Ecart de pauvreté(%)
2.5	2.85	2.16	1.7	2.5	1.0	0.7	1.1	0.3	SPG	
15.5	15.9	15.2	12.3	12.8	11.1	11.1	11.5	10.5	SA	درجة الفقر P1/P0 (%) degré de pauvreté
20.2	19.4	20.9	12.1	12.9	11.2	8.6	10	6.2	SPG	
0.13	0.14	0.12	0.2	0.4	0.1	0.1	0.3	0.1	SA	شدة الفقر(P2) (%) sévérité de pauvreté
0.76	0.86	0.69	0.7	1.0	0.4	0.3	0.5	0.1	SPG	
952	429	523	1611	1104	504	850	639	210	SA	عدد الفقراء بالآلاف Nombre de pauvre
3719	1876	1842	3986	2739	1274	1885	1353	532	SPG	

Source: Bachir Boulahbel, la dynamique de la pauvreté en Algérie, paupérisation des société magrébine, volume4, CREAD,2006,p:88.

باستخدام خط الفقر الغذائي "SA" نجد ان معدل الفقر المدقع بلغ عام 1988 نسبة 3.6%، وباستخدام خط الفقر الأدنى نجد خط الفقر العام "SPG" يتضح لنا ان نسبة الفقر بلغت سنة 1988 حوالي 8.1% بمجموع 1885000 فقير، وترجع هذه النسب إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وما نجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية، وانخفاض في الدخل الوطني والدخل الفردي وازدياد معدل البطالة.

لكن هذه النسب ارتفعت بشكل كبير سنة 1995 لتصل إلى 5.7% بالنسبة للفقر المدقع، وإلى 14.1% بالنسبة غلى خط الفقر العام بمجموع 3986000 فقير، وذلك راجع لأن سنة 1995 هي سنة بداية تطبيق سياسات التعديل الهيكلي، والتي نجم عنها أثار اقتصادية واجتماعية خاصة بعد تطبيق سياسات الخصخصة، التي أدت إلى تسريح الآلاف من العمال، بالإضافة إلى إلغاء الدعم على بعض المنتجات الاستهلاكية وتجميد الأجور، وضبط النفقات الخاصة بالمنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية...إلخ.

وفي سنة 2000 انخفضت نسبة الفقر المدقع لتصل النسبة إلى 3.1%، ووصلت نسبة خط الفقر العام 12.1% بمجموع 3719000فقير، وذلك راجع لتحسن المؤشرات الاقتصادية للجزائر من نمو الناتج الوطني، والذي انعكس على الدخل الفردي، بالإضافة إلى إتباع الحكومة العديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية لخفض معدلات الفقر.

كما أن الفقر في الحضر ارتفع خلال الفترة 1988-2000 أكثر من 50%، بينما ارتفع في الريف خلال نفس الفترة بـ 35%، وذلك راجع للهجرة الكبيرة من الريف إلى الحضر بسبب تدهور الظروف الأمنية خلال هذه الفترة، وقد ترتب عن هذا فقدان للعديد من سكان الريف لوظائفهم وممتلكاتهم وانضمامهم إلى شريحة الفقراء في المدن[122].

[122]- Ministère de la Santé et de la reforme Hospitalière, **Population et développement en Algérie rapport National CIPD**, 2003, P:10.

أما بالنسبة لفجوة الفقر وباستخدام خط الفقر الغذائي نجد ان فجوة الفقر اتسعت من 0.4 إلى 0.7 ما بين عامي 1995 و 1988 لتنخفض من جديد إلى 0.05 عام 2000، وباستخدام خط الفقر العام فإن فجوة الفقر عرفت ارتفاعا من 0.7 إلى 1.7 وإلى 2.5 ما بين 1988-2000.

وبالنسبة لشدة الفقر فإنه عند استخدام خط الفقر الغذائي نجد ان شدة الفقر عرفت ارتفعا خلال الفترة 1995إلى 1988من 0.2إلى0.1 على التوالي، لتنخفض من جديد إلى0.013 سنة 2000 وباستخدام خط الفقر العام فإن شدة الفقر عرفت ارتفاعا متواصلا خلال سنوات1988 و1995 و2000 بـ -0.7 -0.76 0.3 على التوالي، مما يعني زيادة التفاوت بين العائلات الجزائرية الفقرة خلال هذه الفترة.

المطلب الخامس: تطور الفقر بعد سنة 2000

أولا - تطور الفقر النقدي

إن تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر مع بداية الألفية الجديدة أدت إلى اتجاه معدلات الفقر في الجزائر إلى الانخفاض، والشكل التالي يوضح نسب الفقر في الجزائر.

الشكل (2-1): تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2001-2005

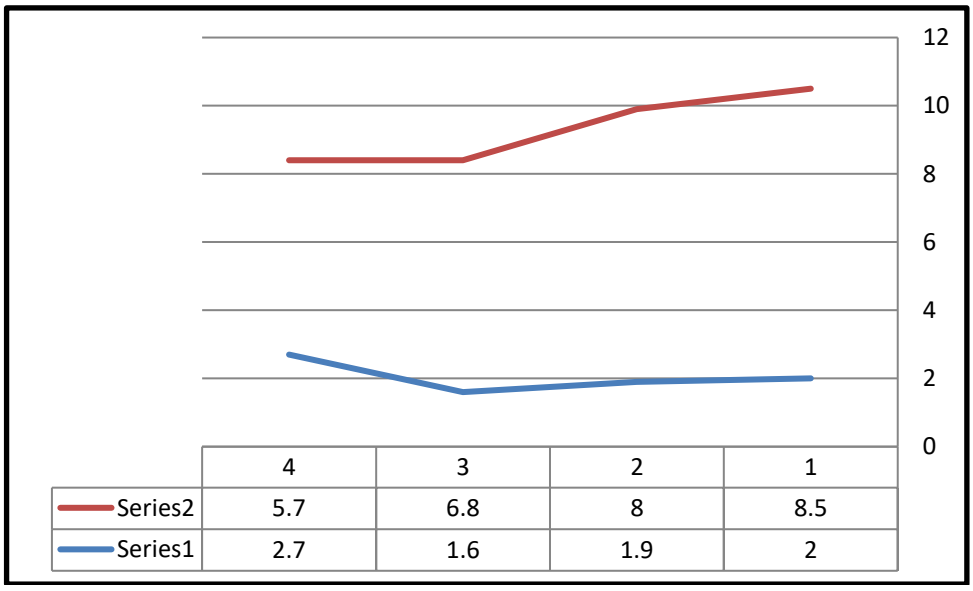

Source: CNES, commissariat à la planification et à la prospectives, 2007

عرف معدل الفقر باستخدام خط الفقر العام SPG انخفاضا من 8.5% سنة 2002 إلى 5.7% سنة 2005، وباستخدام خط الفقر الغذائي SA نجد ان خط الفقر المدقع انخفض من 2.0% سنة 2002 إلى 2.7% عام 2005 وذلك راجع إلى:

- استمرار ارتفاع أسعار البترول، وإلى جهود الحكومة في مكافحة هذه الظاهرة من خلال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية (2001-2005)، والتي كانت تهدف لمساعدة الفقراء، من خلال القرض المصغر الفلاحة، السكن، التكوين المهنيين الصحة.
- تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 والذي وجه نحو العمليات والمشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية، وتنمية الموارد البشرية، حيث خصص حوالي 38.8% من مبلغ هذا البرنامج لدعم التنمية. وهذا بدوره ساهم في تخفيض معدلات الفقر.

ثانيا - تطور الفقر البشري في الجزائر (TPH)

لا يشمل مفهوم الفقر في العالم فقط على مستوى دخل الفرد المقدر بدولار واحد في اليوم، أو دولارين في اليوم، بل تجاوز ذلك ليشمل الفقر البشري الذي يأخذ بعين الاعتبار معايير اجتماعية، ثقافية، وسياسية[123]، ولقد احتلت الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية 2011 لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المرتبة 96 من بين 187 دولة، بمعدل تنمية بشرية 0.554[124]، بعدما كانت تحتل المرتبة 108 سنة 2002 بمعدل 0.704[125]، حيث كانت تحتل المراتب الأخيرة ذات التنمية البشرية المتوسطة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (2-3): مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر للفترة (1985-2011)

السنوات	سنوات التعليم المتوقعة	متوسط سنوات التعليم	نصيب الفرد من الناتج المحلي (2005PPPS)	مؤشر التنمية البشرية HDI
1985	9.4	2.4	6.660	0.510
1990	9.9	3.3	6.009	0.551
1995	10.1	4.4	5.328	0.579
2000	11.4	5.5	5.802	0.624
2005	12.8	6.4	6.820	0.667
2010	13.6	7.0	7.501	0.696
2011	13.6	7.0	7.658	0.698

Source: Human Development Report 2011, Sustainability and Equity: A Better Future for All, Explanatory note on 2011 HDR Composite indices, Algeria

بالاعتماد على مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة 1985-2011 نجد ان متوسط سنوات التعليم ارتفع بـ 5.3 سنة، وارتفع العمر المتوقع للدراسة بـ 5.3 سنوات، كما ان نصيب الفرد من الناتج المحلي ارتفع خلال هذه الفترة بنسبة 10%، ويرجع هذا غلى تحسن النمو الاقتصادي المعتبر بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال العشرية الأخيرة، مما أدى إلى تحسن الظروف الاجتماعية الثقافية والسياسية، التي تعتبر من اهم المكونات لإنشاء مختلف مؤشرات التنمية البشرية، وبينما نجد ان مؤشرات التنمية البشرية تقيس المستوى المتوسط للأبعاد الثلاثة، والتي تتمثل في طل العمر، الصحة، التعليم، وإمكانيات وضع مستوى معيشي محترم، نجد أن مؤشر الفقر البشري بدوره يقيس مختلف النقائص الملاحظة في هذه الأبعاد.

---

[123]- PNUD, **Rapport Mondial sur le développement human**, 1990-2006.

[124]- Idem.

[125]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية، محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم**، 2007-2008، نيويورك،2008، ص228.

وبالرغم من تحسن مؤشرات التنمية البشرية إلا ان الجزائر احتلت المرتبة 51 حسب مؤشر الفقر البشري سنة 2008، فيما احتلت تونس والأردن المرتبة45 و11على الترتيب[126]، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (2-4): تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة 1995-2005

السنوات	1995	1999	1998	2000	2004
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	25.23	23.35		22.98	18.50
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	12.13	8.26	8.58	7.84	6.39
النسبة المئوية معدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق	-	33.40	-	32.80	20.00
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	2.00	14.50	16.93	1.10	5.50
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من5سنوات	13.00	-	-	6.00	3.50

المصدر: تقرير من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2005 .

إنخفض مؤشر الفقر البشري من25.23%سنة 1995 إلى 16.60% سنة 2005،ذلك راجع لتحسن مؤشراته المتمثلة في:

- انخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين من 12.13% سنة 1995 إلى 6.39%سنة 2005، وهذا التحسن يرجع إلى تحسن ظروف المعيشة بصفة عامة والتقدم الطبي، والدور الفعال لبرامج الوقاية لمكافحة الأمراض، كما قد يرجع ذلك إلى انخفاض وفيات الأطفال، وتحسن العمر المتوقع عند الولادة.
- انخفاض النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق من 33.40% سنة 1999 إلى 23.70% سنة 2005، وهذا يرجع إلى نشاط برامج محو الأمية.
- انخفاض نسبة السكان المحرومين من الماء الشروب من 22.00% سنة 1995 إلى 5.00% سنة 2005، وذلك راجع لتحسن ظروف السكن حيث أن أكثر من78.2%من الأسر تقطن سكنات تم ربطها بشبكة المياه الصالحة للشرب[127]،كما ان **71.2**% من الأسر تقطن سكنات تم ربطها بشبكة التطهير.
- انخفاض نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن لأقل من 5 سنوات من 13.00% سنة 1995 إلى 3.5% سنة 2005، وذلك راجع غلى تحسن ظروف متابعة الحمل والولادة وتلقي 88% من الأطفال بعد الولادة التلقيحات المبكرة والمجانية.

المبحث الثالث: خريطة وحدود ظاهرة الفقر في الجزائر

[126]- المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، **تقرير حول تقييم المستوى المعيشي وقياس الفقر**، LSMS 1223، 2007.

[127]- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2007.

إن مقياس الفقر مهما تعددت وتنوعت تبقى قاصرة، لذا فإن متطلبات القياس الجيد إنما تتوقف على مدى توفر المعلومات الدقيقة، وتمثل مسوح الأسر المعيشية مصدرا هاما وأساسيا لإلقاء الضوء على رقعة ومدى توزيعه عبر الوطن.

إن المقاربة النقدية، ورغم أهميته ليس كفيلا بإعطاء وعلى المستوى الوطني، الإجابة الوافية عن مثل ظاهرة الفقر، فالسؤال المطروح إذن هو كيف يمكن تحديد المناطق الفقيرة، وكذا جيوب الفقر المنتشرة هنا وهناك؟

المطلب الأول : خريطة الفقر في الجزائر

إن إعداد خريطة دقيقة للفقر من شانه الإلمام وبطريقة أفضل بمظاهر الفقر وآثاره على السكان وكذا صعوبات الوصول إلى الخدمات القاعدية المختلفة في المستويات المحلية، وتحديد خصوصيات هذه البلديات أمام مظاهر الفقر لاتخاذ التدابير اللازمة والملائمة لمحاربة الفقر والتخفيف من معاناة الفقراء.

وهذه الدراسة اعتمدت على المصادر الإحصائية التالية[128]:

- الإحصاء العام للسكان والسكن للسنوات: 1977، 1987، 1998.
- دراسات وزارة التربية والتعليم.
- دراسات وزارة الصحة والسكان.
- وزارة الداخلية والجماعات الداخلية.

بالتنسيق للوثائق المعتمدة فهي:

- مشروع حول التقرير الوطني للتنمية البشرية 1998 إلى غاية 2002.
- تقرير البنك الدولي حول التنمية البشرية لسنة 2003.

أما المؤشرات المعتمدة في تحديد خريطة الفقر الوطنية أهمها:

- نسبة التعليم.
- نسبة الأمية.
- معدل وفيات الرضع.
- معدل الحصول على مياه الشرب.
- نسبة تصريف المياه القذرة.
- نسبة البطالة.
- نسبة أشغال السكن...

إن الدراسة الوطنية لقياس مستويات المعيشة (سنة 1995) قد بينت ارتباطا وثيقا بين مستوى التعليم لأرباب العائلات وفقر العائلات، كما تشير الدراسة إلى أن 70% من الفقراء إنما يعيشون في المناطق الريفية، وان معدلات الفقر مرتفعة في أوساط أرباب العائلات الذين يشتغلون في الزراعة وليس لديهم موارد أخرى.

وقد سمحت العملية بتحديد البلديات (من 1541 بلدية)، حيث مظاهر الفقر واضحة جدا بتصنيف عدة مجموعات:

- المجموعة الأولى: المتكونة من 177 بلدية[129]، تعد أكثر فقرا.

---

[128] - حصري وري نادية ،" **تحليل وقياس الفقر في الجزائر**"، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2008-2009 ، ص-ص : 113-116 .

[129] - "**المرجع نفسه**" ، ص :114.

- المجموعة الثانية: (244 بلدية) وتتميز بوضعية متوسطة.
- أما المجموعة الثالثة: (1119 بلدية) وتتميز بوضعية ملائمة.

وتعتبر منطقة الهضاب العليا والشمال وسط أكثر المناطق التي مسها الفقر بشدة (وضعية غير ملائمة)، حيث يوجد في منطقة الهضاب العليا حوالي80 بلدية و84 بلدية في الشمال وسط، أما التصنيف الداخلي لمنطقة الهضاب العليا حسب مؤشر الفقر الكلي نجد أن 17.6% من البلديات تعاني من وضعية مزرية.

والشكل أدناه يبين لنا كيفية توزيع وضعيات الفقر للمجموعات الثلاثة السابقة الذكر على مختلف مناطق الجزائر (منطقة الشمال الوسط، الشمالي الغربي، الشمال الشرقي، الهضاب العليا الوسطى، الهضاب العليا الغربية، الهضاب العليا الشرقية، الجنوب الغربين الجنوب الشرقي).

الشكل (2-2) : توزيع الفقر في الجزائر

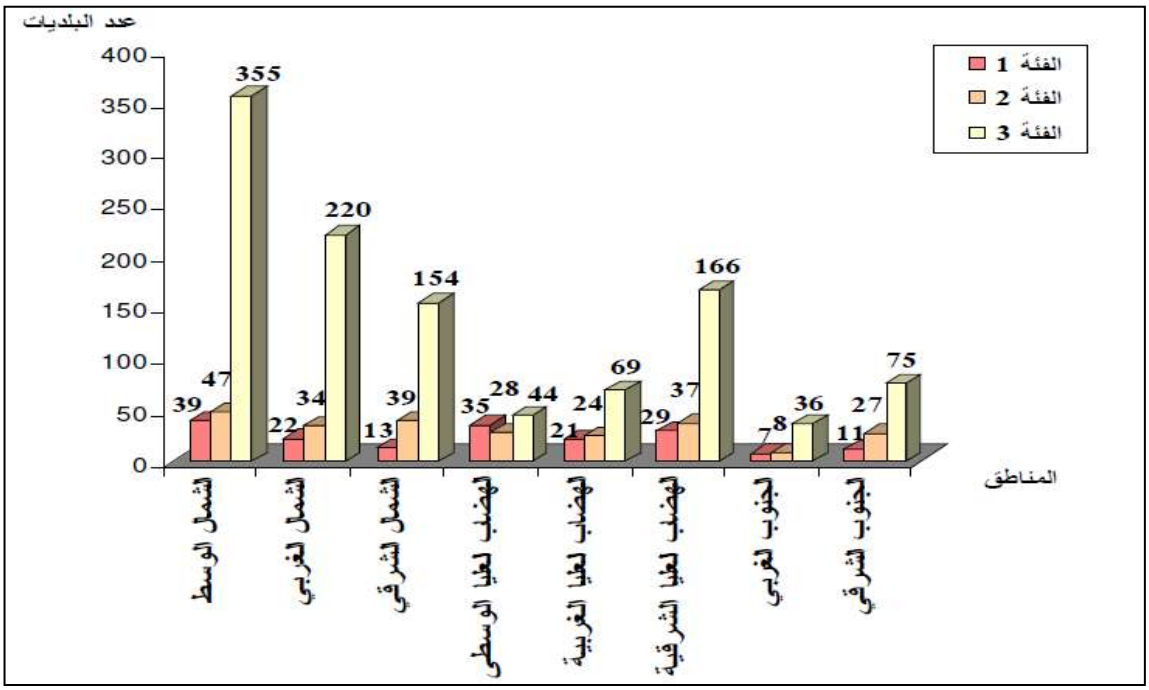

المصدر: حصري وري نادية ،" **تحليل وقياس الفقر في الجزائر**"،مرجع سبق ذكره ، ص : 115.

يلاحظ ان اكبر نسبة لوضعية الفقر في الجزائر لمختلف المناطق هي 73% من مناطق الجزائر تعاني من وضعية ملائمة، بالنسبة للوضعية المزرية فتمثل نسبة 11% من مجموع مناطق الجزائر والنسبة الباقية 16% عبارة عن وضعية متوسطة. وهذه النسب للفئات الثلاثة للفقر تتوزع بدرجات متفاوتة عبر المناطق السالفة الذكر.

الشكل (2-3) فئات الفقر في الجزائر

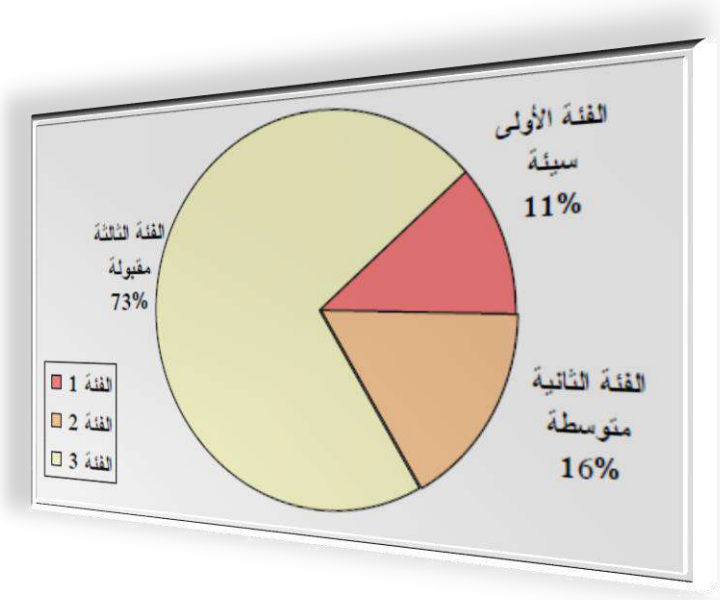

المصدر : من إعداد الباحث بناءا معطيات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،2007

المطلب الثاني: حدود ظاهرة الفقر في الجزائر

من الصعب تحديد المستوى الأدنى للفقر بسبب غياب دراسات منهجية موحدة فلا يوجد في الجزائر حاليا معيار محدد ودقيق لتحديد عتبة الفقر، ومن هو الفقير، وبالتالي معرفة عدد السكان الذين يدخلون في هذه الفئة، وتظل الأرقام المقدمة حتى الآن نظرية بعيدة عن كل دراسة ميدانية تكشف عن العدد الحقيقي لهؤلاء.

يرتبط مفهوم الفقر بعدة مفاهيم وتصورات، ويمكن إدراكه وفهمه من خلال مقاربات مختلفة لذلك تعتبر ظاهرة الفقر معقدة ومتشعبة، ورغم هذه الصعوبات التي تكتنف مفهوم ظاهرة الفقر والذي يتعدد بتعدد الفقراء أنفسهم، فإن المختصين قد اتفقوا على ان مفهوم الفقر في الجزائر إنما يمثل قصور الاستهلاك الغذائي، كما ونوعا وتلبية متوسطة للحاجات الاجتماعية الأساسية من تعليم وملبس وصحة وسكن، إن هذا النوع من الفقر إنما يميز الفقر المطلق وهي السمة المشتركة بين أغلب البلدان المتخلفة، ولكن إذا اخذنا عامل المحيط الاجتماعي بعين الاعتبار فإن السمة العالية هي الفقر النسبين وتجدر الإشارة ان هاتين معا في أغلب الدول المتخلفة بما فيها الجزائر.

وحسب الدراسة التي قام بها البنك العالمي حول النمو والشغل والتقليص من حدة الفقر في الجزائر سنة 1997، وكذا محاولة الديوان الوطني للإحصائيات خلال التحقيق الذي أجراه حول مستويات المعيشة لسنتي 1988-1995، تم تحديد ثلاثة حدود مختلفة للفقر في الجزائر وهي حد الفقر الغذائي وحد الفقراء الأدنى والأعلى، وذلك باستعمال تكلفة الحاجات الأساسية، حيث يأخذ التحليل في الاعتبار ليس فقط الاحتياجات الغذائية التي تضمن حد أدنى من الوجبة الغذائية، بل وكذلك احتياجات أخرى استهلاكية وغير غذائية.

ومن هنا تمثل معيار قياس حد الفقر الغذائي في مستوى من الاحتياج الغذائي الأدنى المحدد المقدار 2100 حريرة، يوميا ولكل نسمة وقد كان قياس هذا الحد على الهضابالعلياالوسطى أسعار سلة من المواد الغذائية، التي تقدم قيمة أدناها 2100 حريرة يوميا ولكل نسمة[130].

[130]- المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، الجزائر1998، الدورة12، ص100.

وينتهي هذا المنهج إلى تعيين حدود الفقر، سواء تعلق الأمر بالفقر الغذائي او بالفقر الإجمالي الذي يتقسم بدوره إلى حدين للفقر، حد الفقر الأدنى وحد الفقر العلى كما يلي[131]:

أولا / حد الفقر الغذائي او حد الفقر المطلق الأقصى:

ويسميه البعض الأخر أيضا الفقر المدقع، يأخذ هذا الحد سلة المواد الغذائية الأساسية كمرجع، والذي يتحدد على أساسا المبلغ المالي الضروري لتلبية الحاجات الغذائية الدنيا والمقدرة بـ: 2100 حريرة لكل فرد يوميا، والتي كانت قيمتها 2172 دج سنويا سنة 1987، بينما أصبحت تمثل 10943دج للفرد سنويا سنة 1995، ويعتبر هذا الفقر الغذائي فقر مطلق وشديد، وقد سمح تطبيق هذا الحد بتقييم أثر الفقر بنسبة3.6% من السكان في سنة 1988 إلى ما يعادل 849900 شخص، وبنسبة 5.7%في سنة 1995، أي ما يعادل 1611400 فقيرة وفي هذه الفترة من بدائية سياسات التعديل الهيكلي.

ولتوضيح ما تحتويه سلة المواد الغذائية الأساسية نستدل بالجدول التالي:

جدول رقم (2-5): سلة المواد الغذائية لحد الفقر في سنة 1988

المواد الغذائية	متوسط كغ/الوحدة للشخص في السنة	الحريرات اللازمة للشخص في اليوم	المواد الغذائية	متوسط كلغ/الوحدة للشخص في السنة	الحريرات اللازمة للشخص في اليوم
خبز	29.61	237.69	حليب الأطفال	3.81 لتر	8.14
فرينة	3.87	38.91	حليب رأئب	1.16 لتر	2.48
سميد	84.87	832.42	حليبة غبرة	3.79	52.64
سميد للكسكسي	0.45	4.41	ياؤورت	0.09	0.15
قمح مرحي	0.25	2.35	زبدة	0.57	10.82
آرز	0.72	7.16	صومعة	0.13	2.47
عجائن	4.44	45.01	مارغرين	0.16	3.04
دجاج كامل	3.33	11.59	زيت مخلط	10.71	236.04
بسكوت	0.22	2.80	زيت زيتون	0.63	13.88
بطيخ	0.29	0.21	كرنب صيني	0.40	0.27
حلويات غربية	0.10	1.10	بطاطا	26.32	54.08
حلويات شرقية	0.55	6.78	قصب السكر	0.17	0.21
قمح، شعير، ذرة	2.34	22.44	جزر	4.83	4.90
كبش كامل مذبوح	0.04	0.29	لفت	2.70	1.70
كتف، ذراع، فخذ	1.46	10.00	بصل	5.48	6.31
رأس وفخذ الكبش	0.22	0.84	بصل اخضر	2.33	2.30
رئة، كبد، قلب الكبش	0.08	0.31	ثوم	0.31	0.94
لحم، عظام	0.16	1.17	طماطم	6.55	3.23
دجاج نظيف	2.30	8.00	فلفل حار	1.09	0.87
بيض	29.72 حبة	5.70	فلفل	1.70	0.98
سردين	1.57	11.74	قرنون	0.32	0.15
حليب البقرة	4.86 لتر	10.39	باذنجان	1.21	1.09
حليب العلب	14.93 لتر	31.91	شفلور	1.51	0.62
خيار	0.40	0.22			
قرعة	1.53	0.84	فول	0.95	0.55
بسباس	0.25	0.38	حمص يابسة او	1.07	7.33

[131]- Banque Mondiale, 1997, Op. Cit,P02

			طازجة		
كرنبيط	0.45	0.20	عدس	1.54	14.94
لوبية خضراء	0.93	0.64	زيتون طازج	0.13	0.54
سلاطة	3.26	1.34	لوبية	1.13	10.84
حشيش، معدنوس، نعناع	0.30	0.24	لوبية يابسة	0.28	2.66
ماندريس	1.42	1.28	طماطم مرحية	2.66	5.83
ليمون	0.05	0.02	زيتون مصبر	0.15	0.63
عنب	0.53	0.97	برتقال	4.032	3.91
دلاع	0.78	0.28	سكر مبلور	13.13	138.85
كرموس طازج	0.06	0.12	سكر غبرة	0.08	0.85
كرموس يابس	0.13	0.08	سكريات	0.04	0.44
تفاح	0.22	0.28	مثلجات	0.08	0.29
مشمش	0.36	0.46	قهوة	1.01	0.00
خوخ	0.08	0.10	قهوة مرحية	1.02	0.00
تمر	2.41	15.38	شاي	0.26	0.00
معجون الفواكه	0.11	0.81	مشروبات (صودا)	11.18لتر	11.03
سكر قطعة	0.44	4.65	ماء معدني	0 لتر	0.00
			ملح	3.77	0.00
			خل	0.60	0.00

Source: Document De La Banque Mondial, Croissance, Emploi et Réduction De La Pauvreté 1997, PP:9-12

من خلال هذا الجدول يتبين لنا ان سلة المواد الغذائية الأساسية تتكون من مجموعة من المواد الغذائية التي يحتاج إليها الجسم في نموه، من خضر وفواكه ولحوم ومشروبات وغيرها ولكل مادة من هذه المواد نجد الحريرات اللازمة لجسم الإنسان ولكل شخص في اليوم، والتي من خلالها تستطيع تحديد حد الفقر الغذائي.

ثانيا / حد الفقر الأدنى (الفقر ذو المستوى الأقل):

نحصل على حد الفقر هذا بزيادة في حد الفقر الغذائي بمعامل ميزانية مطابق للنفقات غير الغذائية لأولئك الذين لهم إمكانية تلبية احتياجاتهم الغذائية فقط، ويعتبر الأشخاص الذين لهم مستوى استهلاك أقل من هذا اكثر فقرا، وقد قدر هذا الحد بـ: 2791 دج سنويا سنة 1988 و 14827 دج للفرد سنويا سنة 1995. وعلى ضوء هذا تبين ان عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت هذا الحد يقدر بـ: 3986200 شخص في سنة 1995، أي بنسبة 14% من إجمالي السكان[132].

ثالثا/ حد الفقر الأعلى:

إن ما يميز هذا الحد هو أنه يتضمن مستوى نفقات حد مرتفع للمواد الغذائية، مقارنة بسابقيه إلا أن مستوى النفقات الغذائية بقي مماثلا لحد الفر الغذائي، ويعكس هذا الحد المقدر بقيمة 3215 دج للفرد في سنة 1988 و 18191 في سنة 1995[133].

---

[132]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر1998، الدورة12، ص129.

[133] -Mohammed Khouidri,**"Crise et Appauvrissements en Algérie ,Essai de Conceptualisation et de mesure , Population ,crise et pauvreté en Algérie Quelles Perspectives**", INSEA , Alger,1998,p : 5.

عدد الأشخاص الذين يمسهم الفقر أي 2850000 في سنة 1988، وهو ما يعادل 12% من أجمالي السكان و 6360000 شخص في سنة 1995، أي ما يعادل 22.6%.

أما التحقيق الوحيد (المتوفر) الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) حول مستويات المعيشة لسنة 1995ن إنما يرتكز أساسا على حدود ثلاثة للفقر، وذلك انطلاقا من تحقيقات لسنتي 1988-1998 حول نفقات الاستهلاك العائلي.

يظهر لنا من خلال ما سبق ان ظاهرة الفقر في تفاقم منذ نهاية الثمانينات، حيث تقدر نسبة الذين يعيشون دون الحد العلى من الفقر 22.6%من إجمالي السكان، أي ما يعادل 3.6 مليون نسمة بعدما كانت تمثل 12.2%في 1988، أما الفقراء فقرا مدقعا فقد انتقل عددهم من 3.6%سنة 1995 أي ما يعادل 1.7 مليون نسمة كما نلاحظ أيضا ان الفقر منتشر في الريف بضعفين او اكثر عما هو في الوسط الحضري خلال نفس الفترة في جميع الحدود.

إن هذه الوضعية والمتميزة باستفحال ظاهرة الفقر خاصة مع نهاية الثمانينات هي نتيجة تدهور أهم مقاييس الاقتصاد الأعلى والتي تتميز بما يلي[134]:

- انخفاض إجمالي للناتج القومي بنسبة 45% للفرد الواحد من 28.80$في 1988 إلى 1550$ في سنة 1988 ووصل إلى 1500$ سنة 1999.
- انخفاض من الدخل المتاح بنسبة 36% بالقيمة الحقيقية في غياب النمو الاقتصادي.
- تناقص مستوى النفقات العمومية ذات الطابع الاجتماعي من 12%في 1988 إلى9% في سنة 1988.
- ارتفاع نسبة البطالة من 17% سنة 1985 إلى حوالي 29% سنة 1988، وفي سنة 2001 بلغت نسبة البطالة للشباب الأقل من 25 سنة حوالي 46%[135].

وفي الواقع لا يتعلق الأمر بالبطالة والأمية والسكن والصحة فقط، بل أن الحالة المأساوية التي تميزت بالعديد من المشاكل المتراكبة و بوضع اقتصادي واجتماعي متدهور يسوده الركود والانحطاط، وهذا ما مس الفقر فئات سكانية هامة من حيث العدد والنوع.

وأمام هذه الوضعية الحرجة التي يعيشها المجتمع الجزائري، أدركت الدولة الجزائرية حجم المسؤولية اللفات على عاتقها، وسارعت إلى محاربة الفقر بدئا باعتبار الأشخاص الفقراء على انهم المحتاجون والمحرومون.

وبناء على ذلك فمحاربة الفقر في الجزائر ما هو إلا صراع من اجل الكرامة وظهوره ليس تلقائيا، بل هو حصيلة طغيان واستغلال، ولذلك نجد عبارة "الكرامة" مطروحة في مجمل الخطابات السياسية[136].

المطلب الثالث : مميزات الفقر في الجزائر

إن استمرا تزايد الفقر إنما يعود أساس إلى عوامل متعددة ومتنوعة منها ، وعلى الخصوص الأهمية التي توليها الدولة للتنمية الاجتماعية والإنسانية ، وكذا الأسباب الاقتصادية والثقافية ، ناهيك عن العوامل الهيكلية ،إذا أن هذه الأخيرة تعد المصدر الرئيسي لظاهرة الفقر ، فضلا عن العوامل السياسية التي لا تقل أهمية أيضا .

ونظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، او باختصار الظروف التاريخية، فإن الفقر أيضا يختلف من بلد لأخر، ومن جماعة لأخرى، بل ومن فرد لأخر فإن مميزات الفقر لا يمكن إلا ان تكون مختلفة هي أيضا، وقد تتصل بعوامل مادية مثل مدى توفر الموارد الطبيعية او الظروف المناخية (الجفاف،...)، كما ترتبط هذه الخصائص

---

[134]- C.E.N.E.A.P, **La Pauvreté en Algérie Evolution et Tendances**, N°22, Alger, 2001,P57

[135]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،**تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003**، الدورة 23، الجزائر، نوفمبر 2003، ص: 157.

[136]- Mohamed Khouidri**," op cit** ",P:7.

أيضا بعوامل أخرى ومن طبيعة مختلفة (كالهياكل القاعدية، النقل،...) او الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التربية والتكوين، الصحة، الماء،...).

وقد تختلف مميزات الفقر باختلاف المنطقة، فمشكلة الفقر في الريف ليست وليدة اليوم ولكنها ازدادت تفاقما نتيجة تزايد اليد العاملة. ويبقى النظام العقاري (نظام الملكية) السبب الرئيسي لوجود الفقر واستمراره. إلا أن الأمر لا يقتصر على ذلك، فالوصول إلى المرافق العامة والخدمات الاجتماعية ومختلف المؤسسات (الإدارة أو المالية) وظروف التغذية وبصفة خاصة إشكالية الأمن الغذائي، ونوعية الحياة وظروف السكن وغيرها لعوامل تزيد من تعقيد ظروف حياة السكان في الريف. وتشير الدراسة الوطنية ان 70% من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، 61% منهم أميون عام (1995)[137].

وإذا اعتمدنا على تعريف الفقر على معايير مثل استهلاك العائلات والوصول إلى الخدمات الاجتماعية (التربية والصحة،...) والمياه، والوقاية، والسكن، والنقل، والكهرباء والغاز (المنزلي) فإن سكان المدن ليست بالهينة ويعاد إنتاجها نتيجة مظاهر الإقصاء والتهميش.

إن هشاشة الشغل وظروف العمل والبطالة المستفحلة هي عوامل من شأنها خلق المزيد من الفقر والفقراء، بل أنها تدعمه وتغذيه، إن مظاهر البيوت القصديرية وتسكع العديد من الناس الفقراء في الشوارع، لا طعام ولا مأوى، وغير ذلك من المظاهر إنما تعكس وبصدق درجة الإفقار والتفقير ومدى انتشاره وتوسع رقعته. ناهيك أن الفئات الاجتماعية المتوسطة والأجيرة، عماد المجتمع، لم تنجو هي الأخرى من هذه الآفة، وتبين الإحصائيات سنة 1995 أن 43% من الجراء هم فقراء، أضف إلى ذلك أن 12% من المتقاعدين يعيشون أيضا في ظروف مزرية، بينما لا يمثل الطبالون وآخرون سوى 10% و 17% فقط على التوالي. وهذا يعني أن البطالة ليست سببا رئيسيا رغم أهمية هذا العامل لانتشار ظاهرة الفقر.

وقد جاء في الدراسة التي أعدتها الندوة الوطنية حول الفقر أن السكان الأكثر فقران والمعرضين اكثر من غيرهم لظاهرة الفقر هم أساسا صغار الفلاحين والمربين والعمال الموسميين وكذا الأسر التي تعولها المرأة والأجراء والمسنون والمعوقون والعائلات التي تفتقد إلى مورد دائم.

وتنتشر جيوب الفقر عبر كامل ارجاء الجزائر، ويتركز أساسا في المناطق الريفية، والجبلية والمناطق المحيطة بالمدن والنواحي المعزولة والتي تفتقد أساسا إلى الهياكل القاعدية مثل الطرقات[138].

وإذا كان الفقر الحضري إنما يعكس نوعية الحياة في المدينة، فإن تحديد مفهوم الفقر هنا إنما يقتضي الأخذ بعين الاعتبار معايير اخرى مختلفة ومتنوعة، مثل الوصول إلى الماء الشروب، الكهرباء والمحيط ونوعية السكن وعدد الأفراد لكل مسكن، ...إلخ.

وقد جاء في دراسة ان مدينة الجزائر قد تراجعت من المرتبة الأولى في سنة 1987 حيث 91.67% من السكان كانوا يستفيدون من المياه و 96.07% من الكهرباء، إلى المرتبة الخامسة عشر (15) وذلك بت 81.72%من المساكن المستفيدة من المياه و 82.68% من الكهرباء. بينما مدينة سيدي بلعباس أصبحت تحتل الصدارة بعد أن كانت في الثامنة، حيث أن 99.34% من سكان المدينة يمتلكون مسكنا لائقا و93.89% يستفيدون من الكهرباء و 91.6% من الماء الشروب، وتليها مدينة وهران بتحسن طفيف (+0.083)[139].

---

[137]- الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، **الدراسة الوطنية لقياس مستويات المعيشة للعائلات1995**، ص:12.

[138]- الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء-قصر الأمم- نادي الصنوبر- (30-29-28)/10/2000، حيث تم الإقرار بالقيام بدراسة خريطة الفقر في الجزائر، وذلك بمساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التضامن الوطني، وقام بإعدادها الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم (ANAT)

[139]- الفقر الحضري عبر الوطن: دراسة أعدتها مجموعة من الأساتذة في وهران ونشر ملخصها في جريدة الوطن ليوم (23-24)/11/2001.

المبحث الثاني: السياسات الوطنية لمحاربة الفقر بالجزائر

تعتبر الجزائر من الدول التي عانت من لعنة الفقر ، لذا قامت الحكومات المتعاقبة للدولة الجزائرية على وضع استراتيجيات وسياسات متعددة الجوانب لمواجهة الظاهرة منذ الاستقلال ليومنا هذا ،وإختلفت هذه السياسات حسب عبر الزمن لكنها الهدف واحد وهو الإقلال من الفقر ومواجهته .

وفيما يلي نقوم باستعراض وتحليل شامل لمحاور الإستراتيجية المعتمدة لمكافحة الفقر مع الإشارة لإستراتيجية التنمية للألفية الثالثة وأثرها على الفقر.

المطلب الأول : الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر 2005/2001

لقد سمحت الدراسة التي أعدت بمناسبة انعقاد الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في أكتوبر 2000 بتحديد المحاور الإستراتيجية لإطار خاص بمكافحة الفقر والإقصاء طوال الفترة 2005/2001 حيث تقوم هذه المحاور على خمسة برامج وطنية تنصب على الحاجات الأساسية للفئات المحرومة من السكان والمتصلة بالقرض المصغر والفلاحة والسكن والتكوين المهني والصحة.

أولا / أهداف ومحاور الإستراتيجية :

إن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر تقوم على تحديد حدود الفقر ومفهومه بالجزائر[140] من خلال

تصورها الشامل تهدف إلى إرساء أسس تنمية اقتصادية مستديمة وتآزر اجتماعي من شأنها القضاء على أسباب إفقار السكان مع حلول سنة 2005، من خلال تسطير مجموعة من التدابير المؤسساتية والهيكلية التي تعمل على[141]:

- لا مركزية سلطة القرارات الإدارية من اجل مشاركة حقيقية للمواطنين.
- تعبئة الطاقات الاجتماعية وتأطيرها وتحقيق مبدأ توازن الفرص وتساويها بين الأفراد.
- المساعدة على الاندماج الاجتماعي والمهني بترقية روح المبادرة.
- ترقية طرق وآليات المشاركة.
- تعزيز دور الجماعات المحلية والعمل على ترقية سياسة شاملة للتنمية الاقتصادية ترمي غلى التخفيف من حدة الفقر.

لقد اتسمت المحاور 14 للاستراتيجية الوطنية بتعدد القطاعات والمستويات وكذا التدابير، وتمثلت هذه المحاور او الاستراتيجيات الفرعية في[142]:

- **الإستراتيجية الأولى:** ترقية النمو بمشاركة الفئات الفقيرة من خلال هذه الإستراتيجية يتم إعداد وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الكلية الرامية إلى تحقيق نمو واستقرار اقتصادي كلي مع مراعاة المشاركة الكاملة للفئات الفقيرة، واتخاذ إجراءات لحمايتها.
- **الإستراتيجية الثانية:** الإصلاحات الخاصة بالقطاع المالي وإتاحة القروض للفئات الفقيرة يرتكز تنفيذ هذه الإستراتيجية على ضرورة الإسراع في الإصلاحات وعصرنة النظام المالي الجزائري حتى يتكيف مع المتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني والعالمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة استفادة الفئات المحرومة من الخدمات المالية خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الناجعة، وفي هذا الإطار يتم إنشاء مؤسسة للقروض المصغرة المخصصة للفقراء.
- **الإستراتيجية الرابعة:** تطوير الفلاحة قصد التخفيف من حدة الفقر والإقصاء إن هذه الاستراتيجية تهدف إلى إعطاء أولوية حقيقية للقطاع الفلاحي في إطار الاستراتيجية الشاملة للتنمية الوطنية والزيادة في تخصيص الموارد للفلاحة بفضل إعادة تخصيص الموارد فيما بين القطاعات وترشيد النفقات العمومية في ميدان الفلاحة ووضع إطار تحفيزي يرمي إلى تشجيع الاستثمار في الفلاحة واتخاذ تدابير محددة لصالح الفئات المحرومة.
- **الإستراتيجية الخامسة:** التنمية الريفية عن طريق المشاركة تهدف هذه الإستراتيجية إلى تشجيع العمل الريفي ورفع إنتاجية الفئات الفقيرة،من خلال تحسين استفادتهم من الموارد ومنحهم الوسائل والإمكانيات اللازمة، وكذا تعزيز دور المنشآت القاعدية والمؤسسات وتحسين الخدمات المقدمة.
- **الإستراتيجية السادسة:** التنمية البشرية (ترقية الأفراد) حيث يتم بناء رأس المال البشري من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف غلى تحسين المستوى التعليمي والصحي والمهني للأفراد خاصة الفقراء منهم، من جملة هذه التدابير[143]:

-تشجيع القطاع الاقتصادي ولاسيما القطاع الخاص على المشاركة في التنمية الاجتماعية.

-الاستعمال العقلاني والعادل للموارد العمومية

-التخفيف من حدة العنف في المجتمع.

---

[140]-Ministère chargé de la solidarité nationale, communication du ministre chargé de la solidarité nationale: **Stratégie de lutte contre la pauvreté et l'exclusion** Alger, Janvier 2001, P07.

[141]- Idem,.P08.

[142]- وزارة التضامن الوطنين 2000، **مرجع سابق**، ص –ص: 63-87.

[143] - حصري واري نادية ، "**مرجع سبق ذكره** "، ص: 136.

تحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمعوقين.

- **الإستراتيجية السابعة:** الجنس وتهدف هذه الإستراتيجية إلى القضاء على التفاوت والتمييز في القدرة البشرية بين الجنسين وجعل كل منهم يستفيد من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل متوازن وملائم.

- **الإستراتيجية الثامنة:** تطوير سوق العمل ويكون ذلك بـ:

- تشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات الكثافة العالية لليد العاملة قصد تخفيض عدد البطالين لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تحسين سير سوق العمل والقضاء على أسباب الخلل فيه.

- إنشاء وتعزيز مصالح تكوين الكفاءات وإعادة تأهيل الفقراء قصد إيجاد التلاؤم وبين التأهيل التكنولوجي وترقية الشغل.

- **الإستراتيجية التاسعة:** تطوير السكن الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة وتنويعه ويتم ذلك بتحسين نوعية السكن في المناطق الريفية أين يتواجد الفقراء أكثر، تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البناء، تخفيف إجراءات القرض الرهنين توفير وتوزيع جيد للوسائل المخصصة للسكن.

- **الإستراتيجية العاشرة:** استمرارية النشطة والمشاريع التنموية تتمثل هذه الإستراتيجية في ضرورة المتابعة المالية والاقتصادية والبيئة لجميع المشاريع التنموية والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لضمان نجاعتها.

- **الإستراتيجية الحادية عشر:** برنامج المساعدة الاجتماعية وشبكات الحماية لفائدة الفئات المحرومة. من خلال تعديل القانون الأساسي للحماية والتدخل الاجتماعي وكذا إنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية يتكفل بتنسيق وتمويل البرامج الخاصة بمحاربة الفقر مع ضرورة متابعة وتقييم انعكاسات هذه البرامج على الفئات الفقيرة.

- **الإستراتيجية الثانية عشر:** توفير محيط مؤسساتي وإطار قانوني وتنظيمي من خلال اعتماد تدابير وآليات في جميع المستويات تضمن تحسين استفادة الفئات الفقيرة من البرامج الخاصة بمكافحة الفقر.

- **الإستراتيجية الثالثة عشر:** تشجيع التنمية الاجتماعية عن طريق المشاركة من خلال دعم إنشاء مؤسسات تحظى الفئات الفقيرة فيها بتمثيل كامل وتشجيع ومساعدة المؤسسات والمنظمات المحلية للفئات الريفية الفقيرة قصد تمكينها من التفاوض والتشاور.

- **الإستراتيجية الرابعة عشر:** جهاز متابعة الفقر ومستوى المعيشة من خلال:

-إنشاء مركز وطني لتقييم ظاهرة الفقر والإقصاء ومستوى المعيشة والتنمية البشرية.

-ضرورة تحسين بنك المعطيات الإحصائية وإعداد تقرير سنوية عن حالة الفقر والإقصاء في الجزائر.

إن تنفيذ هذه الاستراتيجيات 14 السابقة يقتضي كل الجهود، ويجب ان تتوفر لكل فرد مكانة في الاقتصاد الجديد من خلال الإدماج الاجتماعي، ولا يمكن تحقيق الإدماج الاقتصادي دون تحقيق الاندماج الاجتماعين وينبغي مراقبة قواعد السوق بصرامة وتقييمها قصد التأكد من تكافؤ الفرص بين جميع الجزائريين.

ثانيا / البرامج الوطنية للتنمية المشتركة :

يعتمد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر على تطبيق خمسة برامج وطنية للحد من الفقر في الجزائر، وخمسة برامج نموذجية متكاملة للتنمية المشتركة، نحاول التعرض لها فيما بعد.

وتشتمل البرامج الوطنية:

- برنامج وطني لتنويع الإنتاجية الفلاحية ورفعها للتخفيف من حدة الفقر.
- برنامج وطني للقروض المصغرة لصالح الفقراء.
- برنامج وطني للسكن لصالح الفقراء.
- برنامج وطني لتكوين الشباب الذين ليس لهم شغل.
- برنامج وطني للصحة العمومية.

إن هذه البرامج مرتبطة فيما بينها على الصعيد الميدانين وهي مكملة للبرامج الحكومية الأخرى الجاري تنفيذها، ورغم أن هذه البرامج وطنية إلا انه اقترح أن تنفذ في مرحلة أولى بالمناطق والجهات التي تشهد مستويات مرتفعة من الفقر ومن ثم توسيعها إلى مناطق أخرى، مع أخذ التجربة المكتسبة خلال المرحلة الأولى بعين الاعتبار، وفيما يخص تكاليف تنفيذ هذه البرامج فيتحمل البرنامج جزء منها والجزء الأخر يتحمله المستفيدون المباشرون من البرامج.

إن التطبيق الأمثل لهذه البرامج يسمح بـ:

- تقليص محسوس للفقر او على الأقل القضاء على مظاهره.
- يساهم في اندماج السكان الفقراء والمعرضين للفقر من جراء انعكاسات الإصلاحات السياسية والمؤسساتية الجارية.
- يعمل على تحويل قدرات الموارد البشرية الموجودة إلى قدرة إنتاجية وجعلها عامل نمو اقتصادي.
- يعمل على تحويل شبكة الحمالة الاجتماعية الحالية إلى شبكة للإنتاجية الاجتماعية.

1- البرنامج الوطني لتنويع الإنتاجية الفلاحية ورفعها[144]:

يندرج هذا البرنامج في إطار الإستراتيجية الوطنية الحكومية لتنمية قطاع الفلاحة، وهو يهدف إلى التشجيع على تكثيف الإنتاج الفلاحي وإنتاج قطاع الصيد البحري وكذا الحد من ظاهرة الفقر في المناطق الريفية من خلال توجيهه (البرنامج) إلى سكان الأرياف الأكثر حرمانا كصغار الفلاحين وصغار المربين والنساء وشباب الأرياف العاطلين عن العمل.

إن إستراتيجية الحكومة- إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية- المتضمنة في المنشور رقم 00332 المؤرخ في 18 يوليو 2000 تحدد بوضوح برامج التدخل، ولقد تم إدراج عناصر من هذه الإستراتيجية ضمن إستراتيجية ومخطط العمل الوطنيين للتقليص من حدة الفقر[145]:

ومن اجل تحقيق أهداف البرنامج الوطني لتنويع ورفع الإنتاجية الفلاحية ينبغي:

- ✓ دعم البرامج الحالية لحماية الموارد الطبيعية في المناطق الجبرية والواحات من خلال دعم برامج مكافحة التصحر وحماية المناطق الرعوية ورد الاعتبار للواحات.
- ✓ مشاريع ريفية صغيرة ومتوسطة الحجم خاصة بالمناطق المحرومة.
- ✓ تكثيف إنتاج الحبوب في السهول باستخدام التكنولوجيا الفلاحية العصرية مع تنمية غرس الأشجار الغابية المقاومة في جميع المناطق الجبلية.
- ✓ تكوين قدرات المنشآت الأساسية التي تسمح بتنمية الزراعات المحمية.

---

[144]- وزارة التضامن الوطني،**الندوة الوطنية حول مكافحة الفقر والاقصاء** ، الجزائر ، 2000، مرجع سابق، ص ص: 07-14

[145]- للمزيد من الإطلاع أنظر: وزارة الفلاحة، 2000، **مرجع سابق**.

- ✓ تكثيف الزراعات الصناعية (الطماطم، القطن، الشمندر السكري...إلخ) بالمناطق المحرومة مع إقامة هياكل التحويل.
- ✓ مضاعفة إنتاج الحليب- باعتباره مادة أساسية- من خلال تكثيف زراعة الأعلاف.
- ✓ تحسين أداء قطاع الصيد البحري من خلال إيلاء أهمية للتكوين النوعي وتقديم القروض.

وفي إطار دعم الفئات المحرومة التي يستهدفها برنامج مكافحة الفقر، فإنه نشير إلى أنه تم:

- فتح خط قرض مؤخرا لدى الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية لشراء وحدات جديدة وإعادة تجهيز الوحدات الموجودة لصالح حوالي 1100 صياد صغير، عدد كبير منهم كان عاطل عن العمل.
- اعتماد تقنيات جديدة للقروض المصغرة والتكوين الموجه لهذه الفئة.
- إدماج الشباب البطال في الحياة العملية.

ونشير إلى أنه من المحتمل توفير 585000 منصب عمل طوال الفترة 2001-2005[146]، بعيدا عن مناصب العمل التي من المقرر أن يوفرها كل من برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (حوالي 500000منصب عمل)، وكذا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (200000 منصب عمل).

في الأخير نشير إلى أن الاستثمار الحكومي ينبغي أن يتماشى مع ترقية الاستثمار الخاص في الفلاحة، كما يجب تطوير المنظمات غير الحكومية مثل الجمعيات والتعاونيات.

2- البرنامج الوطني لتكوين الشباب البطال[147]:

يعتبر التكوين المهني قطاع استراتيجي لما يلعبه في تحقيق إنعاش اقتصادي، من أجل ذلك تم وضع برنامج للتكوين المهني يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل الأفراد العاطلين عن العمل، وإدماجهم في الحياة العملية وإخراجهم من دائرة الفقر.

وهو موجه لفئة الشباب الذين يتراوح سنهم بين 16 و 30 سنة وإلى:

- التلاميذ الذي غادروا مقاعد الدراسة في سن مبكرة وليس لهم المستوى المطلوب للالتحاق بالتكوين.
- الشباب الذي ليس لهم أي تأهيل.
- المرفوضون من المنظومة المدرسية.

ويقدر عدد الذين يجب تكوينهم حتى 2005 بـ: 2400000 شاب، تتكفل منظومة التكوين المهني على مدى الفترة الممتدة لسنة 2005 بـ: 1650000، في حين يبقى 750000 شاب يتكفل بهم هذا البرنامج على مدى نفس الفترة.

يشمل التكوين المهني في هذا البرنامج كل القطاعات وهو يتم من خلال طرقتين: التكوين بواسطة التمهين والتكوين في المركز، ولكن يتم تفضيل طريقة التكوين بواسطة التمهين باعتبارها تمتاز بـ:

- تكاليف التكوين المنخفضة (أنظر الجدول رقم 6-2)
- تكوين يتلاءم اكثر مع الشغل.
- إمكانيات أكثر في إدماج الممتهنين.

---

[146]-Ministère chargé de la solidarité nationale, Janvier 201687501, **Op, Cit**, P08.

[147]- وزارة التضامن الوطني، 2000، **مرجع سابق**، ص- ص: 16-23

جدول رقم (2-6): الكلفة الإجمالية للبرنامج الوطني للتكوين المهني

	(الوحدة: مليار دج)
طريقة التكوين	المبالغ
التكوين في المركز	33403
التكوين عن طريق التمهين	16875
المجموع العام	50278

المصدر:وزارة التضامن الوطني، 2000، مرجع سابق، ص:23

إن نجاح البرنامج الوطني للتكوين المهني مرتبط بمدى التنسيق الأمثل والترشيد الأكبر في استعمال الآليات الموجودة والملائمة بين التشغيل والتكوين.

3- البرنامج الوطني للسكن:

في إطار أزمة السكن التي تعرفها الجزائر –قدر العجز في هذا المجال في عام 2000 بـ 958000 بمعدل ستة أفراد في المسكن الواحد، وعجز بـ: 1139000 بمعدل خمس أفراد في المسكن الواحد- تم وضع إستراتيجية لتطوير السكن، وتم تخصيص برنامج وطني للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا خاصة المتواجدة في المناطق الريفية والشبه الريفية، مع ضرورة تكييف هذا البرنامج مع الخصوصيات المحلية سواء فيما يخص الجانب العمراني أو المواد المستعملة في البناء.

ويتطلب تحقيق ذلك مجموعة من الإجراءات والتدابير:

- الإسراع في الإصلاحات فيما يخص سياسة السكن.
- التخفيف من حدة أزمة السكن وتحسين نوعية المساكن خاصة في المناطق الريفية.
- وضع ترتيبات من شانها تطوير السوق الإيجارية للقطاع الخاص بغرض السكن.
- تطوير وتنشيط وتنويع القروض الموجهة للبناء ولتحسين السكن بالنسبة للفقراء.
- تنويع مصادر تمويل المساكن لفائدة القطاع الخاص بواسطة المنظومة المصرفية.
- تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة خاصة للبناء وإنتاج مواد البناء للسكن الريفي وأخرى لتحسين وترميم وصيانة الحظيرة السكنية.

يقترح البرنامج الوطني للسكن إنجاز 520000 مسكن على مدى الفترة 2001-2005، وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج بـ:299.52 مليار دج- بمعدل تكلفة 576000 دج للمسكن الواحد- تتوزع على ثلاث عناصر:

- مساهمة الدولة وهي مقدرة بثلث كلفة البناء.
- القرض بصيغة المتنوعة والملائمة وهو مقدر بثلث كلفة البناء.
- مساهمة المستفيد، وتحدد بناءا على وسائله الخاصة- قطعة الأرض، جهد عضلي- في حالة عجزه المالي، وفي حالة عدم توفره على أي وسيلة تتكفل البلدية، الولاية، قطاع السكن، أو الصناديق الخاصة بتوفير نصيبه.

إن هذا البرنامج، إلى جانب مساهمته في تخفيف حدة ازمة السكن يساعد على خلق نشاطات معتبرة ويوفر مناصب شغل متنوعة دائمة وأخرى مؤقتة، تتراوح بين 572000 في حالة توفير منصب شغل واحد لكل مسكن و 1029000 منصب عمل في حالة توفير 1.80 منصب عمل عن كل مسكن[148].

4- البرنامج الوطني للقروض المصغرة المخصصة للفقراء:

[148] - **المرجع نفسه** ، ص :25.

في ظل عدم قدرة الفئات الفقيرة الاستفادة من القروض التي تقدمها الأجهزة الموجودة، فإن إنشاء هيئة مالية متخصصة في منح قروض مصغرة لهذه الفئات يساهم في تحسين ظروف معيشتها، ويقترح البرنامج في جدول أعماله :

- تشجيع بروز مناخ ملائم لإنشاء المؤسسات المصغرة.
- تعزيز قدرات المؤسسات المصغرة في مجال التسيير.

ويساهم برنامج القروض المصغرة للفقراء في:

- توفير مناصب شغل تتراوح بين 2630000 و 3060000 منصب عمل.
- تعزيز قدرات المشاريع المصغرة.
- تطوير وترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

لتحقيق أهداف برنامج القروض المصغرة للفقراء يجب احترام مجموعة من المبادئ:

- معادلة أسعار الفائدة مع أسعار الفائدة المطبقة في السوق.
- إعطاء الأولوية للزبائن الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة والشباب العاطلين عن العمل والنساء ربات الأسر وسكان الأرياف بوجه عام.
- القطاعات ذات الأولوية التي يشملها البرنامج هي القطاع الانتاجي والخدمات والتجارة، لاسيما في الفلاحة والصناعة الغذائية والصيد البحري، كما يشمل البرنامج قطاع السكن من خلال تمويل مشاريع الترميم والمباني الجديدة.
- تشجيع الادخار كشرط لا بد منه للحصول على القروض.
- تشجيع القروض المسددة على المدى القصير.
- تدعيم القدرات التسييرية للوسطاء الماليين لدى الصندوق.ذ

في الأخير نشير إلى أن الكلفة الإجمالية لبرنامج القروض المصغرة بأكمله يقارب خمسة مليار دولار خلال الفترة 2001-2005، وفي إطار تمويل النشاطات من خلال البرنامج تم اعتماد الكيفيات الآتية:

- فترة ثلاث سنوات لتسديد القروض المقدمة لنشاطات الإنتاج والتجارة.
- فترة خمس سنوات لتسديد قروض النشاطات السكنية.

5- البرنامج الوطني للحصة:

من أجل تحقيق هدف البرنامج الوطني للحصة والمتمثل في تحسين صحة الفئات الفقيرة ينبغي اتخاذ جملة من التدابير يمكن إجمالها في [149]:

☒ تدعيم البرامج الوطنية للوقاية، لاسيما فيما يخص صحة الأم والطفل والمسنين باعتبارهم أكثر الفئات عرضة للأخطار، ويتم ذلك من خلال:

- إنشاء فرق متنقلة للتدخل وضمان الوسائل لها.
- تطوير الخلايا الجوارية الطبية الاجتماعية والتربوية.
- تجديد معارف المستخدمين.

---

[149] - **المرجع نفسه** ، ص :27.

- تعزيز برماج اللقاحات والأدوية الأساسية (المضادة لداء السل، والفيتامينات...).
- تعزيز برنامج كل من الصحة المدرسية وكذا التغذية خاصة في المطاعم المدرسية.

☒ تعزيز نشاطات النظافة من خلال تنشيط فرق التدخل التي يتم تكوينها لهذا الغرض (مراقبة المياه وصرف المساه المستعملة، مراقبة الحيوانات...إلخ).

في الأخير نشير إلى أن تحسين صحة الفئات الفقرية تتوقف على الأعمال ذات الطابع المشترك بين القطاعات أكثر مما تتوقف على الخدمات الطبية.

المطلب الثاني : دور السياسة الإجتماعية في مكافحة الفقر .

السياسة الإجتماعية هي الإسم الذي يطلق على النشاط المخطط للدولة والمؤسسات التي تعمل بإسمها، الذي يهدف إلى تأمين الظروف المثلى لتقدم الفرد، وخصوصا مستوى متصاعد للمعيشة وتحولاته البنائية المفيدة، كل ذلك مع العلاقات المناسبة بينها وظروف العمل والراحة[150].

وقد برز هذا في مجموعة التشريعات المختلفة التي صدرت إتجاه فئات المجتمع المختلفة، وكانت تهدف في وجودها إلى تنمية وتحقيق الحماية من كل أنواع الحرمان، وتميزت بمراحل مختلفة هي :

أولا / مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1980) :

حيث واجهت الجزائر نتائج و انعكاسات حرب التحرير التي تركت ثار كبيرة على جميع المستويات خاصة من الناحية السكانية ، منها عودة اللاجئين من تونس والمغرب، عودة 300 ألف ساكن من الجبال ووجود 3 مليون ساكن في المحتشدات والتجمعات الإستعمارية، وما يمكن تسجيله أن إهتمام الدولة في هاته المرحلة كان منصبا على الفئات الأكثر تضررا فيما يلي[151] :

- وضع مؤسسات لإيتامى الشهداء.
- تقديم مساعدات لأرامل الشهداء.
- تقديم مساعدات طبية لمعطوبي الحرب.
- إستفادة نسبة كبيرة من السكان من مساعدات غذائية، أدوية، علاج...إلخ.

لقد أدت السياسة الإقتصادية التي إنتهجتها الجزائر غداة الإستقلال ، إلى نتائج إيجابية والتي كانت عبر مخططات تنموية مختلفة تهدف بالدرجة الأولى إلى توسيع السياسة الإجتماعية إلى[152] :

- مجانية التعليم .
- تعميم التعليم والتكوين .
- إنشاء مؤسسات للتكفل بالمعوقين والفئات الإجتماعية المحرومة عبر كافة الولايات .
- حماية الأسرة والطفولة بإنشاء مراكز تباعد وتنظيم الولادات وحماية الأمومة سنة 1973 .

كما تميزت هذه المرحلة بصدور الميثاق الوطني الذي كان يهدف إلى وضع سياسة إجتماعية وتنموية، ترتكز على تقديم المساعدة لكل المواطنين ، وحق كل المواطنين في التعليم والتكوين والشغل والسكن، إضافة إلى قانون الصحة العمومية الصادر سنة 1976 الذي نص على مجانية العلاج لجميع فئات المجتمع، والإهتمام بالأشخاص المعوقين عن طريق بناء المراكز المختصصة، والمؤسسات المختلفة للتكفل بهذه الفئات[153] .

---

150 -محمود خليفة ، **السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 1994، ص : 60.

151 - بخشاشة موسى ، **"الشبكة الاجتماعية وإشكالية الحماية الاجتماعية –دراسة نظرية وميدانية بمديرية النشاط الاجتماعي لولاية قالمة"** ، مذكرة لنيل شهادة دولة في مربي متخصص فرع : وساطة اجتماعية ، المركز الوطني لتكوين المستخدمين المتخصصين بمؤسسات المعوقين ، قسنطينة ، 1998، ص : 09 .

152 - **"المرجع نفسه"**، ونفس الصفحة .

153 - **"المرجع نفسه"**، ونفس الصفحة .

ثانيا / مرحلة الضمان الاجتماعي (1980-1990) :

تميزت هذه المرحلة بصدور عدة تشريعات ومراسيم حضي بها المشرع الجزائري فئات واسعة من المجتمع، صدرت كلها بتاريخ 12 جويلية 1983 ، وتمثلت فيما يلي :

- القانون رقم 11/83 المتعلق بالتأمينات الإجتماعية .

- القانون رقم 12/83 المتعلق بالأمراض المهنية وحوادث العمل .

- القانون رقم 13/83 المتعلق بالتقاعد.

- القانون رقم 14/83 المتعلق بإلتزامات المشتركين .

- القانون رقم 15/83 المتعلق بإلتزامات في ميدان الضمان الإجتماعي.

- قانون الحماية وطب العمل الصادر سنة 1988 .

كما تميزت هذه المرحلة بما يسمى بالعشرية الإجتماعية وإعادة إدماج المعوقين من المهجر، وتحول كتابة الدولة للشؤون الإجتماعية إلى وزارة سنة 1984، وذلك من أجل تكفل أحسن بالحاجيات الأساسية للمواطن.

كما شهدت هاته المرحلة أيضا توسع كبير لمراكز التكفل والإدماج لمختلف الفئات(كالمعوقين، عجزة...إلخ)، حيث تكفلت هاته المؤسسات بحوالي 16000 شخص ضمن شبكة من المؤسسات.

وإضافة إلى ما سبق تم إنشاء الديوان الوطني للأعضاء الإصطناعية للمعوقين ONAAPH سنة 1988 ، و الذي يعتبر ركيزة أساسية لمساعدة المعوقين في الإدماج الإجتماعي ، عن طريق توفير أجهزة ووسائل العمل.

ثالثا/ مرحلة الحماية الاجتماعية (1990- 2014):

وهي المرحلة التي شهدت إصلاحات إقتصادية عميقة، نتجت عنها إنعكاسات على الجانب الإجتماعي، شملت فئات عريضة من المجتمع، وقصد التكفل بهذه الفئات نظرا لتوسع التهميش الإجتماعي للأفراد، بدأت الدولة إبتداء من سنة 1990 ، في البحث عن ميكانيزمات جديدة ،والتي تريد من وراءها حماية الأفراد ذوي الدخل الضعيف، وبالفعل فقد تحقق ذلك من خلال إنشاء أول نظام للمساعدة المباشرة ، متمثل في الشبكة الإجتماعية، ثم تلاه بعد ذلك مجموعة من البرامج للحماية الإجتماعية الموجهة إلى فئات معينة من المجتمع، والشيء المهم أن التنمية الإقتصادية المتبعة في بلد ما لا تنفصل عن الواقع الإجتماعي، بل هي تحمل بعدا إجتماعيا إنطلاقا من القاعدة التالية :

"لا يمكن تطوير أفاق تنمية إقتصادية بدون أهداف إجتماعية جوهرية"

قبل التسعينات إعتمدت الدولة في مكافحة الفقر ، على السياسة الشاملة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بالتركيز على دعم السلع الغذائية الضرورية، ومنذ سنة 1990 تخلت الدولة عن تلك السياسة وعوضتها بمساعدة مباشرة للفئات المحرومة، ومن بين العوامل التي كانت وراء السياسة المتبعة ما يلي[154] :

- محدودية السياسة الإجتماعية القديمة.
- إنخفاض المستوى المعيشي ورفع الدعم عن المواد الأولية وتخلي الدولة عن التكفل بالكثير من المشاكل الإجتماعية.
- إنتشار البطالة وضعف جهاز التشغيل.

[154] - - محمود حسن، **مقدمة الخدمة الاجتماعية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1996 ، ص : 28 .

تهدف برامج الحماية الإجتماعية المتبعة من طرف الجزائر منذ 1990 إلى خدمة حاجات البناء الإجتماعي، كما تخدم الفرد وحاجاته الإستهلاكية، ولا تنشأ هذه الرعاية إلا عندما تفشل الأسرة أو سوق العمل في إشباع حاجات الفرد أي عندما يفشل البناء الطبيعي فيؤدي إلى نشأة مؤسسات تتكفل بهاته الحماية ، ومجالات الحماية الإجتماعية متعددة فقد تكون :[155]

- حماية إجتماعية متصلة بالصحة، كبرامج رعاية الطفولة والأمومة...إلخ.

- حماية إجتماعية متصلة بالتعليم، كمجانية التعليم، دور الحضانة...إلخ.

- حماية إجتماعية متصلة بالعمل، كبرامج التوجيه المهني، والتشريعات الأجور...إلخ.

- حماية إجتماعية متصلة بالضمان الإجتماعي، وكفالة الدخل في حالة إنقطاعه عن طريق برامج التأمينات الإجتماعية، والتأمين الصحي والمساعدات العامة والعلاوات الإجتماعية وتدعيم السلع الضرورية.

- حماية إجتماعية متصلة بالسكان، وهي خدمات تهدف إلى توفير السكن اللائق لفئات محددة أو متوسطة الدخل، وتقديم القروض الميسرة للبناء وإعفاء مواد البناء من الضرائب وإقامة المنتزهات والحدائق والمكتبات العامة والأسواق والمرافق المختلفة.

وعليه يمكن القول أن الحماية الإجتماعية هي عمل الحكومة والمنظمات الذي يهدف إلى غاية إجتماعية تستهدف الفرد داخل الجماعة بغرض حفظ قيمته وكرامته كإنسان وعضو داخل الجماعة، والهدف من وراء ذلك هو تحقيق الرعاية الكاملة للمجتمع وبشكل أكبر وأهم للفئات ذات الوضع الإقتصادي السيئ ، للرقي بها إلى المستوى المعيشي الواجب تحقيقه، وللوصول إلى هذا الهدف فإن للسياسة الإجتماعية مجموعة من الأسس التي تقوم عليها نذكر منها[156]:

- تركيز الجهود حيث تعيش الأغلبية العظمى من الشعب دون إهمال التجمعات الصغرى كالقرى والأرياف.

- الإعتماد على التمويل الحكومي دون إهمال الجهود الأهلية.

- التخطيط العلمي والفني للحماية الإجتماعية ، بعيدا عن الإرتجال والمحاولة والخطأ.

- تكامل وتنسيق الخدمات التي تقدمها الحماية الإجتماعية ، لتسير وفق خطط مرسومة ومتكاملة في كافة نواحي الخدمات والجهود الإجتماعية بغرض الإستفادة المثلى من هذه الخدمات.

وترجع أسباب تدخل الدولة في توفير الحماية الإجتماعية إلى[157]:

- ☒ تضخم المشاكل الإجتماعية وتعقدها، بحيث أصبحت تهدد كيان الدولة بأكملها (البطالة).
- ☒ عندما تحول النظام الرأسمالي إلى نظام الإحتكارات الصناعية ، أدى إلى إنتشار البطالة وإنحطاط الحالة الإقتصادية والإجتماعية للطبقات العاملة، وما نتج عنها من سوء تغذية والمرض وغيرها من المشكلات الإجتماعية.
- ☒ ظهور فكرة حقوق الإنسان وقيمة الفرد وتقدير كرامته وتحريره من الحاجة والفقر، وتأكيد حقه في الحياة الملائمة.
- ☒ تطور ونمو العلوم الاجتماعية والسلوكية ، من العوامل التي تساعد على إكتشاف أثر العوامل الإجتماعية والنفسية في تشكيل حياة الإنسان ، وتفسير أسباب المشكلات، وكذلك التنبؤ بما يمكن أن ينشأ من مشكلات نتيجة التغير الإجتماعي السريع والعمل على الوقاية منها.
- ☒ عجز الأسرة والأقارب عن التصدي للمخاطر، فالظروف الطارئة لا يمكن مواجهتها بموارد محدودة.

وهكذا تقدمت الدولة لتتحمل مسؤوليتها وتطور وظيفتها وجعلت من أهدافها كفالة الأمن الإجتماعي للفئات الفقيرة وتحرير الفرد من الحاجة التي نشأت عن عدم تكافؤ الفرص وعدم المساواة الإجتماعية. وتتمحور إستراتيجية مكافحة الفقر وتوفير الحماية الإجتماعية في :

---

155 - **المرجع نفسه** ، ونفس الصفحة .

156 - عبد المنعم نور ، **الرعاية الاجتماعية الطبية والتأهيل** ، دار الهنا للطباعة ، القاهرة ، مصر ، 1993 ،ص :178.

157 -محمود حسن ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 25 .

1- الشبكة الاجتماعية :

تم تأسيس هذه الشبكة في إطار جهاز دعم الدولة لفئات الاجتماعية المحرومة، حيث تأسست سنة 1994 لصالح الأشخاص عديمي الدخل، وهذا الإجراء كان لتعويض إلغاء الدعم الذي كان موجها سابقا للسلع الغذائية الأساسية، شمل برنامج الشبكة الاجتماعية سنة 1992 أربعة أصناف من التعويضات ، هذه التعويضات كانت كالآتي [158]:

- ✓ تعويض الأجر الواحد الممنوح لكل اجير ذي دخل يساوي او يقل عن 7000دج، على ان يكون الزوج عديم الدخل.
- ✓ التعويض التكميلي للمعاش الذي يساوي او يقل مبلغ لخلهم عن 7000دج/شهريا.
- ✓ التعويض التكميلي للمنحة العائلية الموزعة على الأطفال العمال الأجراء بمبلغ 60دج/شهريا،عن كل طفل.
- ✓ التعويض للفئات الاجتماعية دون دخل الموجه لكل الأشخاص البالغين سن 18 وأكثر دون عمل.

وفي سنة 1994 تم إدخال تعديلات على التعويضات الثلاث الأولى لتصبح على عاتق المستخدمين، بينما تم استبدال التعويض للفئات الاجتماعية بدون دخل بنوعين من المساهمات وهما: المنحة الجزافية للتضامن، وكذا التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، وقد أسندت مهام تسيير الشبكة الاجتماعية لوكالة التنمية الاجتماعية في جانفي 1997.

وتقسم أشكال الاستفادة من الشبكة الاجتماعية والفئات المعنية بها إلى قسمين هما [159]:

1-1 /منحة التضامن : المستفيدون منها هم الفئات التالية :

- ✓ أرباب العائلات والأشخاص المسنون الذين يزيد عمرهم عن 01 سنة وعدمكوا الإعانات مهما كان شكلها .
- ✓ الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وهم محرمون من كل أشكال الإعانات والمدخول.
- ✓ الأشخاص المعوقين)إعاقة جسدية أو عقلية(، هذه الإعاقة لا تسمح لهم بالعمل بحيث تكون إعاقة أقل من نسبة 100 % .
- ✓ الطفولة المحرومة من عائلاتها وعديمة التكفل المادي.

1-2/ منحة النشاطات ذات المنفعة العامة : وهي منحة يستفيد منها الأشخاص الذين يشاركون في برامج النشاطات ذات المنفعة العامة للبلدية، هذه الأعمال توفرها بعض المؤسسات الإقتصادية وغيرها، داخل البلدية لصالح المستفيدين منها بتكفل من البلدية نفسها، والأشخاص المستفدون من هذه النشاطات هم :

- ✓ أفراد العائلات ذات الوضع المعيشي الصعب وعديمو المدخول مهما كان نوعها ومصدرها.
- ✓ الأشخاص القادرون على العمل خاصة الشباب منهم والذين أظهروا رغبة في العمل بواسطة طلبات موجهة للبلدية.
- ✓ البطالون.

2- برامج المساعدة على التشغيل :

تعتبر البطالة السبب الرئيسي لتدهور ظروف معيشة الأفراد وبالتالي زيادة حدة الفقر، لذلك تعمل السلطات العمومية على مكافحة البطالة والعمل على إدماج العاطلين عن العمل وتحسين وضعيتهم الإجتماعية، وذلك من خلال عدة أجهزة تتمثل فيما يلي:

2-1/ الوظائف المأجورة بمبادرة محلية : مند سنة 1990 ، تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدة البطالة ، وذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية، ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية

---

[158] -وكالة التنمية الاجتماعية ، **دليل الاجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية لسنة 2003** ، الجزائر ، ص :04.

[159] - بخشاشة موسى ،" **مرجع سبق ذكره** "، ص-ص:20-21.

لدى المؤسسات أو الإدارات المحلية لمدة تتراوح من 3 إلى 12 شهرا، إلا أن الوظائف المنشأة مؤقتة وتتركز في مجملها في القطاع الخدمي [160] .

2-2/ أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة : يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1990، إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة ، وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه [161].

2-3 / الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار : أنشأت هذه الوكالة بمقتضى الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1416 ه الموافق ل 26 أوت 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية كما جاء في المادة السادسة : تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار[162] ، وتهدف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إلى تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الإستثمار، وكذا تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها، وهذا ما سينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، وفيما يلي عرض لحصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) إلى غاية سنة 2012 .

الجدول (2-7) عدد المشاريع المصرح بها حسب فروع النشاط

قطاع النشاط	النقل	البناء والأشغال	الصناعة	الخدمات	الصحة	السياحة	الفلاحة	المجموع
عدد المشاريع	4383	1367	1004	891	72	55	31	7803
النسبة	56.17	17.52	12.87	11.42	0.92	0.70	0.40	100
مناصب العمل	18900	26499	35211	10310	1208	14291	33691	140110
النسبة	13.49	18.91	25.13	7.36	0.86	10.20	24.05	100

Source:Ministère de l'Industrie ,de la petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement ,Bulletin d'information statistique de la PME ,n21,octobre 2012,p :31.

ويمكن توضيح الجدول بالشكل البياني التالي :

الشكل(2-4) : توزيع مناصب العمل المصرح بها حسب فروع النشاط

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على الجدول السابق

---

[160] - براق محمد ،" **أسباب انتشار البطالة واجراءات مواجهتها في الجزائر"** ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول :استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، 16/15 نوفمبر 2011، ص: 05 .

[161] - **"المرجع نفسه** "، ص: 05 .

[162] - **"المرجع نفسه** "، ونفس الصفحة .

نلاحظ من الجدول والشكل البياني أن أغلبية المشاريع تتمركز في قطاع النقل بنسبة تجاوزت 56 % من إجمالي المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حيث يشغل 18900 شخص أي بنسبة 13.49 % من إجمالي مناصب الشغل، في حين يمثل قطاع الفلاحة 0.4 % من المشاريع ويشغل 24.05 % من مناصب الشغل المصرح بها.

2-4/ الصندوق الوطني للتامين من البطالة CNAC : يعمل هذا الجهاز على حماية الأجراء الذين يفقدون بصفة غير إرادية مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية، وعلى إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل انشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من 30-50 سنة، أصبح هذا الصندوق عمليا منذ جانفي 2006 وكان النشاط الأول للصندوق هو التأمين على البطالة، كما توسعت مهام الصندوق إلى المساهمة في تطوير عملية النشاطات لفائدة البطالين كما يلي[163]:

- المساهمة في تمويل النشاطات في إطار القرض المصغر وبشكل خاص من خلال المساهمات المالية في صندوق الضمان للمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة.
- إمكانية المساهمة في تمويل خلق نشاطات من طرف البطالين المؤهلين للتامين على البطالة، او عن طريق مساهمات القروض التكميلية للمستفيدين من القرض المصغر، او عن طريق المساهمة في تركيبة مالية خاصة مع المؤسسات المالية.
- تطوير مراكز المساعدة في العمل الحر وهو فضاء مخصص للحاملين للمشاريع والراغبين في مرافقتهم في مسعاهم لخلق مؤسسات، وللصندوق الوطني للتامين على البطالة 13 مديرية جهوية، تغطي كل واحدة منها ثلاثة إلى أربعة ولايات.

2-5/ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشئت الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 وتعمل على إعالة الشباب العاطل فنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج، وعلى الشاب المستفيد ان تكون مساهمته الشخصية تتراوح بين 5% إلى 10% من كلفة المشروع، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد تراجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل، كما يجب ان تتوفر مجموعة الشروط عند منح هذه القروض لإنشاء مؤسسة مصغرة أهمها[164]:

- يمكن للمؤسسة المصغرة ان تنشا من طرف شاب بمفرده او مجموعة من الشباب أصحاب المشاريع.
- يجب ألا يكون الشاب او الشباب يشغلون مناصب عمل مأجورة عند إيداع الملفات فيما يخص استثمار الإنشاء.
- يجب ان يتراوح سن الشاب او الشباب أصحاب المشاريع بين 19 و 35 سنة عند إيداع ملفاتهم، مع تعهد بخلق منصبين دائمين إضافيين.
- الحد الأقصى لمبلغ استثمار الإنشاء او التوسيع هو 10 ملايين دج.
- يجب على الشاب او الشباب أصحاب المشاريع أن يساهموا في استثمار الإنشاء او التوسيع بمساهمة شخصية يتغير مستواها حسب مستوى الاستثمار وموطنه.
- قابلية استثمارات التوسيع تحدد انطلاقا من دراسة مطابقة لمصالح الوكالة بعد استيفاء مرحلة استغلال استثمار الإنشاء.

وفيما يلي عرض لحصيلة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) إلى غاية سنة 2012

الجدول (2-8) : توزيع الشهادات المسلمة والمطابقة حسب قطاع النشاط وعدد مناصب العمل المتعلقة بها

قطاع النشاط	الزراعة	الصناعة التقليدية	البناء والأشغال	الصناعة	المهن الحرة	الخدمات	نقل المسافرين

[163]- وزارة التضامن سابقا، **برامج مكافحة الفقر في الجزائر**، الجزائر، 2008.
[164]- التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، بوابة الوزير الأول، 2012/07/01 ، على الرابط التالي : /arabe/media/pdf/meite2010.pdfwww.premier-ministre.gov.dz

عدد الشهادات	90920	58914	31971	43396	6890	164455	28235
مناصب العمل	242179	180472	112991	145720	16764	423519	67819

Source: Ministère de l'Industrie ,op cit ,p :13.

إلى غاية سنة 2012 ، نلاحظ أن أغلبية المشاريع تتمركز في قطاع الخدمات بنسبة قاربت 45 % من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، حيث يشغل 432519 شخص أي بنسبة 39 % من إجمالي مناصب الشغل، في حين يمثل قطاع الزراعة 14 % من المشاريع، ويشغل 15 % من مناصب الشغل المصرح بها.

2-6/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: يعتبر القرض المصغر أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال إستحداث أنشتطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل، ولقد ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 حيث سمح أنذاك بإنشاء أكثر من 1500 نشاط ، في مختلف القطاعات، إلا أنه لم يعرف – في صيغته السابقة- النجاح الذي كانت السلطات تتطلع إلى تحقيقه بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل نمو المشاريع ومتابعة إنجازها، وهذا ما أكدته نتائج الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول " تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، لتصبح بعد ذلك أداة مهمة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتتمثل مهامها الأساسية في[165] :

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول به؛
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وفيما يلي عرض لحصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) . إلى غاية ديسمبر 2012

الجدول (2-9) : عدد القروض الممنوحة ومناصب العمل المتعلقة بها

قطاع النشاط	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال	الخدمات	الصناعات التقليدية	التجارة
عدد القروض الممنوحة	76290	157191	36661	95250	86155	61
النسبة المئوية (%)	16.89	34.81	8.12	21.09	19.08	0.01
عدد مناصب العمل المستحدثة	100775	194370	45875	124582	121270	24

المصدر : مأخوذ من صفحة الانترنت على الرابط: http://www.angem.dz/

الشكل (2-5): عدد القروض الممنوحة ومناصب العمل المتعلقة بها

[165] - وزارة التضامن الوطني وقضايا الاسرة ، الوكالة الوطنية للقرض المصغر ، **عدد القروض الممنوحة ومناصب العمل** ، 2013/08/12 ، انظر الرابط http://www.angem.dz/.

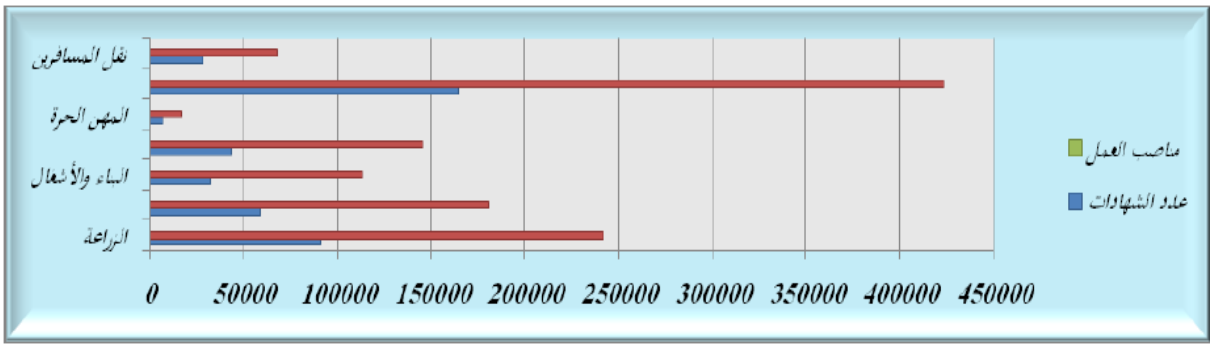

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من الجدول والشكل البياني، أن أغلبية المشاريع تتمركز في قطاع الصناعة بنسبة فاقت 12 % من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث يشغل194370 شخص أي بنسبة 33 % من إجمالي مناصب الشغل.

في حين يمثل قطاع الزراعة حوالي 17 % من إجمالي المشاريع الممولة ويشغل 17 % من مناصب الشغل المصرح بها .

2-7/الجهاز المساعد على الإدماج المهني : يعتمد هذا الجهاز في سيره على محتوى المرسوم التنفيذي رقم **126/08** الصادر بتاريخ 16 افريل 2008 في تحديد آلية سيره، حيث يتضمن هذا الجهاز على ثلاثة عقود إدماج والتي سيتم تناولها بالتفصيل وهي[166]:

1-7-2/ عقود إدماج حاملي الشهادات : يوجه هذا النوع من العقود إلى خريجي التعليم العالي الطور القصير المدى والطور الطويل المدى، وكذا التقنيين السامين وخريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، إذ يعتبر الاهتمام بهذه الفئة من أولويات الحكومة الجزائرية حيث تتوفر الجزائر على عدد معتبر من خريجي الجامعات والمقدر بحوالي 120.000 حامل شهادة على الأقل سنويا يوفدون سنويا إلى سوق العمل، وقد كانت قد قدرت مدة العقد بسنة قابلة للتجديد لسنتين، وبعد الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية ابتداء من 2011 أصبحت تقدر مدة العقد بثلاثة قابلة للتجديد لثلاثة سنوات أخرى كما تم الرفع من قيمة الأجر المستفاد منه.

2-7-2/ عقود الإدماج المهني : وهي موجهة للتكفل بفئات طالبي العمل الذين غادروا المنظومة التربوية في الطور الثانوي أو لديهم مؤهلات مهنية،وتمثل هذه الشريحة ما لا يقل عن 64 % من مجموع العاطلين عن العمل، و تقل قيمة الأجر فيها عن العقود الأولى.

3-7-2/ عقود تكوين إدماج : يمنح هذا النوع من العقود إمكانية الإدماج المهني لطالبي العمل الذين ليس لديهم تكوين ولا تأهيل، كما توفر لهم فرصة الحصول على تكوين مؤهل واكتساب مهارات تزيد من حظوظ توظيفهم، يتكفل بهذه الفئة في إطار جهاز المناصب الموسمية وأشغال المنفعة العمومية بدخل ضعيف، وقد شهدت هذه العقود تمديد لمدة الإدماج إلى 11 سنوات دون إمكانية التوظيف، وترتكز عقود التكوين والإدماج الموجهة لفئة تمثل 22 % من مجموع العاطلين عن العمل على:

- تنصيب طالبي العمل بدون تأهيل إما على مستوى حرفيين مؤطرين للاستفادة من التكوين المؤهل لمدة 12 شهرا،وإما لدى الجماعات المحلية في إطار أشغال صيانة الغابات والمباني...الخ.
- الاستفادة من منحة أو تعويض.

---

[166] -براق محمد ، **"مرجع سبق ذكره"** ، ص-ص : 06-07 .

بالإضافة إلى ذلك فقد ساهمت البرامج التنموية مساهمة فعالة منذ إنطلاقها سنة 2011 ، ذلك أنه بنهاية سنة 2014 سوف يقارب حجم تلك البرامج التريليون دولار بعد إعادة التقييم المرتبطة بكل برنامج، وهي بذلك تساهم في ترقية الحركية الإيجابية للإستثمارات الإنتاجية والخدمية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي والنمو القطاعي التكاملي بين الفروع والأنشطة الاقتصادية الداخلية، وكل تلك الآثار المفترضة تساهم في زيادة التشغيل ورفع معدلات النمو الاقتصادي .

المطلب الثالث: إستراتيجية التنمية للألفية الثالثة وأثرها على الفقر

إن تحقيق التنمية والقضاء على ظاهرة الفقر في الجزائر يستوجب عليها وضع استراتيجية كاملة لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية وصون البيئة والوفاء بأهداف استراتيجية التنمية للقرن الحادي والعشرين التي حددتها الأمم المتحدة بتعهد من المجتمع العالمي (أي جميع الدول أل 191 الأعضاء في الأمم المتحدة) للفترة (2000-2015) والتي تمثلت في ثماني أهداف رئيسية وهي[167]:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.
- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من اسباب القوة.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- تحسين صحة الأمهات.
- مكافحة فيرسو ومرض الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى.
- ضمان استمرارية البيئة.
- إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية.

وبتسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري نجد ان "النمو"لم يستأنف سوى عند نهاية التسعينيات في ظل انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي سطر ثلاثة برامج طموحة كبرى للإنعاش الاقتصادي (2001-2004) برنامج دعم النمو (2005-2009) والبرنامج الخماسي التكميلي (2010-2014) وكان أخر هذه البرامج الخاصة بالإنعاش الاجتماعي والاقتصادي رصدت له ميزانية "ضخمة" قيمتها 286 مليار دولار في مستوى طموحات الجزائر وبعد خمسين سنة من استعادة استقلالها وتلبية الحاجيات الاجتماعية للجزائريين فعليا.

أولا/ برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

اعتمد في أفريل عام 2001، مخططا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أطلق عليه اسم برنامج الإنعاش الاقتصادي مستخدمة في ذلك عائدات البترول الغير متوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية، ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى العموم كان يهدف هذا البرنامج إلى:

- إنهاء العمليات التي هي في طور الإنجاز.
- إعادة الاعتبار للبنى التحتية وصيانتها.
- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز ولاسيما الوطنية.

---

167 -**"المرأة من أسباب القوة في البلدان النامية ، وما تاثير هذا التمكين على التنمية"** ، مقال منشور على صفحة الانترنت على الرابط التالي :

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL,contentMDK :35-204130340 تصفح الموقع بتاريخ 2013/05/22

وقد مس هذا البرنامج مختلف القطاعات الاقتصادية أهمها[168]:

- العمل على دعم الأنشطة الإنتاجية حيث خصص للفلاحة برنامج قدرت تكلفته حوالي 65 مليار دج، أما الصيد والموارد المائية فقد قدرت تكلفة تمويلية حوالي 9.5 مليار دج.
- التنمية المحلية والبشرية حيث قدرت التنمية المحلية حوالي 113 مليار دجن اما التشغيل والحماية الاجتماعية فقدرت تكلفته حوالي 116 مليار دج.
- الخدمات العامة وتحسين المعيشة خصص له 210.5 مليار دج توزعت على النحو التالي: 142.9 مليار دج للتجهيزات الهيكلية، 1.7 مليار دج لتأمين الموانئ والمطارات والطرقات، 10 مليار دج للاتصالات، ولإحياء الفضاءات الريفية بالجبال والهضاب العليا و الواحات فتم تخصيص 6.1 مليار دج للمحيط و16.8 مليار دج للطاقة و 9.1 مليار دج للفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة) و 35.6 مليار دج للسكن، اما التنمية البشرية فقد قدرت تكلفة البرنامج حوالي 90.3 مليار دج.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يشكل اعترافا (reconnaissance) لمقاومة امة عرفت كيف تكبت آلامها اليومية المصنوعة من تآكل القدرة الشرائية، الفقر، والعزلة ففي شبكة كل هذا لم يقال ان هذا البرنامج سيحل كل المشاكل العالقة-الخفية والجلية- المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا انه من شان هذا البرنامج ان يخفف من الانعكاسات السلبية لأزمة عميقة، ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث ان الفترة التي طبق فيها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) تميزت بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع البلاد، تجسد هذا الانتعاش أيضا في نتائج عديدة وهامة مست كل من إجمالي الاستثمار ومعدل البطالة[169] والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات،حيث استرجعت توازناتها الاقتصادية الكلية وحققت سنة2003نسبة نمو اقتصادي قدر بـ6.8% واحتياطات صرف قدرت بـ 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فإن ديون الجزائر قد انخفضت من 28.3 مليار دولار في سنة 1999 إلى 22 مليار دولار بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1.059 مليار دج لسنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003[170].

لكن بالرغم من ضخامة المشاريع المدرجة في هذا البرنامج وتنوعها إلا أنه تم تسجيل تأخر في إنجاز بعض المشاريع وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول (2-10): عدد المشاريع عند أواخر شهر ديسمبر 2003.

القطاعات	المشاريع
الموارد المائية	4.386
السكن والعمران	2.448
الأشغال العمومية	1.868
الفلاحة	1.596
البنى التحتية للشباب	1.134
التعليم	1.046
الاتصالات	564
الصحة	545
الصيد	330
الحماية الاجتماعية	233
الطاقة	167
البنى التحتية للثقافة	162
TUP HIMO والبنى التحتية للإدارة	982
التعليم العالي والبحث العلمي	149
التكوين المهني	174

[168]- أمال خدامية ، عبد الغني بأحمد ، **"ثنائية الفقر والتنمية في الجزائر في ظل تداعيات سياسة الاصلاح الاقتصادي"** ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول ظاهرة الفقر ، جامعة قالمة ، يومي 17/18 سبتمبر 2013.

[169]- لمزيد من التفاصيل أنظر الرابط التالي -(تاريخ التصفح 2012/11/25)-:

-http://www.bank active, of.algeria.dz/rapport08/annex 08pdf,population ,emploi et chomage, 1994

[170]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،**الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004** ، الدورة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005 ، ص : 04.

البيئة	99
الصناعة	59
التعليم عن بعد	33
النقل	9
مجموع المشاريع	**16.063**

Source :Bilan du programme de soutien de la relance économique, Septembre 2001 à Décembre 2003, P2.

لقد قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة من سبتمبر2001 إلى ديسمبر 2003 حوالي 478 مليار دج كانت هيكلة الاستثمارات المكلفة كالآتي: تحسين ظروف المعيشة 155 مليار دج، البنى التحتية 124 مليار دج، الأنشطة المنتجة 74 مليار دج، حماية الوسط 20 مليار دج، الموارد البشرية والحماية الاجتماعية 76 مليار دج، البنى التحتية للإدارة 29 مليار دج. حيث بلغ عدد المشاريع في أواخر ديسمبر 16063 مشروع أنجز منها 11811 مشروع (بنسبة 73%)، و 4093 مشروع في طول الإنجاز (بنسبة 26%) و 159 مشروع في طور الانطلاق (بنسبة 1%).

ثانيا/ برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

انطلاقا من هذه المبادرة الأولى والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي تم إعداد برنامج خماسي تكميلي له، يكون في مستوى التحديات التي كان لابد للدولة الجزائرية من دفعها في حدود الإمكانيات المتوفرة. وفي إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته النفط المرتفعة ومنذ بداية الألفية الثالثة. ولقد اعتبر هذا البرنامج غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، فلقد رصد لهذا البرنامج مبلغ يفوق150 مليار دولار للمدة الجارية من2005 إلى غاية سنة 2009 وأعطت الأولوية فيه لمكافحة البطالة ثم السكن،وقطاع النقل وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز وتطوير الزراعة ودعمها وتحلية مياه والتطوير المتوازن مما جعل الجزائر في سنة2005تتحول إلى واحدة من أكبر ورشات العمل على ضفة المتوسط والمنطقة العربية ولقد كانت المبالغ المخصصة للبرنامج خلال الفترة (2005-2009) موزعة على المشاريع الإنمائية كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول (2-11): برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال (2005-2009)

الوحدة: (%)

المشاريع	المبالغ بمليار دج	النسبة المئوية
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
رابعا: تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9	4.8
خامسا: برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.1
المجموع البرنامج الخماسي 2005-2009	2202.7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2009/2005، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص6-7.

من خلال الجدول السابق يتضح سعي الدولة في تطبيق استراتيجية إنعاش محاولة مواصلة النمو وتحسين مستوى المعيشة حيث خصص لهذه الأخيرة 45% من مجموع الاستثمارات مع توجيه نفقات الميزانية باتجاه الاستثمار في المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%مع تخصيص نسبة 8% و4.8%لكل من برنامج دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمات العمومية.وتحديثها واستفاد برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال بنسبة 1.1%من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

ثالثا/ برنامج المخطط الخماسي (2010-2015)[171]:

لقد تم تخصيص ميزانيات معتبرة لكافة المشاريع الاجتماعية والاقتصادية في البرنامج الخماسي 2010-2014 وخاصة تلك الموجهة لتحسين الظروف المعيشية للجزائريين. بحيث يركز البرنامج الخماسي الثالث على "الجانب الاجتماعي". فيما يتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية

[171]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **برنامج التنمية الخماسي** ،2010-2014 .

الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات، إذ سيتم على مدى السنوات الخمس للبرنامج إنفاق حوالي 286 مليار دولار لتحسين ظروف معيشة الجزائريين وتحقيق تنمية مستدامة بصفة خاصة أهداف الألفية من أجل التنمية المحددة من طرف الأمم المتحدة في أفق 2015 المذكورة سابقا.

جدول (02-12): المبالغ المخصصة لبرنامج المخطط الخماسي التكميلي خلال (2010-2014)

الوحدة: (مليار دينار)

المحاور الكبرى	المبالغ
التنمية البشرية	10122
المنشآت الأساسية	6448
تحسين الخدمة العمومية	1666
التنمية الاقتصادية	1566
مكافحة البطالة	360
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250
المجموع	20412

المصدر: بيان السياسة العامة لمحكومة، بوابة الوزير الأول، ص- ص 85-88.

من خلال الجدول السابق يتبين أن أكثر من 50 بالمائة من ميزانية البرنامج خصص لتحسين التنمية البشرية بحيث يرتقب انجاز 5000 مؤسسة خاصة بالتربية الوطنية و 600 ألف مقعد بيداغوجي جامعي و400 ألف مكان إيواء للطلبة و300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين. وفي قطاع الصحة يرتقب انجاز 1500 مؤسسة صحية منها 172 مستشفى. وكذا قطاع السكن بحيث يرتقب بناء مليوني سكن منها 1.2 مليون يرتقب تسليمها خلال الخماسي والباقي سيتم إطلاقها قبل نهاية سنة 2014. وغلاف مالي بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة. وتمثلت الخصوصية الأخرى ضمن البرنامج الخماسي2010-2014في أن قرابة40بالمائة من الغلاف المالي ستخصص لتعزيز المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين القطاع العمومي،كما تم رصد 3100 مليار دج ، لعصرنة شبكة الطرقات والمنشآت القاعدية الأساسية، بشكل يسمح بتكييف شبكة الطرقات والموانئ والمطارات الجزائرية مع المقاييس الدولية. وفي نفس السياق يرتقب انجاز 35 سدا و25 نظاما لتحويل الماء لتحسين التزويد بالماء الشروب واكبر مثال على ذلك المشروع الضخم لتحويل الماء الشروب من عين صالح إلى تمنراست الذي يندرج ضمن التطلع الكبير لضمان توزيع عادل للموارد الوطنية بين كافة الجزائريين، كما ستستفيد قرابة مليون أسرة من الغاز الطبيعي ومن المقرر تحقيق 220000 ربط في إطار الإنارة الريفية.

وفيما يتعلق بالنتائج الأولية لهذا البرنامج بعد مرور سنة على إطلاق المشاريع الاجتماعية والاقتصادية الكبرى المدرجة فيه، فإن الحصيلة "إيجابية" عموما، حسبما أشار الملاحظون في الدورة 65 لجمعية الأمم المتحدة المنعقدة خلال شهر سبتمبر2011، ويتمثل السبب الأخر الذي يبعث على الارتياح في ان قيمة التحويلات الاجتماعية التي تم رصدها قد بلغت نهاية 2011 قرابة 1200 مليار دج (15 مليار دولار) في حين تراجعت النسبة الرسمية للبطالة من 30 بالمائة في سنة 1999 إلى 15.3 بالمائة سنة 2005 و 10 بالمائة سنة 2010 وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (2-6) تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 الى 2010

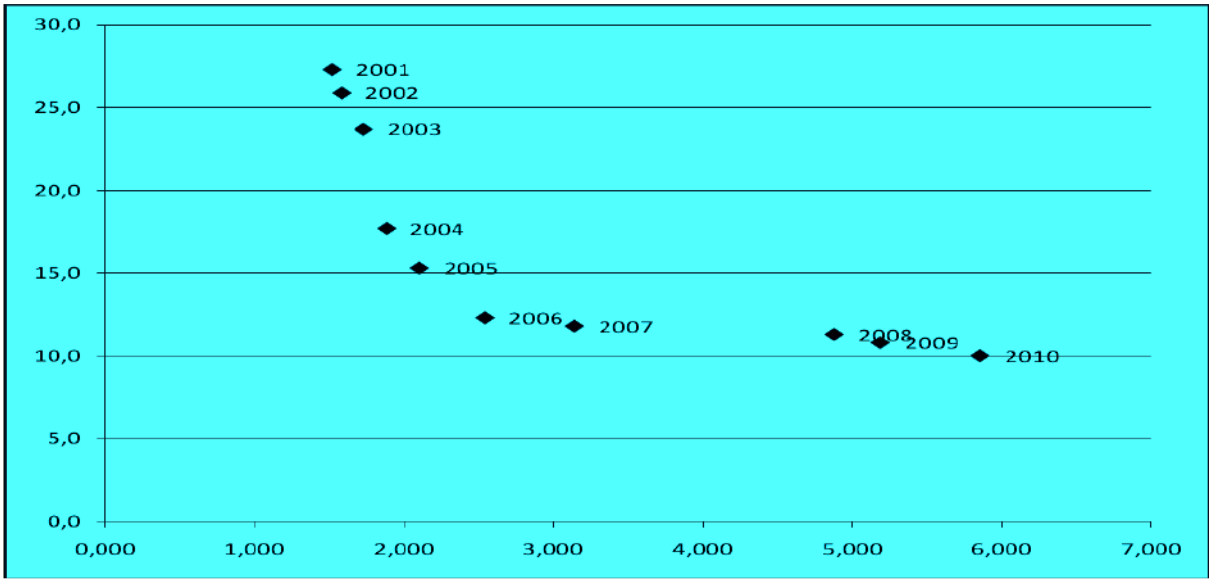

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على معطيات مأخوذة من ONS

من خلال الشكل السابق يتبين أن نسبة البطالة انخفضت إلى 15.3% سنة 2005، و 12% سنة 2009، و9% سنة 2010 ، وهذا راجع إلى كثافة المشاريع الاستثمارية المبرمجة بالشكل الذي كان له تأثير على مجال التشغيل، إن كل هذا يدل على مواصلة الدولة لسياستها التنموية المنتهجة منذ سنة 2001 ، واتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة، فلقد بدأت "ثمار" برنامجي التنمية السابقين في إعطاء صورة أوضح لنتائج المخطط الخماسي 2010-2014 ، ويبدو أن الجزائر قريبة من تحقيق أغلبية أهداف الألفية من اجل التنمية حتى قبل التاريخ المحدد لسنة 2015.

وترصد الدولة سنويا حوالي 20 بالمائة من تكاليفها لدعم قطاع السكن والأسر والمتقاعدين والصحة والمجاهدين والمحرومين وفئات هشة أخرى. ويمثل الدعم الموجه للأسر لوحده أكثر من ربع الأموال الاجتماعية لسنة 2011 بتخصيص 302.2 مليار دج، منها 93 مليار دج لدعم أسعار الحليب والقمح ، و78 مليار دج للاستفادة من الماء والكهرباء، أما القيم المالية المخصصة لقطاع السكن بقيمة 282.7 مليار دج فإنها تمتص 23.5 بالمائة من مجموع الأموال المرصدة، في حين أن أكثر من18بالمائة من هذه الأموال تخصص لدعم منظومة الصحة بتخصيص غلاف مالي قيمته 220.6 مليار دج ،يوجه جزء كبير منها (218.5 مليار دج) لمؤسسات الصحة العمومية، لهذا الغرض فإن تحسن المؤشرات الاجتماعية الكبرى حتى وإن سجلت بعض النقائص حسب مختصين في الاقتصاد هو نتيجة مباشرة للبرنامجين المتتاليين حول الاستثمارات العمومية 50 مليار دولا (2001-2004) و 150 مليار دولار (2005-2009). اما البرنامج الوطني الثالث للاستثمارات العمومية (2010-2014) فيخصص 40 بالمائة من قيمة 286 مليار دولار المقررة للتنمية البشرية (تربية وتكوين وصحة وسكن وفلاحة). وحسب التقرير الوطني الخاص بأهداف الألفية من اجل التنمية الذي عرضته الجزائر في سبتمبر 2010 بمناسبة انعقاد الدورة ال65 للجمعية العامة للأمم المتحدة فإن الهدف الأول من هذه الأهداف والمتعلق بـ "تقليص نسبة الفقر المدقع والمجاعة" قد تم بلوغه علما ان نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى 1 دولار للفرد ويوميا تراجعت من 1.9 بالمائة في سنة 1988 إلى 0.5 بالمائة فقط في سنة 2009. ويتمثل المرمى من أهداف الألفية من اجل التنمية في الوصول إلى نسبة 0.9 بالمائة في سنة 2015.

اما النسبة العامة للفقر بالجزائر فقد انخفضت من14.1بالمائة في سنة 1995 إلى 12.1 بالمائة في سنة 2000 و 5.6 بالمائة و 5.6 بالمائة في سنة 2006 لتستقر في حدود 5 بالمائة في سنة 2008[172].

البرنامج الجاري يعد دوما ضروريا قصد تفادي "سنوات بيضاء" في الاستجابة لتطلعات السكان (مدارس، مساكن، التزود بالغاز والكهرباء)، وقد بقي في 31 ديسمبر 2009 أزيد من 500000 سكنا ممولا من الدولة او بمساعدتها قيد الدراسة، او على مستوى ورشات الانجاز.

---

[172]- موقع الحدث ،" **286 مليار دولار لتحسين المستوى المعيشي للجزائريين على الموقع**"، مقال منشور بتاريخ 2013/05/10 على الرابط التالي: http://elmassar-ar.com/ara/permalink/4908.html

أما فيما يخص التوسعات الجوهرية والكبيرة في البرنامج 2005-2009 تضمنت ما يلي:

- ✓ برنامجا تكميليا خالصا لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ 377 مليار دج.
- ✓ برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار دج.
- ✓ حوالي 200 مليار من البرامج التكميلية المحلية، التي اعلن عنها بمناسبة زيادات العمل في 16 ولاية خلال السنوات 2005-2008.
- ✓ احتساب عمليات تسليم هامة لتجهيزات تم القيام بها خلال سنوات سابقة

يظهر محتوى البرنامج الخماسي والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية من خلال الجدول التالي:

الجدول (02-13): محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	852 مليار دج	3000مدرسة ابتدائية، و1000متوسطة، و850 ثانوية، وإقامة2000 مرفق ما بين الإقامات الداخلية ونصف الداخليات والمطاعم، وتكوين 136 ألف معلم عن بعد و78 ألف معلم في الطور الإكمالي	تقليص نسبة شغل الأقسام وتقريب المدارس اكثر فأكثر من تلاميذ الوسط الريفي
التعليم العالي	868 مليار دج	انجاز وتجهيز322000 مقعد بيداغوجي. و161500 سرير و22 مطعما مركزيا. ومشاريع طور الإنجاز أي بمجموع طاقة استقبال تقدر بـ600000 مقعد بيداغوجي و360000سرير و44مطعما مركزيا.ورفع تعداد الأساتذة الجامعيين إلى 50%	*تمكين الجامعة من استقبال مليوني طالب،وتحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة
البحث العلمي	100 مليار دج	*34 برنامجا وطنيا للبحث ووضع نظام لتقييم مشاريع البحث عبر شبكة الإنترنت، وإنشاء 200 مخبر بحث. إنشاء مركز وطني للبحث في البيوتكنولوجي	ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني.وتحسين الفضاء الذي ينشط فيه الأستاذ
الصحة	619 مليار دج	انجاز 172 مستشفى، 45 مركب متخصص في الصحة، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي، و أكثر من 72 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين. تعزيز الأطباء مع تكوين مبرمج في الخمس سنوات لفائدة حوالي 16000 طبيب عام وأزيد من 7000 طبيب مختص.	تقليص الفوارق الصحية من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز مؤسسات إستشفائية متخصصة و هياكل.جوارية متخصصة
الشباب والرياضة	1130 مليار دج	انجاز 20 ملعب لكرة القدم ، 750 مركب للرياضة الجوارية ، انجاز فضاءات رياضية اخرى	خلق مناصب شغل في مختلف الولايات
الثقافة والشئون الدينية	366 مليار دج	انجاز مساجد ومراكز ثقافية واسلامية ومدارس قرانية	تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتطويرها
التكوين والتعليم	200 مليار دج	انجاز 160000 منصب تكوين ل221 معهد وطني متخصص في التكوين المهني و104 مراكز مهنية	تكييف التكوين المهني مع حاجيات

المهنيين		للتكوين والتمهين	المجموعات الاقتصادية للاستجابة لمتطلبات النوعية والتنافس والنجاعة

المصدر:بيان السياسة العامة للحكومة، بوابة الوزير الأول ، ص-ص : 85-88

على العموم يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[173]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية، والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار).
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (حوالي 156 مليار دولار).
- كما خصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية.

والهدف النهائي من هذا البرنامج هو تخفيض معدلات الفقر وتحقيق الهدف الإنمائي لسنة 2015.

أما فيما يخص باقي القطاعات الأخرى فيظهر محتوى البرنامج الخماسي والمبالغ المخصصة لكل قطاع والهدف منها من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-14): محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
السكن	3700 مليار دج	انجاز 2 مليون وحدة سكنية منها 2.1 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في الجزء المتبقي.	تحسين.ظروف السكن للسكان
قطاع الفلاحة	2000 مليار دج	*انجاز 35 سدا، 25 نظام خاص بتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها . او لرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98 % في آفاق سنة 2014 ، و زيادة حجم المياه الشروب المنتجة	هذا الدعم المالي الهام.للنشاط لفلاحي سيعمل إلى تحسين الأمن الغذائي
قطاع الصيد البحري	308.2 مليار دج	إنجاز 6 موانئ صيد جديدة، واستحداث 4,557 منصب شغل مباشر و 13,671 منصب شغل غير مباشر	استحداث مناصب شغل،وكذا تحقيق الأمن الغذائي.
قطاع العدالة	379 مليار دج	إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.	مواجهة الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة
قطاع تهيئة الإقليم والبيئة	500 مليار دج	إعادة رسكلة النفايات، انجاز المساحات الخضراء و حماية 1795 مساحة خضراء موازاة مع تطبيق القانون الخاص بالمساحات الخضراء وتوسيع للمساحات المحمية.	الحفاظ.على التوازنات البيئية، والنجاعة الاقتصادية والاستقطاب الإقليمي
قطاع العمل والتشغيل والضمان	40 مليار دج	إنجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين ، واستحداث ثلاثة ملايين منصب شغل على مدى الخماسية.	حماية ذوي الحقوق الاحتياجات الخاصة، والتقليل من نسبة

173- **المرجع نفسه.**

الاجتماعي		400.000 عملية توظيف سنوي	البطالة.
قطاع التجارة	39 مليار دج	تحديث مصالح ووسائل المراقبة وتعزيزها وإعادة تأهيل أكثر من 250 سوقا للجملة والتجزئة	الحفاظ على استقرار الأسعار وحالة الغش
قطاع النقل	2816 مليار دج	إنجاز 6561 كلم من خطوط السكك الحديدية. وانجاز خط للسكك الحديدية ذي السرعة العالية "تي جي في" بكل من الجهتين شمال- جنوب وشرق-غرب	فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد.
قطـــاع الأشـــغال العمومية	3100 مليار دج	إتمام شبكة الطريق السيار شرق-غرب واستكمال ربطها بـ 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طل 700 كلم. وانجاز مشاريع اخرى	تعزيز المنشآت الأساسية
قطـــاع الطاقـــة والمناجم	350 مليار دج	توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء. وإنشاء ثلاث محطات شمسية.	عقلنة استهلاك الطاقة
قطـــاع الصـــناعة والمؤسســات ص.م وترقية الاستثمار	150 مليار دج	تجنيد الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية. وتوسيع كذلك الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية. وترقية 200 الف مؤسسة مدرة لمناصب شغل.	تنويع الانتاج الصناعي، وجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في النمو الاقتصادي

المصدر : نفس المصدر السابق

خاتمة الفصل :

عرف الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر 2000 ، على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية

الأساسية، على أن يكون الإشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي فإنه يرتبط ببعض الجوانب غير المادية.

إن انتشار الفقر واتساع نطاقه في الجزائر تقف خلفه جملة من الأسباب، والتي تتفاعل فيما بينها

مع مرور الوقت لتشكل آلية متجددة، ومركبة لإنتاج ظاهرة الفقر، والتي من أهم مظاهرها اتساع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من الفقر.

لقد عرفت نسبة الفقر ارتفاعا بشكل كبير في التسعينيات، نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار مختلف

السلع والخدمات، بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية " الدينار " بأكثر من 50 ٪، في الوقت

الذي بقت فيه الأجور ثابتة، هذا قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية.

أما فيما يخص شدة الفقر فهي عالية بشكل طفيف في المنطقة الريفية، وذلك ا رجع لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، بالإضافة إلى أن النشاط الغالب في هذه المناطق هو الزراعة ، وبالتالي تنخفض دخول أصحاب هذه المهنة.

ونتيجة لذلك انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة هذه الظاهرة، وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على مختلف المتغيرات التي تحدد درجة تفشي أو عمق الفقر، وتشمل سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لأسباب الفقر ومظاهره في الجزائر

مقدمة الفصل :

لعل المتتبع للأوضاع الاجتماعية في الجزائر يلتمس أن الوضع الاجتماعي بدأ يسوء في منتصف الثمانينات بفعل انهيار سعر المحروقات الذي أدى إلى إشاحة النقاب عن وجه النظريات التنموية التي ك انت تتبعها الجزائر, والتي أدى فشلها إلى استنزاف الموارد البشرية إلى الخارج. أما الاقتصادية فأصبحت تصب في صالح فئة قليلة من المجتمع، بحيث أن مداخيل الطبقة الغنية تضاعفت بنحو 35مرة عما كانت عليه خاصة خلال العشرية الأخيرة, فكما يقال " مصائب قوم عند قوم فوائد". وبحلول الأزمات السياسية والاقتصادية أصيب الجرح في عمقه, وأصبحت الوضعية شديدة التعقيد, كما بلغ الفقر درجات عالية, حيث أنه طال أكثر من 12مليون جزائري حسب إحصائيات 2000. الأمر الذي ساهم في امتداد خط الفقر ولا تزال الأوضاع تتدهور وتزداد سوءاً حتى أصبح الفقر المدقع يجر جسد المجتمع. وتسبب في زوال الطبقة الوسطى بعدما كانت نسبتها 80% كل هذه الأحداث أرغمت الدولة على تبني سياسة اقتصادية واجتماعية للحد من هذه الظاهرة, فانطلقت في جملة إصلاحات محورها تقليل الإنفاق الحكومي، وإعادة النظر في سياسة الدعم, ورفع أسعار الخدمات التي تقدمها الدولة. وعلى الرغم من أهمية هذه الإصلاحات إلا أنّ ضررها كان أكثر اً من نفعها. ويظهر ذلك من خلال بروز مظاهر الفقر: كتنامي ظاهرة التسول، والانحرافات الاجتماعية، وانتشار الأحياء القصديرية، واستفحال سوء التغذية. حيث أن أكثر من مليون طفل يعاني من مشاكل سوء التغذية. هذا دون أن ننسى تفكك البنية الاجتماعية واضطراب الأسرة, وهذا ما يظهر من خلال انتشار التشرد والطلاق والعنف... إلخ .فأمام هذه الطامة, تم انتهاج سياسة جديدة تحت بند اسمه "الشبكة الاجتماعية " من أجل الحد أو معالجة بعض مشاكل الفئات الاجتماعية المحرومة؛ إلا أن ارتفاع معدلات البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل, كان له تأثيراته على جميع المحاولات، خاصة بعد تراجع جميع المداخيل، حيث أكثر من 52%من أفراد المجتمع يعيشون بأقل من دولار في اليوم. وما نسبته 40%يعيشون بأقل من دولارين في اليوم. الأمر الذي عجل بتمزق شرايين المجتمع, ودخول الاقتصاد قسم الجراحة, اختصاص تفكيك وتشتيت (FMI), ومن ثم العناية المركزة (BM). وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :

- **المبحث الأول: الأوضاع السوسيو إقتصادية للجزائر .**
- **المبحث الثاني: محاولة لتحليل وتحديد مسببات الفقر في الجزائر .**
- **المبحث الثالث: محاولة لتحليل وتحديد مظاهر الفقر في الجزائر .**

المبحث الأول : : الأوضاع السوسيو-اقتصادية للجزائر

لتحديد الأرقام حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للجزائر سنعتمد على عدة دراسات وإحصائيات ، ومن بينها دراسة المركز الوطني للدراسات والتحليل من اجل السكان والتنمية ، والذي قام بإعداد دراسة حول مستوى المعيشة والفقر سنة 2005 ، بالإضافة إلى معطيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء ، كما اعتمدت على برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية والذي حدد عددا من الاتجاهات والخصائص المتعلقة بالتغيرات في نطاق الفقر في الجزائر ، وسوف أتطرق من خلال هذا المبحث إلى الأوضاع السوسيو اقتصادية للجزائر للتعريف بالحدود المكانية للدراسة مركزا على أهم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

المطلب الأول : ديموغرافيا الجزائر

نهتم في ديموغرافيا الجزائر إلى معرفة تطور عدد السكان والتركيبة السكانية وكذا نسبة الولادات والوفيات وحالات الزواج والطلاق

اولا / تطور عدد السكان : خلال سنة 2014 عرف عدد السكان المقيمين في الجزائر زيادة طبيعية قدرت ب 840.000 نسمة، أي ما يعادل معدل نمو طبيعي 2,15 % وهو ارتفاع معتبر مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ 2,07 % يعود هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية ،بالرغم من ارتفاع حجم الوفيات، نلاحظ تضاعف النمو الطبيعي للسكان خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة حيث انتقل من449.000 إلى 840.000 بين سنتي 2000 و 2014 ، وفي حالة ما إذا

استقرت وتيرة النمو الطبيعي لسنة 2014 فإن عدد السكان المقيمين الإجمالي سوف يبلغ 40,4 مليون نسمة بحلول أول جانفي 2016 .

والشكل الموالي يوضح تطور عدد السكان الطبيعية والولادات الحية في الجزائر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 [174]

الشكل (3-1) تطور الولادات الحية والزيادات الطبيعية بالآلاف

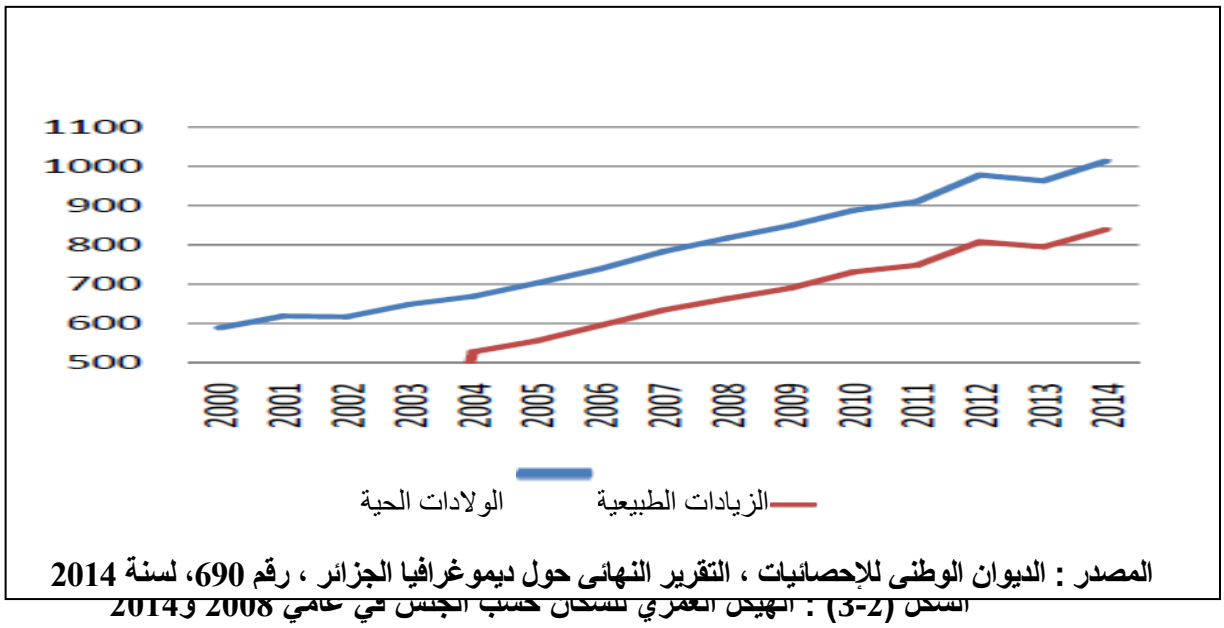

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ، التقرير النهائي حول ديموغرافيا الجزائر ، رقم 690، لسنة 2014

الشكل (3-2) : الهيكل العمري للسكان حسب الجنس في عامي 2008 و2014

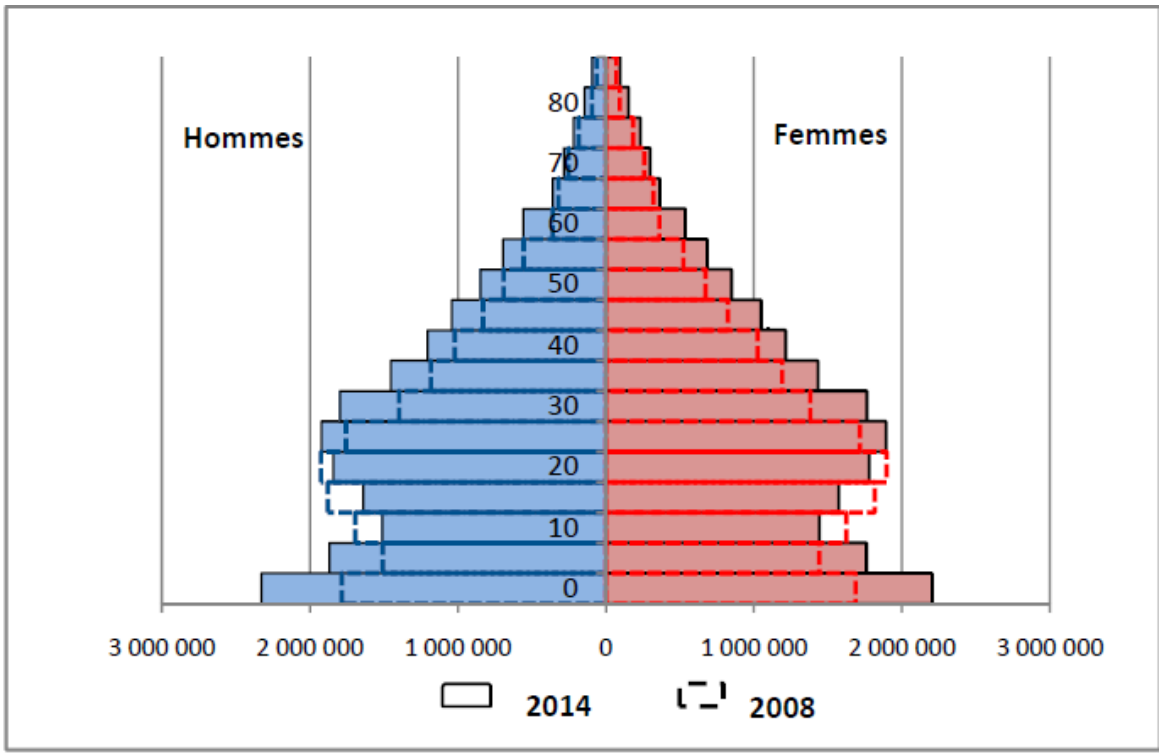

المصدر : **الديوان الوطني للإحصائيات ، نفس المصدر السابق ، ص02** .

[174] للاطلاع أكثر انظر **الملحق رقم 01**

من الشكل السابق وبناءا على معطيات الملحق الثاني نستنتج[175] :

- ✓ تواصل الارتفاع في نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، والتي انتقلت من 11,4 % إلى 11,6 % ما بين 2013 و 2014 .
- ✓ عرفت كذلك نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ارتفاعا، حيث انتقلت من 28,1 % إلى 28,4 % خلال نفس الفترة.
- ✓ واصلت نسبة الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (59-15 سنة) إنخفاضها ، حيث تراجعت من 64.0% إلى 63.6 % في الفترة مابين 2012 و 2013 لتبلغ 63.1 % في سنة 2014 ، في حين واصلت نسبة الفئة التي تتجاوز أعمارها 60 سنة ارتفاعها حيث انتقلت من 8,3 % إلى 8,5 % ما بين سنتي 2013 و 2014 ، أي ما يعادل 3.334.000 نسمة.
- ✓ من جهة أخرى بلغ حجم الفئة النسوية في سن الإنجاب (49-15 سنة) 10.7 مليون إمرأة .

من حيث الحجم فلقد ارتفع عدد السكان المقيمين من 34.591.000 إلى 39.114.000 بين 1 جويلية 2008 إلى 2014 وهي زيادة إجمالية تقدر ب4.524.000 شخص ، فمن الواضح أن التحول الديموغرافي مرتبط بالتغيرات الهيكلية في البنية العمرية للسكان ، وهكذا فما بين عامي 2008 و2014 ازداد عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن خمسة سنوات بحجم يقدر أكثر من مليون شخص ، أما السكان الذين تتراوح أعمارهم مابين 5 إلى 9 سنوات عددهم ما يقارب 680.000 شخص ، في حين انخفض حجم السكان البالغين من سن (10 إلى 14 سنة) و (19-15) و(24-20) سنة على التوالي 367.000 ، 484 ، 201 وعلاوة على ذلك كانت هناك زيادة أكثر متباينة من الفئات العمرية الأخرى ووصلت إلى الحد الأقصى في الفئة العمرية مابين 30 إلى 35 سنة حيث وصلت الزيادة إلى 781.000 شخص [176].

ثالثا / الولادات والخصوبة :

يقصد بالخصوبة هو متوسط عدد الأطفال المولودين أحياء لكل امرأة خلال فترة حياتها الإنجابية ، ولتتبع حالة الولادات ونسب الخصوبة نلاحظ الجدول التالي :

الجدول (2-3): يوضح معدلات الخصوبة والولادة في الجزائر

السنة	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الولادات بالآلاف	775	589	817	849	888	910	978	963	**1 014**
المعدل الخام للولادات (‰)	30,94	19,36	23,62	24,07	24,68	24,78	26,08	25,14	**25,93**
معدل الخصوبة الكلي (طفل/امرأة)	4,50	2,40	2,81	2,84	2,87	2,87	3,02	2,93	**3,03**

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء

حيث تميزت سنة 2014 بإرتفاع لا مثيل له ولم يسبق ان حصل في عدد الولادات ، حيث سجلت مصالح الحماية المدنية 1.014.000 ولادة حية وهو مايعادل 2700 ولادة حية في اليوم بينما سجلت سنة 2013 معدل 2600 ولادة في اليوم ، ويدلي توزيع الولادات حسب الجنس عن نسبة ذكور بلغت 104 ذكر لكل 100 أنثى.

أما المعدل الخام للولادات فقد ارتفع من 25,14 ‰ إلى 25,93 ‰ مابين 2013 و 2014 ، كما شهدت سنة 2014 ارتفاعا لمؤشر الخصوبة الكلي الذي بلغ 3,03 طفل لكل امرأة.

أما متوسط العمر عند الإنجاب، فهو يواصل في الانخفاض بالوتيرة المعهودة والتي بلغت 0,1 سنة في كل عام، ليبلغ 31,3 سنة.

رابعا/حجم الوفيات :

---

[175] - الديوان الوطني للإحصائيات ، **التقرير 690 حول التركيبة السكانية** ،الجزائر ، 2014 ، ص15.

[176] للمزيد من المعلومات **أنظر الملحق 2**

سنتطرق إلى حجم الوفيات خلال السنة بما في ذلك لوفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة ، ووفيات المواليد خلال نفس السنة ووفيات الأمومة ، والشكل التالي يوضح المعدلات الخامة لحجم الوفيات ابتداء من سنة 1990 إلى غاية 2014

الشكل رقم(3-3): يوضح تطور حجم الوفيات في الجزائر

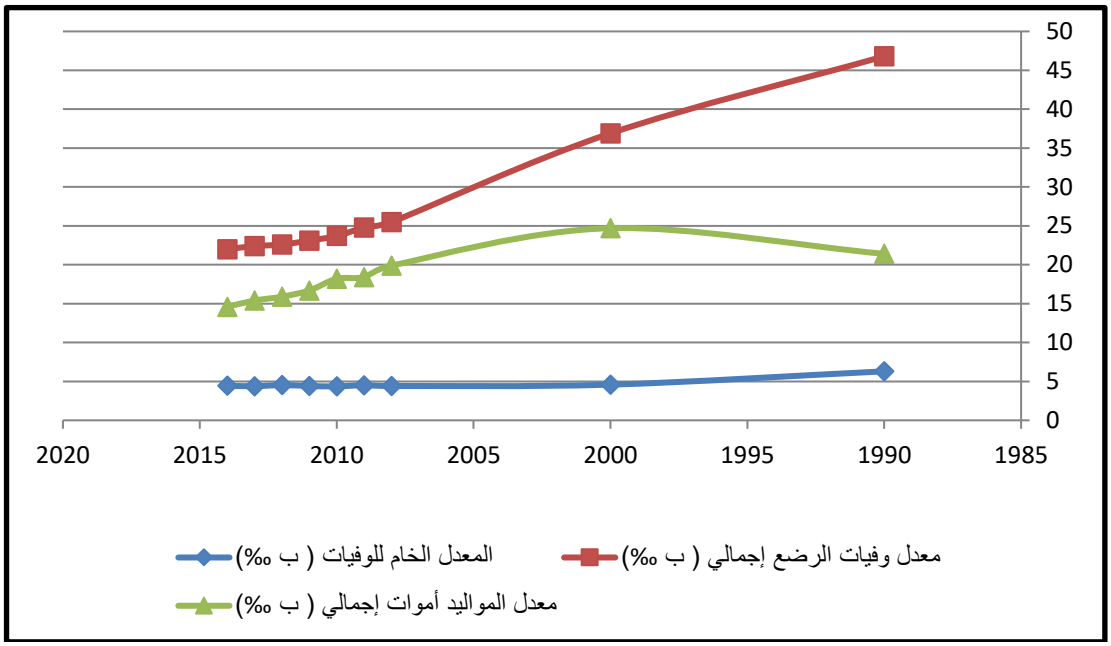

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء .

لقد بلغ حجم الوفيات لسنة 2014 إلى 174.000 وفاة وهو إرتفاع نسبي قدر بـ 3.6% مقارنة بسنة 2013 ، مما أدى إلى ارتفاع طفيف للمعدل الخام للوفيات الذي انتقل من 4,39 ‰ إلى 4,44 ‰ خلال هذه الفترة.

من جهة أخرى شهد احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة ارتفاعا قدر بعشرين (0.2) مقارنة بسنة 2013 ، حيث ارتفع من 77.0 سنة إلى 77.2 سنة .وبلغ هذا المؤشر 76.6 سنة لدى الذكور و 77.8 لدى الإناث[177].

1 / وفيات الرضع: أما وفيات الرضع فقد بلغ حجمهم (الأطفال دون السنة من العمر) 22.282 خلال سنة 2014 وشهد معدل وفيات الرضع تراجعا قدر ب 0.4 نقطة مابين 2013 و 2014 ليبلغ 22.0 ‰ ،مع تباينات حسب الجنسين ليسجل 23.5 ‰ لدى الذكور و 20.4 ‰ لدى الإناث

2/ وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات : أما وفيات الأطفال دون سن الخامسة فقد شهدت تراجعا ما بين 2013 و 2014 لتبلغ 25.6‰ (27.1 ‰ لدى الذكور و 23.9 ‰ لدى الإناث)، وتجدر الإشارة إلى أن تراجع هذا المعدل يرجع أساسا إلى انخفاض معدل وفيات الرضع.

3/ موت المواليد : عرفت سنة 2014 تسجيل 15077 ولادة ميتة وهو تقريبا نفس العدد المسجل سنة 2013 . بينما نلاحظ انخفاضا معتبرا لمعدل المواليد أموات بلغ 0.8 نقطة، حيث تراجع من 15.4 ‰ إلى 14.6 ‰ خلال نفس الفترة.

4/ وفيات الأمومة: وهي وفيات الأمهات في مرحلة الحمل أو الرضاعة و هو من بين مؤشرات مشاكل الصحة العمومية، و تقدر نسبة وفيات الأمومة ب 230 حالة وفات أم مقابل 10.000 ولادة حية سنة 1989 و 215 ألف سنة 1992 .

[177] للاطلاع أكثر أنظر **الملحق 2**

التحقيق الذي أجري حول أسباب وفيات النساء في سن الحمل و الرضع ما بين 1 جانفي و 31 ديسمبر 1999 النتائج التي توصلوا اليها من هذه الدراسة هي[178]:

- من بين 7.757 وفات امرأة في سن الإنجاب تم إحصائهم على مختلف التراب الوطني ما عدا 697 حالة وفات أمهات أي بمعدل وفيات عامة 1.04 بألف و معدل وفيات الأمومة ب 117.4 بألف بالنسبة لكل ولادة .

- المناطق الجنوبية تضررت هي الأخرى بوفيات الأمومة بنسبة جد مرتفعة 150 بألف بسبب استياء الحالة المعيشية (الفقر)، وبعد المسافات والتنقلات الجماعية للرحل.

خامسا / الزواجات :

عرفت سنة 2014 انخفاضا طفيفا في حجم الزواجات مقارنة بسنة 2013 حيث سجلت مصالح الحالة المدنية 386.422 حالة زواج مقارنة بسنة 2013 التي سجلت 947 387 حالة زواج ، وبذلك عرف المعدل الخام للزواجات انخفاضا معتبرا ما بين 2013 و 2014 حيث انتقل من 10,13 ‰ إلى 9,88 ‰

سادسا / الطلاق :

ما بين بلغت عدد حالات الطلاق المسجلة لدى مصالح وزارة العدل 57461 حالة خلال سنة 2013 ويظهر تطور عدد حالات الطلاق مابين 2005 و 2013 ارتفاعا بحجم 26440 حالة طلاق أي ما يعادل 85.2 %.وبذلك فالمعدل الخام للطلاق المعرف كحاصل قسمة الطلاق للسنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة قد ارتفع من 0.94 ‰ إلى 1.50 ‰ خلال هذه الفترة. أما معدل الطلاق المعرف كحاصل قسمة عدد حالات الطلاق للسنة على عدد الزواجات لنفس السنة فقد انتقل من 11.10 % إلى 14.81 % خلال نفس الفترة[179].

المطلب الثاني : النشاط الاقتصادي والتشغيل

سأعتمد في تحليل النشاط الاقتصادي على أخر الإحصائيات المقدمة من الديوان الوطني للإحصاء خلال سبتمبر 2015 ، فقد بلغ حجم السكان الناشطين اقتصاديا 11.932.000 نسمة مع حجم الفئة النسوية الذي بلغ 2.317.000 أي ما يعادل 19,4 % من إجمالي هذه الفئة .

و بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 41,8 % مسجلة بذلك ارتفاعا فاق النقطة الواحدة مقارنة بسبتمبر 2014 . و تتفاوت هذه النسبة حسب الجنس لتبلغ 66,8 % لدى الذكور و 16,4 % لدى الإناث.

بصفة عامة، تميزت وضعية سوق العمل خلال سبتمبر 2015 بارتفاع في حجم السكان الناشطين اقتصاديا بعد التراجع المسجل خلال سبتمبر 2014 حيث بلغت نسبة هذا التزايد 4,2 % ، و هو ما يعادل زيادة في الحجم بلغت 479.000 شخصا. و تعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع حجم الفئة المشتغلة و فئة الباحثين عن العمل في آن واحد مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية ، و بلغ إجمالي السكان المشتغلين 10.594.000 شخصا، أي بنسبة 26,4 % من إجمالي السكان . يشكل حجم الفئة العاملة النسوية 1.934.000 مشتغلة و هو ما يمثل 18,3 % من إجمالي اليد العاملة[180] .

أما نسبة العمالة – المعرفة كحاصل نسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فأكثر– فقد بلغت 37,1% على المستوى الوطني، مسجلة ارتفاعا بلغ 0,7 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014 . و تعود هذه الزيادة أساسا إلى الارتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء و التي ارتفعت ب 1,3 نقطة حيث انتقلت من 12,3 % إلى 13,6 % خلال نفس الفترة .

و تظهر النتائج أن الأجراء يمثلون ما يعادل سبعة مشتغلين من ضمن عشرة (69,8 %) ، و ترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتمس ثمان مشتغلات من ضمن عشرة (78,8 %) . من جهة أخرى نسجل ارتفاعا في حجم المستخدمين وأصحاب المهن الحرة بسبتمبر2014 (231.000) ، و كذلك ارتفاع عدد الأجراء (زيادة ب 134.000 مقارنة بنفس الفترة) بينما شهدت فئة المساعدين العائليين تراجعا بلغ 10.000 ، وتظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع و الذي يشغّل 61,6% من إجمالي اليد العاملة .يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 16,8 % ثم قطاع الصناعة بنسبة 13,0% ، و أخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 8,7% ويظهر التوزيع حسب القطاع القانوني أن القطاع الخاص يشغّل 58,0 % من إجمالي اليد العاملة و هو يوافق حجما بلغ

---

[178] -سهيل يخلف ، **"تقنيات قياس وتحليل الفقر في الجزائر "**، مذكرة متممة لنيل شهادة ماجستير في الديموغرافيا ، كلية العلوم الإسلامية والعلوم الاجتماعية ، جامعة باتنة ، الموسم الجامعي 2008/2007 ، ص: 70 .

[179]- الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ، **التقرير رقم 960 حول ديوغرافيا الجزائر** ، الجزائر ، 2015 ، ص :14.

[180]- الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ، **التقرير رقم 720 حول التشغيل في الجزائر** ، الجزائر ، 2015 ، ص :02.

6.139.000 مشتغلا ، مسجلا بذلك نفس المستوى الذي بلغه خلال سبتمبر 2014 و نلاحظ تباينا معتبرا حسب الجنس، حيث تتميز اليد العاملة النسوية بتمركز أكبر في القطاع العام (64,1 % من إجمالي اليد العاملة النسوية) .و بلغت فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل حجما قدر ب 1.337.000 شخصا ، و بلغ بذلك معدل البطالة 11,2% على المستوى الوطني ، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ 0,6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014 . و بلغ 9,9 % لدى الذكور و 16,6 % لدى الإناث .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تزايد معدل البطالة لدى الذكور و الذي عرف ارتفاعا بلغ 0,7 نقطة، بينما شهد هذا المؤشر انخفاضا لدى الإناث قدر ب 0,5 نقطة خلال نفس الفترة مع تباينات معتبرة حسب السن والمستوى التعليمي و الشهادة ،أما معدل البطالة لدى الشباب(24-16) سنة فقد بلغ 29,9% ، و تظهر النتائج أن معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد سجل تراجعا ما بين سبتمبر 2014 وسبتمبر 2015 ، حيث انتقل من 16,4 % إلى 14,1 % . بينما سجل ارتفاعا لدى فئة الأشخاص بدون شهادة خلال نفس الفترة بلغ 1,2 نقطة حيث انتقل من 8,6 % إلى 9,8 % ، و عرفت فئة خريجي معاهد التكوين المهني ارتفاعا هي الأخرى في هذا المؤشر بلغ 0,7 نقطة خلال نفس الفترة .

و تجدر الإشارة في هذا السياق أن التركيبة النسبية لفئة البطالين حسب الشهادة المحصل عليها أن 55,7 % من إجمالي هذه الفئة غير حاملة لأي شهادة و هو ما يعادل 745.000 شخصا ، بينما 23,3 % حائزين على شهادة من معاهد التكوين المهني ، أما أصحاب الشهادات الجامعية والمعاهد العليا فيمثلون 21 % من إجمالي هذه الشريحة .

كما تظهر النتائج أن بطالا واحدا من ضمن أربعة هو في حالة بحث عن عمل منذ أقل من سنة (25,8 %) و هو ما يعادل 336.000 شخصا ، أما البطالة الطويلة الأمد (البحث عن منصب لمدة سنة أو أكثر) فهي تمس 71,2 % من إجمالي هذه الفئة [181]، والشكل الموالي يوضح تطور عدد البطالين حسب مستوياتهم .

الشكل (4-3) تطور عدد البطالين حسب شهاداتهم

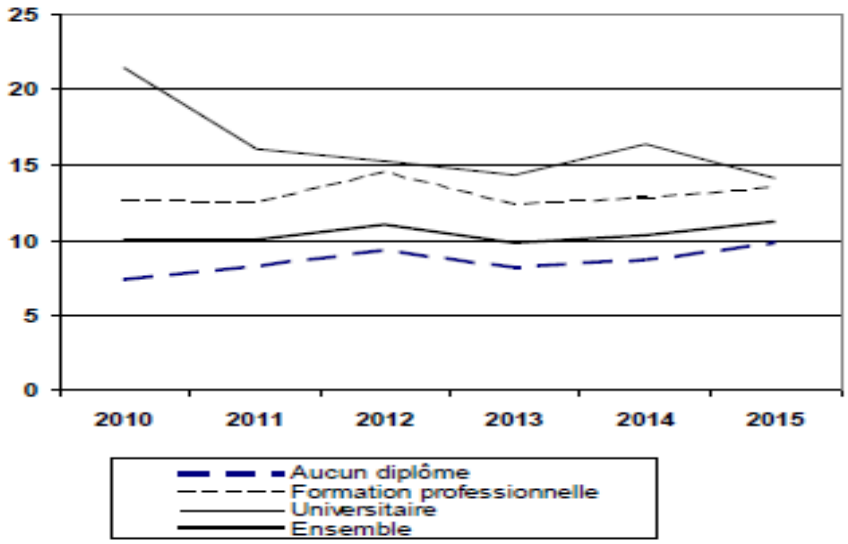

المصدر : الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ، تقرير حول التشغيل ، سبتمبر 2015 ، ص:02.

و من جهة أخرى بلغ حجم فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا 461.000 شخصا ، و هم يشكّلون 34,4% من إجمالي البطالين . ثلث هذه الفئة سبق لهم أن اشتغلوا كأجراء غير دائمين 68,5 % كانوا يشتغلون في القطاع الخاص .

أما فئة السكان التي تندرج فيما يسمى "بحيز البطالة" و التي يعرّفها المختصون بكونها تلك الفئة في سن النشاط الاقتصادي (59-16 سنة) التي صرحت أنها مستعدة للعمل إلا أنها لم تقم بإجراءات للبحث عن منصب شغل خلال الشهر الذي سبق المسح (سبتمبر 2015)، فقد بلغت 939.000 شخصا : 399.000 ذكرا و 540.000 أنثى.

[181] - للاطلاع على الجداول الإحصائية **انظر الملحق 03**.

تتميز هذه الفئة بكونها شابة (50,2 % لم يتعدوا الثلاثين من العمر) و ثلاث أرباع هذه الفئة لم تتعد سن الأربعين، كما تتميز بمستوى تعليمي متدني نسبيا: 71,7 % ليس لديهم أية شهادة و 58,1 % لم يتعدوا مستوى التعليم المتوسط .

و من بين هذه الفئة 18,6 % أي ما يعادل 175.000 شخصا لم يقوموا بمساعي للبحث عن منصب شغل خلال شهر سبتمبر 2015 لاعتقادهم بعدم وجود مناصب شغل شاغرة ، 9,2 % لم يجدوا مناصب عمل في الماضي و 25,8% منهم قد قاموا بمساعي للبحث عن منصب شغل قبل سبتمبر 2015 .

المطلب الثالث : الصحة والتعليم

يعتبر التعليم والصحة من أهم الجوانب الاجتماعية للتنمية في الجزائر لذا سنتطرق لكل منهما على حدا :

أولا- التعليم والتكوين في الجزائر

عرف نظام التعليمي نموا كبيرا في العشرية الأخيرة، الأمر الذي أعطى إمكانية تعميم التعليم الإجباري والتطبيق الفعلي لحقوق التعليم، فقد بذلت مجهودات كثيرة في هذا المجال بما يسمح بتوسيع التعليم الأساسي، و توفير وسائل التعليم و التكوين الضرورية، الأمر الذي يشجع الإقبال على هذا المجال.

يتجه التكوين العالي شيئا فشيئا نحو التكوين التكنولوجي ذلك أن تكوين المهندسين تطور بشكل ملحوظ في ميدان التكوين التقني والعالي، وهذا ينطبق أيضا على المنظومة التربوية ذلك تطوير المنشآت في المخططات التنموية كالرابع و الخامس، حيث شجعت الاستثمار في هذا المجال و طورت في مستوى العلمي بتوفير الأساتذة من الخارج.

وضع المخطط في مجال الإستثمار مطلب زيادة الإنتاج في المؤسسات المنجزة حيث إحتياطي الإنتاج يسمح بإقتصاد 20 بالمئة من المصاريف الحالية.

كما فتح المخطط التنموي المجال لتحسين و للإستيعاب الجامعي المتواصل بتقديم الدعم للمعلمين و الأساتذة،و قد وضع المخطط من بين أهدافها[182]:

- مضاعفة شعب التعليم الثانوي و توسعها في إطار إعادة التكوين المطبق.

- الإعلام الآلي يعتبر كوسيلة تعليم و شعب علمية، عملت المخططات التنموية على تطبيقها بصفة واسعة.

- أستقبلت منشآت التعليم و التكوين خلال المخطط أكثر من 6.5 مليون تلميذ و متربص بزيادة أكثر من 1.02 مليون تلميذ ومتربص.

- الدعم المالي للبرنامج يقارب 31.5 مليون دينار،مشاريع في طور الإنجاز مع المخطط الثاني قدرت ب 33.3 مليون دينار.

- الدعم المالي التكميلي يصل إلى 64.7 مليون دينار، مول بسقف 45 مليون دينار.

- الفرق بين متطلبات البرنامج والإعفاء التكراري 19.7 مليون دينار.

1/ النظام الحالي للمنظومة التربوية في الجزائر :

لقد عرفت مختلف أطوار التعليم عدة تغييرات في مختلف المستويات كما يلي [183]:

1-1/ التعليم الابتدائي : أصبح التعليم الإبتدائي خمسة سنوات بدل من ستة سنوات, بحيث ينتهي هذا التعليم باجتياز شهادة التعليم الإبتدائي في المواد الثلاثة الأساسية (عربية, رياضيات, فرنسية).

---

[182] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **المخطط الخماسي الثاني** ، جانفي 1985 ، ص –ص : 35-36 .

[183] عدلي صليحة ، **"فعالية المنظومة التربوية من خلال امتحانات شهادة البكالوريا وشهادة التعليم الاساسي 1999-2000/2007-2008 باستخدام نموذج ماركوف"** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ،2010/2009 ،ص: 39

بحيث التلاميذ الذين لم ينجحوا في هذه الشهادة هناك دورة استدراكية للتلميذ الذين رسبوا في الدورة العادية.

1-2 /التعليم المتوسط : أصبح التعليم الأساسي أكثر كثافة في البرامج و في الأوقات ، بحيث أصبح هذا التعليم لمدة أربع سنوات بدل من ثلاث سنوات وتعتبر السنة الرابعة متوسط مفترق الطرق بحيث يتم فيها تقرير مصير التلميذ.

1-3 / التعليم الثانوي : أصبح النظام الحالي للتعليم الثانوي يتمثل في مايلي:

- ✓ ثلاث جذوع مشتركة في السنة الأولى ثانوي : - جذع مشترك آداب و علوم إنسانية .
  - جذع مشترك علوم .
  - جذع مشترك تكنولوجيا .
  - 15 شعبة بدءا من السنة الثانية ثانوي .
- ✓ خمسة شعب للتعليم العام : - آداب .
  - علوم شريعة .
  - آداب و لغات أجنبية .
  - علوم الطبيعة و الحياة.
  - علوم الدقيقة.
- ✓ أربع شعب للتعليم التكنولوجي: - هندسة كهربائية .
  - هندسة ميكانيكية .
  - هندسة مدنية .
  - تسيير و اقتصاد .
- ✓ ستة شعب للتعليم التقني : - إلكترو تقني .
  - إلكترونيك .
  - صنع ميكانيكي .
  - بناء و أشغال عمومية .
  - كيمياء .
  - تقنيات المحاسبة .
- ✓ ولقد تم البقاء على بكالوريا التعليم الثانوي كوسيلة لتتويج دراسات الشعب العامة و التكنولوجية .
- ✓ البقاء على بكالوريا التقني كوسيلة لتتويج دراسات الشعب التقنية
- ✓ وضع جهاز عملي للعبور بين الجذوع المشتركة والشعب

2/ تطور نسبة نمو عدد التلاميذ والأساتذة حسب مراحل التعليم : الجدول التالي يبين نسبة هذا التطور.

الجدول (3-3) تطور نمو عدد التلاميذ والأساتذة حسب الأطوار التعليمية الثلاثة

السنوات	عدد التلاميذ			عدد الأساتذة		
	الطور الابتدائي%	الطور المتوسط %	الطور الثانوي %	الطور الابتدائي%	الطور المتوسط %	الطور الثانوي %
1993-1992	1.81	4.56	0.59	0.58-	3.94	2.44

8.61	4.69	7.28	6.20	3.89	2.45	**1994-1993**
1.37	2.36	1.08	3.48	2.03	0.08	**1995-1994**
3.74	1.79	1.34	3.93	2.43	1.51	**1996-1995**
1.41	0.83	1.15	0.26	4.21	1.24	**1997-1996**
0.75	0.91	0.29-	2.76	4.25	0.95	**1998-1997**
1.29	0.69	0.55-	3.51	3.33	1.27	**1999-1998**
1.35	0.66	0.62	1.32	0.16-	1.35	**2000-1999**
1.51	0.87	0.59-	5.85	6.31	2.53-	**2001-2000**
3.03	2.11	0.28	6.68	5.00	0.62-	**2002-2001**
0.83	0.04	1.48-	5.25	3.32	1.69-	**2003-2002**
2.48	3.42	1.49	2.43	1.62	2.27-	**2004-2003**
1.70	0.33	0.85	0.06	1.55	3.24-	**2005-2004**
3.56	1.23	0.04-	4.68	1.55-	3.79-	**2006-2005**
0.50	3.03	0.7-	11.9-	9.99	2.60-	**2007-2006**
2.90	3.00	0.73-	5.90-	6.24	3.54-	**2008-2007**
		16.66-	6.99	؟	17.4-	**2009-2008**
		0.40	14.84	؟	1.83	**2010-2009**
		1.79	0.87	؟	1.53	**2011-2010**
		3.11	0.94-	؟	2.62	**2012-2011**

المصدر : من إعداد من الباحث بناءا على معطيات مأخوذة من البنك الدولي

الشكل (3-5) : تطور نمو عدد التلاميذ في الأطوار الثلاثة

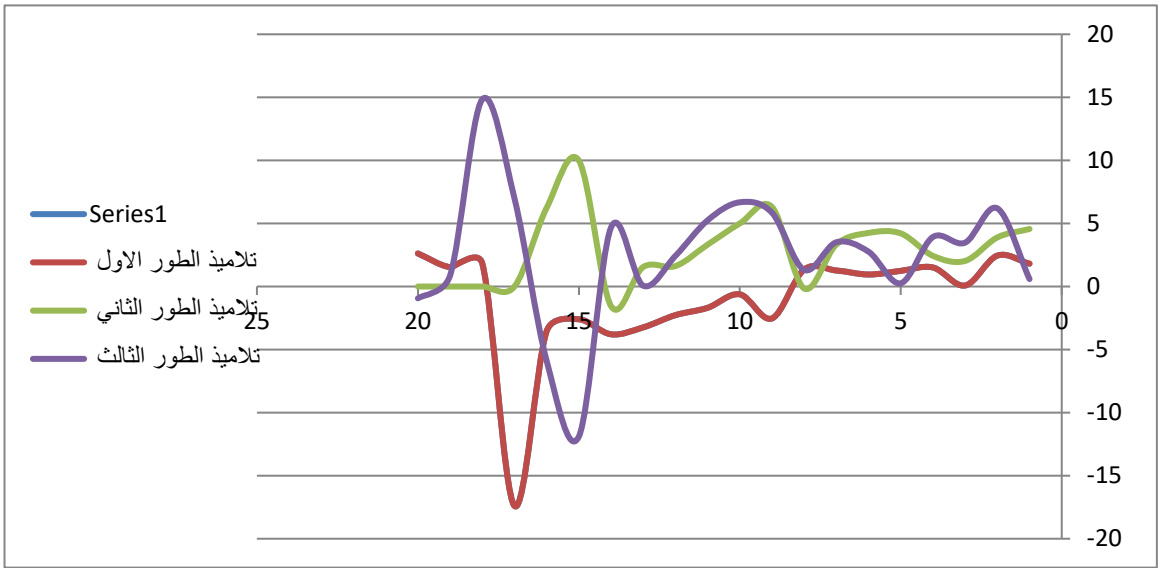

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل السابقين يمنح تتبع مسيرة نمو عدد التلاميذ في الأطوار الثلاثة نلاحظ مايلي :

- أن عدد التلاميذ في الطور الأول انتقل في الخمس سنوات ابتداء من سنة 1992 إلى غاية 1997 من **1.81 %** إلى **1.24 %** على عكس الطور الثاني الذي انخفض ب**0.31** % خلال نفس الفترة ، أما الطور الثالث فكانت نسبة النمو 0.26% سنة 1997 بينما كانت في سنة 1992

تقدربـ **0.59%** وهذا بعد انتقالها في سنة 1994 إلى معدل نمو **6.20%** ، ففي هذه الفترة كانت معدلات تطور نمو التلاميذ متذبذة ومتزايدة بمعدلات موجبة .

- ومن سنة 1997 إلى غاية سنة 1999 نلاحظ تزايد مستمر في معدلات نمو الطور الاول بحيث انتقل **0.95 %** إلى **1.35 %** ، على عكس الطور الثاني الذي تناقص معدل النمو فيه ليصل إلى (**-0.16 %**) وهو تراجع واضح نظرا للصعوبات التي يتلقاها المنتقلون من الطور الأول للثاني ، اما الطور الثالث فقد ارتفع من **2.76** % سنة 1997 إلى **3.51%** سنة 1998 ويتراجع بعدها إلى معدل **1.32 %**

- أما المرحلة الصعبة في تاريخ الطور الابتدائي كانت من سنة 2000 إلى غاية 2009 والتي شهدت انخفاضا في معدلات النمو ، بحيث شهدت سنة 2009 اكبر انخفاضا بلغ (**-17.5 %**) ، وحقق معدل نمو تلاميذ الطور الثالث اكبر انخفاضا له في سنة 2006 حيث وصل إلى (**-11.9 %**)، وفي نفس السنة حقق معدل نمو تطور تلاميذ الطور الثاني اعلى معدل له قدر بـ**9.99%** ، وفي هذا السياق كشفت السيدة عائشة باركي[184]، رئيسة الجمعية الجزائرية لمحو الأمية " أقرأ " بأن الإحصائيات التربوية أظهرت بأنه لا يزال نحو **10 %** من مجموع الأطفال الجزائريين - أي ما يعادل 200 ألف طفل- غير مسجلين على مستوى المدارس سنويا، و 500 ألف طفل آخرين يتركون مقاعد الدراسة بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشون تحت وطأتها وتشير الإحصائيات المتعلقة بالتسرب المدرسي بالنسبة لتلاميذ السنة السادسة ابتدائي إلى أن هذه الظاهرة تصل سنويا إلى نحو **7,73** % من جموع التلاميذ الجزائريين المتمدرسين ، وتصل النسبة حدود **8** % بالنسبة لتلاميذ مختلف أقسام الطور المتوسط، فيما تبلغ حدود **23 %** في نهاية هذا الطور.

أما فيما يخص القدرة التاطيرية وتطور نمو عدد الأساتذة من سنة 1992 إلى غاية سنة 2012 ، علما انه تنقصنا المعلومات فيما يخص أساتذة الطور الثاني والثالث ابتداءا من سنة 2008 الى غاية 2012 ، يوضحها الشكل الموالي :

الشكل (6-3) : تطور نمو عدد الأساتذة في الأطوار الثلاثة

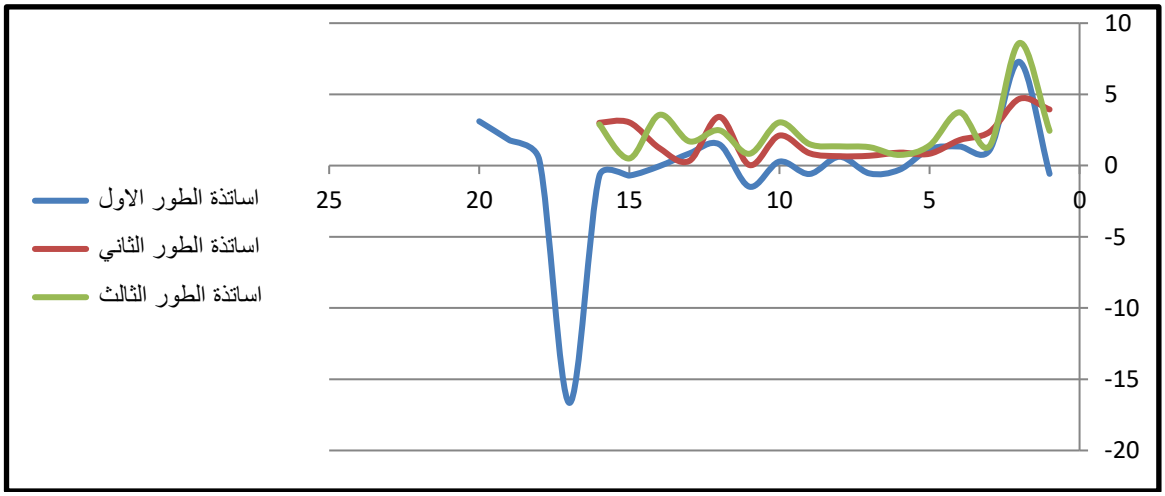

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول السابق و الشكل الأخير نلاحظ أن معدل تطور نمو الأساتذة في الأطوار الثلاثة في موسم (1993-1994) حقق اكبر ارتفاعا بمعدلات على التوالي للأطوار الثلاثة الأول والثاني والثالث كما يلي **7.28 %، 4.69 %، 8.61 %** ليتراجع معدل النمو للأطوار الثلاثة على الترتيب في الموسم الموالي ويصل إلى **1.08%، 2.36 %، 1.37 %** .وابتداءا من سنة 1995 إلى غاية سنة 2002 بقيت نسب التطور متقاربة بدرجات قليلة ، بينما شهد معدل تطور أساتذة الابتدائي انخفاضا واضحا في ذات السنة **(**

[184] ندوة حول **"واقع الطفل الجزائري** " بفوروم المجاهد يوم الأربعاء 01 جوان 2005 .

1.48%) ، إلى أن وصل معدل اكبر انخفاض في سنة 2008 إلى**(- 16.66 %)** ليعاود التراجع الى معدلاته الطبيعية في سنة 2010 إلى غاية 2012 .

ثانيا- الصحة في الجزائر :

إن النظام الصحي الجزائري مسير من طرف وزارة الصحة، السكان و إصلاح المستشفيات (MSPRH)، و التي تقوم بدورها بإدارة مؤسسات العلاج الإستشفائي والقطاع الصحي العمومي.

توجد خمس مناطق صحية عبر جميع أنحاء الوطن مع 05 مجالس إقليمية للصحة (CRS) و 5 مراصد إقليمية للصحة (ORS). على الصعيد الولائي يوجد 48 مديرية للصحة والسكن (مديرية في كل ولاية)[185].

الشكل (3-7) خريطة الخمس مناطق الصحية

المصدر : مأخوذة من الموقع التالي : http://www.andi.dz/secteur-de-sante

تتميز هذه الخريطة الصحية الجديدة من خلال إنشاء مؤسسات عمومية للصحة الجوارية المستقلة في تسييرها(EPSP) و التي تتمثل مهامها في ضمان تنفيذ برامج الوقاية وتقديم الرعاية الطبية الأساسية وبإنشاء مؤسسات عمومية إستشفائية مستقلة ايضا في تسييرها ومهامها هي تقديم مجموعة واسعة من خدمات من الرعاية الطبية للسكان و كذا محو الفوارق الجغرافية.

1 / السوق الوطنية :

[185] للاطلاع أكثر يرجى زيارة الموقع التالي : http://www.endi.dz/secteur-de-sante ، تصفح الموقع بتاريخ 2016/04/14 ، على الساعة 14.00 .

إن السوق الوطنية للأدوية بالجزائر محدودة بنسبة صغيرة من قائمة الأدوية، فقد بلغ حجم هذه السوق 9،2 مليار دولار منها 1،73 مليار دولار من واردات الأدوية في عام 2011 مقابل 0،46 في عام 2001 و 1،17 مليار دولار من الإنتاج المحلي حيث تعود 84 ٪ من الإنتاج المحلي للقطاع الخاص و 16٪ للقطاع العام.

الجدول (3-4) : واردات الأدوية من 2001 إلى غاية نوفمبر 2012

الوحدة: مليون دولار

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
واردات الأدوية	461,62	583,31	693,03	913,91	1002,41	1119,38	1335,42	1695,20	1575,32	1498,29	1730,31	1499,61

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

يتوقع المخطط التوجيهي للصحة للفترة 2009-2025 إستثمارات تقدر ب 20 مليار أورو لبناء مرافق صحية جديدة وكذا تحديث المستشفيات الموجودة. في هذا الصدد تم الشروع في الإصلاحات المتعلقة على تفريد وظيفة صيانة البنى التحتية و معدات المستشفيات وتدريب الهيئات الصحية.

وفي إطار برنامج الإستثمارات العمومية للفترة الممتدة مابين 2010- 2014، إستفاد قطاع الصحة من غلاف مالي قدر ب 619 مليار دينار جزائري.

تعتزم الخطوط العريضة لهذا لبرنامج إنجاز 172 مستشفى، 45 مجمع صحي متخصص، 377 مستوصف، 1.000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتدريب شبه الطبي وأكثر من 70 مؤسسات متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

فيما يخص القطاع العام، فإن هذا الأخير يعرف نمو هائل في المكانة التي احتلها في النظام الصحي.

2/ نقاط قوة السوق الجزائرية:

• **سوق دواء ديناميكي**: بعد تزايد سجله بنسبة 17٪ في عام 2011، حيث تشير التوقعات إلى معدل نمو سنوي يقدر ب10٪ بحلول عام 2015.

• **حماية الإنتاج المحلي عن طريق:** منع استيراد المنتجات المصنعة محليا وتعويض من قبل الضمان الإجتماعي على أساس تعرفة الأدوية الجنيسة.

• معدل ربح سريع للمشروع بنسبة 34٪ مع فترة إسترداد تصل إلى 6 سنوات.

3/ مدارس ومراكز التكوين في الصحة :

هناك 27 مدرسة و مركز تكوين في القطاع العام و 17 في القطاع الخاص و الموزعة عبر 48 ولاية منها:

• المعهد الوطني للتدريب المتقدم للشبه طبي للجزائر العاصمة – الجزائر-

• مدرسة تدريب الشبه طبي- أدرار

• مدرسة تدريب الشبه طبي - الشلف

• مدرسة تدريب الشبه طبي - الأغواط

• مدرسة تدريب الشبه طبي باتنة

• مدرسة تدريب الشبه طبي لأوقاس -بجاية

- المعهد التكنولوجي للصحة العمومية - وهران
- مدرسة تدريب الشبه طبي بسكرة
- مدرسة تدريب الشبه طبي - بشار
- مدرسة تدريب الشبه طبي - البليدة
- مدرسة تدريب الشبه طبي -تمنراست

4/ الصناعة الصيدلية:

تعتبر الجزائر أول سوق للمواد الصيدلانية في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، ب 1967،75 مليون دولار من الواردات في عام 2011.

حددت الصناعة الصيدلانية في الجزائر لنفسها هدف تحسين آلياتها من أجل تحقيق جلب للاستثمار المحلي والأجنبي بهدف ضمان تغطية السوق من الإنتاج المحلي لتصل إلى 70٪ في عام 2014، و الذي عرف معدل نمو قوي سريع و ثابت، إضافة إلى ذلك وضعت وزارة الصحة نظاما جديدا لتموين المؤسسات بالمواد الصيدلانية الموجهة لضمان التوفر "الكامل والدائم" للأدوية. يضاف هذا النظام إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة لتصفية قطاع توزيع الأدوية وتطوير وتحديث المنتجات "الحساسة" .

تشمل نشاطات فرع المواد الصيدلانية مجالات:

- ✓ التصنيع
- ✓ توضيب السلع
- ✓ بائعون بالجملة مستوردين
- ✓ موزعون بالجملة
- ✓ موزعون بالتجزئة (صيدليات و غيرها).

5/ المعطيات العامة: بلغت واردات الجزائر في مجال المواد الصيدلانية 967 1 مليون دولار لعام 2011 مقابل 492،53 مليون دولار خلال عام 2001.

الجدول (3-5) : واردات المواد الصيدلانية من 2001 إلى غاية نوفمبر 2012

الوحدة: مليون دولار

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
واردات المواد الصيدلانية	492,14	620,34	746,00	978,05	1065,65	1189,98	1448,83	1852,77	1745,18	1677,27	1967,75	1829,85

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

تقدر عدد المشاريع المسجلة لفترة 2002-2012 في مجال الصناعة الصيدلانية بـ 130 مشروع.

الجدول (3-6) : المشاريع المسجلة في مجال الصناعة الصيدلانية

المبلغ: المليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب الشغل
الصناعة الصيدلانية	130	73 213	8 654

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

المطلب الثالث : القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر

سأركز في هذا المطلب على أهم القطاعات الحيوية والمتمثلة في الصناعة والزراعة والصيد والموارد المائية والطاقة المتجددة هذه القطاعات لها أهميتها القصوى في التنمية الاقتصادية ، والدور الذي تلعبه هذه القطاعات في تنويع بدائل النمو وكخطوة على الدول الجزائرية انتهاجها بعد الأزمات المتكررة لأسعار البترول

أولا - الصناعة :

تُعد الصناعة في الجزائر أحد الركائز التي يستند عليها الاقتصاد الجزائري، وخاصةً صناعة الهيدروكربونات المنتمية إلى قطاع صناعة التعدين، وعلى الرغم من تنوع إنتاجية هذا القطاع إلّا أنّه متواضع في المردود، وتشكل صناعة الهيليوم في البلاد 13% من إجمالي الناتج المحلي، وشكلت المحروقات المنتجة حوالي 2.9٪ من إنتاج الغاز الطبيعي في العالم الكلي، وحوالي 2.2٪ من إجمالي إنتاج النفط الخام العالمية خلال عام 2006 م، وأنتجت الجزائر في عام 2006 م حوالي 38914 طناً من الذهب الخام بمتوسط 9.57 من الذهب الخالص من كل طن[186].

1 / التعدين :

قد كانت بداية بروز صناعة التعدين في البلاد من عام 1970 م، واعتمدت الصناعة آنذاك على العديد من المعادن كالحديد، والفوسفات، والزئبق، والزنك، وكل ذلك من خلال شركة التعدين والتنقيب الدولية بالتعاون مع الشركة الوطنية للبحوث المعدنية والتنقيب، وفي مطلع عام 2000 م اقترحت الحكومة قراراً يسمح للمستثمرين الأجانب لتطوير الرواسب المعدنية التي تحتفظ بها شركات التعدين الوطنية بالتعاون مع مكتب البحوث الوطنية للجيولوجيا والمعادن، بالرغم من أنّ الرواسب المعدنية توجد في المناطق النائية التي تفتقر إلى البنية التحتية لتنميتها

ويغطي مجال التعدين عدة نشاطات صناعية:

- استخراج المعادن غير الخالصة وتحويل أول (معدنة).
- إعادة رسكلة المعادن.
- سباكة (مصهر الحديد و التكرير).
- صناعة المواد الخامة بواسطة آلات تصفيح المعادن.
- تحويل المواد الخامة لمواد نصف مصنعة: صفائح رقيقة، أنابيب، قطع ملولبة ....
- صناعة المواد المصنعة لمجال الصناعة و البناء و النقل.

إن مجال التعدين منسق حول ثلاث اختصاصات رئيسية:

- إنتاج الفولاذ.

---

[186] -إحسان العقلة ، **" الصناعة في الجزائر "** ، مقال منشور على صفحة الانترنت عبر الرابط التالي :http://mawdoo3.com/ ، تاريخ التصفح 2016/03/23 ، على الساعة 17.00.

• إنتاج المعادن غير الحديدية و غير الثمينة كالألمنيوم.

• إنتاج المعادن الثمينة.

ويعتبر استهلاك الفولاذ الثابت القاطع في تقييم سوق المنتجات للقطاع الفرعي للتعدين و صناعة المعادن. إن استهلاك الفولاذ (استيراد و إنتاج محلي) في الجزائر مخصص أساسا لإنجاز[187]:

• المشاريع الكبرى.

• الأشغال العمومية.

• تشييد بنايات صناعية و تجارية و سكنية.

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002 -2012 في مجال التعدين ب 835 مشروع.

الجدول (3-7) المشاريع المسجلة في مجال التعدين

الوحدة : ملـــــــيون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب العمل
الصناعات المعدنية	835	301566	55278

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

2 / البلاستيك : يشمل القطاع الفرعي لصناعة المطاط و البلاستيك المؤسسات التي يتمثل نشاطها الرئيسي في صناعة المنتجات المعالجة وفقا لتقنيات تكنولوجية نذكر منها الأكثر تداولا في الجزائر فيما يخص البلاستيك القذف و القولبة عن طريق الحقن. ظهرت تقنيات جديدة تم تطبيقها في الجزائر (كالنفخ و الصقل و التمديد و الإرغاء و القولبة و التشكيل الحراري...)

تجمع نشاطات معالجة البلاستيك في نفس القطاع الفرعي لأن المميزات التقنية لهذين المكثفين مقاربة.

1-2/ السوق الوطنية : وفقا للمعطيات المتوفرة، يظل القطاع الفرعي في الجزائر غير متطور خاصة في مجال التعهد الصناعي من الباطن الذي يقتضي منتجات خاصة و/أو مُعدة مرفقة بمعايير (خاصة قطع غيار السيارات و مكونات أخرى صناعية). نسجل في نفس الوقت حوالي 300 متعهد من الباطن في قطاع السيارات يعملون مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية يندمجون بذلك في قطاع الميكانيك الذي يقدر رقم أعماله بـ 32 مليار دينار جزائري و يشمل 16000 منصب عمل. إن ثلثي المواد الأولية عموما مستوردة. يتم استيراد المواد المضافة كلية حيث يشكل سعرها قيمة معتبرة. يُقدر استهلاك المواد البلاستيكية بـ 1 مليون طن/سنة.

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002 -2012 في مجال صناعة البلاستيك و المطاط ب 836 مشروع

الجدول (3-8) المشاريع المسجلة في مجال صناعة البلاستيك والمطاط

المبلغ: مليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب العمل
صناعة البلاستيك والمطاط	835	301566	55278

[187] - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، **"الصناعة في الجزائر"** ، مقال منشور على صفحة الانترنت على الرابط التالي : http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-industrie ، تصفح الموقع يوم 2016/06/14 ، الساعة 15.00 .

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

3/ المنسوجات والملابس : قطاع المنسوجات والملابس متنوع وغير متجانس ، والذي يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة منها:

- إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات الصناعية مثل الخيوط الإصطناعية (الإكريليك ، البوليأميد...) أو الطبيعية (الصوف، الحرير...)

- النسيج و التشطيب (الصباغة، الطباعة).

- صناعة الملابس الجاهزة (الأثاث والملابس).

3-1 / السوق الوطنية : السوق الذي يبلغ حاليا نحو 2 مليار دولار، منها 10 ٪ عقدت من قبل الشركات المحلية

3-2 / التوقعات: إن مخطط إعادة الهيكلة يتحسب زيادة في رقم أعمال هذا القطاع ب 38،5 مليار دينار إلى غاية 2014، عكس 26،4 مليار خلال 2009، بمعدل نمو سنوي قدره 10 ٪ و يريد تعبئة خلال المرحلة الأولى إستثمارات قدرها 8.2 مليار دينار لتطوير مرافق الإنتاج لبعض الشركات.

3-3 /الصادرات: قدرت كما يلي :

- الجلود و الجلود الخام الكاملة : 3080 طن (2.27 مليون دولار) ؛

- الأغطية: 40 طن (0.17 مليون دولار) ؛

- السجاد وأغطية الأرضيات من مواد نسيجية : 40 طن (0.15 مليون دولار).

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002 -2012 في مجال صناعة المنسوجات و الملابس ب 160 مشروع[188]

الجدول (3-9) المشاريع المسجلة في مجال صناعة المنسوجات والملابس

المبلغ: مليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب العمل
صناعة المنسوجات والملابس	160	10868	5121

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

ثانيا/ الزراعة :

إذا كان علينا التحدث عن قطاع سجل نتائج مقنعة على أرض الواقع خلال السنوات الأخيرة، فسوف نتحدث عن قطاع الزراعة، فالإنتاج الزراعي في تزايد مستمر منذ إطلاق المخطط الوطني للزراعة و التنمية الريفية في عام 2000، خاصة في بعض القطاعات مثل الحبوب و الخضروات، الثمار و الكروم .

تساهم الزراعة في حوالي 12% من الدخل الوطني الخام، و يعيش من هذا القطاع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة 21% من السكان[189].

وتعتبر الركائز الثلاثة لسياسة التجديد الزراعي والريفي هي أداة لتحقيق السيادة الغذائية وهي ثلاثة عناصر متكاملة تتمثل في :

- التجديد الزراعي.

---

[188] **المرجع نفسه** .

[189] - موقع Crop Science **"الزراعة في الجزائر"** مقال منشور في صفحة الانترنت على الرابط التالي :
http://www.algeria.cropscience.bayer.com/ar-DZ/Qui-Sommes-nous/L-agriculture-en-Algerie.aspx
تصفح الموقع يوم 2016/04/24 ، على الساعة 12.30 .

• التجديد الريفي.

• تقوية القدرات البشرية وتقديم الدعم التقني للمنتجين.

1/ المؤهلات الرئيسية للزراعة الجزائرية:

- ✓ تنوع كبير للأوساط الزراعية و المناخية.
- ✓ إستعمال ضئيل للمواد الكيميائية.
- ✓ سوق معتبرة (محلية و جوارية للأسواق الخارجية : الحوض المتوسط،البلدان الإفريقية).
- ✓ إمكانية وضع المواد في السوق على طوال السنة و خارج الموسم:

- تشكيلة كبيرة من المواد .

- منتجات ذات نوعية جيدة و حتى المواد البيولوجية .

2/ الإجـراءات التحفيـزية :

- استحداث قروض بدون فوائد " الرفيف " من المبلغ المدفوع للحبوب الذي تجاوز 17 مليار دينار .

- منح قروض مسيرة بمبلغ لا يتجاوز 1مليون دج عن كل هكتار من أجل إستصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات تتجاوز مساحتها 10 هكتارات .

- تخصيص قروض مسيرة تصل إلى مئة مليون دينار جزائري (100.000.000د.ج) لأرباح للمنتجين المستفيدين (أصحاب الامتياز) المستغلين ل10هكتارات من الأراضي الزراعية وكذلك للمستفيدين من قروض التحدي .

- إقرار إحداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين.

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002 -2012 في مجال الفلاحة ب 612 مشروع

الجدول (3-10) المشاريع المسجلة في مجال الفلاحة

المبلغ: مليون دينار جزائري

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب العمل
الفلاحة	612	56539	43361

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

ثالثا/ الصيد والموارد المائية :

يقدر الإنتاج السنوي بـ 150.000 طن من كائنات البحار العميقة الصغيرة (سردين و أنشوفة)، بينما يقدر معدل الاستغلال بـ 2.2 مليون هكتار على المساحة الخاضعة للاختصاص الوطني المقدرة بـ 9.5 مليون هكتار ، اما فيما يخص إنتاج تربية الحيوانات و النباتات المائية فتقدر بـ 500 طن،

ويقدر الاستهلاك الحالي بـ 4.58 كلغ/ سنة.

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفترة 2002 -2012 في قطاع الصيد و الموارد البحرية:

- بالنسبة للصيد: 290 مشروع
- بالنسبة لتربية الحيوانات و النباتات المائية: 15 مشروع

الجدول (3-11) المشاريع المسجلة في مجال الصيد والموارد المائية

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب العمل
الصيد	290	19411	4627
تربية الحيوانات والنباتات المائية	15	3387	738

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

1/ الفرص الممنوحة من القطاع:

- اقتناء سفن للصيد.
- اقتناء مواد و تجهيزات الصيد.
- تجديد السفن و إعادة تجهيزها بمحركات.
- وحدات دعم وسائل الإنتاج (وسائل الترميم و آلات رفع الأثقال و وسائل تجفيف السفن و كذا صنع و تصليح السفن و صناعة عتاد الصيد).
- وحدات دعم الإنتاج (وحدات التبريد، مستودعات مبرّدة و أنفاق تجميد و تحويل و توزيع).
- تربية الحيوانات و النباتات البحرية.
- تربية المائيات على المستوى القاري.
- تربية المائيات في الصحراء.

2/ مدارس ومراكز التكوين :

- مدرسة التكوين التقني في الصيد البحري وتربية الحيوانات المائية - شرشال .
- مدرسة التكوين التقني في الصيد وتربية الحيوانات المائية –بني صاف .
- المعهد الوطني العالي في الصيد وتربية الحيوانات المائية –ميناء الجزائر .
- المعهد التكنولوجي للصيد وتربية الحيوانات المائية – القل .
- المعهد التكنولوجي في الصيد وتربية الحيوانات المائية –وهران .

رابعا – الطاقات المتجددة :

إن تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى بإهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية المتناقصة الموارد.

لتنفيذ وتحقيق مخططها وأهدافها المحددة، شرعت الحكومة بتبني إطار تشريعي ملائم، وإنشاء العديد من الأجهزة العاملة في هذا القطاع و إطلاق مشاريع هامة.

فرضت الطاقات المتجددة نفسها في السنوات الأخيرة كحل بديل للمحروقات التي دق المراقبون بخصوصها ناقوس الخطر بعدما اثبتوا قرب نبوضها وانتهاء الخزانات العالمية منها ، مؤكدين على ضرورة دراسة كل الخيارات المحتملة نحو طاقات بديلة أطول عمرا و اقل ضررا بالبيئة و أئمن من الطاقة النووية.[190]

الاهتمام المتنامي بالطاقات المتجددة ترجم عالميا منذ 2008 حين بلغ مستوى قدرة إنتاج الكهرباء النظيفة إلى 140 جيغا واط وهو ما يقارب نصف ما أنتج من الكهرباء ، وهو ما يدل على التحول الكبير الذي أخذه مسار الاستهلاك والإنتاج العالمي للطاقة .

من بين المحركات الجديدة التي دفعت بعجلة تبني هذه التكنولوجيات الحديثة لإنتاج الطاقات البديلة أيضا حادثة فوكوشيما التي تسببت في كارثة بيئية حقيقة لا تزال تلقي بظلالها على المنطقة بأكملها . كما أن تجارب سابقة أكدت على خطورة استعمال الطاقة النووية .

---

[190] - البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة ، **" مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر وطرق استغلالها "**، مقال منشور على صفحة الانترنت عبر الرابط التالي : https://portail.cder.dz/ar/spip.php?article882 ، تصفح الموقع يوم 2016/07/17 ، على الساعة 08.00 .

هذا ومن المؤكد أن تأثير تغير المناخ جراء الإنبعاثات الغازية والتي تسببت في مشاكل بيئية أهمها الفياضانات والجفاف يدفع بدوره إلى تبني الطاقة المتجددة كمحور أساسي للتنمية لا سيما وإنها تساعد على خلق فرص العمل وكذا في تطوير شراكة مستدامة بين الدول التي تتوفر على طاقات طبيعية والأخرى التي تتمتع بتكنولوجيات استغلالها.

ويأتي برنامج ديزرتيك من أهم المقترحات الدولية لاستغلال الطاقة الشمسية كمصدر أساسي لإنتاج الكهرباء ، حيث تم التأسيس لهذا المشروع في ألمانيا ويشمل شراكة بين 56 مؤسسة تمثل 15 بلدا ، و يهدف البرنامج إلى استحداث سوق للطاقات المتجددة على الصعيد الصناعي انطلاقا من الصحراء الكبرى في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ، وتقدر قيمته الإجمالية ب 400 مليار اورو بما يعادل 560 مليار دولار .

تبقى الجزائر من بين ابرز الدول المرشّحة من قبل خبراء الطاقة في العالم للعب دور رئيسي ومهّم في معادلة الطاقة نظرا لامتلاكها مصادر طبيعية هائلة في مجال إنتاج الطاقات البديلة لمصادر الطاقة الاحفورية السائرة في طريق الانقراض.

وتتوفّر الجزائر على إمكانيات طبيعية هائلة في هذا المجال، بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، و تعتزم الاستثمار بكثافة في محطات الطاقة الشمسية، خاصة و أنّها تتمتع بإمكانيات هائلة لإنتاج و تصدير الطاقة الشّمسية باعتبار تلقيها نور الشمس الساطعة لأكثر من 3000 ساعة سنويا.

وقد أظهرت الجزائر اهتمامها في استعمال الطاقة المتجددة في أولى سنوات الاستقلال وقد تجسدت تلك الرغبة في إنشاء عدد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تشجيع البحث والتطوير ، وقد تأكدت هذه الرغبة عبر القرارات الأخيرة لرئيس الجمهورية القاضية بضرورة تنويع مصادر الطاقة من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة كحتمية لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة . وتجسد أول مشروع للطاقات المتجددة في الجزائر في حاسي الرمل بإنشاء محطة هجينة لإنتاج الكهرباء تجمع بين الشمس والغاز في تجربة رائدة لفرع NEAL (الجزائر للطاقة الجديدة) ، وقد كلف الاستثمار الذي ساهمت في تصميمه وانجازه إحدى الشركات الاسبانية 315.8 مليون اورو وينتظر أن ينتج نحو 15 ميغاواط ، كما تمكنت مؤسسة سونلغاز من ربط 1000 عائلة في 20 قرية منتشرة في ارع ولايات صحراوية جنوب الجزائر بالكهرباء الشمسية بعد أن تم تزويد مساكنهم بالعتاد اللازم لاستغلال الطاقة الشمسية.

هذا وتمت دراسة حقول الرياح التي تنتشر في الجزائر من اجل تحديد معدلات السرعة فيها وتقدير أهلية هذه الأماكن لاستقبال محطات توليد للطاقة المستمدة من الرياح عوضا عن تلك التي تعمل بالديازل، إلا أن الحصة الكبرى من الاهتمام موجهة للطاقة الشمسية في الوقت الراهن.

وبالنظر إلى أهمية السوق الجزائرية وخصوبتها تتسابق بلدان أوروبية عديدة لنيل فرص شراكة مع الجزائر في مجال تطوير واستثمار الطاقات المتجددة ،حيث أبرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الأوروبي، من بينها مذكّرة تفاهم مع الجانب الألماني حول الطاقة المتجدّدة وحماية البيئة في 2009، بالإضافة إلى مشروع بناء محطّة الطاقة الهجينة مع شركة "أبينير الإسبانية"[191].

إضافة إلى عقد الشراكة الجزائري الألماني الأخير القاضي بإنشاء وحدة إنتاجية بروبية لإنتاج الصفائح الشمسية وكذا مذكرة التفاهم الأخيرة الممضية بين سونلغاز ومفوضية الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى تعزيز مبادلات الخبرات التقنية و دراسة سبل و وسائل اقتحام الأسواق الخارجية و الترقية المشتركة لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر و في الخارج.

بعد ان بدأ مشروع ديزرتاك في التبلور لا تزال الجزائر تحتفظ بمساحة بينها وبين برامج الاستغلال المباشر للمناطق الصحراوية دون الحصول على تكنولوجيات الاستغلال والتحويل ،فقد شددت الدولة من خلال لقاءاتها مع المستثمرين على ضرورة الانتقال من رؤية إمكانية استغلال وتسويق الكهرباء الشمسية من صحراء الجزائر نحو أوروبا إلى شراكة حقيقة تعنى أيضا بنقل تكنولوجيا صناعة الصفائح الشمسية بالبلاد وتشغيل اليد العاملة المؤهلة بالداخل ،وهو ما تكرر في العديد من تصريحات المسؤولين على القطاع الذين شددوا على ضرورة أن التحول من نقطة شراكة التسويق إلى أخرى تضمن معادلة رابح رابح من خلال استغلال طاقة نظيفة هناك وخلق ثروة مستدامة هنا.

وقد اكد مدير عام سونلغاز نور الدين بوطرفة ان الجزائر لم تنضم إلى مشروع ديزرتيك بل تعاقدت معه من خلال سونلغاز فالأمر يتعلق بإجراء عدد من الدراسات والأبحاث حول إمكانات الجزائر من الطاقات الطبيعية والعوائق التي قد تحول بين تحويلها الى كهرباء او تسوقيها بالداخل او الخارج ، وهي نفس المشاورات التي تقيمها الجزائر مع القطب الاوروبي"ميد غريد" المختص في ربط من اجل الحصول على رؤية متكاملة لما يمكن ان تجسده الجزائر ضمن برنامجها الذي يطمح الى انتاج22.000 ميغاواط من الكهرباء في حدود عام 2030.

---

191 - **"المرجع نفسه"**

بالرغم من محاولات ادماج الجزائر كاحد الاطراف المساهمة في مشروعي ديزرتاك وميد غريد تؤكد الجزائر على موقفها المتوجه الى تجسيد برنامجها عن طريق الشراكات مع كبريات الشركات المختصة في انشاء محطات الطاقة الشمسية ومختصي الربط والتوزيع في اوروبا محتفظة بذلك بهامش كبير من اجل تنمية هذا القطاع وخلق ثروة مستدامة.

ويوجد بالجـزائر 14 محجـرة لرمـل السيليـس، الذي يعـد المـادة الأساسية الأولى لصنـاعة الصفائح الشمسيـة يجـري استغـلالها حاليا، و11 مستثمـرا، منهـم ثمانيـة خـواص وثلاث تابعين للقطاع العمومي. كما سجلت قائمة الباحثين الجزائريين المتواجدين في الخارج الراغبين في التنسيق والعمل على نقل توسعا لا سيما بعد الاعلان عن البرنامج الوكني للطاقاقت المتجددة كما تكثفت الاتصالات والعروض من متعاملين جزائريين لمرافقة هيئات البحث في تجسيد مشاريعهم الطاقوية.

و يتضمن البرنامج الوطني للطاقات المتجددة الذي صادق عليه مجلس الوزراء في فيفري 2011 الإدخال التدريجي للطاقات البديلة لاسيما الشمسية بفرعيها (الحرارية و الضوئية الفولطية) في إنتاج الكهرباء خلال العشرين سنة المقبلة ، و ينتظر أن يبلغ إنتاج الكهرباء انطلاقا من مختلف الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر تطويرها خلال الفترة 2011-2030 نحو 22.000 ميغاواط في أفق 2030 أي ما يعادل 40 بالمائة من إنتاج الكهرباء الإجمالي، كما تتطلع الجزائر إلى تصدير 10.000 ميغاواط من 22.000 ميغاواط تم برمجتها خلال العقدين المقبلين،في حين توجه 12.000 ميغاواط لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء.

المبحث الثاني :محاولة لتحليل وتحديد مسببات الفقر في الجزائر

باختصار شديد يمكن إدراج أهم أسباب الفقر تبعا لأسباب أو أبعاد رئيسية وهي إما بعد سياسي

أو اقتصادي أو اجتماعي، وتعتبر تلك الأبعاد ذات تأثير قوي على الفرد والمجتمع ككل[192] ولتحديد اهم الأسباب حسب كل بعد سأستند إلى العديد من الدراسات والمسوح المقام على مستوى المنظمات الدولية والمحلية فلقد أظهرت الدراسة التي مست عينة تتضمن 5080 أسرة جزائرية موزعة على مستوى 43 ولاية بالمناطق الجغرافية الأربع للوطن شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وبالمناطق الساحلية والجبلية والصحراوية والسهبية والهضاب العليا، في الفترة الممتدة ما بين 2007 –2009 ، أن متوسط نسبة الفقر بلغت % 7.5 مقارنة مع نسبة الفقر المسجلة خلال العشرية السوداء، التي بلغت ذروتها سنة 1995 ب % 22 ، وانخفضت إلى % 17 سنة 1999 في حين حققت الجزائر تحسن في معدلات الفقر خلال الفترة 2008 – 2013.[193]

---

[192] -كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، "**مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية و التقارير الرقمية مقارنة بدراسة لتجربة ماليزية في محافكة الفقر**"، ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة البليدة، يومي 01 – 3 جويلية 2007 . ص :15.

[193] - قورين حاج قويدر ، "**ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم** "، مقال منشور في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،العدد 12 ، جوان 2014 ، ص : 19.

المطلب الأول : منهجية الدراسة والتحليل

لتحديد أهم الأسباب المؤدية للفقر في الجزائر سأعتمد في الدراسة على معطيات المسح الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء ، وفي نفس الوقت سأعتمد على بعض الإحصائيات مأخوذة من البنك العالمي والمركز الوطني للدراسات والتحاليل .

أولا : منهجية المسح

يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بمسح لدى الأسرة المعيشية حول أهم المؤشرات الديموغرافية على مستوى مصالح الحماية المدنية للبلديات وتسمح هذه الأحداث الخاصة بالحالة المدنية بالحصول على المعطيات الخامة لهذه الأحداث، والقيام بتقديرات لعدد السكان .

كما يقوم الديوان الوطني بمسح شامل حول القوى العاملة بهدف الحصول على أهم المؤشرات المتعلقة بسوق العمل .

ويعتبر المسح الوطني حول الشغل احد دعامات المنظومة الإحصائية حيث يمكن من قياس الشغل والبطالة ، كما يسمح بالحصول سنويا على وضعية سوق العمل في زمن محدد : حجم العمالة وحجم البطالة ومعدل البطالة وخصائص المشتغلين والبطالين .....، وهو قائم على مبدأ السكان النشطين انيا.

ويعتمد المسح أساسا على المفاهيم والتعاريف الخاصة بقياس النشاط الاقتصادي وفقا لتوصيات المكتب الدولي للعمل والتي تمت المصادقة عليها خلال المحاضرات الدولية لإحصائيي العمل (دورتي 1954 و1982) والتي تمكن من المقاربات الدولية .

ثانيا / خطة المعاينة

تتكون قاعدة المعاينة التي استخدمت في افريل 2014 من القائمة الشاملة لمقاطعات سكان الأسر العادية والجماعية ، والتي تم انشاؤها خلال الإحصاء العام للسكان والسكن لعام 2008 .

تم سحب العينة حسب عملية عشوائية احتمالية دون إرجاع ذات مرحلتين : المرحلة الأولى تشمل سحب المقاطعات ، والمرحلة الثانية تم من خلالها سحب الأسرة المعيشية .

تمت عملية سحب مقاطعات العينة بطريقة تضمن تمثيلا متجانسا لكل التراب الوطني من اجل ذلك تم تصنيف إجمالي المقاطعات حسب حجم التجمعات السكانية ووسط الإقامة (حضر وريف):

- ✓ في المناطق الحضرية : تم تصنيف المقاطعات إلى أربعة فئات وهم :
  - مقاطعات التجمعات السكانية التي تزيد عن 100.000 ساكن .
  - تلك التي يتراوح عدد سكانها مابين 50.000 إلى 100.000 ساكن .
  - المقاطعات التابعة للتجمعات الحضرية المتراوح عدد سكانها مابين 10.000 و 50.000 ساكن.
  - المقاطعات التابعة للتجمعات الحضرية التي تشمل دون 10.000 نسمة .
- ✓ في المناطق الريفية : تم اعتماد أربع فئات :
  - مقاطعات التجمعات التي تزيد عن 5.000 نسمة .
  - مقاطعات التجمعات الريفية التي يتراوح عدد سكانها ما بين 1.000 الى 5.000 ساكن .
  - تلك التي دون 1.000 ساكن .
  - اخيرا المنطقة المبعثرة .

ثالثا / عملية جمع البيانات

تمت عملية جمع البيانات خلال شهري ماي و جوان 2014 ، مع فترة مرجعية تتمثل في آخر أسبوع من شهر أفريل 2014.

شمل المسح 116.517 شخص من ضمنهم 83.976 بالغين 15 سنة فما فوق ، و اثر عملية استغلال البيانات تم تقويم إجمالي السكان وفق التركيبة حسب الجنس و العمر للسكان المقيمين المستمدة من آخر تعداد للسكان و السكن و التي تم تحيينها من خلال بيانات الحالة المدنية بتاريخ 30 أفريل 2014 .

رابعا: جودة البيانات و دقة المؤشرات

تم عرض دقة المؤشرات و مجالات الثقة لمعدل النشاط الاقتصادي ، معدل العمالة ، و معدل البطالة إضافة إلى أهم المؤشرات و الإحصاءات ذات العلاقة و ذلك مبين في الجدول رقم 15 من جهة أخرى ، و يجدر تنبيه مستخدمي البيانات أن الأرقام دون 10.000 غير ممثلة إحصائيا وعلى القارئ استخدامها بحذر عند التحليل.

خامسا / الأدوات المستخدمة :

سنعتمد على بعض الكتب والمجلات والمنشورات كأدوات للبحث ، كما ساستعين بالبرنامجين الاحصائيين eviews4 وspss لاستخراج نتائج النماذج الخطية ، بالإضافة إلى برنامج Excel .

المطلب الثاني : العلاقة بين الفقر والمؤشرات الاجتماعية

تطرق العديد من الباحثين والاقتصاديين على أن أهم المؤشرات الاجتماعية المسببة للفقر تتمثل في زيادة النمو الديموغرافي للسكان ، ويظهر تأثير البعد الاجتماعي من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع كعدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم ، وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع و التي تعتبر من أهم الأسباب المؤدية لظهور الفقر، وظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع، وعدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع قد يكون ضمن الأسباب المؤدية لظهور الفقر.

أولا : الفقر والتعليم في الجزائر

أصبح من المعترف به لدى الجميع اليوم ،أن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية(كمحو الأمية وإنشاء وترقية الأنظمة الوطنية للتعليم وبلوغ وضع جديد كيفيا للثقافة) لبلد ما من البلدان تؤثر وتشارك في مجال التحولات الاقتصادية والاجتماعية.وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمية والتخلف الاقتصادي، ولابد هنا من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية...إن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية،بل إن التربية وبخاصة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي. وتعلمنا دروس التاريخ أن الانتكاسات الحضارية والتاريخية التي مُنيتْ وما زالت ترسف تحتها الأمة العربية، تعود في أغلبها إن لم تكن كلها إلى حالة التخلف والجهل والتبعية التي تقف كشاهد عيان على فشل تلك.

1/ متغيرات المؤشرات التعليمية :

سأعتمد على ثلاث متغيرات إجمالية وهي :

- ✓ مؤشر معدلات التسجيل بالمدارس الابتدائية الإجمالي ونرمز له بالرمز EdP.
- ✓ مؤشر معدلات التسجيل بالمدارس الثانوية الإجمالي ونرمز له بالرمز EdS.
- ✓ مؤشر معدلات التسجيل في التعليم العالي الإجمالي ونرمزله بالرمز EdH.
- ✓ مؤشر معدلات التسجيل بالمدارس قبل الابتدائية الإجمالي ونرمز له بالرمز Edr.

أما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من سن 15 فأكثر كنسبة مئوية من السكان فلم أجد إحصائيات كافية ماعدا لسنتي 2002 و2007 ، لذا لا يمكن الاعتماد عليه .

أما المتغير التابع هنا فهو معدل الفقر في الجزائر ونرمز له بالرمز Pov وسنعتمد على إحصائيات من سنة 2000 إلى غاية 2013 نظرا لقلة المعطيات في السنوات الأخرى ولجدول التالي يوضح كل هذه المؤشرات

الجدول (3-12) المؤشرات التعليمية في الجزائر ومعدلات الفقر من 2000 إلى 2013

Edr	EdH	EdS	EdP	Pov	
2.7189	15.2485	61.9200	103.1980	22.98	2000

3.4012	15.2485	65.4966	102.6930	21.15	2001
3.4012	16.7490	68.7787	104.3915	20.90	2002
3.9521	17.7440	71.1944	105.4760	19.76	2003
4.6396	18.1806	74.8486	106.4155	18.15	2004
6.0158	19.7626	76.7430	106.7123	16.60	2005
28.2562	20.2149	78.1379	106.5803	18.95	2006
29.3657	22.2854	68.8504	107.2581	18.23	2007
35.6318	28.5967	75.4041	106.5805	17.16	2008
79.6074	28.5967	91.6107	109.6778	15.40	2009
83.7433	28.7583	95.3915	113.3220	12.30	2010
78.8414	30.2755	97.6073	115.4850	10.80	2011
78.8414	30.2755	97.6073	117.4077	10.50	2012
78.8414	31.4641	97.6273	117.4157	9.80	2013

المصدر : البنك الدولي ، سبتمبر 2013

2/ صياغة النموذج :

لإيجاد العلاقة الانحدارية بين المؤشرات المستخدمة للدلالة عن حالة التعليم والمتمثل في حجم التسجيلات في اربع أطوار رئيسية هي الابتدائي والثانوي والتعليم العالي وما قبل الابتدائي ومعدلات الفقر في الجزائر، وسيكون النموذج الخطي بالشكل :

$$Y = \beta_0 + \beta_1 EdP + \beta_2 EdS + \beta_3 EdH + \beta_4 Edr + ei$$

حيث أن **Y =** المتغير التابع ويمثل معدلات الفقر

β_0 = قيمة ثابتة ***Constant*** أو ***Intercept***

β_1= ميل الإنحدار ***y*** على المتغير المستقل الأول

β_2 = ميل الإنحدار ***y*** على المتغير المستقل الثاني

β_3 = ميل الإنحدار ***y*** على المتغير المستقل الثالث .

β_4 = ميل الإنحدار ***y*** على المتغير المستقل الرابع .

X_1 = المتغير المستقل الأول ، ويمثل معدلات القيد في المدارس الابتدائية .

X_2 = المتغير المستقل الثاني ، ويمثل معدلات القيد في المدارس الثانوية .

X_3 = المتغير المستقل الثالث ، ويمثل معدلات القيد في التعليم العالي .

X_4 = المتغير المستقل الرابع ، ويمثل معدلات القيد في المدارس قبل الابتدائية .

سأستخدم الصيغة الخطية نظرا لان جميع النقاط تشكل خط مستقيم تقريبا كما هو موضح في الشكل البياني المتحصل عليه من مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews4) :

الشكل (3-5): الرسم البياني في كل من مؤشرات التعليم ومعدلات الفقر

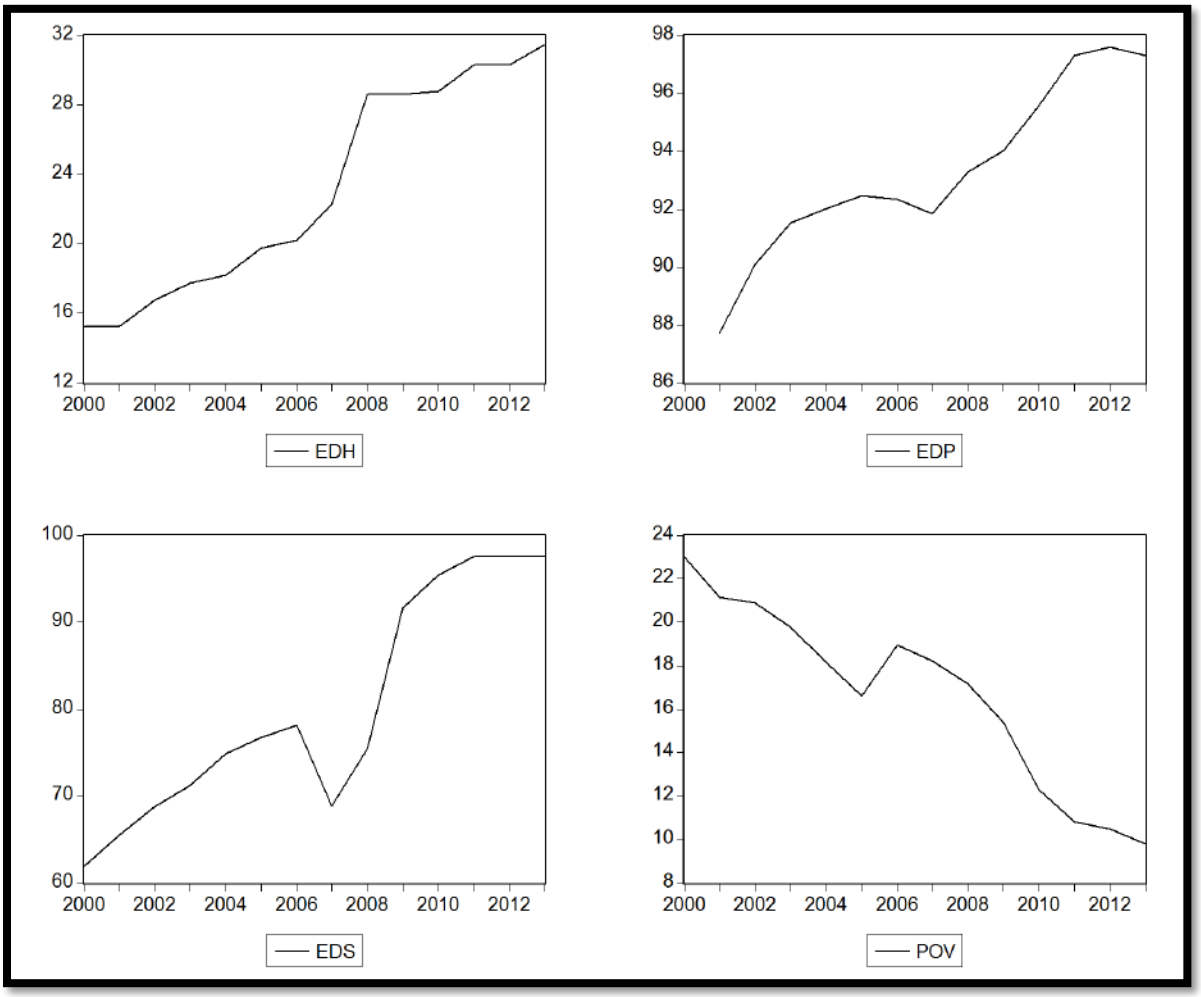

المصدر : مخرجات eviews4

نلاحظ من خلال الرسومات البيانية أن العلاقة عكسية ، وتشير التوقعات النظرية للعلاقة بين التعليم والفقر على أن إشارة المتغيرات المستقلة تكون سالبة إذ أن تزايد مؤشرات التعليم تقلل من نسبة الفقر في الجزائر وسنتأكد من ذلك بعد استعمال النموذج الخطي وفق طريقة المربعات الصغرى العادية ، وهذا بعدما أثبتت في الأشكال البيانية

بعد إدخال المعطيات للبرنامج الإحصائي تحصلنا النتائج التالية :

2-1/ مصفوفة الارتباطات : تحصلنا على العلاقات الارتباطية التالية سواء بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أو حتى المتغيرات المستقلة فيما بينها كما يلي :

	pov	EdP	EdS	EdH	Edr
Pov	1	-0.9769	-0.9615	-0.9142	-0.8937
المعنوية		0.000	0.000	0.000	0.000
EdP	0.976981-	1	0.948215	0.886997	0.899937

المعنوية	0.000		0.000	0.000	0.000
EdS	0.961549-	0.948215	1	0.898702	0.935922
المعنوية	0.000	0.000		0.000	0.000
EdH	0.914296-	0.886997	0.898702	1	0.940520
المعنوية	0.000	0.000	0.000		0.000
Edr	0.893716-	0.899937	0.935922	0.940520	1
المعنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	

من خلال مصفوفة الارتباطات نلاحظ تحقق النظرية القائلة أن العلاقة بين معدلات الفقر ومؤشرات التعليم عكسية أي أن كلما ارتفع عدد المسجلين في الأطوار الأربعة كلما قلت نسبة الفقر ، فمن خلال معاملات الارتباط بين المتغير التابع وكل متغيرة مستقلة على حدى نجد ان العلاقة عكسية وقوية فمثلا معامل الارتباط بين معدل الفقر ومعدل التسجيل في المدارس الابتدائية كان r= 0.976981- اي هناك علاقة قوية جدا بين المتغيرين ولكنها عكسية وبنفس الملاحظة بالنسبة للمتغيرات الثلاث الأخرى ، وهي موضحة بصورة جيدة في الجدول السابق ، وما لاحظناه أيضا ان كل الارتباطات بين المتغيرات المستقلة فيما بينها كانت قوية وطردية ، فمثلا كان معامل الارتباط بين معدلات التسجيل في الابتدائي ومعدلات التسجيل في الثانوي يساوي r= 0.948215 اي هناك علاقة طردية قوية بين المتغيرين وهذي الملاحظة تشمل كامل المتغيرات المستقلة الأخرى فيما بينها .

وإذا أردنا اختبار معنوية الارتباطات نلاحظ أيضا أن كل معاملات الارتباط كانت معنوية بمستويات معنوية 1% ، 5% ، 10% مما يؤكد أن معامل الارتباط يختلف عن الصفر دائما وفي كل الحالات .

2-2/ النموذج الخطي : بعد إدخال البيانات للبرنامج الإحصائي Eviwes تحصلنا على النموذج التالي :

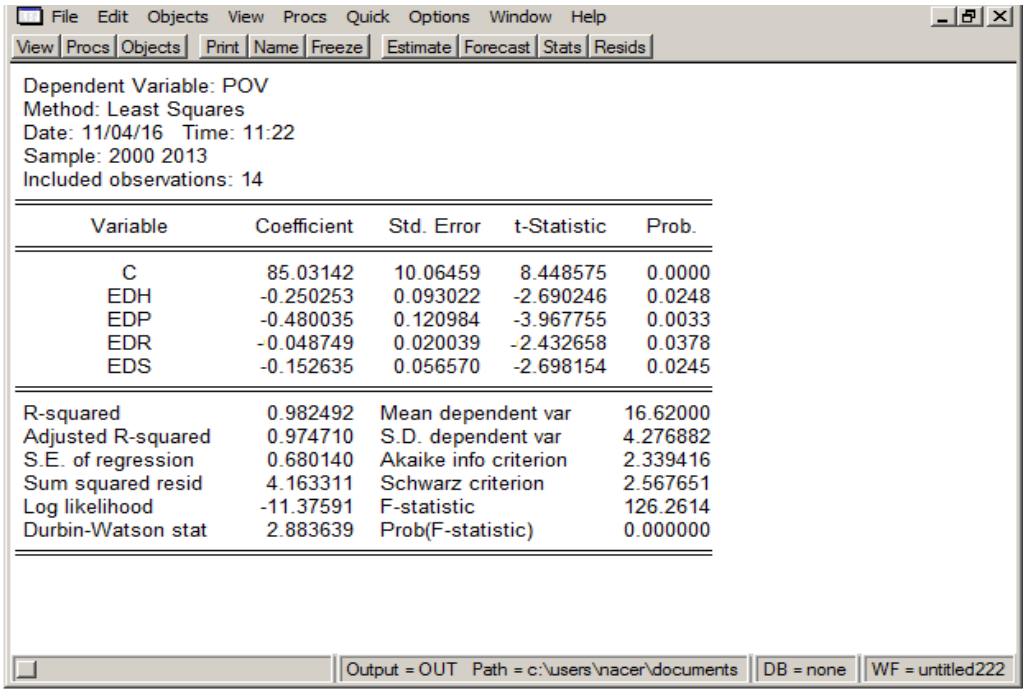

من خلال مخرجات البرنامج الإحصائي يتضح لنا نموذج الانحدار المتعدد التالي :

Y = 85.0314 – 0.48 EdP - 0.1526 EdS – 0.25 EdH - 0.048 Edr

S(x) (10.046) (0.120) (0.056) (0.093) (0.020)

إن القيم التي بين قوسين تمثل الخطأ المعياري لكل معلمة مقابلة لها ، ومن خلال هذا النموذج نلاحظ ان إشارات المعلمات السالبة وهو دليل على ان العلاقة بين الفقر ومؤشرات التعليم عكسية حيث يمكن تفسير معلمة **EdP** إلى أن زيادة التسجيل في المدارس الابتدائية بـوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر بـ 0.48 ، ويمكن تفسير معلمة **EdS** إلى أن زيادة التسجيل في المدارس الثانوية بـوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر بـ 0.15 ، كما يمكن تفسير معلمة**EdH** إلى أن زيادة التسجيل في الدراسات العليا بـوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر بـ 0.25 ، وكذلك بالنسبة لمعلمة**Edr** فان التسجيل في ماقبل الابتدائي يؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر بـ 0.048 .

أما فيما يخص معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ والذي يعتبر مقياسا لجودة التوفيق للنموذج كان مساويا الى

$\mathbf{R^2}$=0.98 والذي يعني أن 98% من التغير في معدلات الفقر يرجع للتغير في المؤشرات التعليمية الأربعة (المتغيرات المستقلة)، أما النسبة الباقية 0.02 ترجع لأسباب أخرى .

أما معامل التحديد المصحح $\overline{R}$ له مجموعة من الخصائص تجعله وسيلة قياس جودة التوفيق أفضل من R^2 حيث عندما نضيف متغيرات جديدة للنموذج تزداد قيمة R2 بينما نجد $\overline{R}$ تزيد قيمته او تنقص تبعا لأهمية المتغيرة المستقلة المضافة ، ولدينا في النموذج 0.97 = $\overline{R}$ مما يعني بأن المتغيرات المستقلة التفسيرية استطاعت ان تفسر (0.97) من التغيرات الحاصلة في معدلات الفقر.

ولمعرفة تأثير كل متغيرة مستقلة على المتغير التابع بصورة انفرادية ، نلجأ إلى اختبار T كما هو مبين في مخرجات eviews

إن قيمة Prob لمعلمة التقاطع β_0 تساوي (0.000) ومنه نرفض فرضية العدم ونقول أن β_0 يختلف معنويا على الصفر بدرجة معنوية 5% و 1% ، أي β_0 معنوية في النموذج .

إن قيمة Prob لمعلمات الميل لكل من (**EdP, EdS, EdH, Edr**) مساوية على التوالي إلى (0.0378 ، 0.0248 ،0.0245 ،0.0033) ، وهذا يدل على ان كل المتغيرات مؤثرة في النموذج ويوصى بإبقائهم في النموذج أو يمكن القول أيضا باننا نرفض فرضية العدم لكل من المتغيرات ونقول أن معاملات الميل كلها تختلف معنويا على الصفر بدرجة معنوية 5% ، أي كلها معنوية في النموذج .

وبالاستناد إلى اختبار F ثبتت معنوية النموذج المقدر على مستوى 5% و 1% مما يدل على كفاءة تمثيل العلاقة ، واظهر اختبار معنوية DW والمحسوب بالعلاقة التالية :

$$d = \frac{\sum (u_t - u_{t-1})^2}{\sum u^2}$$

أن القيمة المحسوبة تقع في منطقة القرار غير الحاسم ، واعتقد بعدم وجود ارتباط ذاتي ما بين البواقي العشوائية .

ثانيا / الفقر والصحة في الجزائر

من المسلم به أن هدف أي تنمية وسيلة تحقيقها هو الإنسان، ولذلك لا بد من الاهتمام بصحة الإنسان وتغذيته حتى يقدم أفضل ما لديه، لكن على العموم نجد أن السمة الرئيسية للأسر الفقيرة هي التدهور في المستوى الصحي، الذي تعاني منه تلك الأسر بالمقارنة مع غيرها من الفئات، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الفقراء فعليا على التمتع بالرعاية الصحية نظرا لارتفاع تكاليفها، حيث أن

ارتفاع أسعار الأدوية في الجزائر وعدم تعويض البعض منها، وتماطل مصالح الضمان الاجتماعي فيما يخص تعويضات نفقات الدواء والعلاج، خفض من استهلاك بعض الأدوية وخاصة المرتفعة الثمن[194].

لقد شهدت الخدمات الصحية في الجزائر بعض التحسن مقارنة بما كانت عليه، فعلى صعيد المشتغلين بالمهن الطبية نجد أن عدد الأطباء بلغ سنة 2006 حوالي 39459 طبيب بعدما كان 38347 طبيبا سنة 2003 ، وبلغ الإنفاق الصحي العام نسبة 0.8 % سنة 2003 من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي[195] ، غير أننا نجد هناك انتشارا للأمراض المتفشية في المجتمع الجزائري سواء كانت المتنقلة، أوغير المتنقلة، فامراض السكري وارتفاع ضغط الدم والسرطان ماتزال تمثل أهم أسباب الوفاة في الجزائر، حيث بلغ عدد المصابين بالتهاب السحايا 3941 مصابا سنة 2008 ، بينما بلغ العدد سنة 2005 ب 3580 مصابا، وبلغت حالات التيفوئيد 806 حالة سنة 2008 مقارنة ب 918 حالة سنة 2005، الالتهاب الكبدي A ب 798 مصابا سنة 2008 مقارنة ب 903 مصابا عام 2005 ، والالتهاب الكبدي ج قدر ب 941 مصابا سنة 2008 مقارنة ب 639 مصابا سنة 2005 ، كما ظهرت أمراض أخرى مثل الحصبة حيث وصل عدد المصابين بها سنة 2008 ب 1547 مصابا، بعدما كان العدد سنة 2005 يقدر ب 2589 مصابا[196] ، بالإضافة إلى أمراض أخرى مثل الكوليرا، الخناق، الحمى المتموجة.

1/ متغيرات المؤشرات الصحية :

سنعتمد في الحصول على المؤشرات الصحية على أخر الإحصائيات ونلتزم بما يتوفر لدينا من إحصائيات فقط ، وكل هاته المؤشرات مأخوذة من البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات ، الا اننا واجهنا غياب احصائيات عديدة في الكثير من المؤشرات لذا اعتمدت على طريقة التنبؤ باستخدام السلاسل الزمنية لاستخراج معطيات لسنوات سابقة وهما سنتي 2006 و2007 ، وتضم المتغيرات الآتية:[197]

- ✓ المعدل الخام للمواليد الإجمالي لكل ألف مولود حي (X 1)
- ✓ معدل وفيات الأطفال تحت عمر خمس سنوات لكل 1000 مولود حي(X2) .
- ✓ معدل انتشار فقر الدم (الأنيميا) بين الأطفال (كنسبة من الأطفال دون الخامسة) (X3).
- ✓ معدل انتشار فقر الدم (الأنيميا) بين النساء غير الحوامل (الفئة العمرية 15-49) (X4).
- ✓ توافر مصدر محسن لمياه الشرب (نسبة السكان الذين تتاح لهم سبل الحصول على مياه الشرب) (X5).
- ✓ مرافق الصرف الصحي المحسنة (% السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول عليها) (X6) .
- ✓ معدل وفيات المواليد لكل 1000 مولود حي (X 7)

2/ صياغة البرنامج :

طبعا قبل تطبيق طريقة المربعات الصغرى يجب التأكد من شكل انتشار النقاط لإثبات أن العلاقة خطية أو غير خطية ، وظهر في الأخير إن شكل العلاقة خطي لكل المتغيرات ، كل المتغيرات ($X_1 \ldots X_7$) هي متغيرات مستقلة ، أما المتغير التابع فهو معدلات الفقر من نفس الفترة التي سنأخذ منها الإحصائيات .

2-1/ العلاقة الإرتباطية بين مؤشرات الصحة والفقر : ولقياس العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وبعد إدخال جميع مصفوفة المتغيرات في البرنامج الإحصائي spss تحصلنا على الجدول الأتي :

الجدول رقم (13-3) العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الصحة والفقر في الجزائر

	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X 7
الفقر Y	-0.956	0.881	0.953	0.963	0.894	-0.921	0.953
قيمة المعنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

[194] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير السداسي الأول 2005**، الجزائر، ص 65.

[195]- OMS , **rapport sur la santé dans le monde**, Organisation Mondiale de la santé , Genève, 2006, PP 199-201.

[196]- Office National des statistiques, **www.ons.dz.com** notification des maladies. Pdf, mise ajours:26/07/2012.

[197] -للاطلاع على الإحصائيات ، انظر **الملحق الأول** .

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS انظر الملحق 4

ما نلاحظه أن العلاقة الإرتباطية كانت قوية جدا بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، حيث كانت قوية وطردية بين كل من المتغيرات المستقلة (X_2,X_3,X_4,X_5,X_7) كل واحدة على حدا والمتغير التابع معدلات الفقر ، وهو ما يؤكد فعلا أن نسبة التغير في الفقر مرتبطة طرديا بتغير احد المتغيرات المذكورة ، بينما ظهرت العلاقة بين (X_1,X_6) ومعدلات الفقر y بأنها علاقة قوية عكسية أي أن التغير في معدلات توفير شبكة الصرف الصحي المحسن ينعكس على معدلات الفقر بنسبة 92.1 %، والتغير في معدلات المواليد الخامة ينقص من حجم معدلات الفقر بـ95.6 % .

2-2/ إيجاد نموذج انحدار متعدد : لإيجاد العلاقة الانحدارية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، قمت باعتماد طريقة Backward. بموجبها يتم السير إلى الخلف بحيث تدخل المتغيرات جميعها مرة واحدة إلى المعادلة الخطية ثم يحذف المتغير المستقل الذي يكون لديه أدنى أرتباط جزئي مع المتغير التابع وهكذا حتى يبقى في المعادلة فقط المتغيرات المستقلة التي لها دلالة إحصائية .أي استبعاد المتغيرات غير المؤثرة واحدا بعد الأخر بخطوات متسلسلة وسيكون النموذج الانحداري كالأتي :

$$Y = \beta_0 + \beta\ 1X_1 + \beta\ 2X_2 + \beta\ 3X_3 + \beta\ 4X_4 + \beta\ 5X_5 + \beta\ 6X_6 + \beta\ 7X_7 + ei$$

بعد إدخال المتغيرات للبرنامج الإحصائي (spss (20 تحصلنا على المخرجات التالية :

لدينا حسب هذه الطريقة أربع نماذج وفي كل مرة تحذف المتغيرة التي لها أدنى ارتباط جزئي مع متغيرة الفقر ، حيث وفي كل مرة نقوم بحذف متغيرة الا ان نصل الى اخر نموذج وتكون فيه كل معاملات النموذج معنوية او تقرب ان تكون معنوية لبعض المتغيرات الاخرى والجدول التالي الخاص بمعاملات الانحدار يوضح هذه الطريقة كما يلي :

الجدول رقم (3-14) معاملات الانحدار باستخدام طريقة Backward

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2004.748	1798.906		1.114	.297
	المعدل الخام للولادات) ب(‰	1.764	1.149	.778	1.536	.163

	معدل وفيات الأطفال اقل من خمس سنوات إجمالى) ب(‰	.393	.227	.526	1.730	.122
	معدل انتشار فقر الدم بين الاطفال	.935	2.344	.247	.399	.700
	معدل انتشار فقر الدم بين النساء غير الحوامل	5.944	2.686	2.500	2.213	.058
	توفر مصدر محسن لمياه الشرب اجمالي	-838.697-	551.346	-2.503-	-1.521-	.167
	مرافق الصرف الصحي المحسنة	-6.555-	7.629	-1.881-	-.859-	.415
	معدل المواليد أموات إجمالي) ب(‰	-1.863-	1.670	-.922-	-1.115-	.297
2	(Constant)	1952.479	1708.257		1.143	.283
	المعدل الخام للولادات) ب(‰	1.520	.925	.670	1.643	.135
	معدل وفيات الأطفال اقل من خمس سنوات إجمالي) ب(‰	.355	.197	.475	1.808	.104
	معدل انتشار فقر الدم بين النساءغير الحوامل	6.289	2.422	2.645	2.597	.029
	توفر مصدر محسن لمياه الشرب اجمالي	-806.594-	519.335	-2.407-	-1.553-	.155
	مرافق الصرف الصحي المحسنة	-6.380-	7.251	-1.831-	-.880-	.402
	معدل المواليد أموات إجمالي) ب(‰	-1.867-	1.590	-.924-	-1.174-	.271
3	(Constant)	453.742	127.169		3.568	.005
	المعدل الخام للولادات) ب(‰	1.083	.772	.478	1.403	.191
	معدل وفيات الأطفال اقل من خمس سنوات إجمالي) ب(‰	.456	.158	.610	2.896	.016
	معدل انتشار فقر الدم بين النساءغير الحوامل	7.752	1.741	3.260	4.454	.001
	توفر مصدر محسن لمياه الشرب اجمالي	-355.830-	84.090	-1.062-	-4.232-	.002
	معدل المواليد أموات إجمالي) ب(‰	-2.744-	1.226	-1.358-	-2.239-	.049
4	(Constant)	403.955	127.379		3.171	.009

معدل وفيات الأطفال اقل من خمس سنوات إجمالي) ب(‰	.301	.117	.402	2.576	.026
معدل انتشار فقر الدم بين النساء غير الحوامل	6.134	1.360	2.580	4.510	.001
توفر مصدر محسن لمياه الشرب اجمالي	-290.558-	73.067	-.867-	-3.977-	.002
معدل المواليد أموات إجمالي) ب(‰	-2.312-	1.237	-1.144-	-1.869-	.089

المصدر : مخرجات SPSS

نلاحظ انه ومن خلال الجدول أعلاه قمنا في البداية بإدخال كامل المتغيرات لم نحصل على أي متغيرة معنوية في النموذج عند مستوى دلالة 5% ، في المرحلة الثانية تم إخراج متغيرة معدل انتشار فقر الدم (الأنيميا) بين الأطفال (كنسبة من الأطفال دون الخامسة) وهي (X2) ، في المرحلة الثانية تحصلنا على متغيرة واحدة معنوية وهي متغيرة x4 معدل انتشار فقر الدم (الأنيميا) بين النساء غير الحوامل (الفئة العمرية 15-49).

أما المرحلة الثالثة وبعد حذف المتغيرة (X6) مرافق الصرف الصحي المحسنة (% السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول عليها) ، وجدنا متغيرة واحدة لم تكن معنوية في النموذج وهي متغيرة المعدل الخام للمواليد (X1) .

وفي المرحلة الأخيرة والتي وصلنا فيها للنموذج الأخير والذي كانت كل المتغيرات فيه معنوية بما في ذلك الحد الثابت وهذا بعد حذف المتغيرة (X1) لنحصل على النموذج النهائي المتكون من أربع متغيرات مستقلة مهمة في النموذج وهي (X5, 2, X7 X4, X) كما هي موضحة في الجدول اعلاه :

من خلال الجدول السابق نحصل على النموذج النهائي التالي :

$$Y = 403.955 + 0.301\ X_2 + 6.134\ X_4 - 290.588\ X_5 - 2.312\ X_7$$

$$Sd = (127.379) \quad (0.117) \quad (1.360) \quad (73.067) \quad (1.237)$$

إن زيادة معلمة المتغيرة الأولى(X_2) وهي معدل وفيات الأطفال قبل 5 سنوات بوحدة واحدة ينشأ عنها زيادة في معدلات الفقر بـ0.301 وحدة بافتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى ، وان زيادة معلمة (X_4) بوحدة واحدة تنتج زيادة بمعدلات الفقر بـ 6.134 وحدة مع بقاء ثبات المتغيرات الأخرى غير أن معلمة المتغيرة (X_5) وهي توفر مصدر محسن لمياه الشرب فكلما زادت بوحدة واحدة أدى إلى نقصان معدلات الفقر بـ 290.588 وحدة ، وينطبق هذا أيضا على معامل المتغيرة (X_7)، فكلما زاد حجم المواليد الخام انعكس سلبا على معدلات الفقر ويؤدي إلى انخفاضها بـ2.313 وحدة .

3-2/ اختبار صلاحية النموذج :

3-2-1 / اختبار معنوية المعالم (t) : يستخدم اختبار t لتقييم معنوية تأثير المتغيرات المستقلة x1,x2,...xk في التغير التابع y في نموذج الانحدار المتعدد يعتمد على نوعين من الفروض :

$B1 = B2 = B3 ... = BK = 0$ فرضية العدم H0

$B1 \# B2 \# B3 \# ... BK \# 0$ الفرضية البديلة H1

وبعد احتساب قيمة (t) تقارن مع قيمتها الجدولية لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم ومن ثم تقييم معنوية معلمات النموذج المقدر ، وبحسب الطريقة المستخدمة وصلنا إلى أخر نموذج عندما كانت كل قيم المعنوية للمتغيرات المستقلة والحد الثابت معنوية كما هي موضحة في الجدول السابق أي أن المتغيرات الموجودة ذات أهمية في النموذج بمعنى نقبل الفرضية البديلة وهذا بمستوى دلالة 5% ، بينما المتغيرة (X_7) كانت قريبة للمعنوية ولم تكن معنوية إلا بمستوى معنوية 10 % .

3-2-2 / جودة النموذج : من مؤشرات جودة النموذج معامل التحديد R2 ، ومعامل التحديد المصحح

ويكون معامل التحديد هو : $R^2 = \frac{SSR}{SST}$

ومن خلال النموذج لدينا ومن مخرجات *SPSS* وجدنا ان معامل التحديد للنموذج الاخير المختار كان كما يلي :

R	R^2	$\overline{R^2}$
0.987	**0.973**	0.964

تدل قيمة R على ان هناك علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث بلغت 98.7%% ، بينما قيمة R^2 تبين أن 97.3 % من التباينات (الانحرافات الكلية في قيم المتغير التابع) تفسرها العلاقة الخطية أي نموذج الانحدار ، بينما 2.7%% من التباينات ترجع لعوامل اخرى عشوائية ، ومن هنا نستنتج ان هناك جودة توفيق للنموذج .

ويتم احتساب معامل التحديد المصحح لتأكيد قوة العلاقة نظرا لان معامل التحديد يتأثر بزيادة عدد المتغيرات المستقلة في النموذج حتى ولو لم تكن مهمة ، بينما معامل التحديد المصحح يأخذ بعين الاعتبار النقصان الحاصل في درجات الحرية وتكون قيمته دائما اقل من معامل التحديد وهنا كانت قيمته 0.964 مما يدل على جودة توفيق النموذج .

ومن مؤشرات جودة النموذج هو اختبار فيشر والذي نجده في جدول تحليل التباين ، وكان كما يلي :

جدول (3-15) جدول تحليل التباين

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	301.444	6	50.241	56.024	.000
	Residual	8.071	9	.897		
	Total	309.515	15			
2	Regression	301.431	5	60.286	74.569	.000
	Residual	8.085	10	.808		
	Total	309.515	15			
3	Regression	301.253	4	75.313	100.268	.000
	Residual	8.262	11	.751		
	Total	309.515	15			

المصدر : مخرجات spss

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة F=100.268 لاخر نموذج توصلنا اليه وهو معنوي لان قيمة المعنوية اقل من 0.05 مما يدل ان النموذج صالح للتنبؤ .

ثالثا : الفقر والسكان

خلال سنة 2015 عرف عدد السكان المقيمين في الجزائر زيادة طبيعية قدرت بـ 858000 نسمة، أي ما يعادل معدل نمو طبيعي 2,15 % و هو نفس المستوى المسجل سنة 2014.

تجدر الإشارة إلى أن النمو الطبيعي للسكان مرتبط أساسا بالارتفاع في حجم الولادات الحية.

وفي حالة ما إذا افترضنا بقاء نفس وتيرة النمو الطبيعي المسجلة سنة 2016 فإن إجمالي عدد السكان المقيمين سيبلغ 41.2 مليون نسمة بحلول أول جانفي 2017.

ونتيجة للازدياد المضطرد في معدل النمو السكاني أدى إلى حدوث إخفاقات في مجالات تحسين مستوى المعيشة .

1/ متغيرات مؤشرات السكان المستقلة :

نظرا لقصر بعض المعطيات فيما يخص بعض المؤشرات السكانية اعتمدنا على 4 متغيرات فقط ابتداءا من سنة 2000 إلى غاية 2012 وضمت المتغيرات التالية[198] :

- ✓ متغيرة عدد سكان الريف مقدر كنسبة مئوية من عدد السكان الإجمالي (PoR).
- ✓ متغيرة عدد سكان الحضر مقدر كنسبة مئوية من عدد السكان الإجمالي(PoU).
- ✓ الكثافة السكانية وهي مقدرة بالفرد /في كل كيلو متر مربع (PoD).
- ✓ معدل الخصوبة السكانية مقدرا كنسبة مئوية (FR).

فيما يخص التوقعات النظرية لإشارات المعلمات نتوقع أن إشارة معلمات عدد السكان في الريف أو في الحضر تكون موجبة وعلاقة طردية مع مع متغيرة الفقر ، وكذا الحال بالنسبة للكثافة السكانية ومعدل الخصوبة ، وفي حال ظهور احد الإشارات سالبة ومخالفة للمنطق يمكن تبريرها لاحقا بسبب أو لأخر .

2/ العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات السكان) و معدلات الفقر

من خلال مخرجات البرنامج الإحصائي تحصلنا على الارتباطات التالية :

جدول (3-16) معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

		PoU	PoR	PoD	FR
معامل الارتباط بيرسون	الفقرpov	-0.939	0.930	-0.869	0.954
قيمة المعنوية		0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال العلاقات الارتباطية نلاحظ ان العلاقة بين كل متغيرة مستقلة مع المتغير التابع ، ويمكن تفسير كل منها على حدى :

العلاقة بين عدد السكان في الحضر ومتغيرة الفقر كانت قوية وعكسية حيث ان الزيادة في عدد السكان في الحضر يؤثر سلبا على معدلات الفقر بـ -93.9% .

أما عن العلاقة بين عدد السكان في الريف ومتغيرة الفقر كانت طردية قوية حيث ان الزيادة في عدد سكان الريف يؤدي إلى زيادة الفقر والعكس صحيح وذلك بنسبة 93 %.

[198] -للاطلاع على الإحصائيات الخاصة بمتغيرات السكن ، **انظر الملحق 5 .**

وعن العلاقة بين معدل الكثافة السكانية والفقر كانت عكسية قوية أي أن الزيادة في الكثافة يقلل من الفقر بـ86.9 % ، كما كانت العلاقة طردية قوية بين معدل الخصوبة والفقر بـ95.4 %

ولقد كانت كل الارتباطات معنوية عند 1% و5% وحتى 10 %.

3/ إيجاد نموذج انحدار متعدد بين مؤشرات السكان والفقر :

لإيجاد نموذج انحدار متعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، اعتمدت على نفس الطريقة السابقة وهي طريقة Backward والتي بموجبها يتم السير إلى الخلف بحيث تدخل المتغيرات جميعها مرة واحدة إلى المعادلة الخطية ثم يحذف المتغير المستقل الذي يكون لديه أدنى أرتباط جزئي مع المتغير التابع ويكون النموذج النهائي هو النموذج التي تكون فيه كل المتغيرات معنوية .

ومن مخرجات spss تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول رقم (3-17) معاملات الانحدار بين مؤشرات السكن والفقر

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	186.110	226.039		.823	.434
	الكثافة السكانية	-15.277-	4.118	-3.571-	-3.709-	.006
	معدلات الخصوبة	20.309	7.289	1.002	2.786	.024
	عدد سكان الحضر كنسبة مئوية من اجمالي عدد السكان	-1.429-	2.095	-1.110-	-.682-	.514
	عدد سكان الريف كنسبة مئوية من اجمالي عدد السكان	.783	2.910	.578	.269	.795
2	(Constant)	244.603	58.366		4.191	.002
	الكثافة السكانية	-14.696-	3.322	-3.435-	-4.424-	.002
	معدلات الخصوبة	21.052	6.387	1.039	3.296	.009
	عدد سكان الحضر كنسبة مئوية من اجمالي عدد السكان	-1.958-	.688	-1.521-	-2.845-	.019

المصدر : مخرجات spss

يمكن كتابة النموذج الأول كالأتي :

$$y = 186.110 - 15.277PoD + 20.309fr - 1.429PoU + 0.783PoR$$

(226.039) (1.118) (7.289) (2.095) (2.910)

من خلال هذا النموذج نلاحظ انه لدينا متغيرتين معنويتين وهما الكثافة السكانية وكانت قيمة المعنوية فيها 0.006 وهي اقل من 0.05 ، وكذا معدلات الخصوبة كانت قيمة المعنوية فيها 0.024 وهي اقل من 0.05 أما باقي المتغيرات لم تكن معنوية لذا قمنا بحذف متغيرة في النموذج والتي لها اقل ارتباط جزئي ولها اكبر قيمة معنوية في النموذج الأول وهي متغيرة عدد سكان الريف والتي كانت قيمة المعنوية فيها 0.795 ، وبعد الحذف تحصلنا على النموذج النهائي التالي :

$$y = 244.603 - 14.696PoD + 21.052fr - 1.958PoU$$

(58.366) (3.322) (6.387) (0.688)

من خلال النموذج الأخير كانت كل المتغيرات معنوية في النموذج لان قيم المعنوية لها كانت اقل من 0.05 .

أظهرت متغيرات المؤشرات السكانية سلوكا متفاوتا فتارة تكون متوافقة مع فروض النظرية الاقتصادية وتارة أخرى معاكسة بسبب او بأخر وقد اظهر التقدير أن متغير الكثافة السكانية PoD ذو علاقة سلبية مع متغير معدل الفقر وهذا ينافي حقيقته وخاصة بالجزائر إلا انه يمكن تبرير هذا السلوك بسبب البيانات واتجاهاتها ، ولم نشأ إخراج هذا المتغير من النموذج رغم سلوكه الخاطئ وهذا لغرض إثبات الحقيقة العلمية كما وجدت وتوضيح الرؤيا للمتخصصين حول نهج البيانات وقيمها ، وبنفس السلوك ظهرت إشارة عدد السكان في الحضر والتي يجب أن تكون موجبة لأنه من المفروض ان زيادة حجم السكان يعمق من زيادة معدلات الفقر وما أظهره التقدير كان بالعكس تماما .

وقد سلكت متغيرة معدلات الخصوبة سلوكا متوافقا مع المنطقين الفني والاقتصادي بعلاقتها الموجبة مع معدلات الفقر ، وهو ما يثبت أن معدلات الخصوبة كلما ارتفعت بوحدة واحدة زاد معدل الفقر بـ21.052 وحدة .

4/ جودة النموذج :

لمعرفة جودة النموذج نقوم بحساب معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح ، واختبار فيشر واختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء كما يلي :

	R	R^2	$\overline{R^2}$
النموذج الاول	0.980	0.961	0.941
النموذج الثاني	0.980	960	0.947

من خلال الجدول السابق نستنتج أن العلاقة الارتباطية قوية جدا بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث بلغت 98 % ، وان 96 %من التغير في معدلات الفقر راجع للتغير في معدلات الكثافة السكانية ومعدلات الخصوبة وعدد السكان في الحضر ، بينما القيمة المتبقية 4 % تعود لاسباب اخرى نجهلها ، وما يثبت قوة العلاقة وجودة التوفيق للنموذج هو معامل التحديد المصحح والذي كانت قيمته 94.7 % أي أن للنموذج جودة توفيق عالية جدا .

أما عن اختبار فيشر فيظهر من خلال جدول تحليل التباين للنموذج ويشتمل على احصائية F لاختبار نفس الفرضية الخاصة بمعلمة الميل β_1 وهذا الاختبار مكافئ تماما لاختبار T لمعلمة الميل ، علما ان $F=T^2$ وكانت النتائج كما يلي للنموذجين:

الجدول (3-18) جدول تحليل التباين لمؤشرات السكن والفقر

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.

	Regression	180.317	4	45.079	48.832	.000[b]
1	Residual	7.385	8	.923		
	Total	187.702	12			
	Regression	180.250	3	60.083	72.564	.000[c]
2	Residual	7.452	9	.828		
	Total	187.702	12			

المصدر : مخرجات spss

من خلال الجدول السابق نختبر المعنوية الكلية للنموذج بإستخدام الاحصائية F كالتالي :

فرضية العدم $H0 = {}_3\beta = {}_2\beta = {}_1\beta = {}_0\beta = 0$

الفرضية البديلة $H1 = {}_3\beta \neq {}_2\beta \neq {}_1\beta \neq {}_0\beta \neq 0$

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة المعنوية (0.000)وهي اصغر من 0.01 و0.05 ومنه نرفض فرضية العدم ونقول معلمات الميل للمتغيرات المستقلة مختلفة وتختلف عن الصفر بمستوى معنوية 1% و5%، إي أن النموذج صالح للتنبوء وذو جودة توفيق.

وللتأكد من وجود او عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نستخدم اختبار "دربن واتسون" والذي كانت قيمته المحسوبة هي DW=1.96 ومن الجداول الإحصائية عند مستوى معنوية 5% وعدد المتغيرات المستقلة k=3 و n=13 نحصل على قيمة dl=0.72 و du=1.82 ومنه نجد ان قيمة dw المحسوبة تقع بين (du; 4-du) ومنه عدم وجود ارتباط ذاتي للاخطاء .

وللتحقق من اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي نقوم برصد الأخطاء المعيارية على شكل بياني فإذا وقعت 95 % من الأخطاء ضمن المدى (-2،2) فان الأخطاء تتوزع طبيعيا ومن المخطط التالي نلاحظ ان الأخطاء المعيارية لا تتعدى المدى (-2،2) ومنه نستدل على إن الأخطاء تتوزع طبيعيا[199]

الشكل (3-9) انتشار الأخطاء المعيارية

[199] -سعد زغلول بشير ، **دليلك الى البرنامج الاحصائي spss (الاصدار العاشر)**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، بغداد ،2003 ،ص: 157.

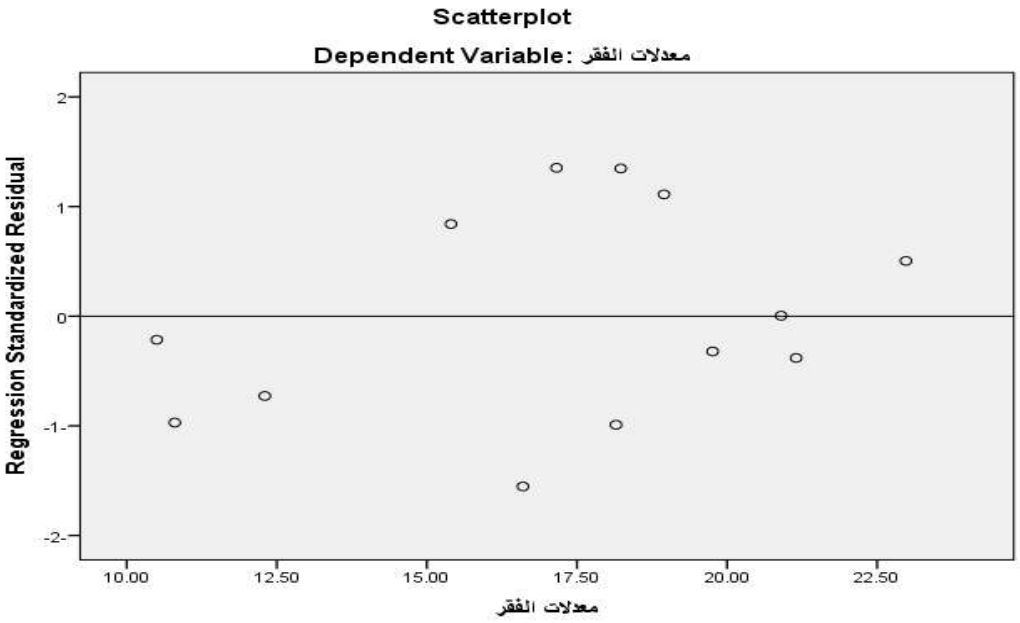

المصدر : مخرجات spss

كما يمكن عرض مخطط **Normal probability plot** حيث كان بالشكل التالي :

الشكل (3-10) مخطط Normal probability plot

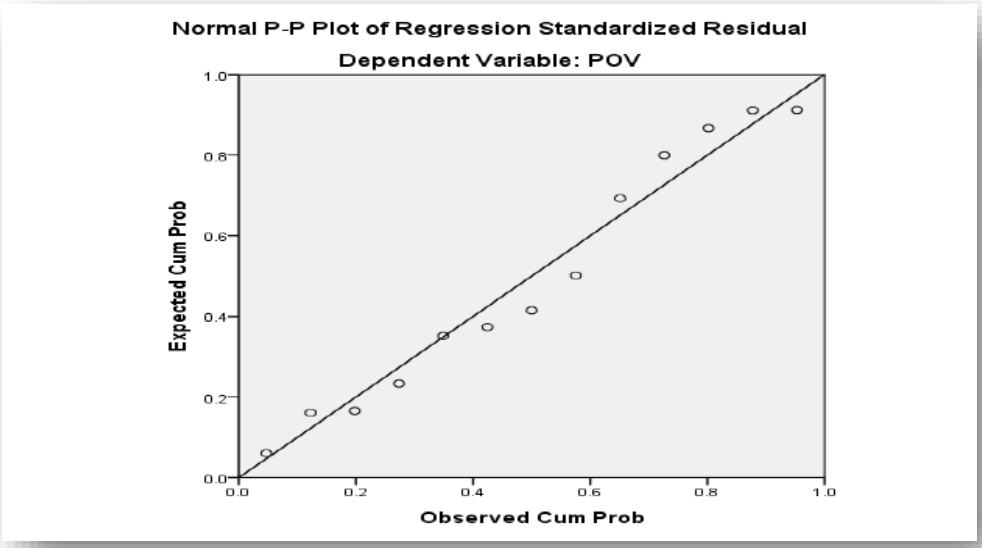

نلاحظ أن معظم النقاط تقريبا تتجمع قرب الخط المستقيم وهذا يدل على التوزيع الطبيعي للأخطاء

المطلب الثالث : الفقر والمؤشرات الاقتصادية

إن الأسباب الاقتصادية التي تؤثر على الفقر تتعلق بمعد النمو الاقتصادي و ارتفاع تكاليف المعيشة وتخلي الدولة عن دعم المواد الغذائية ، بالإضافة إلى أسباب أخرى منها الخوصصة والانكماش الذي يؤدي إلى تقليص فرص العمل ، وفي هذا المجال فان سياسة الإصلاح الهيكلي وسوء تسيير الأوضاع الاقتصادية لعبت دورا في تدهور المستوى المعيشي، ولقد تعددت الاسباب الاقتصادية وتنوعت واختلف الكثير في اي الاسباب أكثر تأثيرا على ارتفاع معدلات الفقر ، وساركز بدوري على اهم المتغيرات التي يحتمل ان يكون لها اثر كبير على الفقر في الجزائر وهي البطالة ، التضخم ، معدلات النمو الاقتصادي والتنمية ، والدخل والاستهلاك العائلي.

أولا : البطالة والفقر في الجزائر

هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة، فالبطالة هي المكون الرئيسي للفقر، والجزائر كباقي دول العالم الثالث تعاني أشد المعاناة من هذه الظاهرة والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (3-19): تطور معدلات البطالة والفقر في الجزائر 2000-2013

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة %	29.5	27.5	25.7	23.7	17.7	15.3	12.5
معدلات الفقر%	22.98	21.15	20.90	19.76	18.15	16.60	18.95
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة %	13.8	11.3	10.20	10.20	9.90	9.60	9.80
معدلات الفقر%	18.23	17.16	15.40	12.30	10.80	10.50	9.80

المصدر : البنك الدولي سبتمبر 2014

الشكل رقم (3-11) العلاقة بين الفقر والبطالة

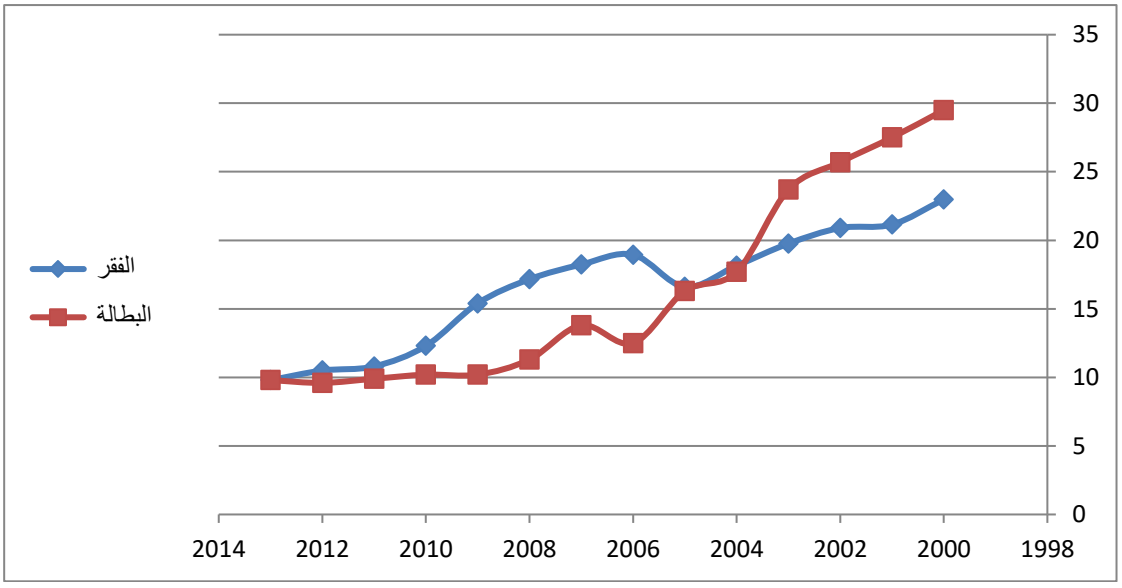

المصدر : تم اعداد الشكل باستخدام برنامج excel بناءا على معطيات الجدول السابق

طفيفا بين الفترة 2008 - 2013 ، أما عن الانخفاض الحاد في سنة 2010 فهذا ليس سببه تخفيض معدل البطالة وزيادة الناتج ولكن يعود إلى سياسة رفع الأجور وتحصل أغلب الموظفين على مبالغ مالية متراكمة منذ سنة 2008 وهو ما يعد تخفيضا غير حقيقي من خلال زيادة أنفاق الدولة على المرتبات والأجور في القطاع العمومي.

أما فيما يخص ظاهرة البطالة فنجد أيضا أنها انخفضت من الناحية الشكلية لا من الناحية الحقيقية يعود حسب رأينا إلى الأتي :

- سياسة التوظيف في الجزائر تعتمد اعتماد كلي على القطاع العمومي بسبب غياب القطاع الاقتصادي الذي يعتبر المستوعب الأكبر للبطالة في أي بلد، مما خلق نوع من البطالة المقنعة في القطاع العمومي.

- سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل والأيادي البيضاء، هذه العقود التي أقصاه أربع سنوات على أبعد تقدير، مما يوحي بانخفاض نسبة البطالة.

- عدم وجود دراسة جدوى لسوق العمل، حيث أن التعليم في الجزائر منفصل تماما عن سوق العمل.

- ارتفاع معدل النمو السكاني: تشير المعطيات الإحصائية الخاصة بالنمو الديمغرافي في الجزائر، إلى أنه ابتداء من 2010 عرفت نسبة المواليد ارتفاعا معتبرا، تزامن مع ارتفاع معتدل في عدد الزيجات، وكذا انخفاض طفيف في عدد الوفيات، وهو ما أدى إلى ارتفاع عدد السكان إلى 37.10 مليون نسمة في 2012 حسب الديوان الوطني للإحصائيات[200]، ويتوقع أن يصل الرقم إلى 37.8 مليون في بداية 2013 * أي بمعدل نمو 2.04 %. و يرى البعض في هذا التطور الديمغرافي مؤشرا لعودة انفجار ديمغرافي والذي سوف يؤدي إلى زيادة معدل البطالة والفقر خاصة في ظل ضعف معدل النمو الاقتصادي والاعتماد على الاقتصاد الريعي البترولي، لذا تبقى البطالة هي الآفة الكبرى التي تحول دون القضاء على الفقر في الجزائر رغم كل الجهود الحثيثة التي تبذلها الجزائر.

ثانيا / التضخم والفقر في الجزائر

إن معدل التضخم يمثل مؤشراً هاماً للسياسة النقدية لأنه أحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ونمو الكتلة النقدية، والارتفاع في معدل التضخم يؤدي إلى إفساد البيئة الاستثمارية من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثير مباشر على سياسة التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، وفي بعض الحالات يعتبر مؤشر لدرجة الاستقرار السياسي خصوصاً في الدول التي تعاني من معدلات مرتفعة في معدلات التضخم الأمر الذي يساعد على إنتشار ظاهرة الدولة حيث تسود العملة الأجنبية وتحديدا الدولار على العملة الوطنية كوسيط للمبادلة وخزن للكمية، ولهذا تتبع الدولة سياسة نقدية إنكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات[201]، وإن إرتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى إنخفاض الاستثمار لأنه يؤدي إلى إرتفاع تكلفة الحصول على القروض، وبالتالي زيادة تكاليف المشروع وإنخفاض هامش الربح المتوقع، ولكن إنخفاض الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى تضييق حجم السوق.

وتتعدد أسباب التضخم في الجزائر كباقي الدول النامية ولاتعود فقط إلى السبب النقدي وإنما تتعداها إلى أسباب مؤسساتية وهيكلية[202]، لذلك تتدخل السياسة النقدية لمعالجة أسباب التضخم النقدية بصفة مباشرة، بينما تتدخل بصفة غير مباشرة لمعالجة الأسباب المؤسساتية والهيكلية من خلال التأثير على حجم القروض في الإقتصاد.

ويعتبر التضخم من الظواهر التي تزيد من حدة الفقر في دول العالم لما له من علاقة بالقدرة الشرائية للأفراد، فكلما زادت نسبة التضخم انخفضت القدرة الشرائية للأفراد بسبب ارتفاع الأسعار،ورغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر للتخفيض من معدل التضخم وزيادة الأجور في السنوات الأخيرة إلا أن معدل الفقر لا يزال مرتفعا، والجدول التالي يبين لنا معدلات التضخم بالمقارنة مع معدلات الفقر خلال الفترة (2000-2013)

الجدول رقم (3-20): تطور معدلات التضخم والفقر في الجزائر 2000-2013

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم %	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5
معدلات الفقر %	22.98	21.15	20.90	19.76	18.15	16.60	18.95
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم %	4.5	4.4	5.7	3.9	4.5	8.9	8.8
معدلات الفقر %	18.23	17.16	15.40	12.30	10.80	10.50	9.80

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً على:

- O.N.S :retrospctive statistique 1970-1996

---

[200] - شبكة النبأ المعلوماتية ، **نقيضان في الجزائر: واردات نفطية ضخمة وشعب يعاني الفقر والحرمان** ، الاثنين 26 آذار/ 2007 - 6/ربيع الاول/ 1428

* تصنيف الوكالة الدولية للطاقة لعام 2013 .

[201] محمد غالي، **"إنعاكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على فاعلية السياسة الاقتصادية في الدول العربية"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية القانون ، جامعة الكوفة،العراق،2010،ص:102.

[202] -بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر،2004، ص:217.

- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقارير سنوات : 2000-2004.
- جريدة الخبر اليومية الجزائرية،"**إرتفاع معدلات التضخم إلى8.9% مقابل 4.5% سنة 2011**"، تم تصفح الموقع:

، بتاريخ: 2013/04/12، على الساعة:
15:00http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles،

تم نشر المقال بتاريخ: 23 جانفي 2013، ص ص:01،02.

الشكل رقم (3-12) العلاقة بين الفقر والتضخم

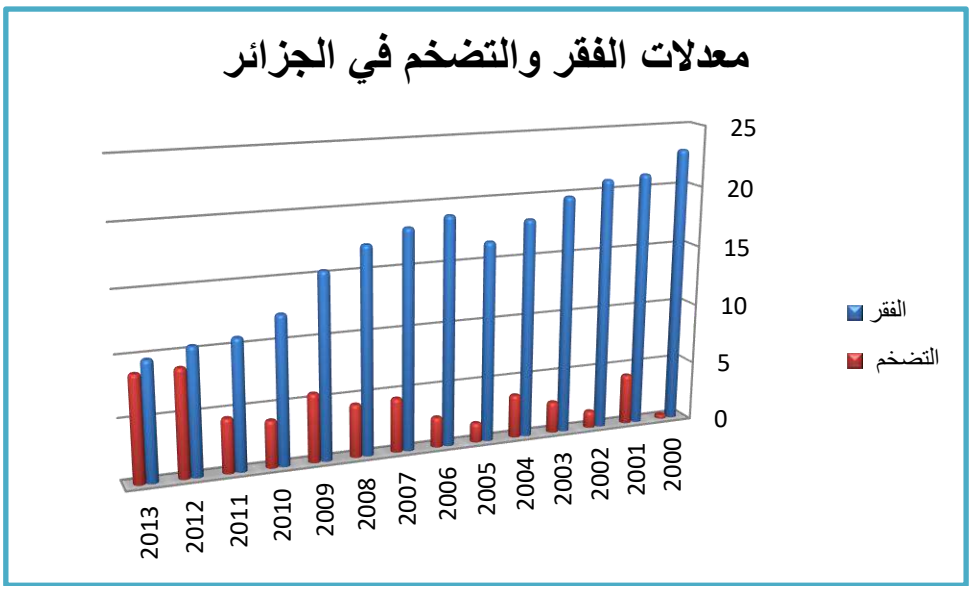

المصدر : تم إعداد الشكل باستخدام برنامج excel بناءا على معطيات الجدول السابق

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم في الجزائر في ارتفاع مستمر هذا ما يفسر انخفاض القدرة الشرائية للأفراد والارتفاع الكبير للأسعار في الفترة ما بين (2008 -2013)، فما يلاحظ أن معدل التضخم وصل نسبة 8.9 % سنة 2012 رغم أن صندوق النقد الدولي يقول أن النسبة أكبر من ذلك وهي 10.30 % في حين يتوقع أن تكون النسبة في 2013 بمعدل 8.80 % أي بانخفاض طفيف ، هذا الارتفاع المستمر لمعدل التضخم في الجزائر له أثر مباشر على معدل الفقر من خلال التأثير على القدرة الشرائية للفرد رغم سياسة زيادة الأجور التي قامت بها الحكومة منذ 2008.

إلا أن الملاحظ أن الاتجاهين متعاكسين بين الفقر والتضخم من خلال الشكل السابق ، لذا فان معدلات التضخم لا تعكس حالة الفقر في الجزائر ، وان جانبت النظرية الاقتصادية فالمنطق في الجزائر يثبت هذا الاتجاه بخلاف كل القواعد الاقتصادية ، لأنه كلما ازدادت الأسعار كلما تهافت الناس لاقتناء تلك السلعة ولم نلحظ هروب وابتعاد وهو عكس النظرية الاقتصادية كلما زاد السعر قل الطلب .

ثالثا /الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر

بالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة منذ سنة 1994 إلى غاية سنة 2012، خاصة ووفقا آليتي السياسة المالية والنقدية في تثبيت وتعميق الإستقرار الإقتصادي، إلا أن الهدف الأكثر إلحاحاً لم يتحقق بعد، والمتمثل في بعث النمو الإقتصادي من جديد، ذلك كون هذا الأخير مرتبط بمتغيرين إستعصى على كل الحكومات السابقة التحكم فيهما، لأن متغير الإستثمار لم نكد نجد له أثر خلال الفترة السالفة الذكر، بسبب الأزمة التي تعددت أبعادها وتعقدت خيوط حلها، وعلى هذا الأساس مادام الفعل الإستثماري غائب، فالبطالة هي سيدة الموقف بلا منازع[203]، لذلك نرى من الضرورة تقديم صورة تقريبية لواقع النمو وما يشكله من ارتباط قوي مع الفقر، والجدول التالي يبين معدلات النمو الإقتصادي والفقر في الجزائر خلال فترة الدراسة 2000-2013:

الجدول رقم (3-21): تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر 2000-2013

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو%	3.8	1.9	5.2	6.8	5.2	4.7	5.3
معدل الفقر %	22.98	21.15	20.90	19.76	18.15	16.60	18.95
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو%	4.8	2.4	2.1	2.1	2.8	3.3	3.1
معدل الفقر %	18.23	17.16	15.40	12.30	10.80	10.50	9.80

المصدر: من اعداد الباحث إستناداً على:

- كريم النشاشبي وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار الإقتصادي والتحول إلى إقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن،1998، ص:21.
- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقارير سنوات : 2000،2001،2002،2003،2004.

تقهقر النمو في سنة 2001 ليصل إلى 1.9% بعدما كان في سنة 2000 يقدر بـ3.8 %، نظراً للبداية التي واجهت السلطات الحكومية من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي، بالرغم من تحسن اداء القطاع الفلاحي بنسبة 18.7% نتيجة تحسن الظروف المناخية وإعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ولكن القطاعات خارج المحروقات سجلت نتائج غير مرضية في دعم النمو، ولم تتوصل الإصلاحات التي شرع فيها منذ عشرية كاملة من تجسيد هذا الهدف، مما جعل الأثار تعكس سلباً على الوضع الإجتماعي من بطالة وتدني المداخيل أمافي الفترة 2002-2012 فقد كانت معدلات النمو متذبذبة من سنة إلى أخرى، والملاحظ أيضا أنه خلال السنوات 2008-2011 إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الإقتصادي في نفس الفترة مقارنة بالفترة 2000-2004، والتي سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات مما يعني أن الإرتفاع النسبي لمعدلات النمو الإقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات بسبب الإرتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ويعد قطاع الخدمات القطاع الثاني في التأثير على الاقتصاد بإعتبار أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج بلغت 31.28% كمتوسط خلال الفترة، كما كان تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي أثر إيجابي على أداء هذا القطاع بإعتبار أن رفع الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها وهوما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبياً خلال الفترة، أما قطاع الفلاحة فتأثير هذا القطاع يعد ضعيفاً مقارنة بقطاع المحروقات والخدمات بحيث لم تتعد نسبة المساهمة 8.25% خلال فترة الإنعاش الإقتصادي، وأما فيما يخص قطاع الأشغال العمومية هو القطاع الوحيد الذي إستفاد من برنامج الإنعاش بحيث سجل 8.25% كمتوسط للفترة، بعد أن كان قبل هذه الفترة قد حقق نمو فاق التوقعات بحيث إنتقلت من 1.4% سنة 1999 إلى 11.6 % سنة 2006 [204]،وأما قطاع الصناعة فلقد سجل نسب نمو متدنية حوالي 4.12%[205] كمتوسط للفترة بالرغم من أن تحقيق معدلات نمو حقيقية مستدامة في أي بلد تعتمد بشكل كبير على القطاع الصناعي.

---

[203] - محمد لكصاسي، تقرير بنك الجزائر، **نسبة النمو الإقتصادي لسنة 2012 حقق 3.3 بالمائة**، تم تصفح الموقع: **http://www.elitihadonline.com/eco/24795.html**، بتاريخ: 2013/03/12، على الساعة: 11:00.

[204] عبد الرحيم شيبي وسمير بطاهر، **فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية**، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية ، المجلد: الثاني عشر، العدد:01 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص:48.

والشكل الموالي يوضح العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي للفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2013:

الشكل رقم (3-13) العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في الجزائر (2000- 2013)

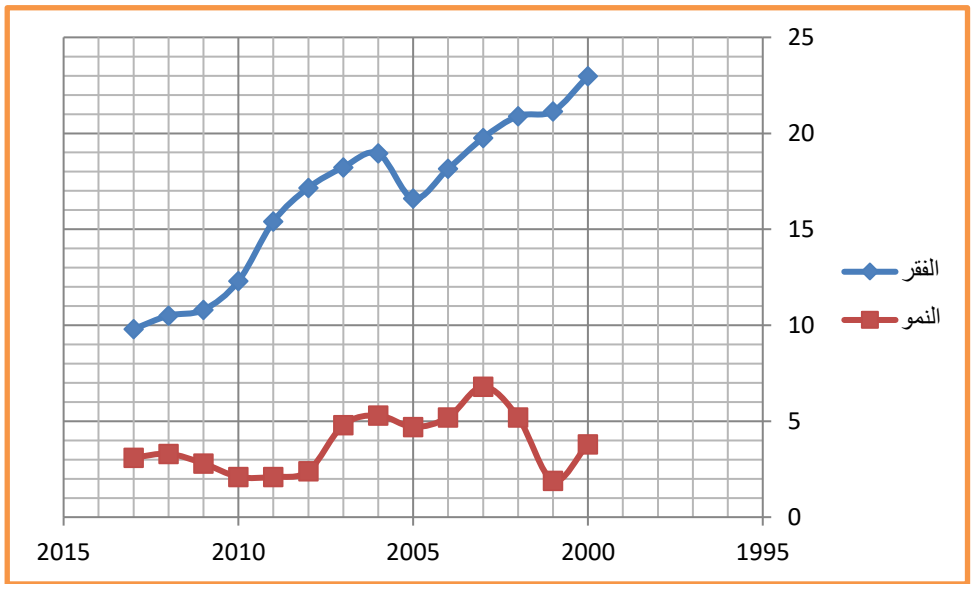

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج excel ، وبناءا على معطيات الجدول السابق .

من خلال الشكل تظهر العلاقة بين الفقر والنمو في بعض الفترات متعاكسة وفي اغلبها متقاربة وطردية فلو نلاحظ من سنة 2000 الى 2001 نجد تقريبا نفس الانخفاض في المعدل ، ولكن مع تزايد النمو من 2001 الى غاية 2003 ، معدلات الفقر بقيت في تراجع مما يثبت ان النمو له اثر عكسي على معدلات الفقر في هاته الفترة ، ولكن على الرغم من تراجع معدلات النمو الا ان معدلات الفقر بقيت في تراجع من سنة 2006 الى غاية 2013 .

رابعا / الفقر والاستهلاك العائلي والدخل

سأتطرق في هذا العنصر إلى الاستهلاك العائلي واهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاستهلاك ومن ثم نعرف الدخل ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي ونتطرق إلى معامل جيني وعدم المساواة اخيرا نتطرق إلى أثر كل هاته المؤشرات على حالة الفقر في الجزائر .

1/تعريف الاستهلاك :

ويقصد بالاستهلاك كل مايستهلكه المجتمع من دخله وتطور هذا الاستهلاك أثناء الخطة ونمطه الذي يسهم في تحقيق الهدف ويعتبر الاستهلاك الصورة المكملة للادخار مادام الدخل يوجه للإستهلاك والادخار، ومن انواعه[206]:

1-1/الاستهلاك الوسيط: ويعني إن الإنتاج يستهلك وسيطا أي انه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه في إنتاج سلعة أخرى وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه " بمستلزمات الإنتاج " أو " السلع لوسطية "

1-2 /الاستهلاك النهائي :ويقصد بذلك إن الإنتاج يستهلك استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من السلع والخدمات أو التمتع بها لإشباع إغراض الاستهلاك وبحيث لاتتخلف عن هذا الاستهلاك سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما

---

[205] نبيل بوفليح واخرون ، مداخلة بعنوان: **"فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر"**،المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف،08/07 أفريل 2008، ص،ص: 49،50.

[206] ضو نصر ، **"الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له "**، مقال منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد السادس، جامعة الشهيد حمة الأخضر بالوادي ، 2013، ص :315

وفي ضوء ذلك يكون الاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي بأنه استخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة للقطاع العائلي ، ويتكون الاستهلاك النهائي من عنصرين :

1-2-1/ الاستهلاك الخاص: وهو استخدام إفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال ويطلق عليه في بعض الأحيان استهلاك الأفراد أو استهلاك القطاع العائلي .

كما يعني الاستهلاك الخاص حيازة الأفراد للسلع واستخدام الخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال وبناء عليه فإن مجرد انتقال السلعة من القطاع العائلي هو عملية استهلاكية.

2-2-1/ لاستهلاك العام: وهو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بلا مقابل أو بمقابل رمزي ويطلق عليه أيضا اسم الاستهلاك الجماعي وهناك عدة فروق واضحة بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام .

2/ المحددات الاقتصادية للاستهلاك العائلي :

من خلال النظريات المفسرة لاستهلاك العائلات نجد أن الدخل الفردي المتاح هو أهم العوامل التي تؤثر في الإستهلاك الكلي للعائلات. ولكن لا يمكن اعتباره المفسر الكامل للتغيرات في الإستهلاك. إذا لا شك أن هناك دورا للعوامل الأخرى التي لا يمكن الاستهانة بدورها أو تجاهلها، وفي هذا المطلب نتناول محددات الإستهلاك الإقتصادية التالية[207]:

1-2/ الدخل الفردي المتاح: إن الدخل الفردي المتاح هو ذلك الذي يتحصل عليه الفرد مقابل العمل الذي يبذله، ويكون غالبًا موجها لاقتناء أو استهلاك حاجات إما دائمة أو غير دائمة، فعندما تنفق العائلات أموالها في الإستهلاك، نقول أنها إستهلكت دخلها تحت قيد ميزانيتها، لأن هذه العائلة لا تستطيع استهلاك حاجات أكبر من دخلها إلا في حالة الاقتراض. والدخل العائلي هو أموال تتصرف فيها العائلة كما تشاء لأنها متاحة، لذا نطلق على هذا النوع من الدخل بالدخل الفردي المتاح .

ويمكن التعبير عن الإستهلاك الفردي بالعلاقة الرياضية كما يلي:

$$C = f(Yd)$$

C : الإستهلاك الفردي

Yd : الدخل الفردي المتاح.

يعني ذلك أن الإستهلاك دالة تابعة للدخل الفردي المتاح فقط، ويمكن تمثيل العلاقة بين الإستهلاك والدخل بمعادلة رياضية أدق كما يلي: $C = a+bYd$

حيث: $1 > b > 0$: يمثل رياضيا ميل دالة الإستهلاك، واقتصاديا يمثل التغيير في الإستهلاك الناجم عن تغير الدخل الفردي بوحدة نقدية واحدة.

$a > 0$: وتمثل الإستهلاك التلقائي أو بعبارة أخرى تمثل a الإستهلاك عندما يكون الدخل مساويا الصفر.

2-2/ المستوى العام للأسعار: يعتبر المستوى العام للأسعار عاملا من العوامل التي تؤثر على الإستهلاك الكلي للعائلات. فكيف يكون تأثيره على هذه الأخيرة إذا ارتفع أو انخفض؟

أ/ إذا كان الارتفاع أو الانخفاض في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض أو ارتفاع متناسب في الدخل النقدي المتاح، ففي هذه الحالة يرى المستهلكون أنهم ليسوا في وضعية جيدة ولا سيئة، وبالتالي يحتفظون بمستوى إنفاقهم الاستهلاكي.

لكن قد يحدث تغير في الإستهلاك الحقيقي لو أن المستهلكين كانوا عرضة لما يسميه الاقتصاديون "التوهم النقدي" في هذه الحالة تقع بعض العائلات تحت تأثير ذلك الوهم بطريقتين:

- بعض العائلات تنظر فقط إلى المستوى العام للأسعار على أساس أنه قد أرتفع، وتتغاضى بطريقة ما عن حقيقة أن دخلها النقدي المتاح قد زاد بالنسبة نفسها. فهم في الحقيقة ليسوا أسوأ حالا، ولكنهم يعتقدون أنهم كذلك ويتصرفون وفق ذلك. فسيزيدون من نسبة الدخل التي تستهلك وبالتالي زيادة مقدار الإستهلاك الحقيقي.

---

[207] -" **نفس المرجع السابق** "، ص-ص : 323-324.

- وعائلات أخرى تنظر فقط لارتفاع دخولها النقدية المتاحة وتتغاضى عن الارتفاع الذي يحدث بالنسبة نفسها في المستوى العام للأسعار، مثل هذه العائلات ستشعر بأنها أحسن حالاً وستزيد من نسبة دخلها الذي يستهلك ويعني ذلك انخفاض في الاستهلاك الحقيقي.

ب/ حالة عدم مصاحبة التغيرات في المستوى العام للأسعار بتغيرات تعويضية (متناسبة) في الدخل النقدي المتاح، يعني أن هناك تغيرات في الدخل الحقيقي المتاح والذي سيكون له أثر مباشر على السلوك الاستهلاكي للأفراد فارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي المتاح ، وبالتالي سوف يكون هناك نقص مطلق في الاستهلاك الكلي للعائلات من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الانخفاض في الأسعار سيؤدي إلى ارتفاع في الدخل المتاح، مما يعني زيادة المقدار المطلق من الاستهلاك[208]

وبصفة عامة فإننا نستطيع أن نقول أن المستوى العام للأسعار لن يؤثر في الاستهلاك الحقيقي إذا كان هذا التغير في المستوى العام للأسعار قد ألغى أثره بتغيرات متناسبة في الدخل المتاح، بشرط أن لايقع المستهلكون تحت وطأة التوهم النقدي. أما فيما عدا ذلك فإن تغيرات المستوى العام للأسعار تؤثر في استهلاك العائلات.

وحسب التحقيق الذي تم إنجازه سنة 2000 من طرف الديوان الوطني للإحصاء حول الاستهلاك تبين أن : 29.6 % من الفئة موضوع التحقيق تستهلك لحم الغنم ماعدا مرة واحدة كل أسبوعين

13.3 % يستهلكون لحم البقر ماعدا مرة واحدة كل أربعة أسابيع

66.7 % تستهلك اللحوم البيضاء ماعدا 1.3 مرة في الأسبوع

56.1 % من العينة تستهلك السمك ماعدا مرة واحدة كل أسبوع

67.2 % يستهلكون البيض ماعدا مرتين في الأسبوع

71.2% يستهلكون مشتقات الحليب ماعدا 4 أيام في الأسبوع

استهلاك الفواكه والخضر ماعدا 2.5 يوم في الأسبوع .

و عليه فإن نمط استهلاك الأسر يطرح إشكال حول استهلاك البروتينيات الحيوانية مما يؤثر سلبا على صحة المواطنين ووقايتهم

2-3/ توزيع الدخل:

يعتبر مستوى الدخل المتاح أهم العوامل التي تؤثر في الاستهلاك الكلي ،ومع ذلك فإنه عند مستوى معين من الدخل المتاح فإن مستوى الاستهلاك المترتب عنه يتجه إلى أن يكون أكبر أو أقل متوقفا على توزيع هذا الدخل.

فلو أن جميع المستهلكين كان لديهم الميل الحدي نفسه للاستهلاك، فإن إعادة التوزيع من شخص لآخر سوف تؤدي إلى نقص الاستهلاك الخاص للفرد بالقدر نفسه تماما كما يزيد به فرد آخر استهلاكه، ولكن لما كان الميل الحدي للإستهلاك يختلف من شخص إلى آخر، فإن مدى هذا الاختلاف هو الذي يجعل من الممكن تغير الإستهلاك بحدوث مثل هذا التوزيع.

وحسب إحصائيات ميزانية العائلات هناك إختلاف في الميل الحدي للإستهلاك بين العائلات ذات الدخول المرتفعة والعائلات ذات الدخول المنخفضة فالميل الحدي للإستهلاك الخاص بالعائلات الأخيرة أكبر من الميل الحدي للإستهلاك الخاص بالعائلات الأولى، وقد يدعونا ذلك إلى استنتاج أن توزيع أكثر عدالة للدخول يؤدي إلى زيادة النسبة من الدخل الذي يوجه للإستهلاك[209].

3/الدخل :

يمثل الدخل الوطني ومتوسط الدخل الفردين الحالة المادية و الاقتصادية للأفراد، الناتجة عن الدخل الوطني لكل بلد، و هذا الأخير يرتفع و ينخفض حسب الإنتاج الوطني، بنسبة تقارب 95 بالمائة من مداخيل البترول في الجزائر، و تتصدر الدول المتقدمة المراتب الأولى في هذا المجال تليها دول الخليج، لعائدات البترول مع قلة السكان مقارنة مع الدول المتخلفة الأخرى

---

208 - ضو نصر ، **" دراسة وتقييم المستوى المعيشي لولاية الوادي باستخدام تقنية سير الاراء "** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتسيير،جامعة الجزائر،2007، ص33.

209 - سامي خليل، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الكويت، دون دار نشر،1994، ص: 1048.

ويوضح التقرير السنوي لعام 2009 للتنمية البشرية العربية تحت عنوان " تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية" أن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بأقل من دولار يقدرون ب 2 بالمئة أي في حدود 680 ألف نسمة، بينما بلغت نسبة الجزائريين الذين يقدر دخلهم بأقل من دولارين 1,15 بالمئة أي في حدود 12,5 مليون نسمة، فيما يقدر متوسط الجزائريين الذين يعيشون على خط الفقر 6,22 بالمئة أي ما يعادل 68,7 مليون نسمة وهي نسبة معتبرة مقارنة بعدد السكان الإجمالي وأكثر من ذلك مقارنة بالقدرات المتاحة للجزائر.

وتوضح الإحصائيات التي توفرها الهيئة الدولية أن المشكل القائم بالنسبة لتوزيع الدخل والثروة، تواصل المعاناة منذ سنوات لعدم المساواة واختلال في توزيع الثروة والدخل بين الجزائريين وتباعد بين الفئات الأكثر فقرا والفئات الأكثر غنى رغم أن نسبة النمو السكاني في الجزائر عرف تراجعا كبيرا خلال عشريتين من حوالي 4,2 بالمئة إلى 5,1 بالمئة ويرتقب أن يصل عدد سكان الجزائر 1,38 مليون نسمة في غضون 2015 ، ونفس الشيء ينطبق على نسبة الخصوبة التي تقدر حاليا في حدود 5,2 طفل لكل امرأة بعد أن كانت خلال السبعينيات 4,7 طفل لكل امرأة.

ويكشف التقرير الدولي أن 10 بالمئة من فئات المجتمع الجزائري من شريحة المجتمع الأغنى ماديا، يستحوذون على 8,26 بالمئة من الدخل والاستهلاك مقابل 8,2 بالمئة لأفقر 10 بالمئة من السكان، بينما يمثل أغنى 20 بالمئة من السكان 6,42 بالمئة من الدخل والاستهلاك مقابل 0,7 بالمئة لأفقر 20 بالمئة من السكان، مما يكرّس التفاوت والاختلال في توزيع الثروة والدخل• وهي نفس المقاييس التي تلاحظ منذ سنوات في الجزائر مع اتساع الشرخ الموجود بين الفئات الغنية والفقيرة، حيث أن الفارق يقدر ب 6,9 مرة بين 10 من أفقر الفئات و10 بالمئة من أغنى الفئات و1,6 مرة بين أفقر 20 بالمئة وأغنى 20 بالمئة في المجتمع الجزائري من حيث الدخل والاستهلاك.

وتبقى الجزائر دولة ريعية بامتياز لتركيزها على تصدير المحروقات فحسب، والتي تشكّل أهم مصدر للدخل، وبالتالي تضعها في خانة الدول المؤهلة لأن تعيش هزات اجتماعية خلال السنوات المقبلة، في وقت لا تزال مستويات البطالة المقدرة ب 15 بالمئة مرتفعة لدى فئة الشباب[210].

4/ منحنى لورنز و معامل جيني بالجزائر ما بين 1988 و 2005

لاستخدام طريقة حساب جيني على معطيات الجزائر لسنوات (1988 -2005-2000-1995) استخدم البنك العالمي طريقة التوزيع الكمي ، حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (3-22) : نفقات الاسرة المعيشية حسب الكمية في الجزائر من (1988-2005)

	1988	*1995*	*2000*	*2005*
الكمية الأولى	**0.0654**	**0.068**	**0.078**	**0.073**
الكمية الثانية	**0.1086**	**0.1097**	**0.117**	**0.122**
الكمية الثالثة	**0.1481**	**0.1494**	**0.159**	**0.163**
الكمية الرابعة	**0.2059**	**0.2074**	**0.216**	**0.221**
الكمية الخامسة	**0.4689**	**0.4655**	**0.432**	**0.421**

المصدر : من اعداد الباحث استنادا على :

1- Deininger-Squire data set, Worled bank 1997. http//www.worldbank.org/html/prdmg

/grtjweb/dddeisqu.htm.

لحساب مؤشر جيني لسنة 1988 نتبع الخطوات التالية[211] :

لدينا التوزيع الكمي لنفقات الأسرة المعيشية لسنة 1988 كما في الجدول السابق ، نقوم بحساب هاته الكميات بالتصاعد ونقوم برسم منحنى لورنز مع 6 نقاط وهي :

النقطة الأولى (0.0) ،النقطة الثانية (0.2. 0.0654) ،النقطة الثالثة (0.4 و 0.0654+0.1086)

النقطة الرابعة (0.6 و 0.0654+0.1086+0.1481)

النقطة الخامسة (0.8 و 0.0654+0.1086+0.1481 +0.2059)

---

[210] -موقع جزايرس ،" **الجزائر تعاني فوارق الدخل وعدم المساواة في توزيع الثروة**"، على الرابط التالي Mhttp://www.djazairess.com/alfadjr/122923 ، تصفح الموقع بتاريخ :2016/11/20، على الساعة 23.30 .

[211] - سهيل يخلف ، "**مرجع سبق ذكره** "، ص: 45 .

النقطة السادسة (1 و 0.0654+0.1086+0.1481+0.2059+0.4655)

عند رسم منحنى لورنز ، فإن النسب لمجموع للسكان تأخذ محور السينات، و نسب مجموع توزيع النفقات (الدخل أو الاستهلاك) تمثل محور العينات.

بعد إيجاد نقاط لورنز نقوم بالعملية الثانية و التي ترتكز على قياس المساحة القصوى لمنحنى لورنز (موضع ما بين الإنحراف الممثل للتوزيع العادل المنجز) وتحسب المساحة كما يلي :

نقوم بجمع مساحة المعينات الممثلة للإحداثيات المعينة سابقا (0.2 ، 0.0654) + (0.4 ، 0.174) +(0.6 ، 0.3221) + (0.8 ، 0.528) + (1 ، 1) ، حيث يكون عرض كل معين متساوي مع الآخر أي (0.2) نأخذ النقاط الموجودة على منحى لورنز و تقطع المستقيمات الأفقية للمنحنى (0.2 ، 0.4 ،0.6 ،0.8 ،1) ونرسم خطوط أفقية للحصول على المستطيلات.

المساحة القصوى لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 1988 تساوي:

(0.2*0.0654)+(0.2*0.174)+(0.2*0.3221)+(0.2*0.528)+(0.2*1) =

0.0348+0.06442+0.1056+0.2 = 0.4179

العملية الثالثة ترتكز على حساب المساحة الداخلية لمنحنى لورنز:

المساحة الداخلية لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 1988 تساوي:

$$0.2179 =(0.528*0.2)+(0.3221*0.2)+(0.174*0.2)+(0.0654*0.2)+(0*0.2)$$

العملية الرابعة و التي نأخذ فيها نصف مجموع المساحتين (القصوى و الداخلية) و نطرحها من الرقم 0.5 (ذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي و الإحداثيتين الأفقي والعمودي تساوي 0.5) و يضرب الحاصل في 2 لنحصل في الآخير على مؤشر جيني.

مؤشر جيني لسنة 1988 : يساوي = [0.5- ((0.4179 +0.2179) /2)]*2 = 0.364 اي ان معامل جيني في الجزائر لسنة 1988 هو **36.4 %**

ونتبع نفس الطريقة بالنسبة لسنة 1995 ، والتي كان فيها منحنى لورنز بالشكل التالي :

الشكل رقم (3-14) منحنى لورنز حسب معطيات البنك العالمي حول مستوى المعيشة و الفقر بالجزائر لسنة1995

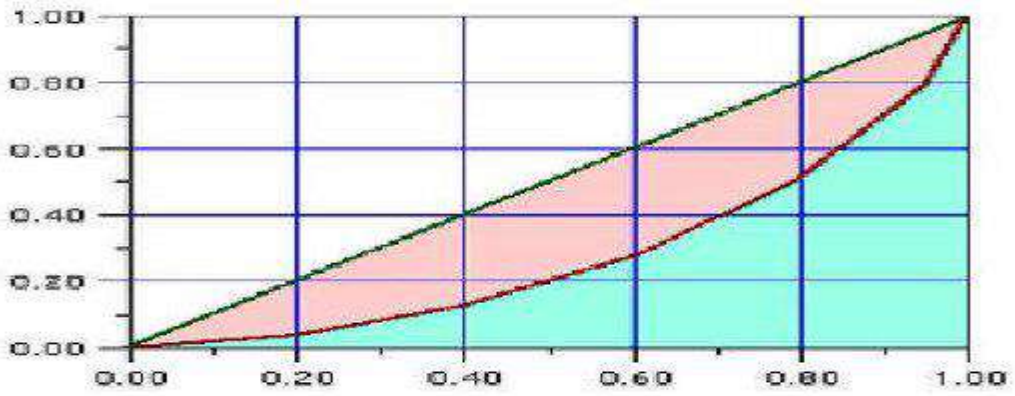

المصدر : مأخوذ من معطيات البنك العالمي عبر الرابط :

Deininger-Squire data set, Worled bank 1997. http//www.worldbank.org/html/prdmg

/grtjweb/dddeisqu.htm.

.

بعد إيجاد نقاط لورنز نقوم بالعملية الثانية و التي ترتكز على قياس المساحة القصوى لمنحنى لورنز (موضع ما بين الإنحراف الممثل لتوزيع العادل المنجز) ،هذه المساحة تحسب بجمع مساحة المعينات حيث يكون عرض كل معين متساوي مع الآخر أي (0.2)، نأخذ النقاط الموجودة على منحى لورنز و تقطع المستقيمات الأفقية للمنحنى (0.2 ،0.4، 0.6 ، 0.8، 1) و نرسم خطوط أفقية للحصول على المعينات الصفراء كما ممثل في الرسم المبين التالي:

الشكل رقم (3-15) : المساحة القصوى لمنحنى لورنز بالجزائر لسنة 1995 (مساحة المعينات الصفراء)

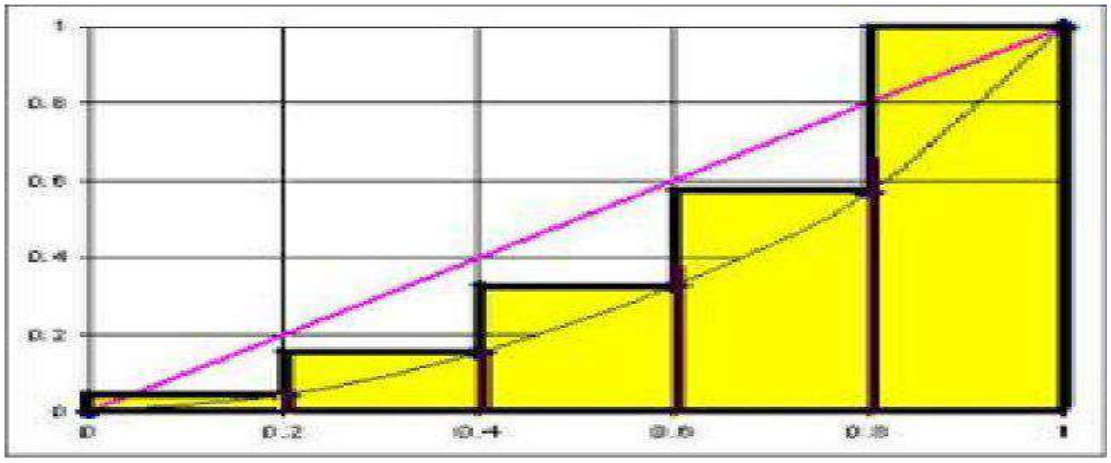

المصدر : مأخوذ من معطيات البنك العالمي عبر الرابط :

Deininger-Squire data set, Worled bank 1997. http//www.worldbank.org/html/prdmg

/grtjweb/dddeisqu.htm.

المساحة القصوى لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 1995 تساوي:

(0.2*0.068)+(0.2*0.177)+(0.2*0.3271)+(0.2*0.5345)+(0.2*1) = 0.421

العملية الثالثة ترتكز على حساب المساحة الداخلية لمنحنى لورنز:

الشكل (3-16) : المساحة الداخلية لمنحنى لورنز بالجزائر لسنة 1995 (مساحة المعينات البنفسجية)

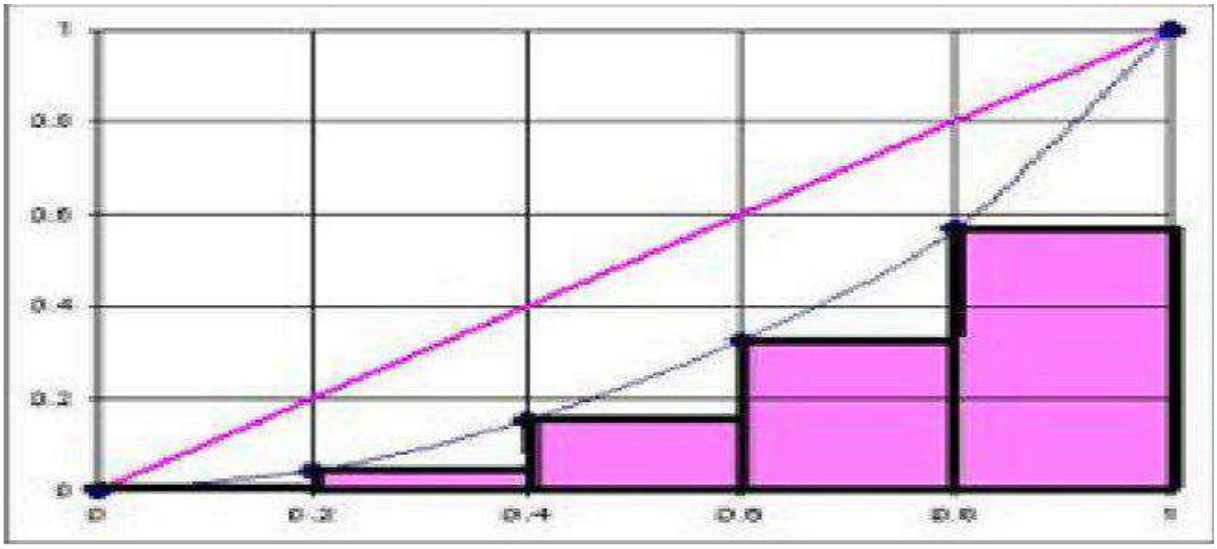

المصدر : مأخوذ من معطيات البنك العالمي عبر الرابط :

Deininger-Squire data set, Worled bank 1997. http//www.worldbank.org/html/prdmg

/grtjweb/dddeisqu.htm.

المساحة الداخلية لمنحنى لورنز في الجزائر لسنة 1995 تساوي:

(0.2*0)+(0.2*0.068)+(0.2*0.177)+(0.2*0.3271)+(0.2*0.5345)= 0.221

العملية الرابعة و التي نأخذ فيها نصف مجموع المساحتين (القصوى و الداخلية) ونطرحها من الرقم 0.5 (ذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي و الإحداثيتين الأفقي والعمودي تساوي 0.5) و يضرب الحاصل في 2 لنحصل في الآخير على مؤشر جيني.

مؤشر جيني لسنة 1995 يساوي :[0.5-((2/(0.421+0.221)*2] =0.357

ومنه معامل جيني لعام 1995 هو **35.7 %**

وبنفس الطريقة نحسب معامل جيني لسنة 2000 و2005 ونتحصل على الجدول التالي :

الجدول رقم (3-23) : معامل جيني في الجزائر لسنوات (2005-2000-1995-1988)

السنوات	1988	1995	2000	2005
معامل جيني	**% 36.42**	**%35.7**	**%36.6**	**%31.8**

المصدر : اعداد الباحث بناءا على معطيات من البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أن كل مؤشرات جيني أقل من 100 % و أكثر من 0 % و بهذا يمكننا القول أن هناك توزيع عادل و طفيف في نفقات (الدخل أو الاستهلاك) فيما بين الأسر الفقيرة ، و قد تضائل هذا المؤشر لينتقل من 36.42 % سنة 1988 إلى 31.8 % سنة 2005 و هذا يدل لا محالة إلى أن توزيع (الدخل أو الاستهلاك) فيما بين الفقراء متجه نحو الاعتدال و ذلك عندما يصل إلى الرقم 0 % (الرقم 0 % يمثل توزيع عادل و موجود ، أما 100 % معناه أن التوزيع العادل غير موجود فيما بين الأسر المعيشية)[212].

المطلب الرابع :البيئة ومشكلة الفقر

[212]Rapport sur le développement humain du PNUD (2004), p. 286

أولا/ الواقع البيئي في الجزائر :

بالرغم من كون الجزائر من أكبر بلدان القارة الإفريقية ب 2.381.000كم2، غير أن مواردها الطبيعية لا تناسب ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة لأنها محدودة وهشة بالظروف المناخية وسوء توزيعا على الإقليم، مما يعرض أثمن مواردها(أخصب وأحسن الأراضي الزراعية) لأخطار محققة من خلال اكتساح العمران المتميز بالتسارع وسوء الحكم فيه، حيث ارتفع من 40%سنة 1977،إلى 60%سنة 1987،حيث تضاعف عدد السكان ب03 مرات من6.779.000 نسمة إلى17.460.000نسمة، وهذا التبذير للأراضي الزراعية القيمة بسبب الانتشار المفرط للمدن يولد واقعا مؤلما آخر يتمثل في تبذير موارد أخرى هامة كالماء الذي يتميز بالندرة وكثرة الطلب، كون95 %من الإقليم خاضعة لمناخ جاف من جهة،وكون الموارد الكامنة المتولدة عن الحجم السنوي لمياه الأمطار التي تستقبلها الأحواض المنحدرة لا تعبأ إلا جزئيا وبصعوبة كبيرة.

كما أن وفرة هذا المورد لا تتعدى أكثر من 383م^3 ن / ، وهذا الوضع يرتبنا من بين البلدان التي تقع تحت حد الندرة في وفرة المياه المحددة دوليا ب 1000م^3 سنويا لكل ساكن،ونسبة التسربات في القنوات بلغت50% أما نسبة تنقية المياه القذرة فهي تقريبا معدومة

وستنخفض في أفق 2020 بعدد السكان المتوقع 44مليون نسمة إلى 261م^{3}سنويا لكل ساكن وبالإضافة إلى الأسباب المناخية المسببة لهذه الندرة،يبقى الاستعمال غير العقلاني للماء وتبذيره من أهم العوامل الأساسية لذلك ،أما مسألة التصحر في الجزائر فقد أصبحت قضية استعجاليه ، نظرا لتهديدها لمجموع المجال السهبي الواسع، وهو المنطقة الرعوية عالية الجودة للبلاد،حيث أظهرت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية أهمية المساحات المهددة بظاهرة التصحر 13.821.179هكتار أي 69بالمائة من مساحة السهوب (تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر،2000)،وهذا يرجع لأسباب عديدة منها الجفاف، الأنشطة البشرية وكمثال لهذا الأخير هو كون السهوب لا يمكنها تحمل أكثر من 04ملايين رأس من الغنم في حين يزيد هذا القطاع حاليا عن 10ملايين رأس[213].

وفي حديثنا عن المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية فلا يخفى عن أحد أن المجتمع الحضري يتميز بالكثافة السكانية وتزايد التخصص المهني الناجم عن تقسيم العمل وفي الجزائر،يعتبر التوسع العمراني غير المدروس والنمو الديمغرافي وتغير نمط الاستهلاك فيه من العوامل المباشرة للتدهور التدريجي للإطار المعيشي الذي من بينه :

1- تلوث الهواء:

عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي الذي ولد تلوثا هوائيا يمكن في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة، وترجع التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية أساسا لحركة المرور،مصادر منزلية،تدفقات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية أو صادرة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق.ولا شك أن الأفراد يختلفون في استجابتهم لملوثات الهواء ، فالأطفال خاصة أكثر حساسية لامتصاص أجسامهم للملوثات بسرعة وكذا كبار السن والمرضى بأمراض مزمنة

2- النفايات:

إن أغلب النفايات حتى المسموح بها من طرف البلدية هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية خاصة المنزلية منها فهي تشكل مصدرا هاما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السمية والمشوهة لجمال المناظر،فالجزائري ينتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كغ من النفايات الحضرية وتزيد هذه النسبة إلى 1.2كغ في كبريات المدن، بالإضافة إلى نتائج سلوكات المواطن غير المحسوبة في تأزيم هذه الوضعية ،نجد أن تسيير النفايات في الجزائر يتميز بنقائص هامة كانعدام فرز النفايات في عين مصدرها، انعدام المزابل الخاضعة للمراقبة، نقص في إعلام وتحسيس المستهلك...

أما فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية فقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة(1983)كانت المشاريع الصناعية تنجز دون القيام بدراسة أثرها على البيئة ، حيث كان المقاولون يفضلون المواقع سهلة التهيئة مما جعل الصناعة تبتلع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية،وكانت لهذه الوضعية آثار على البيئة والصحة العمومية، مثال ذلك هو أن تدفقات كل من مركب المنظفات لسور الغزلان لوث سد لكحل،والمنطقة الصناعية لتيارت لوث سد نجدة...زد على ذلك إنتاج النفايات الصناعية كالإسمنت والجبس والغازات ذات المفعول التحراري الناجمة عن مصانع التكرير، ولا بد من الإشارة إلى أن التسممات الأكثر حدوثا سببها الرصاص، تذويب وتكرير الرصاص، صناعة الطلاء...وعليه فالتقييم البيئي للمشروعات الصناعية هو أفضل حل للتقليل من الآثار الناجمة، في نفس الوقت لا يمكننا أن نغفل وجود أوساط وأنواع التنوع البيولوجي في خطر،فالمعروف أن التنوع البيولوجي هو مجموع الجسيمات الحية من حيوان ونبات مع دعيمتها الوراثية والأنظمة البيئية التي تتطور فيها، والتنوع البيولوجي أساسي للمساعدة على التكيف مع التغيرات ، إلا أنه رغم كون هذا التنوع ثري في الجزائر إلا أنه متقهقر ففي الجزء

---

[213] -مصباح فوزية ،" **مشكلة الفقر و البيئة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"،مقال منشور في مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة البليدة ، العدد ؟،2012/05/13 ، ص: ؟.

الشمالي نجد الغابات المتوسطية وفي الهضاب، الحلفاء والعرعار أما الصحراء فهي قاحلة في مجملها تقريبا وكل منطقة تحوي حيواناتها وكائناتها البرية والبحرية التي يجب حمايتها، مع العمل على زيادة مساحة الغابات الجزائرية كما كانت عليه قبل قرنين ،وتهيئة السهوب بتنظيم عمليات الرعي والحماية من التصحر والجزائر أيضا فضاء للعديد من التنوعات الوراثية لأنواع مزروعة أو طوعيه، إلا أنها اليوم تعاني من وعدة مشاكل كالأمراض،الحرائق،الإفراط في الإرعاء تهدد بعضها بالانقراض،وأهم ما يمكن ذكره والذي يعمل حاليا على حمايته بدعم دولي هو الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية للحفاظ على التنوع البيولوجي وهي تغطي حوالي 53.000.000هكتار لقد من الله على الجزائر بمناطق بحرية وشاطئيه أكسبتها واجهة بحرية رائعة ممتدة على طول 1200كم، وبالرغم من كون عمق هذه المنطقة الساحلية لا يتعدى ال50كم بمساحة 45.000كم^2، إلا أنها تأوي حوالي 12.5مليون نسمة أي ما يعادل 43بالمائة من إجمالي السكان بكثافة سكانية تقدر ب300ن/كم^2 مقابل 12.22ن/كم^2 بالنسبة لمجموع الإقليم.

هذا التركز الكبير للسكان، وما يتبعه من تمركز لمعظم الأنشطة الصناعية والسياحية والتجهيزات القاعدية المتنامية، أثر على المساحة الشاطئية-(ضياع حوالي 17بالمائة من المساحة الإجمالية للمنطقة الشاطئية وعلى الموارد المائية)- حيث سجل التلوث البحري المتولد عن الأقطاب الصناعية نسبا تبعث على القلق ، خاصة التسربات البترولية ، فحوالي 100مليون طن من المحروقات تمر سنويا بالقرب من الشواطئ الجزائرية،و 50مليون طن تشحن سنويا من الموانئ الجزائرية، و10.000طن تفقد وتتسرب في البحر أثناء هذه العمليات، فهل يمكن تخيل تأثير ترسب المعادن الثقيلة على الأحياء البحرية ؟... فقد تم منع الاستحمام في 183 شاطئ ضمن 511 شاطئ أي أكثر من الثلث، بالرغم من أن منظمة الصحة العالمية تعرف الصحة بأنها \"حالة من الراحة الجسمية والنفسية والاجتماعية وليست فقط الخلو من الأمراض إلا أننا سنتحدث عن الأمراض الناتجة عن واقع بيئتنا في الجزائر لنتمكن من استنتاج أهمية البيئة في حفاظ سلامتنا الصحية من خلال الاقتصاد في التكاليف المرتبطة بالعلاج وبالتالي حتمية وضرورة حمايتها.

ثانيا / الآثار البيئية على الصحة :

ومما لا شك فيه أن هذه الآثار عديدة ومتنوعة ولكننا سنركز على ثلاث أساسية مرتبطة بتلوث الماء، تلوث الهواء، وتدهور البيئة و هي[214]

1- الأمراض المرتبطة بتلوث الماء:

إن هذه الأمراض تسببها جراثيم أو طفيليات أو فيروسات وهي ذات تصريح إجباري،وقد شهدت الجزائر عبر مختلف مناطق البلاد تفاقما لهذه الأمراض (بين 1993-1996) من866. 2 إلى **3.545** حالة لكل 100.000ساكن وأهمها التيفوئيد 44 بالمائة إلى 47 بالمائة من مجموع التصريحات بالأمراض المنقولة عن طريق المياه ، وتعتبر المنطقة التلية وخاصة الهضاب العليا الأكثر إصابة بهذا الداء، كما تقتل الأمراض الإسهالية المتولدة عن استهلاك الماء 2000 طفل سنويا ، وأهم الأسباب الرئيسية لهذه الأمراض هي تلوث مجاري المياه والينابيع بتدفق المياه القذرة، توحيل السدود، عدم كفاية وغياب مخططات شبكات توصيل الماء العذب

2- الأمراض المرتبطة بتلوث الهواء:

إن الهواء الملوث يضر بالصحة ويزيد من تواتر بعض الاضطرابات مثل الأمراض التنفسية (الربو، النقص التنفسي، السعال المزمن، التنخم...) حيث بين التحقيق الذي أجراه المعهد الوطني للصحة العمومية (1990) أن الإصابات التنفسية تهيمن ب 35.7بالمائة من المرضية المحسوس بها و 27.2 بالمائة بالنسبة لأسباب الاستشفاء ، وقد تم سنة 1994 خضوع 21.5بالمائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 05سنوات بسبب مرض تنفسي حاد ، وفي سنة 1999 بلغ عدد حالات الاستشفاء 37.571حالة .

ومن جهة أخرى، يمكن لتلوث الهواء أن يضعف الوظائف الرئوية، فالغبار يصيب الجهاز التنفسي، ومونوكسيد الكربون يؤثر على القلب والمخ، والرصاص والكالسيوم يصيبان الدم والكلى، والديزل وبعض المركبات كالبنزين تؤدي إلى حدوث السرطان.

3- الأمراض المرتبطة بتدهور البيئة :

أهمها السرطان 840حالة لدى البالغين من العمر 70-74 عام لكل 100.000ساكن، أمراض العوز الغذائي خاصة لدى الأطفال، الأمراض القلبية العرقية أكثر ارتباطا بالفقر، حمى المستنقعات نتيجة البلدان المجاورة للجزائر وأهم الولايات المعرضة لهذا المرض اليزي،تمنراست، أدرار (80بالمائة من الحالات)،عين الدفلة وخميس الخشنة في الشمال، بالإضافة إلى الأمراض الناتجة عن المخلفات الطبية

---

214 "**نفس المرجع السابق**"

ثالثا / العلاقة بين الفقر والبيئة:

لقد أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة تراكمية دائرية أو أشبه بعملية سببية تراكمية، حيث يجبر الفقراء على اختيار الفائدة المضمونة على المدى القصير حتى يمكنهم من سد الاحتياجات المستقبلية، لذلك فهم يتسببون في تدهور البيئة التي تعمل بالتالي على زيادة فقرهم وهكذا تستمر المشكلة، حيث يؤدي الفقر إلى قصور في الإنتاجية واستخدام غير مستديم للموارد الطبيعية.

وبشكل تفصيلي فإن علاقة الفقر بالبيئة علاقة مزدوجة الاتجاه، فالفقر هو أحد مسببات التدهور البيئي لأن احتياجات الفقراء وسبل معيشتهم الملحة تعني في كثير من الأحيان القيام بممارسات وسلوكات مدمرة للبيئة مثل الإفراط في صيد الأسماك والحيوانات البحرية في المناطق الساحلية واستخراجها بطرق غير سليمة ودون إعطاءها فرصة للتكاثر وتجديد مواردها، كذلك أدى اندفاعهم نحو الأراضي الهامشية بسبب قلة مواردهم وزيادة أعدادهم وعدم كفاية التنمية إلى تدمير الأراضي في الغابات المطيرة وحرث المنحدرات شديد الانحدار والرعي الجائر في أراضي المراعي الهشة ، ويحدث هذا عادة في الأنظمة البيئية التي تأوي مجتمعات فقيرة تعتمد بصورة أساسية على الموارد الطبيعية، وهناك علاقة بين الفقر وظاهرة التصحر[215].

فضلا عن هذا فإن التلوث البيئي الذي يؤدي إلى تدني نوعية البيئة، يعرض الفقراء للخطر حيث أوضحت المسوح العلمية في جميع أنحاء العالم أن الفقراء هم أول من يتأثر بالتدهور البيئي [216]، حيث يقلل الفقر من حصانة الأفراد ضد آثاره باختلاف أشكالها (تلوث الهواء، الماء، التربة، التلوث الإشعاعي، التلوث الضوضائي). فالتلوث البيئي من أهم العوامل المؤثرة على صحة الأفراد لا سيما في المجتمعات الريفية مثلا فإن الأمراض التي تصيب الأفراد وبشكل رئيسي الفقراء تعود إلى أسباب بيئية، وأكثر الأمثلة مأساوية 80 من الأطفال يموتون سنويا بسبب الإسهال الناجم عن تلوث المياه السطحية بالإضافة إلى التأثيرات الصحية للأمراض الناتجة عن التدهور البيئي نجد أيضا التأثيرات الاقتصادية، فقد اقر التقرير الوطني حول حالة البيئة في الجزائر سنة 2000، بأن الفقر تفاقم بشكل واضح مع المشكلة البيئية، لا سيما وأن تقرير المؤتمر الوطني لمكافحة الفقر والإقصاء الذي نظمته الحكومة الجزائرية في 28 أكتوبر 2000، أكد أن شخصا واحدا على الأقل من بين خمسة أشخاص يعيش في حالة من الفقر، فإلى جانب التعرض المتزايد للسكان الفقراء لأخطار التلوث البيئي تزيد حالة العوز والحاجة عندهم في استهلاك الموارد البيئية دون مراعاة، وهذا لضمان حياتهم، ومن منظور سوسيولوجي فإن تعامل الفرد مع بيئته الطبيعية يخضع لجملة من المعطيات من بينها مستواه المعيشي، فلا يمكن التحدث عن سلوك بيئي إيجابي وعقلاني بينما يفتقد الفرد أبسط ضروريات الحياة مما يدخله في حيز الصراع من أجل البقاء.[217]

المبحث الثالث :محاولة لتحليل وتحديد مظاهر الفقر في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي نالت استقلالها حديثا، لذا فإن التنامي الرهيب لظاهرة الفقر، وانعكاساتها الخطيرة على الفرد والمجتمع من حيث الأوضاع المعيشية والصحية، وحتى الأجيال القادمة، كل هذا كافيا لتوضيح مدى خطورة هذا الوضع، فرغم ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وارتفاع مخزون سعر الصرف، إلا أن الأوضاع الاجتماعية بلغت درجة كبيرة من التدهور والتهميش، فازداد عدد الفقراء بشكل رهيب نتيجة تسريح العمال، وانتشار الأحياء القصديرية التي تشكل المكان الخصب لانتشار الفقر والأمراض الفتاكة.

وسنركز بدورنا على أهم واكبر المظاهر المصاحبة لتنامي ظاهرة الفقر والتي يكون الفقر المتسبب الأول فيه ، مثل تأثير الفقر على النسيج الاجتماعي ، وتنامي الجريمة والفساد ،وعمالة الأطفال ، وانتشار ظاهرة التسول والدعارة ، وسنقسمها إلى ثلاث مطالب : أثار اقتصادية ، أثار اجتماعية ، أثار أخرى أمنية وسياسية .

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية لظاهرة الفقر في الجزائر

لقد اعتبر علماء الاقتصاد بفروعه المختلفة أن الاقتصاد ذو طبيعة دائرية وان الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ترتبط ارتباط وثيقا وتؤثر نتائج أي منها إيجابا أو سلبا على باقي مكونات الاقتصاد الوطني الأخرى وبما إن المواطن كائن اقتصادي أي ينتج ويستهلك ويقدم الخدمات ويحتاج لخدمات ويدخر ويقترض لذا يؤثر الفقر تأثيرا سلبيا عميقا على الاقتصاد الوطني وتتجلى تأثيراته في انخفاض معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي بسبب انخفاض الميل الحدي للاستهلاك أي انخفاض مستوى الطلب الفعال على السلع والخدمات وهذا بدورة يؤدي للركود وإطالة مدته مما يتسبب في انخفاض مستوى عرض السلع والخدمات ، إن انخفاض مستويات أجور ومدا خيل الفقراء يؤدي إلى انخفاض مستويات الادخار في المؤسسات المصرفية وانخفاض الكتلة النقدية في البنوك الموظفة للإقراض وهذا يحدث خلل في النظام المالي والنقدي للدولة كما يؤدي إلى انخفاض مستويات مشاركة الفقراء في

---

[215] - أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، **التكافل الاجتماعي البيني**، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص –ص :49-50.

[216] - باقر محمد علي وردم ،**العولمة و المستقبل الأرض** ،الأهلية للنشر و التوزيع ،عمان، 2003 ، ص-ص: 118-119 .

[217] - وزارة تهيئة الإقليم ،"**المخطط الوطني للإعمال من اجل التنمية المستدامة**" ، الجزائر ، 2001، ص :30.

برامج الإنتاج الثقافي والمعرفي والسياحة المحلية مما يؤثر تأثيرا سلبيا عميقا على تلك القطاعات الاقتصادية ويضعف انتعاشها وفرص نموها وتوسعها واستيعابها لفرص عمل وقد تنبه مفكرو الاقتصاد السياسي الرأس مالي لنتائج الفقر الاقتصادية منذ الأزمة العالمية الكبرى 1928 إلى ضرورة التوسع في الإنفاق الحكومي على المشاريع الكبرى[218]

مجمل هذه الآثار بصورة عامة تتكون في النقاط التالية :

أولا / طبيعة الدخل والادخار :

إن المجتمع إذا كان فقيراً فإن الدخل القومي يذهب إلى إطعام الأفواه الجائعة بدل أن تذهب إلى التنمية ، والاستثمار ، وبالتالي فلن تتحقق التنمية المنشودة في ظل الفقر المدقع .

بالإضافة إلى زيادة الديون والقروض الفردية لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية بدلاً من العمل على خطط النهضة والبناء والتعمير .

وفي الجزائر عند التطرق إلى مصدر الدخول أظهرت دراسة المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة

بالسكان والتنمية LSMS 2005 ، ووزارة التشغيل والضمان الاجتماعي، أن غالبية الأسر الجزائرية تعتمد على الأجور والتحويلات مصدرا للدخل، كما وجد أن أكثر من 74.32% من مجموع الدخول كانت عبارة عن عوائد الأجور والتحويلات المنتظمة، وعوائد الأجور غير الدائمة، حيث عرفت السياسة الاجتماعية للدولة سنة 2011 ارتفاعا في حجم التحويلات الاجتماعية إلى أكثر من 770 مليار دينار جزائري ، أي ما يعادل 50 % من الجباية البترولية ، و 12.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت سنة 2012 إلى أكثر من 1200 مليار دج منها 200 مليار دج بالنسبة لدعم المواد الأساسية، الحليب، الحبوب، السكر، الزيوت،كما ارتفعت ميزانية التسيير من 2363.2 مليار دينار سنة 2004 إلى 4608 مليار دينار سنة 2012 ، لكن رغم هذه الزيادة إلا أن الأجر الأدنى يبقى ضعيف[219]، والجدول التالي يبين لنا تطور الأجر الوطني الأدنى.

الجدول (3-24)تطور الأجر الوطني الأدنى في الجزائر للفترة 1991- 2012 الوحدة (دج)

السنة	1991	1992	1994	1997	(1)1998	(12)1998	2001	2004	2007	2010	2012
الأجر	1500	2000	4000	4800	5400	6000	8000	10000	12000	15000	18000

المصدر : من اعداد الباحث استنادا على :
عبد الوهاب بوكروح ، "**الأجر الوطني الادنى رهينة سياسة التقطير**" ، بوابة الشروق ، العدد 12391 ،2009/12/02 ، على الرابط التالي :
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=45139

تضاعف الأجر الوطني الأدنى 6 مرات بين 1990و2006 من 2000 دج إلى 12 ألف دج وهو ما يعادل 120 أورو شهريا أو 4 أورو في اليوم منذ 2006، ولكن السؤال الجوهري المطروح هل تسمح 4 أورو لعائلة من 5 أفراد بالعيش الكريم في الوقت الذي بلغ سعر كيلوغرام من اللحم في سبتمبر الفارط 10 اورو وسعر الكيلو من السلاطة 1 اورو وهي نفس الأسعار المطبقة في العاصمة الفرنسية باريس مع فارق القياس بين مستوى الدخل بالنسبة للطبقة المتوسطة وحتى الدنيا من الفرنسيين ونظيرتها الجزائرية؟..

الجواب أكيد يأتي بالنقيض، باعتراف المركزية النقابية التي تعد الشريك الاجتماعي الأوحد للحكومة خلال لقاءات الثلاثية وباعتراف الديوان الوطني للإحصاء التابع للحكومة الذي يؤكد أن الحد الأدنى لضمان عيشة كريمة لعائلة بهذا العدد من الأفراد يجب أن يكون أكثر من 36 ألف دينار كحد أدنى لمجابهة التوجه التضخمي في الجزائر منذ 2005 حيث بلغت نسبة التضخم الرسمية 1.6 بالمائة سنة 2005 مقابل 3 بالمائة سنة 2006 و3.5 سنة 2007 و4.5 بالمائة سنة 2008 و5.7 بالمائة خلال الأشهر الـ10 الأولى من السنة الجارية.

---

[218] -عدنان الأسمر ، **"أثار الفقر الاقتصادية "**، موقع الحوار المتمدن ، العدد 3336 ، 2011/04/14 ، 15.11، على الرابط التالي :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=254926
[219] - حاجي فطيمة ،**مرجع سبق ذكره** ، ص : 138.

وبالعودة إلى كرونولوجيا الأحداث، انتقل الأجر الوطني الأدنى المضمون من 2000 دج سنة 1990 إلى 2500 دج في جويلية 1991 ثم 3500 في جانفي 1992 وهي الفترة التي عرفت بداية تراجع القدرة الشرائية بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار.

ولم يعرف الأجر الوطني الأدنى أي زيادة إلى غاية 1994 وعلى العكس من ذلك سجل تراجع رهيب للقدرة الشرائية من جراء الأزمة الأمنية والاجتماعية التي دفعت بالحكومة إلى إعادة تخفيض قيمة العملة الوطنية مرة أخرى بضغط من المؤسسات المالية الدولية خلال نفس السنة التي بلغ فيها الأجر الأدنى المضمون 4000 دج ليحافظ على مستواه تحت وقع الأزمة الأمنية إلى غاية 1997 وهي السنة التي عرفت رفع الأجر الأدنى المضمون على مراحل قبل وصوله إلى 6000 دج بداية سبتمبر 1998 وعرفت سنة 1997 كما هو معروف أقصى عملية تسريح جماعي لحوالي نصف مليون عامل بتوصيات من صندوق النقد والبنك العالميين.

وتم رفع الأجر الأدنى على مراحل، حيث انتقل من 4000 دج إلى 4800 دج بداية من ماي من نفس السنة، ثم 5400 دج بداية جانفي 1998 ثم 6000 دج في سبتمبر من نفس السنة[220].

وأمام التدهور الرهيب للقوة الشرائية للعملة الوطنية نتيجة التخفيض المتواصل لقيمته أمام العملات الدولية، تم تسجيل شبه توافق بين الحكومة والمركزية النقابية وأرباب العمل على إقرار زيادات في الأجر الوطني الأدنى المضمون بـ 2000 دج كل مرة منذ ذلك التاريخ من 8000 دج إلى 10000 دج سنة 2003 ثم 12000 دج بداية من سنة 2006 والموافق لمدة عمل قانونية أسبوعية قدرها أربعون (40) ساعة، وهو ما يعادل 173,33 ساعة في الشهر، أي ما يعادل 69.23 دينارا لساعة عمل، وهي الزيادات التي كانت تتخذ بطريقة سياسية بعيدا عن الاعتبارات الاقتصادية التي تستوجب الانتباه للعوامل المتعلقة بحقيقة الأسعار عند الاستهلاك والتضخم الفعلي وإنتاجية العمل في الجزائر، ثم ليصل سنة 2012 إلى 18000 دج لكنه ليس بتطلعات وطموحات الشعب نظرا لضعف القدرة الشرائية وزيادة الأسعار .

ثانيا / أمكانية التأثير على جلب الاستثمارات الأجنبية :

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DUNP)* تقرير التنمية البشرية سنوياً منذ سنة 1990 ويضم مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية(مرتفع- متوسط- ضعيف)، وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة لجهة إحتساب معدل الدخل الفردي، وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الإجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلاً على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والإقتصادية، كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر للدول المتقدمة لجذب الإنتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر داخل القطر، ويمكن إحتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي[221]:

- ❖ طول العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة بين 25 و85 سنة.
- ❖ المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الإلتحاق في المراحل التعليمية المختلفة، ويتراوح مابين 0 % و100%.
- ❖ مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح مابين100دولارو 40000 دولار.

1- دليل المؤشر:

يتم ترتيب الدول إلى ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر[222]:

- مؤشر تنمية بشرية عال يقدرب 80% أو أكثر.
- مؤشر تنمية بشرية متوسط يتراوح من 50% إلى 70%.
- مؤشر تنمية بشرية منخفض يقدر بأقل من50%.

---

[220] - عبد الوهاب بوكروح ، "**الأجر الوطني الادنى رهينة سياسة التقطير**" ، بوابة الشروق ، العدد 12391 ،2009/12/02 ، على الرابط التالي :
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=45139

* Human Develoopment Index

[221] عبد الحميد بوخاري، "**واقع مناخ الإستثمار في الدول العربية**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد:2012،10، الجزائر،ص:43.

[222] زين منصوري، "**واقع وأفاق سياسات الإستثمار في الجزائر**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد:02، الجزائر،2005، ص:143.

2- وضعية الجزائر في مؤشر التنمية البشرية:

تناول تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 الصادر بعنوان " نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع"، والذي أطلقته "هيلين كلارك"*، برفقة رئيس المكسيك "أنريكه بينيا نييتو"،في الإجتماع الذي عقد في العاصمة المكسيكية مكسيكو سيتي بتاريخ 14 مارس 2013، بحلول النرويج وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية في طليعة ترتيب 187 بلداً وإقليماً شملها دليل التنمية البشرية، بينما حلت جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ألمت بها النزاعات، والنيجر التي ضربها الجفاف في أدنى مراتب الدليل، الذي يقيس الإنجازات الوطنية في الصحة والتعليم والدخل، ويتناول التقرير أكثر من 40 بلداً نامياً أحرزت مكاسب سريعة في التنمية البشرية في الأعوام الماضية، وذلك بفضل الاستثمار في التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية، والإنفتاح الإستراتيجي على الإقتصاد العالمي[223].

الجدول رقم(3-25): يوضح مؤشر التنمية البشرية في الجزائر لسنة 2012.

الدولة	رصيد مؤشر التنمية					2012	
	1990	1995	2000	2005	2010	رصيد المؤشر	الترتيب
الجزائر	0.639	0.663	0.697	0.680	0.710	0.713	186/93

المصدر: من اعداد الباحث إستناداً إلى:
- التقرير السنوي لتنمية البشرية، **مفهوم التنمية البشرية** نيويورك، 1990، ص:202.
- التقرير السنوي لتنمية البشرية، **الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية**، نيويورك ،2010، ص:216.

وسجلت الجزائر أفضل تحسن في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة مع بعض الدول وهي كازاخستان وإيران وفنزويلا، والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر سجلت ملحوظاً من سنة 1990 إلى سنة 2012 بعد أن كانت تنتمي إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة لتصبح في السنوات الأخيرة من ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وهذا وفق التقرير السنوي لسنة 2010 تحت عنوان الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية.

ثالثا/ انعكاسات برامج الإنعاش والإصلاح على المديونية :

حينما نتكلم عن برامج الإنعاش وبرامج النمو ، فالهدف منها النهوض بالاقتصاد ومحاربة الفقر ، إلا أن هذه البرامج جلبت التبعية الاقتصادية للدول والشعوب المانحة للقروض والديون ، وما يترتب عليها من آثار سلبية في جميع الجوانب والجهات .

بلغ إجمالي الديون الخارجية مع بداية تنفيذ البرامج 22.571 مليار دولار، ولقد شكلت الديون الأجنبية قصيرة الأجل نسبة كبيرة من الأصول المستحقة خلال الفترة، وهو ما يؤدي إلى إرتفاع خدمة الدين ويثبط عملية تمويل ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (3-26): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

(الوحدة: مليارد دولار أمريكي)

	الديون الطويلة والمتوسطة	الديون القصيرة	مجموع الديون
2001	22.051	0.52	22.571
2002	22.002	0.64	22.642
2003	22.863	0.49	23.353
2004	21.415	0.41	21.825
2005	16.484	0.707	17.191
2006	5.062	0.541	5.603
2007	4.889	0.717	5.606

* هيلين كلارك من جنسية أمريكية وهي مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الكائن مقره بولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

[223] دليل التنمية البشرية في تقرير عام 2013،" **مكاسب كبيرة منذ عام 2000 في معظم بلدان الجنوب**،" بتاريخ:2013/04/12، على الساعة:11:15، تم نشر المقال:2013/03/14 ، ص: 01 على الرابط التالي :.http://hdr.undp.org/ar

2008	4.282	1.303	5.585
2009	3.921	1.492	5.413
2010	3.679	1.778	5.457
2011	2.831	1.142	3.973
2012	2.116	1.158	3.274

المصدر: من اعداد الباحث إستناداً على:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، **الإحصائيات النقدية والمالية**،على الموقع: dz.algeria-of-bank.www، العدد:12، ديسمبر 2010، ص:16.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم المديونية الخارجية ينخفض من سنة إلى أخرى نتيجة للسياسات المنتهجة في هذا المجال سواءً من خلال السداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية المستحقة على الجزائر أو من خلال إتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية إبتداء من سنة 2004*، وهو ما إنعكس إيجاباً على حجم المديونية الخارجية التي إنخفض حجمها من 22.642 مليار دولار أمريكي سنة 2002 إلى 3.637 مليار دولار أمريكي بإستثناء سنة 2003 أين إرتفعت قيمة المديونية الخارجية إلى23.353 مليار دولار أمريكي، وكما شكل التخفيض الشديد في الدين العمومي الخارجي في سنة 2006 ، والذي تم بواسطة التسديدات المسبقة الكبيرة عنصراً معتبراً للسلامة ضد الصدمات الخارجية بالنسبة للإقتصاد الوطني في مجابهة الأزمة المالية الدولية، وتؤكد وضعية المديونية الخارجية للجزائر في سنة 2009 القدرة على المقاومة الخاصة بالوضعية المالية الخارجية مع العلم أن التدهور الواضح في بيئة التدفقات الرأسمالية، خصوصاً إعتباراً من الفصل الرابع من سنة 2008، قد أثر على العديد من الدول الناشئة والدول النامية، وقد كان على بعض الدول اللجوء إلى التمويلات الإستثنائية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف(صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) والمؤسسات المالية الجهوية، ولم يعد إجمالي الدين الخارجي يمثل سوى 3.637 مليار دولار أمريكي منها2.116 مليار دولار بموجب الدين متوسط وطويل الأجل و1.158 ملياردولار أمريكي بموجب الدين القصير الأجل (لمدة تقل عن 12 شهراً).

وتشير إحصائيات الشكل السابق إلى أن الديون الطويلة والمتوسطة قد إنخفضت بشكل كبير، حيث بلغت سنتي2011 و2012 2.831 و2.116 مليار دولار أمريكي على التوالي[224]، بعد أن كانت نسبة الديون الطويلة والمتوسطة تمثل 97.6% من مجموع المديونية الخارجية وصولاً إلى 58.17% سنة 2012[225]، وهو إتجاه ساهم في تخفيف عبء خدمة الدين.

ويبين إرتفاع الدين قصير الأجل إلى1.158 مليار دولار في نهاية سنة 2012 مقارنة مع إرتفاعه سنة 2011 ليحقق 1.142 مليار دولار، بحيث إنتقلت من 0.41 مليار دولار أمريكي سنة 2004 إلى 1.778 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2010 أي بمقدار 1.36 مليار دولار خلال الفترة.

الشكل رقم (3-16) العلاقة بين الفقر وإجمالي الديون للجزائر من 2001-2012

* ولقد تم تسديد مبلغ 42.5 مليار دينار جزائري للبنك الأفريقي للتنمية ومبلغ 14.6 مليار دينار جزائري كجزء من الديون السعودية في إطار سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية.

[224] بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، **"الإحصائيات النقدية والمالية"**،على الموقع: dz.algeria-of-bank.www، العدد:21 ، مارس 2013، ص:16.

[225] نفس المرجع ونفس الصفحة.

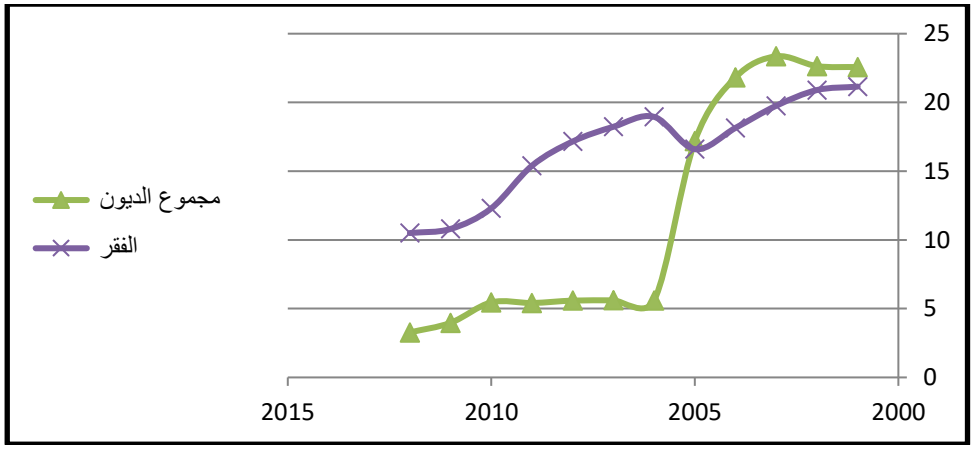

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام Excel وبالاستعانة بالجدول السابق

المطلب الثاني : الآثار الاجتماعية لظاهرة الفقر في الجزائر

في الحقيقة أن الفقر هو من أخطر القضايا وأكثرها تعقيدا وقياسا وقراءة ، فهو ينطق عن مفارقة واقعية تجمع مابين السبب والنتيجة، ، فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ الإنساني كان الفقر أحد أسبابها الرئيسية، وتحضرنا هنا مقولة أرسطو" الفقر هو مولد الثورات والجريمة"، كما أن تراثنا الإسلامي هو حافل بالأطروحات والتصورات حول هذه الظاهرة وما تخلفه من تبعات ، حيث نجد المقولة الشهيرة لعلي بن أبي طالب ، كرم الله وجهه :"لو كان الفقر رجلا لقتلته" .

و تعكس المؤشرات الإجتماعية لسنة 2005 إستمرار التوترات الإجتماعية والتي تتجلى في المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة، فقد بلغ معدل البطالة 15.3 % (8) نتيجة تسريح العمال بعد حل عدة مؤسسات عمومية وعدم وجود إستثمارات جديدة معتبرة، بالإضافة إلى ذلك عرف مستوى المعيشة تدهورا كبيرا نتيجة لتحرير الأسعار، ورغم توسع مجال تدخل الدولة من خلال الشبكة الإجتماعية لمساعدة الفئات المحرومة إلا أن حدة الفقر إزدادت حدة [226]، و لتشخيص الآثار الاجتماعية للفقر في الجزائر سنعرض أهم المشكلات الاجتماعية ، لانه هناك العديد من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن حدة الفقر وهي كمايلي :

أولا / علاقة الفقر بالجريمة :

لقد شغلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات وعدم المساواة الاجتماعية اهتمام آخر من العلماء والمفكرين والمصلحين الاجتماعيين ونسبوا إليها كثيراً من الأمراض والعلل الاجتماعية وفي مقدمتها ممارسة الجريمة وقد اعتقد بعضهم أن الأمراض الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان المتطورة كأمريكا مثلاً هي المسؤولة إلى حد كبير عن الجريمة وعن تزايد معدلاتها .وقد أسهم عدد كبير من علماء الاقتصاد وآخرون غيرهم بمن فيهم علماء الاجتماع بدراسات متعددة لتوضيح اثر العوامل الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية في تشكيل العوامل الأساسية للانحراف والجريمة.

وفي إطار هذا الاتجاه فقد أكد \"روبرت ودسن R. wodson\" أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة تكون البنية الاقتصادية ضعيفة ويتمثل هذا الضعف في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب وتدمير الأشياء والممتلكات بسبب الافتقار إلى الخدمات العامة والدعم المالي، ويوضح \"جيفري Ray Jefferey\" أهمية العوامل الاقتصادية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة بقوله (أن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة ومحاولة منعها أو ضبطها له صلة قوية بما أصبح يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي للجريمة)[227].

من الظواهر الاجتماعية التي لها صلة قوية بالمستويات الاقتصادية المتدنية والتي تلعب بدورها دوراً كبيراً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة هي ظاهرة الفقر وغالباً ما يصنف علماء الاقتصاد الفقر على أنه مدخل اقتصادي أساسي في تفسير الجريمة وصلة الفقر بالجريمة ليست صلة حديثة فمنذ فترة طويلة أكد الفلاسفة والمصلحون الاجتماعيون على أن الفقر يلعب دوراً مهماً في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة وقديماً أيضا قال \"سقراط" (أن الفقر هو أبو الثورة وأبو الجريمة)، وحديثاً قال \"كلارك\" أن جرائم الفقراء وجرائم الناس المسلوبي القوة غالباً ما تكون بسبب السخط والكره اتجاه الاغنياء وان الفقراء قد يحملون حملاً على

---

226 ـ المجلس الإقتصادي والإجتماعي،" **الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004**" ، الجزائر، 2005 .

227 ـ شيهب عادل ، "**الفقر والجريمة ــالمفاهيم والعلاقة ــ** "، مقال منشور في مجلة الدراسات الاجتماعية على موقع الانترنت عبر الرابط التالي :
https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma ، تصفح الموقع بتاريخ 2016/10/26 ، بتاريخ 08.45 .

ممارسة الجريمة من اجل توفير الغنى والثروة وهذا يعني أن ظروف الفقر اللانسانية كما يقول كلارك هي التي تخلق من بين الفقراء من يتجه إلى ممارسة الجريمة[228].

1/ أهم الإحصائيات المقدمة على الجريمة في الجزائر

للجريمة أوجه متعددة ويمكن تقسيم الجرائم من أكثر من منظور فمنها مايضر العقل ومنها مايضر البدن والنفس والعرض وحتى الدين [229]، والجدول التالي يبين الإحصائيات الإجمالية للجريمة في الجزائر :

الجدول رقم (3-27): الإحصائيات الإجمالية للجريمة من(2004-الثلاثي الثالث من 2010)

التعيين	عدد القضايا						
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الثلاثي الثالث 2010
المساس بالأشخاص	50526	53066	58786	58486	66558	69808	69446
المساس بالممتلكات	53774	57426	59067	53490	53939	53586	51186
الهجرة السرية	1651	1985	1162	2155	2217	2648	2065
المخدرات و المواد المهلوسة	3798	4119	4203	4093	4339	4403	3417
الجرائم الاقتصادية و المالية	2351	2734	3071	3019	3015	3453	3661
المجموع	**112100**	**119330**	**126289**	**121243**	**130068**	**133898**	**129775**

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على : موقع المديرية العامة للأمن الوطني عبر الرابط
http://www.dgsn.dz/index.php

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أكثر القضايا المسجلة على مستوى مصالح الشرطة القضائية خلال الفترة (2004 إلى غاية الثلاثي الثالث من سنة 2010) ، هي قضايا المساس بالأشخاص والممتلكات بحيث سجلت حوالي 50526 قضية خلال سنة 2004 بمعدل 45 % من إجمالي القضايا المسجلة لذات السنة ، بينما المساس بالممتلكات سجلت مصالح الشرطة لذات السنة 53774 قضية بمعدل 48 %تقريبا ، أما باقي القضايا فهي لا تمثل سوى 7% من مجموع القضايا .

وما يمكن أن نلاحظه من الجدول أن الجرائم الاقتصادية والمالية تتزايد في كل سنة حيث من 2351 قضية سنة 2004 ، إلى 3661 قضية لغاية 2010 ، مما يدل على الفساد المالي والإداري بالجزائر وتفاقم الظاهرة تدريجيا، وبنفس الملاحظة نجد ان قضايا الاتجار بالمخدرات والمواد المهلوسة يتزايد فمن 3798 قضية سنة 2004 إلى 4403 قضية سنة 2009 وتراجعت النسبة قليلا في الثلاثي الثالث من سنة 2010 والجدول التالي يفصل في قضايا الاتجار بالمخدرات والمواد المهلوسة كونها من أسوء القضايا وأخطرها على المجتمع:

الجدول رقم (3-28):كمية المخدرات والأقراص المهلوسة التي تم حجزها من طرف مصالح الشرطة القضائية

التعيين	الكميات المحجوزة			
	2007	2008	2009	2010

228 -"**نفس المرجع السابق**"

229 - إبراهيم طلعت، **البطالة والجريمة دراسات في الاقتصاد الاجتماعي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص-ص :161-162.

القنب الهندي	8371,828كلغ	4443,835كلغ	5274,524كلغ	2694,36كلغ
الهيروين	381,79غرام	109,57غرام	682,99غرام	53,917غرام
الكوكايين	20,677كلغ	509,7غرام	984,91غرام	5.4 غرام
قرص مهلوس	104491	837189	42438	160402

المصدر : المصدر: من إعداد الباحث استنادا على :

موقع المديرية العامة للأمن الوطني عبر الرابط http://www.dgsn.dz/index.php

2/ تحليل العلاقة بين الفقر والجريمة :

يعتبر الفقر سبب مباشر من أسباب الجرائم، لأن عدم توفر الأمن الاقتصادي وسوء الغذاء والكساد والرعاية الاجتماعية الضرورية إلى تكوين اتجاهات خطيرة تنحو إلى معارضة المجتمع والتمرد عليه، ولقد انتهت الدراسات في علم الاجتماع الجنائي إلى وجود علاقة قوية بين الفقر والجريمة.

وللتأكد من هاته العلاقة سنحاول قراءة العلاقة بين الفقر والجريمة حيث يعتبر الفقر متغيرا مستقلا مؤثرا على الجريمة في الجزائر ، والجدول التالي يوضح معدلات الفقر والجريمة من سنة 1990 إلى غاية 2009 .

الجدول رقم (3-29): تطور معدلات الجريمة والفقر للفترة (1990-2009)

السنوات	العدد الكلي للمجرمين (بالآلاف)	معدل الجريمة %	معدل الفقر %
1990	1.16	19.7	23.8
1991	1.23	20.3	29.6
1992	1.34	21.3	30.1
1993	1.52	23.1	28.2
1994	1.66	24.4	22
1995	2.11	28.3	25.23
1996	2.20	28.1	26
1997	2.31	28.3	26.3
1998	2.33	28.6	24.67
1999	2.52	29.3	23.35
2000	2.43	29.8	22.98
2001	2.58	28.44	21.15
2002	2.41	26	20.9
2003	2.07	23.7	19.76
2004	1.67	17.7	18.15
2005	1.44	15.30	16.6
2006	1.24	12.3	19.95
2007	1.37	13.8	18.23
2008	1.16	11.3	17.16
2009	1.07	10	15.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (3-17) العلاقة بين الفقر والجريمة في الجزائر

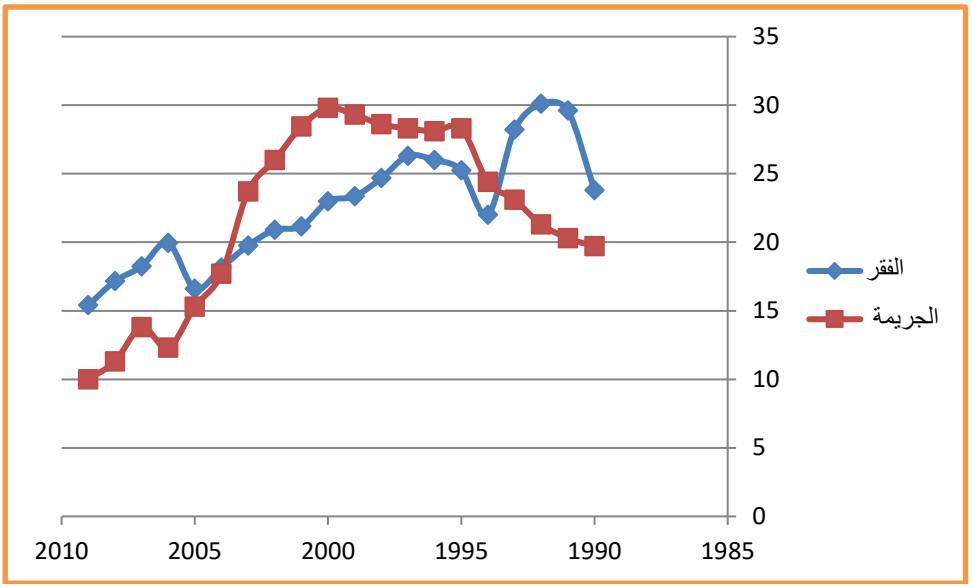

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ انه هناك علاقة طردية بين الفقر والجريمة خلال كل مراحل تطور الفقر والجريمة ، تنعكس العلاقة في مرحلة واحدة فقط وهي من سنة 1992 الى غاية 1994 ، بقيت معدلات الجريمة في ارتفاع بينما معدلات انخفضت بنسبة كبيرة ويعزى ذلك للوضع الذي كانت تعيشه الجزائر في ذات الفترة من حظر التجوال وإعلان حالة الطوارئ في الجزائر ، فغياب الوضع الأمني وانفلاته زاد من حدة الجرائم بينما قياس الفقر فبالتأكيد لم تكن هناك دراسات واضحة في تلك الفترة ، فلربما تكون الارقام تقريبية في الأصل ، اما في باقي مراحل المنحنى بقيت العلاقة الطردية هي العلاقة الواضحة بين الفقر والجريمة وهو مايؤكد أن الفقر يؤثر على ارتفاع معدلات الجريمة في الجزائر .

ثانيا / انتشار المناطق العشوائية :

تعتبر مشكلة العشوائيات من المشاكل الهامة التى تعانى منها العديد من الدول النامية كما تعانى منها بعض الدول المتقدمة ، وإن اختلفت أبعاد المشكلة ووطأتها ، إن انتشار المناطق العشوائية فى معظم محافظات الدولة يعكس حجم المشكلة وأسبابها وتداعياتها السلبية التى تؤثر على المجتمع بأسره ، حيث تعانى هذه المناطق من انخفاض مستويات الدخل وتدهور الظروف السكنية وإرتفاع معدلات البطالة والأمية والتفكك الاجتماعى كما أنها سبب رئيسى لتدهور الخدمات وتلوث البيئة.

عرفت الجزائر ظاهرة السكن العشوائي منذ الاستقلال بسبب الركود الذي عرفه قطاع السكن في الفترة اللاحقة للاستقلال، حيث ركزت التنمية في العواصم الإقليمية و المدن الكبرى، مما جعلها مجالا لاستقطاب السكان فيما عرف بالهجرة الريفية نحو المدن، حيث استقر هؤلاء الوافدون في المناطق المتدهورة داخل المدن، و على أطراف المدن و المناطق الصناعية الكبرى على غرار العاصمة، وهران، قسنطينة و عنابة، و سكيكدة و غيرها، مما كان له تأثير كبير على التنظيم المجالي و العمراني لهذه المدن بانتشار مناطق البناء العشوائي.

كما كان للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر (العشرية السوداء) وما ترتب عليها من هجرة داخلية من الأرياف نحو المدن الأكثر أمنا ، دورا بارزا في تفاقم هذه الظاهرة حتى أصبح من غير الممكن بل من المستحيل إزالة مثل هذه التجمعات الفوضوية وتوفير الإسكان البديل لسكانها. غير أن تفاقم هذه الظاهرة جعل الحكومة تتشدد في أخذ التدابير اللازمة حيالها من خلال سن قوانين ردعية غالبا ما أدت إلى الحد من هذه الظاهرة داخل المدن الكبرى و على محيطها القريب، في مقابل ذلك بدأت هذه الظاهرة في التركز بشكل أكبر في المدن الصغيرة [230].

---

[230] -حسين بولمعيز ، **"السكن العشوائي بمنطقة الحروش"** ، مقال منشور على صفحة الانترنت على الرابط التالي : http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=293 ، تصفح في 2016/11/15 ، على 23.31 .

هذا الوضع أدى إلى نشوء العديد من التجمعات السكنية العشوائية التي أخذت في التوسع تدريجيا حتى أصبحت تشكل في كثير من الأحيان قرى و أحياء تضم مئات السكنات بأنماط عمرانية مختلفة، و لا تتوفر على أدنى الاحتياجات الضرورية من البنية الأساسية والخدمات المختلفة والمناطق المفتوحة، حيث أضحت هذه العشوائيات تشكل عائقا لمختلف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية و تهديدا فعليا على البيئة و مستقبل التنمية في كافة مجالاتها.

1/ أسباب ظهور السكن العشوائي :

السكن العشوائي هو نتيجة حتمية لظاهرة نمو السكان و احتياجاتهم من جهة (نمو السكان: بالهجرة الداخلية أو الريفية، الزيادة الطبيعية: الزواج ، تطور و تغير بعض المفاهيم الاجتماعية لدى الأسرة الجزائرية: ظاهرة السكن الفردي بدل السكن ضمن العائلة و ذلك راجع لعدة أسباب أهمها ارتفاع المستوى الثقافي، ضعف و تفكك الروابط الاجتماعية) ، و من جهة أخرى فإن هذا التطور في تركيبة السكان واهتماماتهم لم يقابله تطور في النمو الاقتصادي للدولة، مما جعلها عاجزة عن توفير جميع احتياجاتهم بم في ذلك السكن و العمل، هذا ما أدى إلى بروز ظاهرة السكن الفوضوي كتعويض عن العجز المسجل في برامج الإسكان، و كذلك زيادة حدة الهجرة نحو المدن بحثا عن فرص العمل و كسب الرزق، هذه الأخيرة التي غالبا ما تترجم ميدانيا بظهور بؤر سكنية عشوائية ، إضافة إلى ما تمت الإشارة إليه من عوامل، يمكن للكوارث الطبيعية (الزلازل، الفيضانات...) أن يكون لها تأثير في نشوء و تطور بؤر السكن العشوائي، ناهيك عن عامل آخر لا يقل أهمية ألا و هو المنظومة القانونية للسكن في الجزائر والتي تقصي العديد من فئات المجتمع من الاستفادة من البرامج السكنية المدعمة من طرف الدولة (السكن الاجتماعي الإيجاري، السكن الاجتماعي التساهمي، السكن الترقوي و السكن الريفي) مما يدفعها لانتهاج مختلف السبل لتوفير السكن و غالبا ما يكون السكن العشوائي هو الحل الأيسر و المتوفر[231].

2/ الآثار المترتبة عن انتشار البناء العشوائي :

يترتب على العدد الكبير من البنايات غير الشرعية المشيدة على الإقليم مجموعة من الآثار الخطيرة في العديد من المجالات العمرانية ، البيئية و الاجتماعية و الثقافية، إذ تتميز مناطق البناء غير الشرعي بفقدان المعايير الأساسية لنشوء البيئة العمرانية وتغليب الجانب الاجتماعي على عملية التخطيط العمراني و تظهر آثار ذلك على صعيد موقع تشييد البناءات غير الشرعية و آثار البنايات غير الشرعية على المشهد العمراني حيث و بفعل موقعها تؤدي إلى المساس بالصحة و الأمن العموميين و تدهور مستوى تجهيز الأراضي و اختلال الربط بالطرق العمومية و المنافذ، و توسعها الرأسي على حساب الأراضي الزراعية و المواقع الحساسة و انعكاسات ذالك على الجانب الاقتصادي.

2-1/ تأثير البنايات العشوائية على الصحة و الأمن العموميين : تتصف معظم مناطق البناء الفوضوي بمستوى صحي منخفض جدا لانعدام الوقاية الصحية، و بسبب قلة الوسائل الفعالة للتخلص من النفايات في تلك المناطق المزدحمة غير المخططة في حين أن البنايات الفوضوية الموجهة للنشاط الصناعي فتفتقد إلى دراسة التأثير على البيئة (المرسوم التنفيذي 07-145 المؤرخ في 19-05-2007 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة) فقد بلغ عدد المنشآت التي تم غلقها من قبل وزارة البيئة و تهيئة الإقليم في سنة 2008 حوالي 450 مصنعا، كما تم توجيه 2700 إعذار لمؤسسات أخرى بسبب عدم التزامها بالمعايير و القوانين البيئية.

2-2 / البنايات العشوائية المشيدة في الأراضي المعرضة لخطر الفيضانات : كشفت دراسة أعدت في سنة 2003 أن أكثر من 100.000 بناية في الجزائر مشيدة على أراضي معرضة لخطر الفيضانات الأمر الذي ترتب عنه العديد من الخسائر المادية و البشرية ناهيك عن الآثار التي تخلفها بعدها، فعلى سبيل المثال فيضان باب الواد سنة2001 تسبب في مقتل 800 شخص و جرح 7543 آخرين، ناهيك عن غرق و اختفاء سوق تريولي بكامله في الأوحال، كما أدى إلى تضرر أكثر من 156 مؤسسة و منشأة عمومية و تهديم 360 مسكن و إعادة إسكان 1500 عائلة ، و أرجعت أسباب تلك الخسائر إلى تساقط الأمطار الكثيف بشكل متواصل إذ قدرت بـحوالي 200 ملم في 24 ساعة هذا من جهة ، و من جهة أخرى فقد ساهم الإخلال بقواعد البناء التعمير في تفاقم الكارثة و خاصة :

- انعدام أو النقص في المساحات الخضراء و الأشجار بالمنطقة المنحدرة و ارتفاع الكثافة السكانية بها فقد قدر عدد سكان باب الواد في سنة الحادثة بـ 64.050 ساكن.

- التعمير الفوضوي و غير المخطط من خلال القيام بالبناء في مجرى الوادي.

- تجهيزات شبكة صرف المياه غير الصالحة و غير الكافية.

---

[231] - عطية محمد، **" البحث عن أسس اختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة"**، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة ، 2009 ، ص :89 .

كما أن فيضان غرداية في أكتوبر 2008 و الذي تسبب في مقتل 34 شخصا و جرح 89 شخصا، وخسائر مادية بقيمة 20 مليار دينار، فقد أرجعت الدراسات و التحقيقات أسباب الخسائر إلى البنايات الطينية المشيدة في مجرى الوادي مع انعدام تجهيزات صرف المياه و عدم احترام مخططات التعمير.

3-2/ البنايات العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة لخطر الانزلاق : عرف هذه الظاهرة بالخصوص في مدينة قسنطينة التي يعود الاهتمام بها من قبل سلطات الاحتلال إلى نهاية الخمسينيات إذ انه قام بتحديدها و إخضاعها بموجب مخطط التعمير الرئيسي آنذاك إلى ارتفاق عدم البناء، إلا أن التوسع الحضري السريع و العفوي لمدينة قسنطينة بعد الاستقلال، و إغفال السلطات لتراتيب استعمال الأراضي المتزامن مع سياسة الاحتياطات العقارية، أدى إلى تسارع ظاهرة الانزلاق و استمرارها إلى اليوم، في حين تعرف مناطق أخرى من الجزائر العاصمة هذه الظاهرة بسبب اكتساح البنايات للأرض و تشييدها على المنحدرات الخطرة على حساب دور المساحات الخضراء في تثبيت التربة لتفادي الانجراف[232].

4-2/ البنايات العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة للخطر الصناعي : إن تشييد البنايات ضمن الأراضي المجاورة للأنشطة الصناعية و الصحية الخطرة سيعرضها إلى أخطار الانفجار أو انبعاث الأبخرة السامة و الحريق و كذا أخطار التلوث، و تشير الدراسات المنجزة في 2003 في الجزائر إلى تشييد أكثر من 7500 بناية على أنابيب نقل الغاز، و 8000 أخرى متصلة مباشرة بمناطق النشاط الصناعي. و لقد شكل انفجار مركب الغاز بسكيكدة بتاريخ 19-01-2004 أكبر كارثة صناعية عرفتها الجزائر، و التي خلفت العديد من الأضرار على البنايات السكنية الواقعة في محيط الكارثة و خسائر مادية فادحة قدرت بخمسمائة مليار دينار بسبب تشقق بسيط في خط الأنابيب، كما رتب انفجار آخر لأنبوب ناقل للغاز بنفس الولاية بتاريخ 03-03-1998 مقتل 07 أشخاص، و جرح 77 آخرين مع تحطيم 10 مساكن مشيدة عليه و 50 بناية أخرى تضررت لقربها من موقع الحادث. كما تعاني منطقة حاسي مسعود و حاسي الرمل هي الأخرى من وجود العديد من الأحياء غير شرعية على شبكة كثيفة من خطوط أنابيب المنشآت البترولية و الذي يشكل خطرا دائما يهدد حياة المواطنين القاطنين في هذه الأحياء و كذلك المطار المشيد أيضا على أرض تمر بها أنابيب البترول.

5-2/ تأثير البناء العشوائي على الجانب الزراعي و السياحي : لقد أدى زحف البناءات غير الشرعية و نموها السريع إلى تآكل الأراضي الزراعية المحدودة و غير المتجددة، إذ عرفت الجزائر فقدان مساحات مهمة قدرت بحوالي 70.000 هكتار للفترة الممتدة من 1974 إلى غاية 1987 ، و 78.000 هكتار للفترة الممتدة من 1988 إلى غاية 1996 منها 750 هكتار فقدت في فترة ما بين جوان 1995 إلى مارس 1996 رغم صدور تعليمات رئاسية بخصوص حماية الأراضي الفلاحية آنذاك. و لم يسلم العقار السياحي هو الآخر من هذه الآفة، بسبب كثرة البنايات غير الشرعية المشيدة ضمن مناطق التوسع السياحي و التي عرفت هي الأخرى المضاربة في الصفقات العقارية و تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية[233].

6-2/ تدني المستوى التعليمي لسكان المناطق العشوائية : يتأثر التعليم مباشرة بمستوى الدخل، خاصة في ظل حالة فقر الأسر الجزائرية الذي يتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء، كما و نوعا، و تدني الحالة الصحية و المستوى التعليمي و الوضع السكني و فقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة ، و يمنع هذا الوضع الوالدين في الإنفاق المستمر على أبنائهم لممارسة الدراسة و يقرران التضحية بهم، و هذا ما يفسر نقص المستوى التعليمي و الثقافي و التربوي لسكان مناطق البناء الفوضوي، كما أن أرباب الأسر في هاته المناطق يفضلون العمل لأبنائهم للمساهمة في دخل الأسرة بدلا من الدراسة، في أوضاع تتسم بضيق المسكن المزدحم بسكانه و بعد المدرسة بسبب عدم تجهيز الحي .

7-2/ كثرة المشاكل الأسرية و انحراف سلوك الأفراد : يؤدي تكدس الأفراد في غرف المسكن ضمن المناطق العشوائية، و طبيعة الفضاء العام الذي غيبت خصائصه إلى فقدان الإحساس بالخصوصية و بالوجدان، إذ أن الحدود الفاصلة بين الفرد و بين الدوائر الاجتماعية المحيطة به شبه معدومة، و تدفع هذه البيئة غير الصحية أفراد الأسرة إلى تعقيدات قد تكون مأساوية في بعض الأحيان ، في علاقاتهم مع أنفسهم و مع المجتمع الخارجي، تغرس في أعماقهم الشعور بالإحباط و العدوانية، كما أنها تساهم في خلق شخصية غير سوية للإنسان و على حد قول الدكتور عبد الحميد ديلمي بأن هذه البيئة السكنية " ينشأ الأطفال و تترعرع الصداقات و تنمو العلاقات و تزدهر، و تثور الخلافات و الصراعات و الضغائن ، و ينمو الشعور بالانتماء و الاندماج و تنمو كافة الأعراض المرضية من القلق و الانطواء إلى الانحراف و العداوة و الإجرام" [234]. هذه الظروف تجعل الفرد عرضة للتهميش و الإقصاء مما يهيئ بيئة جديدة أصلح ما تكون لتفريخ الجرائم عامة و جريمة الإرهاب بصفة خاصة.

ثالثا /سوء التغذية في الجزائر :

---

[232] - بوذراع أحمد، **التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن**، مركز المنشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997، ص :209.

[233] - مشنان فوزي، "**البناء الفوضوي و مشكلة التنمية العمرانية**"،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009 ،ص: 56.

[234] -عطية محمد ، "**مرجع سابق**" ، ص: 92 .

هو مصطلح يشير إلى الاستهلاك غير الكافي، أو الزائدِ أو غير المتوازنِ من المواد أو المكونات الغذائية*. والتي تسفر عن ظهور بعض من اضطرابات التغذية المختلفة، اعتماداً على أيٍّ من تلك المكونات الغذائية هو من يمثل عنصر الزيادة أو النقصان في الوجبة الغذائية[235].

1/ الفقر وسوء التغذية :

أن الفقر له اثار كبير من اهمها تفشي الامراض الذي يكون نتيجة سوء التغذية ، وعدم القدرة على توفير الدواء المناسب لكل مرض ، وإن عدم حصول الفرد على الأغذية اللازمة نتيجة اما لعدم توفرها اولعدم مقدرته شرائها لارتفاع اسعارها ولجوئه لاغذية بديلة ، فقد ساهم سوء التغذية في وقوع أكثر من نصف مجموع وفيات الأطفال، على الرغم من عدم إدراجه، إلاّ نادراً، في قائمة الأسباب المباشرة لتلك الوفيات. ولا يمثّل نقص فرص الحصول على الأغذية، بالنسبة لكثير من الأطفال، السبب الوحيد لسوء التغذية. والمعروف أنّ تدني الممارسات التغذوية والتعرّض لأنواع العدوى، أو كلاهما، من الأمور التي تسهم في سوء التغذية. ذلك أنّ أنواع العدوى- لاسيما حالات الإسهال المتكرّرة أو المستديمة والالتهاب الرئوي والحصبة والملاريا- تتسبّب في إضعاف الحالة التغذوية. كما أنّ تدني الممارسات التغذوية، مثل توفير رضاعة طبيعية ناقصة أو إعطاء الأغذية غير الملائمة وعدم ضمان تزويد الطفل بالأغذية الكافية، من الأمور التي تسهم في سوء التغذية أيضاً[236].

وسوء التغذية المتمثل فى نقص الفيتامينات والمعادن الأساسية مازال يتسبب فى أمراض شديدة أو الوفاة للملايين من السكان فى مختلف أنحاء العالم. فأكثر من 3.5 مليار نسمة يعانون من الإصابة من نقص الحديد، ويتعرض مليارا نسمة لنقص اليود و200 مليون طفل دون سن الدراسة لعدم كفاية فيتامين أ. ويمكن أن يؤدى نقص الحديد إلى تأخر النمو، وانخفاض القدرة على مقاومة الأمراض، والإعاقة الذهنية وعدم النمو الحركي في المدى البعيد، والإعاقة عن أداء الوظائف الإنجابية. ويسهم هذا النقص فى نحو 20 فى المائة من الوفيات ذات الصلة بالحمل. وقد يؤدى نقص اليود إلى إحداث أضرار دائمة بالمخ، والتخلف العقلى وعدم الإنجاب وانخفاض نسبة بقاء الطفل على قيد الحياة والغدة الدرقية. ويمكن أن يؤدى نقص اليود فى الأم الحامل إلى إصابة طفلها بدرجات متفاوتة من التخلف العقلى. وقد يؤدى نقص فيتامين أ إلى العمى أو الوفاة بين الأطفال، كما يسهم فى خفض النمو البدنى ويعوق مقاومة العدوى مع ما يترتب على ذلك من زيادة الوفيات بين الأطفال الصغار[237].

وحتى الأشكال المعتدلة من هذا النقص قد تحد من نمو الطفل وقدرته على الاستيعاب فى مستهل حياته مما قد يؤدى إلى عجز متراكم فى أدائه الدراسى، ومن ثم زيادة معدلات التسرب من المدارس وارتفاع أعباء الأمية بين سكان المستقبل. ويمكن التخفيف من الكثير المضاعفات الصحية الوخيمة الناجمة عن حالات نقص المغذيات الرئيسية الثلاثة هذه من خلال ضمان توافر إمدادات غذائية كافية وتنوع النظام الغذائى الذى يوفر الفيتامينات والمعادن الأساسية ، وسواء كانت الأشكال التي تتخذها مضاعفات سوء التغذية والصحة معتدلة أو حادة، فإنها تؤدى إلى خفض المستوى العام للرفاهية ونوعية الحياة، ومستويات تنمية الإمكانيات البشرية. فسوء التغذية يمكن أن يؤدى إلى خسائر اقتصادية وإنتاجية، حيث يصبح البالغون المصابون باضطرابات تغذوية أو ذات صلة بها عاجزين عن العمل، والى خسائر تعليمية، حيث يكون الأطفال الذين يعانون من الضعف أو اعتلال الصحة غير قادرين على الانتظام فى الدراسة أو التعلم على النحو السليم، فضلا عن تكاليف الرعاية الصحية لأولئك الذين يعانون من الأمراض ذات الصلة بالتغذية، والتكاليف التى يتحملها المجتمع في العناية بأولئك الذين أقعدهم المرض بل والعناية بأسرهم فى بعض الأحيان.

2/ أهم مؤشرات سوء التغذية وعلاقتها بالفقر في الجزائر :

من خلال هذا العنصر سنلاحظ أهم أمراض سوء التغذية حسب إحصائيات البنك العالمي ، على الرغم من غياب بعض الإحصائيات فسنقدم ما وجد من معلومات :

الجدول (3-30) : أهم مؤشرات سوء التغذية في الجزائر

الوحدة (% من الأطفال دون الخامسة)

	1992	1995	2000	2002	2005	2007
معدل انتشار سوء التغذية، الوزن	9.19	11.3	5.4	11.10	3.7	3.7

* سوء التغذية في معجم دورلاند الطبي .

[235]- Sullivan, arthur , **Economics: Principles in action**, Upper Saddle River, New Jersey 07458: Pearson Prentice Hall,2003 , p 481 .

[236] - منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، **"سوء التغذية"** ، مقال منشور بتاريخ على الموقع الالكتروني :
http://www.who.int/child_adolescent_health/topics/prevention_care/child/nutrition/malnutrition/ar/index.html
تصفح الموقع بتاريخ 2011/11/02 ، على الساعة 13.50 .

[237] - بد عيدة عبد الله و ضو نصر ، **"دراسة تحليلية لتأثير أزمة الغذاء على حالة الفقر في الدول العربية "**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، جامعة سكيكدة ، 2012 ، ص :13.

بالنسبة للعمر						
الهزال	8.7	13.19	14.69	14.61	12.9	12.89
فقر الدم	45.3	40.8	34.7	33.8	33.4	32.9
معدل انتشار الوزن الزائد	7.09	9.6	3.09	9.6	4	3.9
معدل انتشار سوء التغذية، الطول بالنسبة للعمر	22.89	22.5	23.6	23.9	15.89	15.6

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات البنك الدولي لعام 2013

نستنتج من الجدول ان :

- ✓ نقص الوزن بسبب سوء التغذية للأطفال اقل من خمس سنوات تناقص من 9.19% سنة 1992، الى 5.4 % سنة 2000 ،لكن عاود الارتفاع الى 11.10 % سنة 2002 بسبب الازمات العالمية وازمة الغذاء العالمية التي أثرت على الدول النامية ومن بينها الجزائر ، وليعاود الانخفاض من جديد وبشكل كبير ليصل الى اقل مستوياته وهي 3.7 %.
- ✓ أما بالنسبة للهزال فقد بقي في ارتفاع ليصل إلى مستوى عالي في سنتي 2000 و2001 ويصل الى 14.61% من بين الأطفال الذين هم تحت خمس سنوات ، وهذا بعدما كان يمثل 8.7 % سنة 1992 ، ولكن تراجع هذا المعدل قليلا في سنتي 2005 و2007 ليصل إلى 12.89 %.
- ✓ معدلات فقر الدم للأطفال دون الخمس سنوات كبير جدا ، مما يدل على نقص الغذاء أو سوء التغذية سواء للأطفال أو للام المرضعة ، حيث بلغ 45.3 % سنة 1992 ، ورغم تراجع هذا المعدل الا انه بقي مرتفع ليصل إلى 32.9 % سنة 2007 .
- ✓ معدل انتشار الوزن الزائد ليس بالكبير، حيث بلغ معدل الاطفال دون السن الخامسة الذين يعانون من الوزن الزائد عام 1992 نسبة 7.09 %، ليرتفع نسبيا الى 9.6% سنة 1995 ، وينخفض الى ادنى مستوياته في سنة 2000 ، ويصل إلى 3.09 % ، ولكنه عاود الارتفاع بنسبة كبيرة بلغت تقريبا 4 % من مجموع الأطفال وبقي هذا المعدل في تذبذب ويتراجع بعدها الى 4 % سنة 2007.
- ✓ اما معدل الطول الناقص بسبب سوء التغذية رغم انه عالي وبلغ 22.89% سنة 1992 الا انه بقي يتراجع ليصل سنة 2007 الى معدل 15.6 % .

الشكل رقم (3-18) : يوضح العلاقة بين الفقر وبعض الأمراض المنتشرة بسبب سوء التغذية

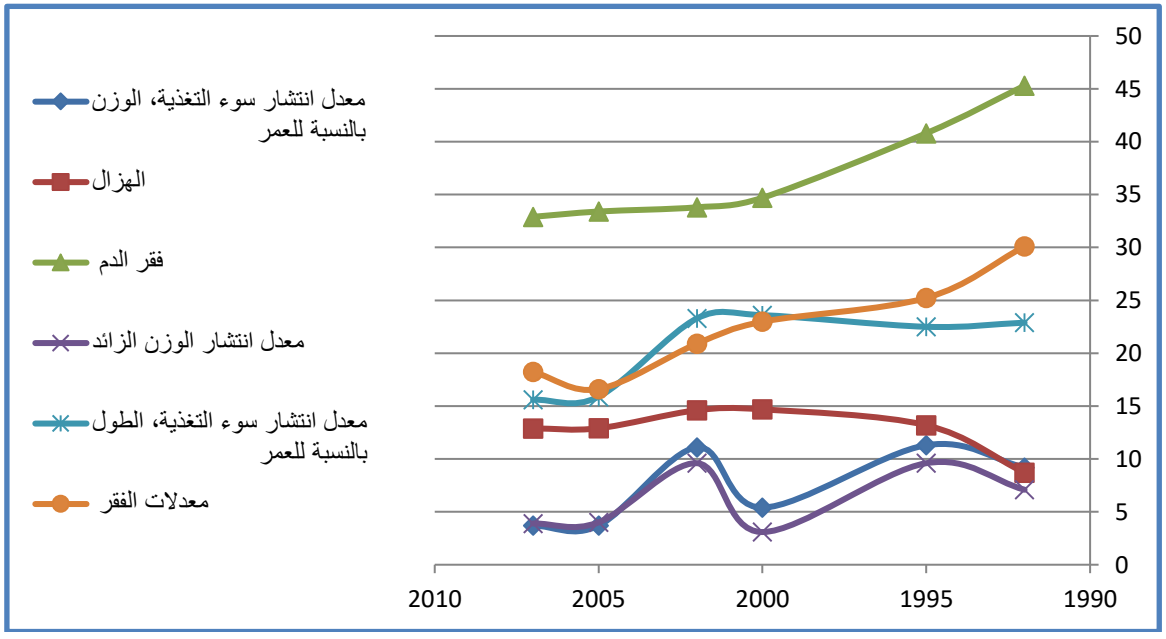

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل انه هناك علاقة طردية بين معدل انتشار الوزن الزائد ومعدل انتشار سوء التغذية المتسبب في اختلال الوزن بالنسبة للعمر ، وإذا ما قارنا هاذين المتغيرين نجد أنهما لهما علاقة طردية مع معدلات الفقر ، ماعدا في الفترة المحصورة بين سنتي 2000 و2002 التي تعاكسا فيها المنحنيين طبعا يمكن ايعاز ذلك للازمة العالمية وازمة الغذاء وانه ليس هناك مؤشرات واضحة للفقر في تلك الفترة ، اما بالنسبة للهزال فالعلاقة عكسيا على سائر مسيرة المنحنى عدا في الفترة 2005 الى سنة 2007 فلقد كانت العلاقة طردية ، ولا يمكننا ان نحكم على العلاقة لنقص الاحصائيات وعم توفرها بشكل واضح لكل السنوات .

أما العلاقة بين انتشار فقر الدم ومعدلات الفقر فهي جلية وواضحة من خلال الشكل في طرية ومتناسبة تماما حيث الانخفاض في معدلات الفقر يؤدي الى انخفاض في معدلات انتشار فقر الدم بين الأطفال الذين هم دون الخامسة من عمرهم .

المطلب الثالث : أثار أخرى للفقر

ما ذكرناه سابقا من أثار يعتبر أهم أثار الفقر الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن ليست كل هاته فقط أثار الفقر ، إنما للفقر أثار وأبعاد كثيرة لا يمكن حسرها فهي تختلف من منطقة لأخرى ، ومن وجهة نظر اقتصادي وباحث لأخر ، وكلها تبقى أثار إلا أنها ليست بنفس الحدة وليس بنفس التأثير على الأقل هذا من وجهتي نظري الخاصة ولكن أردت إضافة مطلب أخر لإجمال باقي الآثار فيه وهي كالاتي :

أولا /عمل الأطفال والتسرب المدرسي:

الإحصائيات التي قامت بها المنظمة العالمية للطفولة في السداسي الأول من سنة 2012 عقب دراسة ظاهرة عمالة الأطفال في العالم تشير إلى أنه يوجد نحو 13 مليون طفل عامل في المنطقة العربية لتحتل بلدان المغرب العربي صدارة البيانات، وتأتي الجزائر في مقدمة هذه الدول؛ حيث يقدر عدد الأطفال الجزائريين الذين يعملون ب 8.1 مليون طفل بينهم 3.1 مليون تتراوح أعمارهم بين 6 – 13 سنة من ضمنهم % 56 من الإناث و% 28 لا تتعدى سنهم الـ 15 سنة، كما أن 15.40 % أيتام وفقدوا سواء الأب أو الأم، فيما يعيش 52.10 % منهم في المناطق الريفية[238] .

كما أوضحت الدراسة أن الأطفال العاملين على نحو غير شرعي- باعتبار أن المسألة محظورة في مجموعة المعاهدات الدولية سارية المفعول - هم في أغلب الحالات أبناء لأمهات ذوات مستوى تعليمي منخفض أو لم يتلقين تعليماً على الإطلاق، وأنهم يميلون إلى التركز ضمن ال 20 % الأكثر فقرا مع الإشارة إلى المعلومات التي تضمنها تقرير اليونيسيف عن حالة الأطفال المزرية في الجزائر ومفعول الظاهرة، التي ولدت مشاهد أخطر في صورة التسرب المدرسي والانحراف الاجتماعي وما نجم عنهما من ظواهر أكثر ضررا وأشد خطورة على غرار ما يعرف تجاوزا ب «أطفال الشوارع »؛ فالطفل الذي خرج من المدرسة أو لم يلتحق بها لا مكان له سوى العمل أو الشارع وما يترتب عنهما من مخاطر اجتماعية وتربوية.

وقسمت الدراسة ذاتها منظومة تشغيل الأطفال في المنطقة العربية إلى أربع مجموعات، وضعت الجزائر في المجموعة الرابعة التي تضم إلى جانبها كل من: الصومال، جيبوتي، العراق، السودان، فلسطين، التي مرت بظروف استثنائية، في حين ربطت ظاهرة تشغيل الأطفال بتقديرات منظمة اليونيسكو التي تحدثت عن 8 ملايين طفل في سن الالتحاق بالمرحلة الأولى للتعليم ظلوا خارج المدارس من بينهم 700 ألف طفل جزائري.

وعلى الرغم من مجانية التعليم الأساسي فللفقر دوره؛ إذ يقترن التعليم بمصروفات مباشرة أو غير مباشرة إضافة إلى محدودية العائد الاقتصادي، فضلاً عما يقتضيه استكمال التعليم الأساسي من كفاح الفتيان والفتيات لإعالة أسرهم والوفاء بحاجياتها في مقابل نيل شهادات يصعب ترجمتها إلى قيمة اقتصادية واجتماعية، كما لا تزيد نسبة التحاق الشباب بالمرحلة الثانية للدراسة عن 40 % من الشريحة العمرية التقريبية 12 - 18 سنة، وبين هذا وذاك، فإن ما يقرب من 90 % من التلاميذ يبلغون الصف الخامس من المرحلة الأولى، لكن عدد الذين يستكملون إلى المرحلة الثانية يتقلص إذ لا يزيد عن طالبين من بين كل ثلاثة طلاب في الجزائر، وإذا كانت معدلات الرسوب في المستوى الثاني مرتفعة بالجملة، فهي تظل أقل لدى الإناث 31 % من الذكور مقابل 24 % لدى الإناث.

[238] - قورين حاج قويدر ، **"مرجع سبق ذكره"** ، ص :22 .

وفي نفس السياق كشف مدير التوجيه المدرسي أن الجزائر سجلت في السنوات القليلة الماضية 500 ألف حالة تسرب مدرسي أي ما يقارب 30 % من نسبة الأطفال المتمدرسين وهي نسبة أرجعها المختصون إلى عوامل عديدة أهمها الفقر وعدم مقدرة العديد من الأسر على إعالة أبنائها، وهي نسبة مرتفعة جدا وفي تزايد مستمر من سنة لأخرى [239].

ثانيا / تشرد وانحراف الأطفال :

بعد صدور دراسة حديثة أجراها مخبر الوقاية التابع لجامعة الجزائر، وتم الإعلان عن نتائجها خلال مؤتمر (الأسرة والتربية بين التواصل والقطيعة) ، التي كشفت عن تراجع القيم الاجتماعية والأخلاقية التي كانت معروفة لدى الأسرة والمجتمع الجزائري بسبب تخلي بعض الأطراف عن أداء مهامها في التكفل بالتربية والتوجيه خاصة الأسرة والسبب يعود إلى الفقر الذي أصبحت تعيشه الأسر الجزائرية، والذي ألقى بظلاله مباشرة على تشرد وانحرف الأطفال، حيث أن 80 % من أسباب انحرف الأطفال يعود إلى التفكك الأسري والحرمان والفقر، وتشير إحصائيات الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي إلى زيادة حجم الجنح المتصلة بتعرض أطفال الشوارع لانتهاك القانون، حيث كانت أكثر الجنح هي السرقة بنسبة % 56 ، والتعرض للتشرد بنسبة 16.5% ، والتسول بنسبة 13.9 % والعنف بنسبة 5.2 % ، والجنوح بنسبة 2.9 % ولعله من العدل أن نقول دون حذر إن نتائج هذه الظاهرة هي نتائج خطيرة، وخطيرة بالفعل، ولها تأثير كبير على المجتمع ككل وخصوصاً هذه الشريحة التي يفترض أنها تمثل أجيال المستقبل .

ثالثا / الهجرة غير الشرعية وهجرة الأدمغة:

يعرف المهاجرون السرّيون في الجزائر باسم محلي شهير وهو (الحرَّاقة)، وكان هذا الوصف يُطلق في العقود الماضية على ركاب القطارات والحافلات العمومية الذين يتهربون من دفع أسعار رحلاتهم،ولكنه أصبح يطلق خصيصاً على المهاجرين السريين أو غيرالشرعيين منذ بداية ظاهرة (الحَرْقة) في التسعينيات، وأصبح هذا الوصف يُتداول الآن بشكل واسع جداً حتى من طرف وسائل الإعلام المحلية والقوى السياسية بالجزائر[240].

وظهرت(الحَرقة) في التسعينيات، وربما في أواخر الثمانينيات، تزامناً مع ظهور الأزمة الاقتصادية واشتدادها بالجزائر، حيث تفاقمت ظاهرتي الفقر والبطالة وخاصة لدى فئة الشباب، فأصبح الكثيرُ منهم يرى أوروبا بمثابة الخلاص والحل السحري، ولكن بما أن إجراءات التأشيرة معقدة بسبب التضييق الأوروبي على هجرة الجزائريين إليها، فقد بدأت محاولات الهجرة السرية إليها في ما أصبح يُطلق عليه (قوارب الموت).

ويرجع السبب إلى الفقر والبطالة العالية للشباب، وظروفه الاجتماعية والثقافية، ويستغرب تفاقم الظاهرة في بلد بترولي ارتفعت احتياطاته من العملات الصعبة مؤخراً إلى أكثر من 200 مليار دولار.

أما عن هجرة الأدمغة فسجلت معدلات مرتفعة في السنوات الأخيرة حيث بلغت في 2011 حوالي 214 ألف كادر بشري [241]، على رأسهم الأطباء، مما يسبب نزيف في الكوادر العلمية المؤهلة، وذلك راجع إلى غياب البيئة الحاضنة لهم.

رابعا / الجهل والأمية:

الأمية في الجزائر تعتبر نتيجة مباشرة من نتائج ارتفاع معدل الفقر، فهي لا تزال مرتفعة في الجزائر مثلها مثل أي بلد عربي، فلقد تطور عدد الأميين في الوطن لتبلغ 70 مليون أمي سنة 2010 ، ومن المتوقع أن لا يستطيع العالم العربي القضاء على أمية الرجال قبل 2025 أما بالنسبة للنساء فلن يكون ذلك قبل 2040 .

وكشف الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، أن نسبة الأمية في الجزائر انخفضت إلى % 18 عام 2012 ، بينما كانت في حدود % 22 عام 2009 ، و% 31.90 لعام 1998 ، و% 43 عام 1990 ،و85% غداة الاستقلال في العام 1962 .وقال رئيس الديوان الوطني الجزائري لمحو الأمية وتعليم الكبار، محمد الطاهر بكوش، إن الحكومة وضعت إستراتيجية شاملة للقضاء على الأمية نهائيا في البلاد قبل 2016 وبلغت قيمة الرصيد المالي الذي خصصته الحكومة لتنفيذ هذه الإستراتيجية 50 مليار دينار.

ورغم أن الجزائر حققت نتائج إيجابية في مكافحة الأمية إلا أن معدل الأمية لا يزال مرتفعا إذا ما قارناه بمعدل الأمية لبعض الدول العربية كالأردن. والغريب في الأمر أنه ونحن في الألفية الثالثة)عصر المعرفة(مازال العديد من الأطفال أميون خاصة أبناء البدو الرحل، القرى النائية في بعض الولايات الداخلية وولايات الجنوب.

---

[239] - le journal el-khabar No 6723 publié en 23-05-2012 .

[240] - تقرير صندوق النقد الدولي للسداسي الأول من سنة 2013 .

[241] - **"معدل الجريمة يرتفع ب% 14 في الجزائر"**، مقال منشور على صفحة الانترنت على الرابط الالكتروني : http://hespress.com/permalink/84351.html Consulté le 30/08/2013 تصفح الموقع بتاريخ الأربعاء 17 يوليوز 2013 .

خاتمة الفصل

تناول هذا الفصل من البحث عرضا تحليليا في ثلاث أجزاء رئيسية :

الجزء الأول : تطرقنا فيه لدراسة الأوضاع السوسيو اقتصادية للجزائر ، معرفين بالحدود المكانية والاقتصادية والحالة الديموغرافية ، والسكان ، واهم الأنشطة الاقتصادية والوضع الاقتصادي للبلاد .

الجزء الثاني : تناولت فيه تحليل أهم الأسباب المؤدية الى زيادة الفقر والمؤثرة مباشرة في الفقر .

الجزء الثالث : بعد الأسباب ، أردت توضيح أهم مظاهر الفقر في الجزائر ، وركزت على بعض المؤشرات التي رأيت أنها مهمة وقسمتها إلى اقتصادية واجتماعية ومظاهر أخرى .

وفي نهاية هذا الفصل وبدراسة الأجزاء الثلاثة خلصنا إلى أهم النتائج التالية :

✓ تعتبر الجزائر بلد غني بثرواتها وبها ثروات طبيعية معتبرة و متنوعة، لا سيما المحروقات، حيث تحتل الجزائر المكانة الـ 15 من حيث إحتياطي النفط (45 مليار طن)، و المرتبة الـ 18 من حيث الإنتاج و الـ 12 في التصدير، ولكن لا تزال مؤشرات الفقر والتي منها البطالة والتضخم في ارتفاع مستمر رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة للحد من هذه الظاهرة .

✓ تعتبر البطالة والنمو الاقتصادي ، والاستهلاك والدخل أهم المؤشرات الاقتصادية التي تكون سبب في تفاقم وحدة الفقر ، او التقليل منه .

✓ انعكس معدل الفقر المرتفع في الجزائر بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري وهذا يظهر جليا من خلال ارتفاع مظاهر الفقر والتي منها معدل الجريمة في الجزائر، ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، الهجرة غير الشرعية وهجرة الأدمغة، الجهل والأمية، التدهور الصحي للسكان وانتشار الأمراض من جراء سوء التغذية .

✓ عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي الذي ولد تلوثا هوائيا يمكن في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة، وترجع التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية أساسا لحركة المرور،مصادر منزلية،تدفقات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية أو صادرة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق.

✓ الفقر يؤدي إلى ظهور العشوائيات وهو نتيجة حتمية لظاهرة نمو السكان و احتياجاتهم من جهة، و من جهة أخرى فإن هذا التطور في تركيبة السكان واهتماماتهم لم يقابله تطور في النمو الاقتصادي للدولة، مما جعلها عاجزة عن توفير جميع احتياجاتهم بم في ذلك السكن و العمل، هذا ما أدى إلى بروز ظاهرة السكن الفوضوي كتعويض عن العجز المسجل في برامج الإسكان، و كذلك زيادة حدة الهجرة نحو المدن بحثا عن فرص العمل و كسب الرزق

✓ يستلزم لقياس ظاهرة الفقر قبل كل شيء توفر قاعدة بيانات صحيحة، دقيقة و موثوقة، الأمر الذي نفتقده للأسف الشديد في الجزائر .

الخاتمة العـــامة

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم وأقدم المعضلات التي شهدتها المجتمعات وفسرتها النظريات الاقتصادية والاجتماعية، والحق أن الفقر هو من أخطر القضايا وأكثرها تعقيدا، فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ الإنساني كان الفقر احد أسبابها الرئيسية، وتحضرنا هنا مقولة أرسطو **"الفقر هو مولد الثورات والجريمة"**.

ورغم التقدم التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم ، و رغم ارتفاع و تأثر الإنتاج العالمي بشكل غير مسبوق و التطور الاقتصادي المذهل في حياة البشرية ، لازال الفقر يشكل التحدي الأكبر الذي يواجه العالم اليوم . فقد اكتسب تحليل ظاهرة الفقر أهمية كبيرة منذ مطلع التسعينات ، و ذلك في ظل النتائج المخيبة للتوقعات نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من الدول النامية و الجزائر على وجه الخصوص .

وإن التحولات التي شهدتها البنية الاجتماعية الجزائرية أفرزت صعوبات يومية زادت من معاناة الأفراد و الجماعات ، وذلك بتزايد عدد المهمشين اجتماعيا ، اقتصاديا و ثقافيا مما أفرز أزمات اجتماعية حادة يصعب معالجتها نظرا لتشعب وجوه الفقر . فرغم قيام الجزائر بتطبيق مشاريع التنمية المستدامة في المناطق الريفية بالتعاون مع الهيئات و المنظمات الدولية ، إلا أن مستوى الفقر ظل مرتفعا ، و هو ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى الاهتمام أكثر بظاهرة الفقر كمشكلة اجتماعية و اقتصادية يجب مكافحتها ، حيث أصبحت هذه الأخيرة الموضوع الأساسي للندوة الوطنية الأولى التي أقيمت سنة 2000 حول مكافحة الفقر و الإقصاء أين حددت مجموعة من السياسات و الاستراتيجيات لمكافحة هذه الظاهرة

من هذا المنطلق جاءت إشكاليتنا الرئيسية كالاتي : **ما هي الأسباب الحقيقية وراء تفاقم ظاهرة الفقر ، وما هي أثارها السلبية على المجتمع الجزائري ؟.**

وللإجابة على هاته الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وضعنا عدة فرضيات بحثية وتحققنا منها من خلال بحثنا كما يلي

❖ نتائج إختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : تم التحقق من صحتها ، وذلك في الفصل الأول من الدراسة من خلال التتبع التاريخي لمفهوم الفقر ومفاهيمه العلمية واختلاف نظرته عبر الديانات السماوية ، ومفهوم استهداف الفقراء في الأدبيات الاقتصادية ، فلقد حضي مفهوم الفقر اهتمام الباحثين كما عرف اجتهادات كثيرة و تعاريف مختلفة ومتنوعة ، وذلك بإختلاف دارسيها ووجهات نظرهم وكذا تعدد أبعادهم.

الفرضية الثانية : تم التحقق من صحتها ، بحيث وجدنا تضارب في الأرقام والإحصائيات في العديد من الدراسات ، وكذا غياب دراسات منهجية مؤطرة ، وأرقام لا تمت للواقع بصلة وغياب الكثير من الإحصائيات المهمة ، فلا يوجد في الجزائر حاليا معيار محدد ودقيق لتحديد عتبة الفقر.

وخير دليل على ذلك فلقد أثارت نتائج التحقيق حول الاستهلاك لسنة 1995 تناقضات عدة, حيث أن الفقراء وغير الفقراء كانوا يشغلون مجالات مشتركة في مجال الصحة والتعليم والسكن. مما أدى إلى إعادة النظر في المنهج الكلاسيكي للمعايير التي تميز بين الفقراء وغير الفقراء, وحول السلوكيات المنطقية الناجمة عن وضعية الفقر. وينبغي التذكير أن من أهم التناقضات التي أشير إليها.

غير أنه يبقى من الصعب - نسبياً- إعداد تصنيف للفقر في الجزائر بناءً على هذه المؤشرات وحدها وعلى المعيار النقدي فقط, وذلك لأسباب عدة:

- ✓ إن الدخل الوحيد الذي تم حصره نسبياً في مجال الإحصاء هو دخل الأجور المصرح بها. و في هذا الشأن نذكر بعض المعطيات الهامة:

- حسب تحقيق قامت به مصالح وزارة العمل والحماية الاجتماعية لدى عينة تضم 8000مؤسسة خاصة, فإن 55 %من العمال كانوا غير مصرح بهم.

- تقدر نسبة التهرب من دفع " الاشتراكات الاجتماعية " بـ 40 %.

- حسب تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات الخاص بالأسرة لسنة 1996, فإن 30 %من المشتغلين لا يدفعون اشتراكات الضمان الاجتماعي.

- ✓ غياب تقييم فيما يخص حصة الاستهلاك الذاتي في المداخيل في الأرياف.

الفرضية الثالثة : تم التأكد من صحتها من خلال الفصل الثاني ، حيث تطرقنا فيه للاستراتيجيات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية لمحاربة الفقر ، ولقصد التخفيف من الانعكاسات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي ومظاهر الفقر والحرمان

التي انتشرت بحدة في أوساط المجتمع الجزائري لجأت الدولة إلى إتباع جملة من السياسات والتدابير من خلال مختلف البرامج التنموية، وتندرج هذه التدابير في جملة من السياسات القطاعية كالسكن، الصحة، التكوين، الفلاحة وغيرها.

وفي هذا الإطار فلقد سمحت الدراسة التي أعدت بمناسبة انعقاد الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة

الفقر والاقتصاد في أكتوبر 2000 ، بتحديد المحاور الإستراتيجية لإطار خاص بمكافحة الفقر والإقصاء طوال الفترة 2001-2005 ، حيث تقوم هذه المحاور على خمسة برامج وطنية تنصب على الحاجات الأساسية للفئات المحرومة من السكان و المتصلة بالقرض المصغر والفلاحة والسكن والتكوين المهني والصحة.

الفرضية الرابعة :إجمالا تهتم هذه الفرضية بجزء كبير من البحث ، وتأكدنا من صحتها من خلال الفصل التطبيقي والأخير ، فأسباب الفقر عديدة ومتنوعة وتختلف من مكان لأخر ومن زمان لزمان أخر ، وفي دراستي قسمت الأسباب إلى أسباب اجتماعية وأخرى اقتصادية وأسباب بيئية ، فالأسباب الاجتماعية متمثلة في الحالة الديموغرافية والنمو السكاني ، وكذا الصحة والتعليم ، وأما الأسباب الاقتصادية تمثلت في البطالة ، والتضخم ، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، واخيرا الواقع البيئي في الجزائر وتأثيره على ارتفاع معدلات الفقر ، ولقد أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة تراكمية دائرية أو أشبه بعملية سببية تراكمية، حيث يجبر الفقراء على اختيار الفائدة المضمونة على المدى القصير حتى يمكنهم من سد الاحتياجات المستقبلية، لذلك فهم يتسببون في تدهور البيئة التي تعمل بالتالي على زيادة فقرهم وهكذا تستمر المشكلة، حيث يؤدي الفقر إلى قصور في الإنتاجية واستخدام غير مستديم للموارد الطبيعية.

الفرضية الخامسة : بنفس الملاحظة السابقة فهذه الفرضية يتم الإجابة عنها من خلال الفصل التطبيقي ، فهي جزء مهم من الدراسة ، ولقد تمت الإجابة عنها وتأكدنا من صحتها من خلال المبحث الثالث في الفصل الثالث ،فلقد قسمت مظاهر الفقر إلى ثلاث أقسام :

- مظاهر اقتصادية من خلال تأثير الفقر على الدخل والاستهلاك والاستثمار الأجنبي وزيادة حجم المديونية، لان المجتمع إذا كان فقيراً فإن الدخل القومي يذهب إلى إطعام الأفواه الجائعة بدل أن تذهب إلى التنمية ، والاستثمار ، وبالتالي فلن تتحقق التنمية المنشودة في ظل الفقر المدقع ،وأن زيادة الديون والقروض الفردية لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية بدلاً من العمل على خطط النهضة والبناء والتعمير.

- مظاهر اجتماعية من خلال تأثير الفقر على معدلات الجريمة ، -(حيث ترى المدرسة الاجتماعية في تفسير الإجرام أن الأحوال الاقتصادية السيئة تحتل المرتبة الأولى في مسؤولية الجنوح نحو الإجرام ، وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الجريمة والفقر ، فالبيئة التي فيها الفقر والبطالة هي البيئة التي تكثر فيها جرائم المال والاغتصاب والقتل ونحوها) - وازدياد ظهور ظاهرة العشوائيات التي انعكست سلبا على حالة المجتمع الجزائري ،واخيرا سوء التغذية المسبب للأمراض عند الأطفال حيث أن معظم الأمراض تعود أسبابها إلى سوء التغذية ، ويعود تأثيرها على الإنسان بالموت، أو الإنهاك وإلى عدم وجود الدواء المناسب الصالح ، ومن المعلوم أن السبب الأول لسوء التغذية هو الفقر .

- مظاهر أخرى : جمعت في هذا العنصر بعض المظاهر الثقافية والاجتماعية التي لم يسعني المقام لذكرها وتعتبر أثار مهمة يسببها الفقر وتمثلت في التسرب المدرسي والجهل والأمية ، وهجرة الأدمغة ، فلقد انعكس معدل الفقر المرتفع في الجزائر بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري وهذا يظهر جليا من خلال ارتفاع معدل الجريمة في الجزائر، ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، الهجرة غير الشرعية وهجرة الأدمغة، الجهل والأمية.

بعد إختبار الفرضيات والتأكد من صحتها توصلنا إلى إعداد مجموعة من النتائج الهامة كما يلي :

❖ **نتائج الدراسة :** وتمثلت فيما يلي :

1- يعني الفقر شيئاً واحداً وهو الحرمان سواء أكان حرماناً مادياً أو حرماناً من فرص العيش بحرية وكرامة.

2- تشير كل التصريحات الصادرة عن الجهات الرسمية في الجزائر إلى أن معدل الفقر في تناقص مستمر حيث بلغ سنة 2012 معدل % 5 ولكن تشير بعض التقارير وتصريحات الخبراء وإحصائيات البنك العالمي أن معدل الفقر لسنة 2012 تقدر بـ10.5 % ، مما يعني ان هناك تضارب كبير بين هيئتين احداها وطنية والأخرى عالمية ، وليس فقط التضارب في سنة واحدة بل تعداها لكل السنوات وفي كثير من المؤشرات ، مما يدل على أن المصادر مشكوك فيها وهذا ما يضعف الدراسة ، وليس في هذا فقط بل غياب العديد من الإحصائيات المهمة جعلنا نتراجع الى سنوات سابقة ، وحتى التنبوء ببعض القيم .

3- 98 % من التغير في مؤشرات التعليم - والتي قسمت إلى أربع مؤشرات حسب الأطوار التعليمية الأربعة - تفسر التغير في معدلات الفقر ، ووجدنا أن إشارات المعلمات السالبة هو دليل

على أن العلاقة بين الفقر ومؤشرات التعليم عكسية ، وهو مايؤكد النظرية على أن مؤشرات التعليم تكون علاقتها عكسية مع الفقر .

4- شهدت الخدمات الصحية في الجزائر بعض التحسن مقارنة بما كانت عليه، فعلى صعيد المشتغلين بالمهن الطبية نجد أن عدد الأطباء بلغ سنة 2006 حوالي 39459 طبيب بعدما كان 38347 طبيبا سنة 2003 ، وبلغ الإنفاق الصحي العام نسبة 0.8 % سنة 2003 من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، غير أننا نجد هناك انتشارا للأمراض المتفشية في المجتمع الجزائري سواء كانت المتنقلة، أوغير المتنقلة، فامراض السكري وارتفاع ضغط الدم والسرطان ماتزال تمثل أهم أسباب الوفاة في الجزائر.

5- المؤشرات الصحية التي تعبر عن الصحة في الجزائر والتي تؤثر على الفقر تشتمل فقط على ثلاث ثلاث مؤشرات وهي : معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ، ومعدل انتشار فقر الدم عند النساء غير الحوامل ، وتوفر مصدر محسن لمياه الشرب ، إن التغير في هذه المؤشرات الثلاثة يفسر 97.3 % من التغير في الفقر ، حيث ان زيادة معدل وفيات الاطفال بوحدة واحدة يزيد من معدلات الفقر ب0.30 وحدة ، وأن زيادة معدل انتشار فقر الدم عند النساء غير الحوامل يؤدي الى الزيادة في معدلات الفقر بـ6.13 وحدة ، وأن ارتفاع معدل توفر مصدر محسن لمياه الشرب بوحدة واحدة ،يؤدي لانخفاض معدلات الفقر [290.58 وحدة . وكل هذه المؤشرات منطقية ومعنوية في النموذج إحصائيا ، وأن اهمال باقي المتغيرات يرجع لربما لغياب إحصائيات دقيقة وصحيحة .

6- عرف عدد السكان المقيمين في الجزائر زيادة طبيعية قدرت بـ 858000 نسمة، أي ما يعادل معدل نمو طبيعي 2,15 % ، وفي حالة ما إذا افترضنا بقاء نفس وتيرة النمو الطبيعي المسجلة سنة 2016 فإن إجمالي عدد السكان المقيمين سيبلغ 41.2 مليون نسمة بحلول أول جانفي 2017، ونتيجة للازدياد المضطرد في معدل النمو السكاني أدى إلى حدوث إخفاقات في مجالات تحسين مستوى المعيشة

7- المؤشرات الديموغرافية والتي لها أثر مباشر على معدلات الفقر هي ثلاث مؤشرات كانت معنوية في النموذج على غرار باقي المؤشرات الأخرى وهي : الكثافة السكانية ، ومعدلات الخصوبة ، وعدد السكان الحضر كنسبة مئوية من إجمالي السكان ، حيث أن 98 % من التغير في معدلات الفقر راجع للتغير في هذه المؤشرات مجتمعة ، ولكن أظهرت متغيرات المؤشرات السكانية سلوكا متفاوتا فتارة تكون متوافقة مع فروض النظرية الاقتصادية وتارة أخرى معاكسة بسبب او بأخر وقد اظهر التقدير أن متغير الكثافة السكانية ذو علاقة سلبية مع متغير معدل الفقر وهذا ينافي حقيقته وخاصة بالجزائر إلا انه يمكن تبرير هذا السلوك بسبب البيانات واتجاهاتها ، ولم نشأ إخراج هذا المتغير من النموذج رغم سلوكه الخاطئ وهذا لغرض إثبات الحقيقة العلمية كما وجدت وتوضيح الرؤيا للمتخصصين حول نهج البيانات وقيمها ، وبنفس السلوك ظهرت إشارة عدد السكان في الحضر والتي يجب أن تكون موجبة لأنه من المفروض أن زيادة حجم السكان يعمق من زيادة معدلات الفقر وما أظهره التقدير كان بالعكس تماما .

وقد سلكت متغيرة معدلات الخصوبة سلوكا متوافقا مع المنطقين الفني والاقتصادي بعلاقتها الموجبة مع معدلات الفقر ، وهو ما يثبت أن معدلات الخصوبة كلما ارتفعت بوحدة واحدة زاد معدل الفقر بـ21.052 وحدة .

8- تعتبر البطالة في الجزائر والتي بلغت 9.30 % في سنة2013 من الأسباب الأساسية لاستفحال ظاهرة الفقر في الجزائر.

9- أن الملاحظ أن الاتجاهين متعاكسين بين الفقر والتضخم من خلال تتبع اتجاه الظاهرتين ، لذا فان معدلات التضخم لا تعكس حالة الفقر في الجزائر ، وان جانبت النظرية الاقتصادية فالمنطق في الجزائر يثبت هذا الاتجاه بخلاف كل القواعد الاقتصادية ، لأنه كلما ازدادت الأسعار كلما تهافت الناس لاقتناء تلك السلعة ولم نلحظ هروب وابتعاد وهو عكس النظرية الاقتصادية كلما زاد السعر قل الطلب .

10- إن النمو الاقتصادي له اثر عكسي على معدلات الفقر فكلما كانت معدلات النمو عالية أدى ذلك إلى التخفيض من الفقر ، ولكن على الرغم من تراجع معدلات النمو إلا أن معدلات الفقر بقيت في تراجع من سنة 2006 إلى غاية 2013 .

11- التوزيع غير العادل للدخل سبب مباشر للفقر في الجزائر ، حيث وحسب إحصائيات ميزانية العائلات هناك إختلاف في الميل الحدي للإستهلاك بين العائلات ذات الدخول المرتفعة والعائلات ذات الدخول المنخفضة فالميل الحدي للإستهلاك الخاص بالعائلات الأخيرة أكبر من الميل الحدي للإستهلاك الخاص بالعائلات الأولى، وقد يدعونا ذلك إلى استنتاج أن توزيع أكثر عدالة للدخول يؤدي إلى زيادة النسبة من الدخل الذي يوجه للإستهلاك .

12- إن التلوث البيئي الذي يؤدي إلى تدني نوعية البيئة، يعرض الفقراء للخطر حيث أوضحت المسوح العلمية في جميع أنحاء العالم أن الفقراء هم أول من يتأثر بالتدهور البيئي.

13- أن غالبية الأسر الجزائرية تعتمد على الأجور والتحويلات مصدرا للدخل، كما وجد أن أكثر من 74.32% من مجموع الدخول كانت عبارة عن عوائد الأجور والتحويلات المنتظمة، وعوائد الأجور غير الدائمة، حيث عرفت السياسة الاجتماعية للدولة سنة 2011 ارتفاعا في حجم التحويلات الاجتماعية إلى أكثر من 770 مليار دينار جزائري .

14- من الآثار السلبية للفقر انخفاض مستوى الإنتاج ، وبالتالي انخفاض الدخل والاستثمار ، والادخار ، لأن قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع ، يكون نصيبه أقل من غيره في الصناعة والزراعة واستغلال الأرض ، بسبب عدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد في الإنتاج ، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية ، وبالتالي فيكون إنتاجه قليلاً في مختلف المجالات.

15- الفقر يؤدي إلى ظهور العشوائيات وهو نتيجة حتمية لظاهرة نمو السكان و احتياجاتهم من جهة، و من جهة أخرى فإن هذا التطور في تركيبة السكان واهتماماتهم لم يقابله تطور في النمو الاقتصادي للدولة

16- انعكس معدل الفقر المرتفع في الجزائر بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري وهذا يظهر جليا من خلال ارتفاع معدل الجريمة في الجزائر، ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، الهجرة غير الشرعية وهجرة الأدمغة، الجهل والأمية، التدهور الصحي للسكان وانتشار الأمراض من جراء سوء التغذية .

❖ التوصيات :

يقتضي علينا في نهاية هذه الأطروحة وبناءاً على النتائج التي توصلنا إليها سابقا تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة والتي نوردها كمايلي:

1- إن الجزائر شأنها شأن الدول النامية عليها أن تضع إستراتيجية شاملة للقضاء على الفقر و استئصاله من المجتمع و ذلك وفق طرق متناسقة ذات أمد طويل تتماشى مع سياسات الاقتصاد الكلي و ليس اعتماد حلول قصيرة المدى .

2- تفعيل مؤسسة الزكاة بالجزائر لما لها من دور هام يمكن أن تلعبه في المجتمع من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و التكافل بين الأفراد و كذا استغلال المبالغ المتأتية من مداخيلها لإصلاح الشبكة الاجتماعية و تمويلها .

3- المساعدة على الحد من الفقر من خلال خلق وظائف جديدة و غير مؤقتة و مبادرات لتنمية المجتمع المحلي .

4- لابد من وضع خط فقر محدد و واقعي ، يساهم في قياس ظاهرة الفقر ، و يسمح بوضع سياسات لمكافحته في الجزائر

5- تفعيل نصيب شريحة الفقراء من برنامج الإنعاش الاقتصادي، والدعم الفلاحي لخدمة وتحسين المستوى المعيشي للفئات المحرومة.

6- وضع ميزانيات خاصة للتحولات الاجتماعية بهدف مكافحة ظاهرة الفقر.

7- ضبط معدل الفقر وعدد العائلات الفقيرة، يقتضي الأمر إجراء تحقيق ميداني(عملية مسح)، وإجراء تحقيقات حول المنابع الرئيسية لهذه الظاهرة، وتوحيد مصادر الإحصائيات بإسنادها إلى هيئة رسمية واحدة.

8- وضع بنك للمعلومات والإحصائيات في الجزائر ، لمساعدة الباحثين ولتوحيد كل الأرقام في البحث العلمي من خلال توحيد وتوثيق المؤشرات الإحصائية ، وتحري المصداقية والأمانة العلمية في وضعها ، وإسناد عملية التحقيق لخبراء في الميدان ، وهذا من اجل تحقيق جودة ذات أهمية في البحث العلمي والحصول على نتائج تقترب من الواقع المعاش .

9- في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، أعلنت الدولة الحرب على مانعي الزكاة ، ودخلت في حرب معهم ، بسبب ذلك، هذه أول مرة في التاريخ يثبت فيها أن الدولة حاربت وقاتلت بجيوشها من أجل القضاء على الفقر، ونقول عن هذه الحادثة :إنها غير مسبوقة في التاريخ، فحرب مانعي الزكاة لا ينبغي أن تكون حادثة وحيدة في التاريخ الإسلامي، وإنما يجب أن تقع عندما يمنع الأغنياء حقوق الفقراء في الأموال التي استخلفهم اللَّه عليها وهي الزكاة .

10- تحول المجتمع الجزائري من مجتمع مستهلك إلى مجتمع منتج.

11- يجب أن تعمل الدول على تشجيع العمالة من خلال سن القوانين الخاصة بالحد الأدنى للأجور وامتصاص كل قوة العمل المتوفرة، وبالتالي تطبيق برامج وسياسات عمالة فعالة.

12- إلغاء القروض الربوية بالنسبة للشباب للقيام بمختلف المشاريع.

13- توليد مفهوم العدل الاجتماعي وحماية الفرد والمجتمع ضمن مبدأ " إشباع حاجة الإنسان " وتعميم مبدأ الكفاية والكفاف.

❖ **أفاق البحث:** يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبينت لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والإهتمام نذكر منـها:

- ✓ نمذجة قياسية لأثر ظاهرة الفقر على التنمية الاقتصادية في الجزائر .
- ✓ دراسة قياسية لأسباب الفقر في الجزائر للفترة (1990 – 2015).

المـــراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية.

1-الكتب:

1- إبراهيم تهامي وآخرون، **التهميش والعنف الحضري**، سلسلة الدراسات الحضرية ، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، الجزائر، 2004.
2- إبراهيم محمود عبد الراضي، **حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2005م.
3- أحمد السيد النجار،**الفقر في الوطن العربي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة ، 2005
4- إسماعيل سراج الدين، **الفقر والأزمة الاقتصادية** ، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2005.
5- ثروت إسحاق، **المهمشون بين الفئات الدنيا في القوى العامة** ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،1987.
6- جيفري د. ساش ، **قضية إبطاء النمو السكاني**، بروجيكيت سنديكيت ، كولومبيا، ترجمة امين علي، اكتوبر 2004.
7- حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
8- حسين عبد الحميد رشوان، **أضواء على الحياة الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1999.
9- حمدي عبد العظيم، **فقر الشعوب بيت الاقتصاد الوضعي والاقتصادي الإسلامي**، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1995.
10- دينا روفانيل فرج ، **أساليب وآليات استهداف الفقراء: دراسة منهجية** ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء ، جمهورية مصر 2006.
11- روبرت كاسين ، **السكان والتنمية** ، ترجمة امين علي ، القاهرة ، 2009.
12- سالم توفيق النجفي و احمد فتحي عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة بالوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، 2008.
13- شحاتة صيام، **التحضر الرث والتطور الرث**، ط1، مصر العربية للنشر والتوزيع، 1998.
14- عبد المحيي محمود صالح، **الرعاية الاجتماعية**، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1999.
15- فارس عبد الرزاق، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001.
16- كريم كريم، **الفقر وتوزيع الدخل في مصر**، مكتبة الشرق الأوسط ، القاهرة ، 1994.
17- محمد الجوهري وآخرون، **المشكلات الاجتماعية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
18- محمد بلقاسم و حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
19- محمد عبد المنعم الجمال، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي**، ط2 ، دار الكاتب المصري، القاهرة، 1986.
20- محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة "أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات**، مركز الأهرامات للدراسات والسياسة الإستراتيجية ، القاهرة ، 2008.
21- محمود عبد الفضيل، **تأملات في المسألة الاقتصادية** ، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1983.
22- محي محمد سعد، **نظام الزكاة بين النص والتطبيق**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.

23- مصطفى أحمد حامد ، **الفقر في ظل العولمة (دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة ودول العالم الثالث)**، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2011.
24- مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962-1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986.
25- نانسي بيرد صول، **الحكومات والسكان والفقر: قصة مكاسب في مكاسب** ، مركز الأهرامات للدراسات والسياسة الإستراتيجية ، القاهرة ، 2008.
26- يوسف القرضاوى، **الاقتصاد الإسلامي** ، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة ،1396هـ.
27- ابن رشد القرطبي، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، دار ابن حزم، بيروت، 1985.
28- ابن مفلح الخبلي، **المبدع في شرح المقنع**، بيروت، ط 1 ،1994
29- احمد واعظي، ترجمة حيدر حب الله، **المجتمع الديني والمدني**، سلسلة المعارف الفكرية، دار الهادي للطباعة

والنشر والتوزيع، ط 1 ، بيروت ، لبنان،2001
30- أدوني مانسفيلد وناريمان بي ا رفيش، **علم الاقتصاد**، مركز الكتاب الأردني، عمان،. 1988
31- أديب نعمة، تعريف الفقر وقياسه في دول مجلس التعاون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية2008
32- إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاديات التنمية :نظريات التنمية والنمو**، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة

الثانية، الج ا زئر، بدون سنة نشر.
33- بن حمودة سكينة، **دروس في الاقتصاد السياسي**، دار الملكية للطباعة والإعلام، الطبعة الأولى، الج ا زئر،

2006.
34- البيلاوى حازم، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الشروق، ط1 ، القاهرة، 1985 .
35- ثابت محمد ناصر وآخرون، كمال رزيق وآخرون، **نظام الزكاة واشكالية محو الفقر : مؤسسات الزكاة في الوطن**
36- **العربي**، د ا رسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة الفقر ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،

، ط2 2009
37- جورج القصيفي ، محمد عابد الجابري وآخرون، **التنمية البشرية :م ا رجعة نقدية للمفهوم والمضمون**، التنمية

البشرية في الوطن العربي، مركز د ا رسات الوحدة العربية، بيروت،1995.
38- جون بانيس ترجمة أحمد رمو، **أسس التعامل والأخظن للقرن الحادي والعشرين**، دار علاء الدين للنشر

، والطباعة، سوريا، دمشق، ط. 1 ،2006.
39- جون كينث جالبريت، ترجمة احمد فؤاد بلبع، مراجعة إسماعيل صبري عبد الله، **تاريخ الفكر الاقتصادي :الماضي**

صورة الحاضر، سلسلة عالم المعرفة، دمشق، سبتمبر. . 2000

40- .جون كينيث، ترجمة احمد فؤاد، **تاريخ الفكر الاقتصادي :الماضي صورة الحاضر**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة
41- والفنون والاداب، الكويت. 2000
42- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر :بحث استطلاعي اجتماعي، مركز د ا رسات الوحدة العربية، الطبعة

العاشرة، بيروت،2008.
43- الدار المختار، بهامش حاشية ابن عابدين المسماة رد المختار على الدار المختار، دار إحياء الت ا رث العربي،

، لبنان، ط1
44- رضا العدل، فرج عزت، **محمد بسيوني، التنمية الاقتصادية**، جامعة عين شمس، مصر، دون سنة النشر.

-Les Ouvrages :

1- Abdelhamid Ibrahimi(1991) , l'économie Algérienne D' hier A Demain , OPU, Alger.

2. Abdelmajid Bouzidi(2000), les années 90 de l'économe Algérienne, ENAG, Alger.

3. Benachenhou Abdellatif (1982), La Migration Rurale en Algérie, Editions de l'entreprise nationale de l'imprimerie commerciale, Alger.
4. Nicolas Sirven (2007), de la pauvreté à la vulnérabilité, pauvreté et stratégie de survie, monde en développement, N° 4, Tome 35, Belgique.
5. Sarah Marniesse (1999) , note sur les différentes approches de la pauvreté: division de la macro économie et des études, département des politiques et études, L Agence Française de développement, France.

-The Books:

1. Abdul Aziz Muhammad(1997) , Zakat and rural development in Malaysia, Kuala Lumpur, Berita publishing.

2. Anthony Barnes Atkinson (1989), poverty and social security, London Harvester, New York.

3. Karima Korayem (2002), poverty in Egypt, center of Economic and financial reaserch studies, Cairo.

4. Anupama MHsya(2007), population pressure on resource and population Resource Regions. The Association for geographical studies, shaheed Bhagatsingh college, university of Delhi.

5. Bakari Musa(1999) , The Malay Dilemma Revisited: Race Dynamics in Modern Malaysia, San jose, New York.

6. Chamhuri siwar (1992), Rural development and poverty alleviation: The impact of integrated agriculture development projects, Sabah institute of development studies, Malaysia.

7. Chamhuri siwar (1992), Rural development and poverty alleviation:The impact of integrated agriculture development projects, Sabah institute of development studies, Malaysia.

8. Där delar tolv (1990), On measurement of poverty , Published for Sameeksha Truth by oxford university Press, Bombay.

9. Derman AbdulAziz (1999), Socio cultural development in Malaysia, Ministry of culture: youth and sport, Kuala Lumpur, Malaysia.

10. Discon and Macarov (1998), poverty :A persistent global reality Rutledge, Oxford university press, New York .

11. Frank Alan Cowell (1995), Measuring inequality, handbook in economic series, 2 edition, London.

12. Grove Linda A(2006), Chinese economic revolution, lanham and Littlefield publishers, China.

13. Guo Xi bao and Yi Juan (2006), China's one child policy be changed, Wu Han university economic developments research center.

14. Ibrahim Abu Sabah, The human resource perspective towards Achieving vision 2020, Institute Teknology Mara , 1999.

15. Jannat Ara PARVEEN (2009), evaluate the sustainability: isus of interest free micro finance, Edition of institutions in rural development and poverty Alleviation, Bangladesh.

2- رسائل وأطروحات:

1- - منال عبد المعطي صالح قدومي،" **دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس**"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية، 2008 .
2- أسماء عبد العاطي محمد ، **"محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية الاقليمية" ، رسالة ماجيستير** ، جامعة القاهرة ، 2004 .
3- أيمن سعد الدين أنور محمد، **" بعض النماذج والمقاييس المستخدمة في قياس الفقر (دراسة حالة بالتطبيق على مصر)** "، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، قسم الإحصاء التطبيقي والاقتصادي القياسي، جامعة القاهرة ، 2005
4- أيمن سعد الدين محمد، **"بعض نماذج المقياس المستخدمة في قياس الفقر (دراسة حالة بالتطبيق على مصر)"**، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، قسم الإحصاء التطبيقي والاقتصاد القياسي، جامعة القاهرة، 2005.
5- داودي محمد، **"السياسة المالية وأثرها عل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**،(أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012).
6- دراوسي مسعود،"**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي, حالة الجزائر:1990-2004**"،(أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, السنة الجامعية 2006/2005).
7- راتول محمد ، **"سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي**"(أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2000).
8- قويدري محمد ، **" تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005/2004.

9- منصوري الزين ،**" آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية،"**،(أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر،2006) .
10- منصوري عبد الله ، **"السياسات النقدية والجبائية لمواجهة إنخفاض كبير في الصادرات حالة إقتصاد صغير مفتوح**"،(أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006/2005).
11- منى عبد الفتاح، **"خريطة التوزيع المكاني للفقير كموجه لسياسات التنمية الإقليمية"**، رسالة ماجستير في التنمية الإقليمية ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 2012.
12- نجوى محمد السيد البحيري، **"البرمجة الاحتمالية لتقدير خط الفقر ودراسة مؤشراته"**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الإحصاء، جامعة القاهرة ، 2003
13- مهجة صلاح عبد الله ، **"إستراتيجية مطورة للحد من ظاهرة الفقر الحضري** "، رسالة ماجيستير في الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، 2015 .
14- نصر ضو ، **"تقييم المستوى المعيشي لولاية الوادي** "، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ، السنة الجامعية 2007/2006 .

Les thèses:

1. BENFARHAT. S, Niveau de vie des ménages, développement humain et bonne gouvernance démocratique : les fondements philosophiques et les indicateurs de mesure », thèse de doctorat d'état en science de

gestion, faculté des sciences économiques et de gestion, université de setif, 2007 .

2. Maliki Samir B E, Quantification de la relation pauvreté – Eau des ménages algériens : Application d un modèle indiciaire, " Thèse de doctorat en science de gestion, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Tlemcen, 2007/2008

Periodicals:

1. Amartya Sen, poverty an ordinal approach to measurement, econometric, vol 44, N° 2, march 1976.

2. Amba amual (2006), pauvreté multi dimensionnelle au Congo: un approche non monétaire, document de travail TD N °13/2006, bureau d application des méthodes statistiques et informatique, Congo.

ثالثا : المؤتمرات والندوات

باللغة العربية: -

1 - أحمد ابريهي العلي، في سبيل أحمد ابريهي العلي، في سبيل أحمد ابريهي العلي، في سبيل زلة الفقر، "مفاهيم واراء" ورقة مقدمة بمناسبة الأسبوع العالمي للتخفيف من . الفقر، بغداد، 1988

2- بوشامة مصطفى، محفوظ مظاهر ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها، آثارها، ندوة دولية حول

تجارب مكافحة الفقر في العلمين العربي والاسلامي، جامعة جامعة سعد دحلب، البليدة، 12 جويلية 2007

3- باقر محمد حسين ، "قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية" ، اجتماع فريق الخبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، الأسكوا ومعهد التخطيط القومي، القاهرة، 1997

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1998 للقضاء على الفقر، المكتب الإقليمي للدول العربية، 1998

5 - صلاح رسلان، "الفقر جذوره وسبل علاجه (رؤية إسلامية)"، أعمال الندوة السنوية السادسة حول الفقر في مصر (الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، مطبعة جامعة القاهرة، 1999.

6- مكتب العمل الدولي ، تقرير المدير العام للخلاص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، سويسرا، ط1، 2003.

7 - البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم للفقر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2010.

4- القوانين- المواثيق- المراسيم :

1. البنك الدولي، الفقر، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن ، 1990.
2. البنك الدولي، تشخيص الفقر في الأردن، نيويورك،2001.
3. الديوان الوطني للإحصائيات: د ا رسة حول معدل البطالة خلال سنة 2012.
4. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرن قياسه في منطقة الإسكوا : محاولة لبناء بيانات

المؤشرات الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك،2003.

5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعيPAS ، 1998
6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2006.
7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الأول 2005 .
8. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ، التأمين الأصغر، استراتيجية ادارة المخاطر ، 2003
9. المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية، تقرير حول تقييم المستوى المعيشي وقياس الفقر،

11.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم،

.

خامسا : مرجع إلكترونية.

1- مولاي المصطفى البرجاوي،**"عولمة الفقر والتخلف في العالم الإسلامي،"**، مقالة منشورة ،موقع الألوكة،2010/05/19،الموقع الإلكتروني: http://www.alukah.net/culture/0821951

2- الأمم المتحدة، **استراتيجيات التنمية الحضرية وإستراتيجية المأوى لمساعدة الفقراء** ، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الدورة التاسعة عشرة ، نيروبي، 6/5 أيار/مايو 2002.

3- منى عبد الفتاح، **"خريطة التوزيع المكاني للفقير كموجه لسياسات التنمية الإقليمية"** ، رسالة ماجستير، التنمية الإقليمية، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 2012.

4-هبة الليثي ، " **سياسة مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية"** ، بحث منشور، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية ، 2005.

5- ابن البشير جمال الدين،" **مفهوم الفقر"**، بحث منشور، موقع الحوار المتمدن ، تاريخ: 2010/01/18 ، الموقع الإلكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=199919

6- بوطبال حكيمة و أ. رباحي فضيلة، **"إشكالية الفقر والبيئة"**، جامعة سعد دحلب البليدة، بحث منشور على الرابط ، http://www.kantakji.com/economics.aspx . .

7- الدكتور مصطفى عبد الفتاح ،" **تأثيرات الفقر على المجتمع كبيرة وأخطرها على التعليم** ، مقالة منشورة ، جامعة حلوان ، على موقع الألوكة تاريخ النشر2014/01/06 http://www.alukah.net/culture/0/62373/#ixzz3RToaEJqp

8- إسماعيل فوزي ، **"الفقر التطرف والعنف الأسري التغذية الصحية في المدارس"**، مقالة منشورة على موقع الدكتور سعود بن عيد العنزي ، الموقع الإلكتروني:-http://dr-saud-a.com/vb/showthrad.php?76993

9- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- **تقرير عن دولة العدل الاجتماعي مركزية القيمة ولا مركزية الحكم**، اوراق للحوار،القاهرة ، أبريل 2011

10- العليمي، بيلي إبراهيم احمد، **"هذا هو الفقر: أبعاده، أسبابهه مآسيه، نظرة اقتصادية إسلامية"**، مقال منشور على موقع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (اكتوبر 2003)، على الرابط التالي : https://www.imamu.edu.sa/Pages/default.aspx.

11- زيد بن محمد الرمالي- **"مفهوم الفقر والحاجات الأساسية"**- مقالة منشورة- موقع الألوكة- 2013/11/10- الموقع الإلكتروني: - http://www.alukah.net/culture/0/62373/#ixzz3RToaEJqp

12- عبد السلام حمدان اللوح و محمود هاشم عنبر ، **"علاج مشكلة الفقر (دراسة قرآنية موضوعية)"**، مقال منشور في مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) ، المجلد السابع عشر، العدد الأول، كلية أصول الدين- الجامعة الإسلامية، غزة ، دولة فلسطين ، يناير 2009الموقع الإلكتروني: - http://www.iugaza.edu.ps/ara/research

13- مؤتمر القمم العالمية لرؤساء وملوك الدول، **ليتم الاتفاق على تبني دعم الدول الفقيرة بنسبة 1 % من إجمالي دخل الدول الغنية** ، 2005

14- مصطلحات قرآنية، **(الخصاصة، الفقر، الإملاق)**، البنك الإسلامي http://www.islamweb.net/rer2/mainpage/lindex.php

15- محمد ويلالي، **"معضلة الفقر.قراءة في الحلول- انطلاقا من كتاب:"فقه الفقراء والمساكين في الكتاب والسنة" للشيخ الدكتور: عبد السلام الخرشي (رحمه الله)-** " مقالة منشورة، شبكة الألوكة، الرابط الإلكتروني: http://www.alukah.net/Culture/0/47158

16- إيمان بيبرس وآخرون، **"تفعيل سياسات التضامن الاجتماعي"**، منتدى السياسات العامة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة ، مايو 2002.

17- وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية ، **الآداء الاقتصادي وانجازات التنمية**، تقرير متابعة خطة 2005-2006 ، جمهورية مصر العربية.

18- فاطمة الزهراء فرحان ، **"ما هي أسباب البطالة "**، مقال منشور على موقع الموضوع ، بتاريخ 2016/11/08 ، 11.34 ، عبر الرابط التالي :http://almawdo3.com/

19- ضحى الشيخ حسن، **"الأجور في سوريا"**، مقال منشور على صفحة الانترنت ، الثلاثاء5يوليو 2005، على الرابط التالي : http://baath-congress.blogspot.com/2005/07/blog-post05html

20- علي كنعان ،" **الركود في سوريا "** ، ورقة بحثية منشورة على موقع جميع العلوم الاقتصادية السورية ، عبر الرابط الالكتروني التالي : http//www.mafhoum.com/svr/articles02/kanaan/kanaan.htm#3

21- شيرين حامد فهمي، "عوائق النهوض الإفريقي" ، مقال منشور في موقع إسلام أون لاين، شئون سياسية بتاريخ ، 2004/12/24
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/12/article13a.shtm

22- ثريا على حسن الورفلي ، **"محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: - الدروس المستفادة"** ، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهرية العظمى تحت شعار نحو منخ استثماري أفضل، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة والاستثمار، هيئة تشجيع الاستثمار، منقول من صفحة الانترنت عبر الرابط :

http://www.investinlibva.com/Files/confernice/13.doc

23- ورقة السياسات الاقتصادية السودانية في الفترة الانتقالية نقلا عن المركز السوداني للخدمات الصحفية الرئيسية- بيانات ووثائق بتاريخ 2007/08/18.http://www.smc.sd/ar/topic.asp?artID=6747&aCK=AA

4-[2] **دراسة منهجية تكشف عن فشل عدد من وزارات حكومة بأجمال**، موقع الصحوة نت اليمني، بتاريخ 2007/02/15.

http://www.alsahwa-yemen.net/view.snews.asp.

5-[2] موقع البنك الدولي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **استراتيجية قطاع النقل 2005 تقرير عن "تحديات النقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا**
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTERABICHOME/EXTARAB.JCCOUNTERIES

26- محمد شريف بشير ، **"موضوع 840 مليار دولار الانفاق العسكري يتزايد على حساب التنمية؟"**، موقع إسلام أون لاين دون نت، نماء، قضايا اقتصادية، اقتصاديات عالمية، بدون تاريخ:(http://www.islamonline.net/IOL-ARABIC/dowalia/namaa-43/namaal.asp)

27- لمن هذه الطائرات، ولمن هذه الأسلحة، ما جدوى إنفاق عشرات المليارات على أسلحة لم تستخدم قط في الحرب، موقع أخبار جهينة الإخباري الإلكتروني، بدون تاريخ
http://johaina.sakhr.com/main.aspx

28- هاشم نعمة، "**دور الغرب في بناء الماكينة الحربية للنظام العراق الجزء الرابع، موسوعة صوت العراق الإلكترونية**"، بدون تاريخ وبدون رقم للعدد
http://www.sotaliraq.com/281002file030.html

29- عزيزة بدر، "**بعض ملامح المرأة في أفريقيا** "، مقال منشور بمجلة GLOBAL MEDIA journal ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ، الأوراق المتخصصة العدد الثاني ، (ربيع 2007)، منقول من الرابط الالكتروني :

http://www1.aucegypt.edu/academic/gmi/07s/index.html

سادساً :المعاجم والقواميس.

- علي موحش (1989)"**معجم الرياضيات والإحصاء وعلم الفلك**"،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية،الجزائر.

- سهيل إدريس (2000)"**المنهل ؛قاموس فرنسي – عربي**"، الطبعة الثامنة و العشرون، دار الآداب ،بيروت.

سابعا: البرامج.

** Golden Al-Wafi Translator,ver1.12,2002.*

**STATISTICA,ver(Francais), 2003.*
** TSP-EVIEWS,ver4,200*